Document: GC 35
Date: 15 June 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مجلس المحافظين

تقرير الدورة الخامسة والثلاثين

روما، 22-23 فبراير/شباط 2012

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحات
1- افتتاح الدورة ووقائع الجلسات	16-1	3-1
ألف – افتتاح الدورة	3	1
باء – جدول الأعمال والوثائق	4	1
جيم – انتخاب مكتب مجلس المحافظين	5	1
دال – الجلسة الافتتاحية للدورة	11-6	2
هاء – بيان رئيس الصندوق	12	3
واو – فريق الخبراء رفيع المستوى	13	3
زاي – أحداث تحتل مكان الصدارة	14	3
حاء – البيانات العامة	15	3
طاء – اختتام الدورة	16	4
2- القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين	33-17	7-4
ألف– طلب عضوية غير أصلية	17	5
باء – تقرير عن وضع التجديد الثامن لموارد الصندوق	18	5
جيم – التجديد التاسع لموارد الصندوق	19	5
دال – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2010	20	5
هاء – الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق وميزانية مكتب التقييم فيه لعام 2012	21	5
واو – تعديل سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق	22	6
زاي – تقرير عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009–2010	23	6
حاء – انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وأعضائه المناوبين	30-24	7-6
طاء – التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء	31	8
ياء – برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011–2020	32	8
كاف – مسائل أخرى	33	8
3- ألف – المحاضر الموجزة (بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)	396-34	78-10
(1) الجلسة الأولى – 22 فبراير/شباط 2012	193-35	35-10
(2) الجلسة الثانية – 22 فبراير/شباط 2012	275-194	52-36
(3) الجلسة الثالثة – 23 فبراير/شباط 2012	396-276	78-53
باء – مناقشات الأحداث الجانبية	422-397	87-80

جيم – بيانات عامة أخرى	116-88
أنغولا	89-88
النمسا	91-90
الرأس الأخضر	93-92
جمهورية الكونغو الديمقراطية	95-94
إستونيا	96
غينيا	98-97
هايتي	99
اليابان	100
ليسوتو	102-101
نيبال	103
النيجر	105-104
بيرو	106
سيشل	109-107
الصومال	110
جمهورية جنوب السودان	111
الإمارات العربية المتحدة	113-112
المملكة المتحدة	115-114
أوروغواي	116
4- البيانات والكلمات الخاصة	148-117
الكلمة الافتتاحية لرئيسة مجلس المحافظين معالي السيدة Marie-Josée Jacob، أمام الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس	119-118
البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة فخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا	120
الكلمة الرئيسية لفخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا	123-121
بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي	129-124
البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة معالي السيد Mario Monti، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية	130
الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي السيد ماريو مونتي رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية	134-131
رسالة فخامة Ellen Johnson Sirleaf، رئيسة جمهورية ليبريا، ألقاها نيابة عنها سيادةJoseph Nyuma Boakai، نائب رئيس جمهورية ليبريا	138-135
الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي Andrea Riccardi وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية	142-139
موجز لمداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين	145-143

البيان الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي لدى اختتام الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين 147-146

بيان نائب رئيسة مجلس المحافظين سعادة السيد MIGUEL RUIZ CABAÑAS IZQUIERDO في اختتام الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق 148

الملاحق

الملحق الأول – المندوبون في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين 232–149

الملحق الثاني – جدول الأعمال وبرنامج الأحداث 236–233

الملحق الثالث – قائمة بالوثائق التي عرضت على الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين 238–237

الملحق الرابع – القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين 257–239

الفصل الأول

افتتاح الدورة ووقائع الجلسات

1 - عقدت الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس محافظي الصندوق في روما 22-23 فبراير/شباط 2012. وترد قائمة المندوبين المشاركين في الدورة في الملحق الأول.

2 - عقد المجلس ثلاثة اجتماعات بالمجمل. وترد المحاضر الموجزة لهذه الاجتماعات في الجزء ألف من الفصل الثالث.

ألف - اعتماد جدول الأعمال

3 - افتتحت الدورة معالي السيدة Clémentine Ananga Messina، رئيسة مجلس المحافظين ومحافظة جمهورية الكاميرون في الصندوق.

باء - جدول الأعمال والوثائق

4 - اعتمد مجلس المحافظين جدول الأعمال الذي يرد مع برنامج الأحداث في الملحق الثاني. وترد قائمة الوثائق المعروضة على المجلس في الملحق الثالث. كما ترد في الملحق الرابع القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين.

جيم - انتخاب مكتب مجلس المحافظين

5 - بموجب المادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، أجرى المجلس انتخابا لمكتب جديد من بين المحافظين أعضاء المجلس، وذلك لمدة سنتين.

رئيسة المجلس:	معالي السيدة Marie-Josée Jacobs وزيرة التعاون الإنمائي والإجراءات الإنسانية في دوقية لكسمبرغ الكبرى
نائبا الرئيس:	السيد Bambang Brodjonegoro مدير مكتب العلاقات الدولية والسياسات النقدية، وزارة المالية، جمهورية إندونيسيا
	صاحب السعادة Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo السفير، والممثل الدائم للولايات المتحدة المكسيكة في الصندوق

مكتب مجلس المحافظين

معالي السيدة Marie-Josée Jacobs
وزيرة التعاون الإنمائي والإجراءات الإنسانية في دوقية لكسمبرغ الكبرى

معالي السيدة Marie-Josée Jacobs
وزيرة التعاون الإنمائي والإجراءات الإنسانية في دوقية لكسمبرغ الكبرى والمنتخبة حديثا رئيسة للمجلس ومعالي السيدة Clémentine Messina رئيسة المجلس المنتهية مدتها

صاحب السعادة Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo
السفير، والممثل الدائم للولايات المتحدة المكسيكة في الصندوق

السيد Bambang Brodjonegoro
مدير مكتب العلاقات الدولية والسياسات النقدية، وزارة المالية، جمهورية إندونيسيا

دال – حفل افتتاح الدورة

6 - ألقت معالي السيدة Marie-Josée Jacobs محافظة دوقية لكسمبورغ في الصندوق، ورئيسة مجلس المحافظين بياناً افتتاحياً. ويرد النص الكامل للبيان الافتتاحي في الفصل الرابع.

7 - وألقى السيد كانايو نوانزي رئيس الصندوق كلمة ترحيبية بالضيوف المميزين في حفل افتتاح الدورة، ويرد نص البيان الترحيبي بالكامل في الفصل الرابع.

8 - ألقى فخامة السيد Paul Kagame رئيس جمهورية رواندا كلمة رئيسية. ويرد النص الكامل لهذه الكلمة في الفصل الرابع.

9 - ألقى معالي السيد Mario Monti رئيس الوزراء الإيطالي، كلمة رئيسية أمام مجلس المحافظين، ويرد النص الكامل لهذه الكلمة في الفصل الرابع.

10 - ألقى معالي السيد Joseph Nyuma Boakai، نائب رئيسة جمهورية ليبريا، كلمة رئيسية نيابة عن فخامة السيدة Ellen Johnson Sirleaf، رئيسة جمهورية ليبريا، ويرد النص الكامل لهذه الكلمة في الفصل الرابع.

11 - وألقى معالي السيد Andrea Riccardi، وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية، كلمة رئيسية أمام مجلس المحافظين، يرد نصها بالكامل في الفصل الرابع

هاء – بيان رئيس الصندوق

12 - يرد النص الكامل لبيان السيد كانايو نوانزي رئيس الصندوق أمام مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

واو – فريق الخبراء رفيع المستوى

13 - يرد موجز لوقائع مناقشات فريق الخبراء رفيع المستوى حول موضوع: "إطعام العالم، حماية الكوكب" من الأقوال إلى الأفعال: خلق مستقبل مستدام للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، في المحاضر الموجزة الواردة في الفصل الثالث، الجزء ألف.

زاي – أحداث تحتل مكان الصدارة.

14 - يرد موجز لوقائع الأحداث التي احتلت مكان الصدارة والمعنونة "ما هي الوعود التي يبشر بها مؤتمر ريو للزراعة" و "الإنتاجية الزراعية المستدامة: المفتاح للحد من الفقر" في المحاضر الموجزة الواردة في الفصل الثالث، الجزء ألف.

حاء – بيانات عامة

15 - يرد موجز البيانات العامة التي ألقاها السادة المحافظون في الجلسات العامة للمجلس في الجزء ألف من الفصل الثالث. ويتضمن الجزء باء من الفصل الثالث موجزاً للأحداث الجانبية الأربعة، وترد النصوص الكاملة للبيانات العامة التي قدمها كتابة ممثلو الدول الأعضاء الذين لم يقدموا عروضا شفهية في الجزء جيم من الفصل الثالث. يرد موجز للمداولات التي جرت في اجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين الذي انعقد يومي 20 و21 فبراير/شباط بالتزامن مع دورة مجلس المحافظين في الفصل الرابع.

طاء – اختتام أعمال الدورة

16 - لخص نائب رئيس مجلس المحافظين معالي السيد Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo نتائج المداولات الرئيسية التي أجراها المجلس، ثم اختتم دورته الخامسة والثلاثين. ويرد نص بيان نائب الرئيس بكامل في الفصل الرابع.

الفصل الثاني

القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين

ألف – طلب عضوية غير أصلية

17 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 35/L.2، واتخذ في 22 فبراير/شباط 2012 القراران 164/د–35 و165/د–35 الذي وافق بموجبهما على عضوية كل من جمهورية إستونيا وجمهورية جنوب السودان.

باء – تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق

18 - استعرض مجلس المحافظين تقريراً عن وضع مساهمات الجهات المانحة في التجديد الثامن لموارد الصندوق كما هو وارد في الوثيقة GC 35/L.3. وأُبلغ المجلس بأنّ مجموع تعهدات التجديد الثامن للموارد، بما فيها التعهدات التي تم تلقيها منذ تاريخ التقرير، بلغ 1.06 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 88 في المائة من المبلغ المستهدف البالغ 1.2 مليار دولار أمريكي. كما أشير أيضا إلى أن مجموع وثائق المساهمات المودعة، بما في ذلك المودعة منذ تاريخ التقرير، قد وصل إلى 91 بالمائة من إجمالي التعهدات. وأخيراً، أعلم المجلس بأن مجموع مدفوعات التجديد الثامن، بما فيها تلك التي تم تلقيها منذ تاريخ التقرير، قد بلغ 866.2 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 82 بالمائة من إجمالي التعهدات.

جيم – التجديد التاسع لموارد الصندوق

19 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 35/L.4 مع ضميمتها، واعتمد في 22 فبراير/شباط 2012 القرار 166/د–35 الذي وافق بموجبه على تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (2013–2015) الذي صُرح فيه بتجديد موارد الصندوق.

دال – القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2011

20 - نظر مجلس المحافظين في القوائم المالية التي تبين الوضع المالي للصندوق بتاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010، ونتائج عمليات الصندوق عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول من ألف إلى حاء ضمنا من الوثيقة GC 35/L.5، وتقرير مراجع الحسابات الخارجي الخاص بها، وأقرها.

هاء – الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2012

21 - بعد النظر في الميزانيتين الإدارية والرأسمالية المقترحتين للصندوق، والميزانية الإدارية لمكتب التقييم لعام 2012 كما هي واردة في الوثيقة GC 35/L.6، اعتمد مجلس المحافظين القرار 167/د–35 بشأنها بتاريخ 22 فبراير/شباط 2012.

واو – مراجعة اللوائح المالية للصندوق

22 – – نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 35/L.7، واعتمد في 22 فبراير/شباط 2012 القرار 168/د–35 الذي وافق بموجبه على تعديل اللوائح المالية للصندوق.

زاي – تقرير عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009–2011

23 – بعد النظر في التقرير عن النفقات الخاصة بالإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009–2011، الوارد في الوثيقة GC 35/L.8، تبنى مجلس المحافظين بتاريخ 22 فبراير/شباط 2012 القرار 169/د–35 الخاص بإعادة توجيه رصيد النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي للخدمة إلى تفعيل الإصلاحات.

حاء – انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وأعضائه المناوبين

24 – وفقاً للمادة 40–2 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبعد النظر في الوثيقتين GC 35/L.9 وضميمتها، انتخب مجلس المحافظين في 22 فبراير/شباط 2012 أعضاء وأعضاء مناوبين جددا في المجلس التنفيذي لفترة ثلاث سنوات.

25 – في نطاق بلدان القائمة ألف: تم انتخاب كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا،اليابان، هولندا، النرويج، والولايات المتحدة الأمريكية كأعضاء، وانتخاب البلدان التالية كأعضاء مناوبين على التوالي: فنلندا، بلجيكا، لكسمبورغ كعضو مناوب عن ألمانيا لعام 2012 على أن يتم استبدالها بسويسرا لعامي 2013–2014، والبرتغال، والدانمرك، والمملكة المتحدة، والسويد، وإسبانيا، يُضاف إلى ذلك أنه تقرر تعيين المملكة المتحدة بوصفها العضو المناوب بالنسبة للسنتين الأخيرتين من الفترة، أي للفترة 2013–2014.

26 – وفي نطاق بلدان القائمة باء: الكويت، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية كأعضاء، والإمارات العربية المتحدة، قطر، إندونيسيا، الجزائر كأعضاء مناوبين.

27 – وفي نطاق بلدان القائمة الفرعية جيم–1، تم انتخاب البلدان التالية كأعضاء: أنغولا، الكاميرون لعام 2012 مع استبدال الكاميرون بمصر للفترة 2013–2014 والبلدان التالية كأعضاء مناوبين على التوالي موريشويس ومصر مع استبدال مصر بغينيا الاستوائية للفترة 2013–2014.

28 – وفي نطاق بلدان القائمة الفرعية جيم–2، تم انتخاب الصين والهند كأعضاء والبلدان التالية كأعضاء مناوبين على التوالي باكستان كعضو مناوب للصين وبنغلاديش كعضو مناوب للهند للفترة 2012 يتم استبدالهما بتركيا لعام 2013 وجمهورية كوريا لعام 2014.

29 – وفي نطاق بلدان القائمة الفرعية جيم–3، تم انتخاب البرازيل والمكسيك كأعضاء مع البلدان التالية كأعضاء مناوبين وهي الأرجنتين وغواتيمالا.

30 – وتبعا لذلك جاء تشكيل المكتب التنفيذي المنتخب في دورة مجلس المحافظين في النحو التالي:

تشكيلة المجلس التنفيذي لفترة السنوات الثلاث 2012–2014

عضو	العضو المناوب
القائمة ألف	
كندا	فنلندا
فرنسا	بلجيكا
ألمانيا	لكسمبرغ (2012) سويسرا (2013–2014)
إيطاليا	البرتغال
اليابان	الدانمرك
هولندا (2012)	المملكة المتحدة (2012)
المملكة المتحدة (2013–2014)	هولندا (2013–2014)
النرويج	السويد
الولايات المتحدة	اسبانيا

(ستتناوب هولندا والمملكة المتحدة المقاعد بالنسبة للفترة 2013–2014)

القائمة باء

الكويت	دولة الإمارات العربية المتحدة
نيجيريا	قطر
المملكة العربية السعودية	إندونيسيا
جمهورية فنزويلا البوليفارية	الجزائر

القائمة جيم

القائمة الفرعية جيم–1

أفريقيا

الكاميرون (2012)	مصر (2012)
مصر (أبريل/نيسان 2013–2014)	غينيا الاستوائية (أبريل/نيسان 2013–2014)
أنغولا	موريشيوس

القائمة الفرعية جيم–2

أوروبا، آسيا والمحيط الهادي

الصين	باكستان
الهند	بنغلاديش (2012)*
	تركيا (2013)
	جمهورية كوريا (2014)

القائمة الفرعية جيم–3

أمريكا اللاتينية والكاريبي

البرازيل	الأرجنتين
المكسيك	غواتيمالا

طاء – التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

31 - استعرض مجلس المحافظين الوثيقة GC 35/L.10 التي تضمنت تقريراً عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق، والدرجات القطرية لعام 2011 والمخصصات السنوية لعام 2012.

ياء – برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011–2020

32 - نظر مجلس المحافظين في الوثيقة GC 35/L.11 وتبنى القرار 170/د–35 بتاريخ 22 فبراير/شباط 2012 حول المصادقة على برنامج عمل استنطبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011–2020.

كاف – مسائل أخرى

33 - لم تطرح أية مسائل أخرى تحت هذا البند.

الفصل الثالث

ألف – المحاضر الموجزة

(بما في ذلك موجز للبيانات العامة التي أدلى بها السادة المحافظون)

(1) المحضر الموجز للجلسة الأولى من الدورة الخامسة والثلاثين المنعقدة يوم الأربعاء، 22 فبراير/شباط 2012 الساعة 9.00 صباحاً

الرئيسة المنتهية ولايتها: Clémentine Ananga Messina (الكاميرون)
الرئيسة: Marie-Josée Jacobs (دوقية لكسمبرغ الكبرى)

المحتويات

	الفقرات
افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)	35
اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال)	36–38
انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)	39–44
بيان رئيسة مجلس المحافظين	45
طلبات عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال)	46–48
حفل الافتتاح	49–60
الكلمة الرئيسية لرئيس جمهورية رواندا	51–52
الكلمة الرئيسية لرئيس وزراء الجمهورية الإيطالية	53–57
بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)	58–60
مناقشة الفريق الرفيع المستوى: "أطعموا العالم واحموا الكوكب"	61–120
تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال)	121–122
التجديد التاسع لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال)	123–132
القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2010 (البند 9 من جدول الأعمال)	133–139
الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2012 (البند 10 من جدول الأعمال)	140–147
مراجعة اللوائح المالية في الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال)	148–153
تقرير عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009–2011 (البند 12 من جدول الأعمال)	154–158
انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 13 من جدول الأعمال)	159–164
تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 14 من جدول الأعمال)	165–166

مسائل أخرى (البند 15 من جدول الأعمال) 172-167

برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال) 193-173

- إندونيسيا 174-173
- موريتانيا 176-175
- الصين 178-177
- الولايات المتحدة 181-179
- النرويج (باسم بلدان الشمال الأوروبي) 184-182
- توغو 186-185
- الكاميرون 188-187
- الجزائر 190-189
- إيطاليا 191-190

34 - افتتحت الجلسة الساعة 9:05 صباحاً

افتتاح الدورة (البند 1 من جدول الأعمال)

35 - **الرئيسة المنتهية ولايتها:** أعلنت افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين ودعت إلى تجديد الالتزام بدعم رؤية الصندوق المتمثلة بتمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر من خلال التنمية الزراعية.

اعتماد جدول الأعمال (البند 2 من جدول الأعمال) (GC 35/L.1)

36 - **الرئيسة المنتهية ولايتها:** وجهت الأنظار إلى الوثيقة GC 35/INF.4 المتعلقة بتنقيح سياسات الإقراض ومعاييره والتي تشرح أن المجلس التنفيذي قرر حذف البند المتعلق بهذا الموضوع من جدول الأعمال المؤقت على أساس ما يراه من أن الوثيقة GC 34/L.8 التي تتضمن تفاصيل التنقيح المقترح تحتاج إلى مزيد من المناقشة والمعالجة. وعلى هذا فقد كلف فريق عامل شكل لهذه الغاية بأن يقدم للمجلس التنفيذي اقتراحاً حول سياسات الإقراض سيطبق، إذا تم اعتماده، على الجولة الأولى للتمويل الذي سيقدم في إطار التجديد التاسع لموارد الصندوق في أبريل/نيسان 2013. ولذا، يُقترح تقديم البند إلى مجلس المحافظين للنظر فيه في دورته السادسة والثلاثين.

37 - إضافة لذلك، وكما أبلغ مجلس المحافظين كتابياً، اقترح رئيس الصندوق إضافة بند تكميلي إلى جدول الأعمال عنوانه "برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011–2020". واعتبرت أن هناك موافقة على هذين الاقتراحين.

38 - وتم اعتماد جدول الأعمال (GC 35/L.1) بصيغته المنقحة

انتخاب مكتب مجلس المحافظين (البند 3 من جدول الأعمال)

39 - **الرئيسة المنتهية ولايتها:** ذكّرت بالمادة 12 من النظام الداخلي لمجلس المحافظين، وبموجبها يشغل ثلاثة من أعضاء المكتب مناصبهم لمدة سنتين، وقالت إن الانتخاب الأخير للمكتب جرى في الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس في فبراير/شباط 2010. وقد أحيطت علماً بترشيح السيدة Marie-Josée Jacobs، وهي عضو مجلس المحافظين عن دوقية لكسمبرغ الكبرى، لمنصب رئيس المجلس.

40 - انتخبت السيدة Marie-Josée Jacobs (لكسمبرغ) رئيسة للمجلس بالتزكية.

41 - **الرئيسة المنتهية ولايتها:** أشارت إلى أنها أبلغت أيضاً بترشيح السيد Bambang Brodjonegoro، عضو مجلس المحافظين عن إندونيسيا، والسيد Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo، عضو مجلس المحافظين عن الولايات المتحدة المكسيكية ، لمنصبي نائبي الرئيس.

42 - انتخب السيد Bambang Brodjonegoro (إندونيسيا) والسيد Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo (المكسيك) لمنصبي نائبي الرئيس، بالتزكية.

43 - **الرئيسة المنتهية ولايتها:** قالت إنه شرف لبلدها الكاميرون أنها خدمت في مجلس المحافظين. وأعربت عن شكر المكتب المنتهية ولايته لما تلقاه من تعاون ومساندة من الدول الأعضاء، كما شكرت موظفي الصندوق على إخلاصهم والتزامهم، مما ضمن للمجلس النجاح ويسّر عمل المكتب.

44 - **تولت الرئاسة السيدة Marie-Josée Jacobs (لكسمبرغ).**

بيان رئيسة مجلس المحافظين

45 - **رئيسة المجلس:** أدلت ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

طلبات عضوية غير أصلية (البند 4 من جدول الأعمال)

46 - **الرئيسة:** دعت مجلس المحافظين إلى اعتماد مشروعي قرارين يردان في الوثيقة GC 35/L.2، ويتضمنان موافقة المجلس على طلبين للعضوية غير الأصلية لكل من جمهورية إستونيا وجمهورية جنوب السودان على التوالي.

47 - تم اعتماد القرارين 164/د-35 و165/د-35.

48 - **الرئيسة:** قالت إن جمهورية إستونيا ستصبح طرفاً في اتفاقية إنشاء الصندوق عندما تسجل وثيقة انضمامها إليها. أما جمهورية جنوب السودان فقد قدمت بالفعل وثيقة الانضمام إلى الجهة الوديعة للاتفاقية وقد أصبحت بالتالي عضواً في الصندوق بمفعول فوري.

حفل الافتتاح

49 - روفق كل من فخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، ومعالي ماريو مونتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، إلى مكانيهما.

50 - **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق): رحب برئيس جمهورية رواندا وأشاد بالتزامه القوي بالقضاء على الفقر والجوع، وهو التزام تدل عليه الأرقام التي تشير إلى أن نحو مليون من الروانديين تمكنوا من الخروج من دائرة الفقر خلال السنوات الخمس الماضية. كما تثير الإعجاب بنفس الدرجة الجهود التي تبذلها رواندا لتعزيز الزراعة المراعية للمناخ ولدعم جميع المزارعين، بما في ذلك صغارهم. ويشعر الصندوق بالفخر لصلته بهذه الجهود، فهو يسعى لخلق بيئة ريفية مزدهرة ومستدامة.

الكلمة الرئيسية لرئيس جمهورية رواندا

51 - **فخامة كاغامي** (رئيس جمهورية رواندا): ألقى بكلمة رئيسية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

52 - **الرئيسة:** شكرت فخامة كاغامي على كلمته التي كانت مصدر إثراء حقيقي نظراً لما قطعته رواندا من خطوات كبرى خلال الماضي القريب ولما تتمتع به من خبرة في مجال الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة، التي تعتبر الموضوع الذي تركز عليه هذه الدورة.

الكلمة الرئيسية لرئيس وزراء الجمهورية الايطالية

53 - **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق): رحب برئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية الذي يعتبر وجوده في هذا الاجتماع رمزاً يعبر عن التزام إيطاليا بضمان الحفاظ على الزراعة في مركز جدول الأعمال الدولي. فإيطاليا ليست البلد المضيف للصندوق فحسب بل هي أيضاً صديق وشريك ثابت له، الأمر الذي يدل عليه دور إيطاليا الحاسم في إنجاح التجديد التاسع لموارد الصندوق.

54 - **معالي مونتي** (رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية): ألقى بكلمة رئيسية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

55 - **الرئيسة:** أعربت عن شكرها معالي مونتي للكلمة التي ألقاها ولحكومة إيطاليا لكرم ضيافتها ولدعمها الذي دأبت على إبدائه للصندوق.

56 - ودعت بعد ذلك مجلس المحافظين إلى مشاهدة فيلم وثائقي عن أنشطة الصندوق.

57 - وجرى عرض الفيلم الوثائقي.

بيان رئيس الصندوق (البند 5 من جدول الأعمال)

58 - **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق): أدلى ببيان يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

59 - الرئيسة: أعربت عن تقدير مجلس المحافظين لبيان رئيس الصندوق وأشادت بقيادته للصندوق وبرؤيته له، وكذلك بتفاني موظفي الصندوق دونما كلل في سبيل رسالة الصندوق.

60 - روفق كل من فخامة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، ومعالي ماريو مونتي، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية، إلى خارج القاعة.

مناقشة الفريق الرفيع المستوى: "أطعموا العالم واحموا الكوكب"

61 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): قدم لمناقشة الفريق الرفيع المستوى وقال إن هذه المناقشة تتيح الفرصة للتفاعل مع الخبراء بغية تعميق معرفة النهُج المستدامة المراعية للمناخ إزاء الزراعة، وهي نهج تتطلب أفكاراً جديدة شجاعة. ويشرح الفيلم المعروض حالياً الموضوع الشديد الأهمية المطروح على المناقشة، كما أن هذه المناقشة ستستفيد كذلك من المشاركات عن طريق الفيسبوك والتويتر.

62 - وأشار إلى نماذج التنمية غير المستدامة فقال إنها تؤدي إلى تراجع البيئة الطبيعية وتهدد النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي الذي تعتمد عليه سبل العيش ويستند إليه الأمن الغذائي. ونظراً لأن الاقتصاد الأخضر غير ممكن بدون زراعة مستدامة، فإن هناك حاجة ماسة إلى إدخال تغييرات عميقة على الزراعة والنظم الغذائية وإلى الأخذ بسياسات متماسكة على جميع المستويات، بغية تحقيق الأمن الغذائي العالمي وتحسين حياة الناس، الأمر الذي يتطلب تمكين الأسر صاحبة الحيازات الصغيرة والمزارعين المعدمين، وكثير منهم من النساء. وباختصار، فإن الحجم الهائل للتحدي إنما يتطلب خيارات كبرى.

63 - وقدم بعد ذلك أعضاء الفريق: السيدة Pamela K. Anderson ، المديرة العامة للمركز الدولي للبطاطس، من ليما، بيرو؛ والسيدة Nivedita Banerji ، المؤسسة الشريكة لمنظمة Samaj Pragati Sahayog وأمينتها، من الهند؛ والسيد Andre Leu ، رئيس الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية، من ولاية كوينزلاند، أستراليا؛ والسيد Bruce McNamer ، رئيس مؤسسة TechnoServe، من مستوطنة دينتري، أستراليا؛ والسيدة Estrella Penunia Banzuela ، الأمينة العامة لرابطة المزارعين الآسيويين من أجل التنمية المستدامة، من الفلبين.

64 - **السيدة ANDERSON:** قالت إن مجموعة مشاكل التحديات المترابطة المتصلة بالنظام الحالي للزراعة والأغذية تشمل قضايا مثل الأمن الغذائي والفقر والاستبعاد الاجتماعي وتغير المناخ والتغذية والمشاكل الصحية المتعلقة بالزراعة، وهي قضايا لم يعد من الممكن أن تعالج على أساس الفصل بينها، نظراً للافتقار إلى الوقت والموارد. أما الطريق قدماً فهو العمل على تحويل الزراعة إلى زراعة متعددة الوظائف يدفع عجلتها 1.5 مليار من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين لا يُقدّرون حق قدرهم اليوم. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى زيادة التمويل المخصص للبحث والتطوير وكذلك إلى ثورة في الإنتاجية وإلى التنويع والتكثيف المستدام وإلى ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل القيمة المستدامة وبنماذج جديدة للأعمال. وعلى الشاكلة نفسها، هناك حاجة أساسية للتمويل لتوسيع نطاق التجارب الحالية الناجحة. ومن الأمثلة على هذه التجارب أن منتجي الحيازات الصغيرة للبطاطس البلدية في أمريكا اللاتينية نجحوا في تجميع سلسلة من الشركاء غير التقليديين، الأمر الذي مكنهم من مضاعفة أسعار البطاطس على باب المزرعة ومن مضاعفة الإنتاجية خلال فترة لا تزيد عن أربع سنوات. وفي هذه التجربة تحديداً، أدى دافع السوق إلى إيجاد ابتكارات على المستويات التجارية والتكنولوجية والسياساتية لتحفيز حماية التنوع البيولوجي والممارسات الزراعية الأفضل. ويعتبر هذا التصادف شديد الأهمية في العمل نحو تحويل الزراعة إلى زراعة متعددة الوظائف.

65 - **السيدة BANERJI:** قالت إنه لا بد من العثور على الفرص في المخاطر التي تخلقها الأسواق والإيكولوجيا في وقت يتميز بتغير المناخ. ومن الأهمية بمكان العمل على تيسير تحويل صغار المزارعين الهامشيين إلى مؤسسات اقتصادية قوية إذا كان لهم أن يستفيدوا من الارتباط بالأسواق، وهو ارتباط لا مفرّ منه. وأشارت إلى أن منظمتها كانت قد وضعت استراتيجيات تمكن الأهالي القبليين الفقراء الذين يعيشون في المناطق الجغرافية الصعبة في الهند، حيث تعمل هذه المنظمة، من تشكيل مؤسسات اقتصادية قوية تضم صغار المزارعات اللاتي يُجمِّعن منتجاتهن الزراعية ويشكلن كياناً شبيهاً بالاتحاد. ونتيجة للملايين التي تمكنت هؤلاء النساء من جمعها من المدخرات الصغيرة، فقد أصبحن الآن في موقع يمكنهن من الحصول على القروض المصرفية بغية تحسين زراعتهن البعلية وما يرتبط بها من سبل العيش. ومن حيث المبيعات، استفادت هؤلاء النساء من وفورات الحجم التي حولتهن إلى قوة في السوق قادرة على الاستمرار، كما توفرت لهن القوة ذاتها فيما يتعلق بشراء السلع الأساسية في السوق. ومما له أهميته أيضاً بالنسبة للزراعة المستدامة أن يكون استخدام المياه الجوفية مستداماً. ولذا فإن الهند تخطط للبدء ببرنامج فريد من نوعه يضع خرائط مستودعات المياه الجوفية عملاً على الترويج لاستخدام المزارعين لها.

66 - **السيد LEU:** قال إن أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون 80 في المائة من الأغذية في العالم النامي هم محور سياسات منظمته وعملها الذي ينصب على تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات للنهوض بالزراعة العضوية، بدءاً من الزراعة التقليدية وإدخال الابتكارات التي تحسن تغذية التربة ومكافحة الآفات والأمراض والأعشاب الطفيلية، والعمل على تحقيق الكفاءة المائية. كما يجري استخدام

عمليات تكثيف الوظائف الإيكولوجية، وتحديداً الاستعاضة عن المدخلات التركيبية بخدمات إيكولوجية، الأمر الذي حقق نجاحاً كبيراً في زيادة الغلال. وعلى هذا، فإن للزراعة العضوية دوراً حيوياً عليها أن تؤديه في سياق الجهود العامة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي. كما تظهر بيانات استعراض الأقران أن النظم العضوية تعتبر من النظم الأقدر على التكيف والتي تحافظ على المردود في ظل الأحوال الجوية المتطرفة الناتجة عن تغير المناخ. واختتم مشيراً إلى الأهمية الكبرى، بالنسبة للقضاء على الفقر، لتطوير أسواق عالية القيمة تعطي المزارع دخلاً جيداً، مضيفاً أن منظمته تتمتع بخبرة أربعين عاماً في هذا المضمار على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

67 - **السيد MCNAMER:** قال إن للأسواق والاستثمار في نماذج الأعمال التجارية القابلة للحياة أهمية كبرى فيما يتعلق بالنهُج الزراعية الخضراء لأصحاب الحيازات الصغيرة. وينبغي أن يُنظر إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كرجال أعمال يفكرون بتحقيق الأرباح وبحساب الربح والخسارة في العمل الزراعي وبسلاسل القيمة المستدامة التي تنطبق فيها نماذج الأعمال التجارية على كل المنخرطين في تلك السلاسل. ولأمور من قبيل فرص الأعمال والحصول على الائتمان والاستثمار في الحوافز، من بين أمور أخرى، أهميتها الأساسية بالنسبة لتمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من تنفيذ حزم الزراعة المحافظة على البيئة، وهي تتطلب استثمار الأموال العامة وأموال المانحين في شركات القطاع الخاص. ولا يمكن إلا بذلك النهوض بقضية الزراعة المستدامة بالاقتران بفرص تتاح للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة باعتبارهم رجال أعمال ينشطون في سلاسل القيمة القادرة تجارياً على الاستمرار. وإضافة إلى الزراعة العضوية وغيرها من فرص الأعمال المشهود لها والتي تلبي احتياجات أسواق محددة، هناك إمكانية العمل على مضاعفة منافع التكنولوجيات المتنقلة وغيرها بغية تقليل تكلفة الحصول على معلومات التسعير والأحوال الجوية وغيرها من المعلومات والوصول إلى المرافق المالية والمرافق الأخرى ذات الأهمية الحيوية لإنجاح الأعمال. وخلاصة القول، يتعين الأخذ بنهج مزدوج يجمع بين الاعتبارات البيئية والاقتصادية، وذلك عملاً على توسيع نطاق الفرص المستدامة بيئياً والمتاحة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

68 - **السيدة PENUNIA BANZUELA:** أوردت مثالاً على التعاون الناجح في ميدان الإصلاح الزراعي في الفلبين، وفيه قدمت الأرض لـ 500 من المزارعين المعدمين، باعتبارها أصلاً إنتاجياً مصمماً لتوفير الدخل لهم ولأجيال المستقبل. وبعد 15 سنة من ممارسة الزراعة المستدامة، أصبحت التعاونية التي أنشأها المزارعون هؤلاء تبيع الآن منتجات الأرز العضوي لمجموعة واسعة من المنافذ الاستهلاكية وتمكن المزارعون من تعليم أولادهم، بما في ذلك على المستوى الجامعي في ميادين للتخصص تتصل بالزراعة. إضافة لذلك، جرى حفظ الأرض بشكل جيد نتيجة للممارسات التعاونية المستدامة ولاستخدام الأسمدة غير الكيميائية. وفي قصة نجاح أخرى، تمكن المزارعون الكمبوديون، الذين يمارسون نظاماً لتكثيف زراعة الأرز يستخدم الأسمدة العضوية أساساً، من مضاعفة الغلال، بل وأكثر من ذلك، وخفضوا مشترياتهم من البذور كما حسنوا صحة التربة والكفاءة المائية. وتشير الأدلة المتأتية من مشروعات الصندوق وغيرها إلى أن الزراعة الإيكولوجية المستدامة التي يمارسها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة تحمي كوكب الأرض وتمكن ملايين السكان الريفيين من الخروج من دائرة الفقر. ولذا، فإن هناك حاجة إلى تنفيذ سياسات تمكينية ترمي إلى تعميم الزراعة المستدامة وتوسيع نطاقها.

69 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): أبلغ المشتركين بأن النقاط التي يرسلها متابعو المناقشة عبر التويتر تركز على التعليم والحاجة إلى إشراك الجيل القادم من المزارعين المحتملين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يرجح أن نحفز لديهم الاهتمام من خلال إمكانية تحقيق مستوى معقول من المعيشة مع العمل في الوقت نفسه بصورة

مستدامة بيئياً. كما أن لمنظمات المزارعين دوراً أساسياً عليها أن تؤديه في مجال تجميع المعارف عن الزراعة المواتية للبيئة وإعدادها بشكل قابل للنشر وتوزيعها.

70 - **السيد MCNAMER:** قال إن التعليم يسهم بالتأكيد في الترويج للتغييرات المطلوبة. على أن إمكانية بقاء الشباب الأفضل تعلماً في المناطق الريفية تصبح أقوى إذا شاركوا في الزراعة القابلة تجارياً للحياة والتي تتيح فرصاُ مدرة للدخل. وهناك أيضاً فرص غير مستغلة متاحة للشباب في الأعمال غير الزراعية ولكن المتصلة بالبيئات الريفية. وبتوفير التدريب المناسب والتمكين من الحصول على القروض، يمكن لمؤسسي المشروعات الشباب أن يستفيدوا من الفرص التجارية الكثيرة في السياق الريفي، وهي فرص يمكن بالفعل أن تتحقق بفضل التدريب، بما في ذلك التدريب على إنشاء الأعمال التجارية.

71 - **السيدة BANERJI:** وافقت على الرأي القائل بأهمية المنظور التجاري كأحد الاعتبارات في تقاسم مختلف أنواع المعرفة التي تولدها التنمية المستدامة. والواقع أن منظمتها تركز ذلك في تدخلاتها مع أصحاب الحيازات الصغيرة. من ذلك مثلاً أنها قامت بإنتاج سلسلة من الأفلام القصيرة الخاصة بالمساعدة الذاتية وفيها تقوم نساء من أصحاب الحيازات الصغيرة بعرض استخدام التكنولوجيات الصغيرة، وأدت هذه الأفلام إلى نتائج فورية تمثلت في تبني كثير من أصحاب الحيازات الصغيرة لهذه التكنولوجيات. ويعني ذلك أن وسائط الإعلام المرئي تشكل أداة مثالية للتواصل مع أصحاب الحيازات الصغيرة بلغتهم.

72 - **السيدة ANDERSON:** قالت إن هناك دلائل تشير إلى وجود تحول هام من الممارسات التي تستخدم رأس المال بكثافة إلى نقل المدخلات إلى الزراعة المستدامة المكثفة والمتنوعة. وتتطلب الزراعة الناجحة المستندة إلى المعرفة عملية تجديد كبيرة لنظام التعليم. وقد أنشأت منظمتها "مدرسة للمزارعين في مجال الأعمال" تعلمهم كيف يصبحون رجال أعمال، غير أن هناك حاجة إلى إدخال تعديلات كبرى على المنهج الدراسي لاجتذاب الجيل القادم ولاسيما الفتيات.

73 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): تساءل عما إذا كانت التوعية بالحاجة إلى الاستدامة تشكل جزءاً من النهج المتبع.

74 - **السيدة PENUNIA BANZUELA:** ردت بأن منظمتها ساعدت على توعية المزارعين بمضار ممارسات زراعية معينة وبمنافع النهُج الزراعية الإيكولوجية المستدامة. وفي حلقة عمل للشباب نظمها منتدى المزارعين شدد المشاركون على الحاجة إلى اعتبار الزراعة مهنة كريمة وعلى أهمية الحصول على التكنولوجيات المتاحة. وينبغي أن يجري التعليم على المستويين النظامي وغير النظامي، بحيث يشمل مبادرات للتضامن من قبيل تبادل الزيارات بين المزارعين.

75 - **السيد LEU:** اتفق تماماً مع الرأي القائل بأن كثيراً من الأطفال سيحجمون عن العمل في المزارع إذا لم يتوفر نموذج أعمال صالح وبأن للتعليم أهمية أساسية للزراعة المستندة إلى المعرفة. على أن من الأهمية بمكان أيضاً أن يشترك الشباب في منظمات المزارعين، الأمر الذي ينمي جيل المستقبل ويشجعه. فكون ثلث المندوبين في منتدى المزارعين من الشباب يعتبر إنجازاً يدعو إلى الفخر، ويجري العمل على اتخاذ خطوات لضمان كون نصف المندوبين الشباب من النساء في المستقبل.

76 - **السيدة ANDERSON:** علقت قائلة إن تحقق القيمة المضافة في عمل جميع أعضاء سلاسل القيمة يعتبر أمراً شديد الأهمية في الزراعة المستدامة، فهو يشير إلى تحول كبير في النهج. إضافة لذلك، يشكل الدخل الإضافي الذي تولده هذه السلاسل حافزاً على تلبية واضعي السياسات للمتطلبات التكنولوجية عملاً على حماية قاعدة الموارد.

77 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): سأل عن كيفية جعل سلسلة القيمة مستدامة بيئياً.

78 - **السيدة BANERJI:** قالت إن الاستثمار في الاستدامة البيئية له أهمية كبرى في ضمان قدرة الزراعة على الحياة تجارياً بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويقدم قانون ماهاتما غاندي للضمان الوطني للعمالة الريفية في الهند واحداً من الأمثلة على نقطة الانطلاق بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، فقد تكفل هذا القانون بمائة يوم عمل في إيجاد أصول دائمة، من قبيل هياكل احتجاز المياه، تروج لتحسين الزراعة بالنسبة لصغار المزارعين. ومن الممكن كلياً التوصل إلى سلسلة للقيمة تشكل الاستدامة البيئية مكوناً أساسياً فيها على جميع المستويات.

79 - **السيد MCNAMER:** قال إن الإضافة البيئية يجب أن تتبع سلسلة القيمة، فالسلسلة تأتي أولاً. واستشهد بمثال النجاح الاستثنائي الذي حققته زامبيا في تنفيذ زراعة حفظ البيئة، حيث سبق القطن المحاصيلَ المتناوبة في سلسلة القيمة. ومع ذلك، فإن نشر المعلومات واعتماد الزراعة المستدامة يأتيا نتيجة التخفيض الكبير في تكلفة التكنولوجيا ونقل المعرفة والقدرة على إجراء مراجعة الحسابات ونتيجة لنظم السوق الرئيسية الشفافة.

80 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): سأل عن واقعية الأثر المتكرر للتكنولوجيا الرقمية في حالة الزراعة الهندية.

81 - **السيدة BANERJI:** قالت إن نشر المعرفة يتطلب قدراً كبيراً من الجهود المتسقة. وسواء جرى استخدام الوسائط البصرية أو الرقمية، فإن النقطة الهامة تتمثل في أن التدليل، عن طريق تقديم المثل، على الأثر المحتمل تحققه من التكنولوجيات الجديدة، من قبيل تلك المستخدمة في الأسمدة البيولوجية.

82 - **السيدة PENUNIA BANZUELA:** قالت إن استخدام الهواتف النقالة أصبح ذا أهمية كبيرة لدى المزارعين فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن أسعار السوق. كما تستخدم منظمات المزارعين وسائط الإعلام المطبوع والمذاع لنشر المعلومات المتعلقة بالزراعة والمأخوذة عن الإنترنت.

83 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): علق قائلاً إن محو الأمية لا يزال يمثل تحدياً كبيراً.

84 - **السيدة BANERJI:** أكدت أهمية التكنولوجيا في التحقق من أسعار السوق؛ فهي تمكن المزارعين من تجاوز الوسطاء والحصول على أسعار لمنتجاتهم أفضل من تلك المتوفرة على مدخل المزرعة.

85 - **السيد ALHASSANE** (مالي): قال إن إطعام العالم وحماية كوكب الأرض يطرحا تحدياً حقيقياً تعتبر حماية البيئة الخطوة الأولى باتجاه التصدي له. وفي مالي، جرى تنفيذ برامج إدارة المياه وتكثيف الزراعة عملاً على الاقتصاد في الموارد والانتقال من أشكال الزراعة المتنقلة التقليدية التي تضر بالبيئة. وقد أدى استخدام نظم الأسمدة المكثفة إلى زيادة المحاصيل، ليس هذا فحسب بل أدى أيضاً إلى تحسين استخدام الأراضي، نظراً لقلة حجم الأراضي اللازمة لزراعة نفس الكمية من المحاصيل. ويعتبر إطعام العالم اليوم معادلة مختلفة نظراً لارتفاع عدد السكان الذين يتعين إطعامهم في البيئات الحضرية. وينبغي بذل الجهود لعكس اتجاه هجرة الريف إلى المدينة وذلك من خلال تحسين أحوال المعيشة في الريف.

86 - **السيد LEU:** قال إن التكثيف يعتبر مسألة كبرى نظراً لأن حجم الأرض الزراعية المتاحة حالياً لا يُنتظر أن يشهد أية زيادة. وفي أفريقيا، حصل المزارعون الذين تعلموا كيفية صنع الأسمدة العضوية من المواد المتاحة على مردود بنفس درجة جودة المحاصيل التي استخدمت الأسمدة الكيميائية الباهظة الثمن، وحتى بجودة أفضل. كما تمكن مزارعون آخرون تعلموا كيفية تنشيط الأرض، على المستوى الزراعي ككل، وكيفية تجميع الأسمدة العضوية من مضاعفة المردود وتخفيض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى تلقي مصدر آخر للدخل يتمثل في بيع الأسمدة العضوية. إضافة لذلك، تمكن المزارعون هؤلاء من إقامة خلايا النحل نتيجة لتنشيط الأرض مما أعطاهم محصولاً نقدياً جديداً. ومن حيث الزراعة الإيكولوجية على مستوى القرية وعلى صعيد الصورة الكلية، يمكن بالتكثيف بناء نظم قادرة على التكيف.

87 - **السيد MCNAMER:** قال إن انتشار الابتكارات يشكل أحد جوانب التكثيف التي يتعين النظر فيها، إذ لا يوجد أي آليات فعالة لتوزيع بعض التكنولوجيات المستخدمة في العالم النامي على المزارعين، سواء كانت من التكنولوجيات الجاهزة المتعلقة بمقاومة الجفاف والاستخدام الفعال للأسمدة العضوية أو من التكنولوجيات الأخرى التي تمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من ممارسة الزراعة المستدامة. ويمكن لنماذج الأعمال التجارية أن تقدم الحوافز لتوزيع هذه التكنولوجيات من خلال مخططات الائتمان وأن تساعد الأعمال الصغيرة المبتدئة في عملها، مع قيام الحكومات بدور الوسيط. وهناك معلومات لم تكن متاحة في الماضي بالنسبة لبعض الناس غير أنها أصبحت اليوم متوفرة بفضل استخدام التكنولوجيات النقالة وغيرها، الأمر الذي يتيح الفرص للأخذ بنهُج جديدة.

88 - **السيدة ANDERSON:** وافقت على تعليقات المتحدثين السابقين، وقالت إن للبحوث أيضاً دورها الهام الذي يتعين أن تؤديه، وخصوصاً على ضوء الحاجة إلى البدء بالتركيز على إنتاجية النظم وبالتالي على تكثيف استخدام هذه النظم وتعديلها. من ذلك مثلاً أنه في الحزام الآسيوي الجنوبي، تبين البحوث والدراسات التجريبية أن إنتاج البطاطس والأرز تضاعف من خلال تعطيل دائرة المحصول الأحادي، وذلك دون حاجة إلى مياه أو أسمدة نتروجينية إضافية. ومن التحديات التي تعترض سبيل توسيع النطاق تلك المتمثلة في التدريب وفي توفر كميات كافية من بذور البطاطس من النوع الملائم لدورة أقصر مدتها 70 يوماً. ويجري العمل على تطوير بطاطس جديدة "ذات دورة أقصر" أو "ذكية" لحل هذه المشكلة.

89 - **السيد LEU:** قال إن الأمثلة الأكثر نجاحاً في مجال توسيع النطاق، والتي تشمل نظاماً للدفع والسحب لزيادة مردود الذرة في أفريقيا الشرقية ومشروعات لزراعة حفظ البيئة في أفريقيا الجنوبية والشرقية، تتعلق بطريقة تمثل الأسلوب الأفضل للمضي قدماً، ألا وهو تمكين منظمات المزارعين والعمل بصورة مباشرة مع المزارعين لتحديد الخيارات الأكثر نجاحاً.

90 - **السيدة BANERJI:** قالت إن توسيع النطاق لا يمكن أن يتحقق إلا مع حماية كوكب الأرض بدعم من الدولة. ونظراً لتعقد النظم البديلة وطابعها الكثيف العمالة، فإن أصحاب الحيازات الصغيرة سيجدون أن من الصعب، بدون ذلك، اعتماد التكنولوجيات الجديدة في مجالات من قبيل المكافحة المتكاملة للآفات أو الزراعة العضوية.

91 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): طرح سؤالاً وصله عن طريق التويتر: لماذا لا تصل التكنولوجيا الجيدة إلى مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة وما هي الحواجز التي تعترض عملية توسيع النطاق؟

92 - **السيدة PENUNIA BANZUELA:** قالت إن الافتقار إلى التدريب هو أحد الأسباب لعدم القدرة على توسيع نطاق النهُج الزراعية الإيكولوجية المستدامة. فبعض المواد مثلاً متاحة على الإنترنت ولكن لا يمكن للمزارعين الوصول إليها. وهناك سبب آخر يتمثل في انعدام الحوافز من قبيل دعم الأسعار بالنسبة للمزارعين الذين يمارسون زراعة المنتجات العضوية.

93 - **السيدة BANERJI:** أضافت أن أصحاب الحيازات الصغيرة يجدون أنفسهم مثقلين بصورة غير إرادية بأساليب الاستغلال المتداخلة التي يمارسها التجار الوسطاء الذين يبيعونهم بالدين أو لا يقدمون أي تنويع في المنتجات، الأمر الذي يحد من فرص التغيير.

94 - **السيد MCNAMER:** قال إن على الحكومات وعلى المانحين دوراً لا بد لهما من تأديته في تنشيط الاستثمار من خلال استنباط حوافز جديدة تهدف إلى إشراك القطاع الخاص. ويمكن أن تشكل استراتيجيات تخفيف المخاطرة طريقة لمعالجة عوامل المخاطرة المرتبطة حالياً بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

95 - **PENUNIA BANZUELA:** أشارت إلى الاستثمارات التي جرت منذ بضعة عقود في الثورة الخضراء، فقالت إن من الممكن تعميم الزراعة المستدامة بيئياً، على أن يكون أصحاب الحيازات الصغيرة محوراً لها، نظراً للحاجة إلى الاستثمار من حيث الطاقة والوقت والمال.

96 - **السيدة ANDERSON:** وافقت على إمكانية تحقيق هذا الهدف إذا أمكن إشراك منظمات المزارعين بقوة في تغيير اتجاه الحديث بالإعراب عن احتياجات أعضاء هذه المنظمات بغية تحسين المواءمة بين التكنولوجيات الموجودة والفرص التي يسعى المزارعون إلى تفعيلها.

97 - **السيدة BANERJI:** قالت إنها توافق هي أيضاً على ملاحظات السيدة Penunia Banzuela وشددت على وجود حاجة ماسة إلى التزام جديد.

98 - **السيد LEU:** وافق هو أيضاً على الحاجة إلى تغيير اتجاه الحديث، على أن يتم توسيعه. وفي هذا الصدد يعتبر عدم اهتمام المستهلك عاملاً أساسياً في المناقشة. وينبغي تعبئة وسائط الإعلام العالمي لضمان أن يفهم المستهلكون كيفية عمل إنتاج الأغذية والمشاكل المحيطة بهذا الموضوع. وعندها ستبدأ الحكومات بالاستجابة.

99 - **السيد JANABI** (العراق): قال إن مزارعي البلدان النامية يعيشون عند خط الفقر أو دونه لأن الزراعة عمل غير مربح ويخضع للإعانات في معظمه. وسيبقى الاهتمام بالعمل الزراعي منخفضاً إلا إذا جرى الأخذ بسياسات جديدة تغير هذا الوضع. كما أن التعليم والتنمية الريفية لهما أهمية حيوية لتخفيف سعة الهوة بين الحضر والريف والتخلص من آثارها السلبية على الزراعة.

100 - **السيدة AJAMAY** (النرويج): استشهدت بدراسة أعدت بطلب من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقالت إن ثلث إنتاج الأغذية يضيع أثناء الحصاد أو بعده أو يتلف من خلال السلاسل التجارية أو الاستهلاكية، مما يزيد من الضغط على الموارد الطبيعية ويحد من دخل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. ما الذي يمكن القيام به ضمن القطاعات المختلفة للحد من هذه الخسارة، وهي خسارة لها أهميتها أيضاً في سياق الاستدامة؟

101 - **السيد BERHE** (إريتريا): قال إن مسألة إطعام العالم وحماية الكوكب تتجاوز ممارسة الزراعة البيولوجية لتشمل عوامل من قبيل الجغرافيا والتضاريس. من ذلك مثلاً أن خصوبة الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية في إريتريا تعتمد على تدابير حفظ التربة والمياه. وفيما يتعلق بتدابير زيادة الإنتاج، هناك دور يتعين على الحكومة أن

تلعبه لضمان أن يتبع المزارعون ممارسات مستدامة مواتية للبيئة من خلال الاشتراك في البحوث الملائمة وخدمات الإرشاد؛ وتنفيذ السياسات الملائمة؛ وضمان الحصول على الائتمان المساعد للمزارعين.

102 – **السيد LEU:** قال إن الأسلوب الأفضل لمعالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في خسارة المحصول، والتي ذكرتها المتحدثة السابقة، وهي تعود في كثير من الحالات لضعف اللوجستيات والنقل، هو من خلال العمل كسلسلة للقيمة، الأمر الذي يعتبر فعالاً من حيث التكلفة أيضاً.

103 – **السيد MCNAMER:** قال إن هذه مشكلة يتعدد أصحاب المصلحة فيها. ويعتبر نهج النظم أساسياً، وتشمل العناصر التي تلعب دوراً فيه، في جملة أمور، ما يلي: الاستثمار الحكومي، واللوجستيات والهياكل الأساسية، والاستدامة، والتكنولوجيات المتصلة بالغذاء، والجوانب المتصلة بالأعمال التجارية، من قبيل الائتمان، والوارد إلى المستودعات وبورصات السلع الأساسية. وللحوافز التجارية أهمية حيوية لتفعيل هذا النهج على صعيد الممارسة العملية.

104 – **السيدة ANDERSON:** شددت على أهمية إعادة هذه المسألة المهملة إلى جدول أعمال البحث والتطوير.

105 – **السيد GOWING** (منسق الفريق)**:** طلب تفسيراً مقتضباً لمفهوم الزراعة المستندة إلى المعرفة، وذلك بناء على طلب عدد من المستمعين الذين أثاروا هذه المسألة عبر التويتر.

106 – **السيدة ANDERSON:** أجابت أن هذه الزراعة لا تتطلب معارف جديدة من المزارعين الذين يستخدمون البذور المقاومة للآفات أو للأمراض. على أن المكافحة المتكاملة للآفات تنطوي على تكنولوجيات معقدة تتطلب قاعدة من المعرفة الإيكولوجية للقيام بأعمال الفرز والمكافحة بصورة فعالة. فهذه التكنولوجيات التي تستخدم المعرفة بصورة مكثفة لا تنجح بدون تدريب المستخدمين وتعليمهم الضروري.

107 – **السيدة TAGLIANTE-SARACINO** (كوت ديفوار)**:** قالت إن توفر الإرادة السياسية يشكل اعتباراً آخر له أهميته. فالمعضلة تكمن في أن المزارعين المنتجين يعيشون في المناطق التي يشتد فيها الفقر وسوء التغذية. ولذا ينبغي مراعاة بيئة المزارعين وكذلك العوامل المقيدة الأخرى من قبيل ضياع معرفة التنوع البيولوجي. ويتعين بناء قواعد البيانات المعرفية لإتاحة الفرصة أمام المزارعين للبقاء ضمن قطاعاتهم ولتناول طعام أفضل. كما يتطلب الأمر نظاماً للنقل يعمل بصورة جيدة لضمان استدامة الإنتاج.

108 – **السيد LEU:** وافق على أهمية النقل كعنصر حاسم بالنسبة لبيع المنتجات الزراعية. ومن شأن تحسين الهياكل الأساسية أن يساعد على التصدي لأية خسارات تطرأ قبل وصول المنتجات إلى السواق. كما يمكن الحد من هذه الخسارة ببيع المنتجات في الأسواق المحلية، الأمر الذي يتطلب سلسلة إمداد أقصر.

109 – **السيد MCNAMER:** سأل عن الجهة التي ستوفر النقل وما هي الحوافز المتاحة لها للقيام بذلك. وفي رأيه أن تحديات النقل تكمن في خطوة أعلى من سلسلة القيمة، وتشكل جزءاً من عمل المنظمات مثل التي يمثلها فريق الخبراء. وعلى المزارعين تنظيم أنفسهم لمعالجة تلك التحديات.

110 – **السيد CABAÑAS IZQUIERDO** (المكسيك)**:** أكد ضرورة مراعاة النمو السكاني المتضخم. فهناك حاجة إلى زيادة في الإنتاج بنسبة 100 في المائة في البلدان النامية وبنسبة 70 في المائة في البلدان المتقدمة للتمكن من إطعام أكثر من تسعة مليارات من البشر في عام 2050. ولذا فإن تحقيق الأهداف المرجوة يتطلب تحسين الإنتاج

والإنتاجية، باستخدام ابتكارات تكنولوجية ولوجستية على المستوى الإداري. وفي الوقت نفسه، ينبغي الاقتراب من جميع أشكال الابتكار من منظور أخضر مستدام.

111 - **السيد MAROOFI** (أفغانستان): أكد أهمية توعية المزارعين بالمساعدة التي تقدمها الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها. وبالفعل فإن مد اليد إليهم بهذه الطريقة يوفر دعماً نفسياً يساعد الإنتاج وإن بصورة غير مباشرة. وهناك نقطة أخرى تتمثل في أن المزارعين كثيراً ما يلتزمون بالتقاليد الريفية التي لا تشجع على إعادة استثمار الدخل أو الإنفاق على التعليم أو على المعدات والمدخلات الجديدة على أساس الأولوية.

112 - **السيد Sesay** (سيراليون): قال إن التحدي المطروح في مرحلة ما بعد النزاع في بلده يتمثل في الحاجة إلى مضاعفة الإنتاج للتمكن من إطعام شعبه. ويعتبر المزارعون أن تكثيف الزراعة من خلال استخدام المواد الكيميائية الزراعية والمكننة لزيادة المساحة المزروعة هما الطريقان المتاحان للسير قدماً. وتكمن المشكلة في تحديد نقطة التوازن بين هذين الخيارين من جهة وبين الاستدامة البيئية من جهة ثانية. ولذا يجري العمل على توفير التثقيف المفيد للمزارعين فيما يتعلق بالخيارات الأفضل الأطول أجلاً، من قبيل إنتاج الكاكاو العضوي، الذي يعتبر سلعة مرغوباً بها في الأسواق الأوروبية.

113 - **السيد BAGNA DJIBO** (رئيس شبكة منظمات المزارعين والمنتجين الزراعيين في أفريقيا الغربية): قال إنه لا بد من الأخذ بقوة بالاستجابات السياساتية للأزمة الغذائية المستمرة، على أن توضع بالتعاون مع المزارعين أنفسهم، وهو الأمر الأهم. وفي بلده النيجر، لم تقدم زيادة الإنتاج الحل المرجو للمشكلة في سياق يهيمن عليه الجفاف.

114 - **السيد GOWING** (منسق الفريق): دعا أعضاء الفريق إلى اختتام تعليقاتهم حول التقدم المحرز نحو تلبية الهدف المتمثل في إطعام العالم وحماية كوكب الأرض.

115 - **السيدة ANDERSON:** قالت إن الإرادة موجودة للأخذ بجدول أعمال جديد وللعمل بمجموعة جديدة من المحاورات اللازمة لدعم أهداف تفعيل الإمكانات الجديدة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة ولحماية كوكب الأرض.

116 - **السيدة PENUNIA BANZUELA:** قالت إنه، وفق ما يشير إليه موضوع دورة مجلس المحافظين الحالية وما تؤكده نتائج العديد من دراسات الصندوق، هناك الآن إدراكٌ لأن نهج الزراعة الإيكولوجية المستدامة هو الطريق قدماً بالنسبة لصغار المزارعين. وإذا تمكنا من توجيه الطاقات نحو تنفيذ هذا النهج، فإن من الممكن تحويل الثورة الخضراء إلى ثورة استدامة جديدة ضمن الإطار الزمني المطلوب.

117 - **السيدة BANERJI:** استشهدت بمثال الإصلاحات الكثيرة الرائعة المتعلقة بالتنمية الريفية والجارية حالياً في الهند كجزء من البرامج الكبرى المرتبطة بالسياسات الحكومية والتي تعالج تحديداً وبالتفصيل مسائل فقراء الناس وصغار المزارعين والاستدامة البيئية.

118 - **السيد MCNAMER:** قال إننا، من منظور السياسات، لم نشهد في أي وقت مضى ما نشهده اليوم من اعتراف كبير بالتداخل بين التنمية والنمو الاقتصادي والمتطلبات البيئية. كما أننا، من منظور التكنولوجيا، لم نشهد في أي وقت مضى ما نشهده اليوم من فرص كبرى للإنتاج بصورة مستدامة للأغراض التي تتطلبها السوق، باستخدام تكنولوجيا سليمة من الناحيتين البيئية والاقتصادية معاً.

119 – **السيد LEU:** قال إن هناك حاجة إلى رؤية أكثر شجاعة، ووافق على التعليق المذكور آنفاً حول الحاجة إلى معالجة الموضوع على صعيد المساحات الزراعية. وينبغي إعادة الترابط بين البيئة والمزارع وبناء الزراعة الإيكولوجية من مستوى القرية فصاعداً مع مراعاة الصورة ككل. فالإخفاق في ذلك يؤدي إلى تعرية التربة وانعدام المياه. وينبغي إذن توسيع نطاق سلسلة القيمة بحيث تربط المستهلك بالمزارع عملاً على تفادي أية ثغرات خطرة. فالشجاعة والتسيير جزءان أساسيان من المعادلة والوكالات الثلاث التي تتخذ من روما مقراً لها تلعب دوراً محموداً في هذا الصدد.

120 – **السيد GOWING** (منسق الفريق): اختتم المناقشة مستشهداً بتعليقات وردته عبر التويتر: فالزراعة شأنها شأن أي عمل تجاري آخر يتطلب المعرفة لتحسين الإنتاج وزيادة المبيعات، كما يتطلب التدريب ورؤوس الأموال والقدرة على الوصول إلى الأسواق. وهناك سؤال آخر حول ما إذا كانت النهُج المواتية للبيئة تلعب دوراً في الحفاظ على جاذبية المناطق الريفية بالنسبة للشباب. فحتى لو جاء الجواب بالنفي، فإن إبراز البيئة يعتبر أمراً ضرورياً بصورة مطلقة.

تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق (البند 7 من جدول الأعمال) (GC 35/L.3)

121 – **السيد Kellet** (كبير الموظفين الماليين ورئيس دائرة العمليات المالية في الصندوق): قال إن التقرير المعروض على المجلس يقدم تحديثاً عن حالة المساهمات في التجديد الثامن لموارد الصندوق حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2011. ومنذ ذلك التاريخ، تم استلام مدفوعات أخرى من الدانمرك وإندونيسيا وفنلندا وسويسرا. ويبلغ الآن مجموع التعهدات 060 1 مليون دولار أمريكي أو 88 في المائة من المستوى المستهدف للتجديد الثامن. ولا يزال بإمكان الدول الأعضاء التي لم تتعهد بشيء بعد أن تقدم تعهداتها لأغراض التجديد الثامن. وقد تم استلام وثائق المساهمة بنسبة 91 في المائة من التعهدات. ويُطلب إلى الدول الأعضاء التي لم تودع هذه الوثائق بعد أن تقوم بذلك. وقد بلغت المدفوعات التي تم تلقيها فعلاً 866.2 مليون دولار أمريكي حتى تاريخ 20 فبراير/شباط 2012، أي ما يمثل 82 في المائة من التعهدات.

122 – وأخذ مجلس المحافظين علماً بتقرير التجديد الثامن لموارد الصندوق.

تقرير عن التجديد التاسع لموارد الصندوق (البند 8 من جدول الأعمال) (GC 35/L.4 + Add.1 + Add.2)

123 – **الرئيسة:** وجهت الانتباه إلى الوثائق المتعلقة بهذا البند وأشارت إلى أن ملحق القرار 160/د–34 سيجري تحديثه مع الإعلان عن تعهدات إضافية أو تلقي تعهدات كتابية بشأنها.

124 – **السيد LINN** (رئيس هيئة مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق): وجه الانتباه إلى مشروع القرار الخاص بالتجديد التاسع لموارد الصندوق الوارد في الملحق الخامس من التقرير. وأشار إلى أن هيئة مشاورات التجديد التاسع، تسليماً منها بأهمية الدور الذي يمكن للصندوق أن يؤديه في مساعدة الفقراء الريفيين على زيادة دخلهم وأمنهم الغذائي والتغذوي، اتفقت على هدف رقمي لمساهمات الدول الأعضاء هو 1.5 مليار دولار أمريكي لتمويل البرنامج الإشاري لقروض الصندوق ومنحه والذي تبلغ قيمته 2.95 مليار دولار أمريكي للفترة 2013–2015. أما هدف هذا الاستثمار والتمويل المشترك الإضافي فهو إخراج 80 مليون شخص من الريفيين من دائرة الفقر.

ويتضمن التقرير إطاراً تفصيلياً لقياس النتائج كما يوفر إرشادات تتعلق بمسائل محددة تعزز فعالية الصندوق الإنمائية وتضاعف من أثر التمويل الذي يقدمه. كما ينص التقرير على استعراض التجديد التاسع في منتصف المدة، وهو استعراض يتيح للدول الأعضاء فرصة لرصد التقدم المحرز وتقديم التوجيه. وشجع الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد عن تعهداتها على القيام بذلك، مستلهمة البلدان الكثيرة التي رفعت حجم تعهداتها بقوة.

125 - **السيد KABORE** (بوركينا فاسو): قال إن بلده قرر زيادة مساهمته بنسبة 25 في المائة، من 000 100 دولار أمريكي إلى 000 125 دولار أمريكي.

126 - **السيد TAGLIANTE-SARACINO** (كوت ديفوار): قال إن كوت ديفوار ستساهم بمبلغ 000 70 دولار أمريكي.

127 - **السيد CAÑAS DELGADO** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أعرب عن مواصلة دعم بلده للصندوق وعن الأمل في التمكن من إصدار إعلان رسمي في وقت قريب جداً. وطلب مزيداً من المعلومات عن مضمون ونطاق البرنامج الجديد للتمويل عن طريق القطاع الخاص، وطلب إعداد تقرير يقدم إلى الدورة القادمة للمجلس التنفيذي عن نسبة الموارد المخصصة من التجديد التاسع للقطاع الخاص.

128 - **السيد KIOME** (كينيا): قال إن كينيا، كما وعدت رئيس الصندوق أثناء زيارته لها السنة الماضية، تعهدت بزيادة مساهمتها من 000 100 دولار أمريكي إلى 000 500 دولار أمريكي.

129 - **السيد RAVATOMANGA** (مدغشقر): أكد الإعلان أن مدغشقر، على الرغم من الأزمة السياسية في البلاد، ستسهم بمبلغ 000 50 دولار أمريكي.

130 - **السيد AL-BAHAR** (الكويت): أعرب عن دعم بلده للتجديد التاسع وأنه سيصدر إعلاناً بالتعهد قريباً جداً.

131 - **السيد BENAISSA** (الجزائر): قال إن مساهمة الجزائر سترتفع بنسبة عشرة أضعاف بالمقارنة بالمساهمة المقدمة عام 2009.

132 - واعتمد مجلس المحافظين القرار 166/د-35 الخاص بالتجديد التاسع لموارد الصندوق.

القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2010 (البند 9 من جدول الأعمال) (GC 35/L.5)

133 - **الرئيسة:** استذكرت أن المجلس التنفيذي في دورته الثانية بعد المائة في مايو/أيار 2011 كان قد استعرض القوائم المالية المراجعة وأوصى بتقديمها إلى مجلس المحافظين للموافقة عليها.

134 - **السيد Kellet** (كبير الموظفين الماليين ورئيس دائرة العمليات المالية في الصندوق): قال إن قوائم الصندوق المالية الموحدة والمراجعة حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 ترد في الوثيقة GC 35/L.5. وبرأي مراجعي الحسابات الخارجيين، فإن الكشوف المالية "تعبر بشكل معقول ومن جميع النواحي المادية عن الوضع المالي للصندوق... وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية... وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي." وقد استعرضت لجنة مراجعة الحسابات القوائم المالية وأقرها المجلس التنفيذي في دورته الثانية بعد المائة في مايو/أيار 2011. والمطلوب الآن أن يوافق مجلس المحافظين عليها رسمياً.

135 – **السيدة JANJUA** (باكستان)**:** قالت إنها تقدر نتائج المراجعة المالية غير أن من شأن تقديم تقرير عن القيمة المتحققة مقابل المال المنفق، أو مراجعة للأداء، أن يكون في غاية الفائدة، سواء للدول الأعضاء أو للإدارة. ويمكن للجنة مراجعة الحسابات أن تدرس إمكانية إدراج تقرير من هذا النوع في اختصاصات المراجعين. كما طلبت مزيداً من المعلومات عن العجز البالغ 80.3 مليون دولار أمريكي، وعن مدى عزوه للآثار السلبية لأسعار الصرف، وعن طرق معالجة هذا العجز.

136 – **السيد Kellet** (كبير الموظفين الماليين ورئيس دائرة العمليات المالية في الصندوق)**:** قال إن من الطبيعي أن تكون مراجعة دقة الكشوف المالية عملية منفصلة تماماً عن تقييم الأداء. وسيقدم في الوقت المناسب تقرير عن فعالية الصندوق. وأضاف أن من المعتاد أن تتغير أسعار الصرف بما يؤدي أحياناً إلى الربح وأحياناً إلى الخسارة. وكان الصندوق قد تعرض في السنة الماضية إلى خسارة تعود إلى انخفاض قيمة الدولار. على أن الوضع سينقلب في لحظة ما وليس هناك حاجة إلى فعل أي شيء في هذا الصدد.

137 – **السيدة JANJUA** (باكستان)**:** دعت إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة.

138 – **الرئيسة:** دعت المجلس إلى الموافقة على القوائم المالية التي تبين حالة الصندوق المالية حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 ونتائج عملياته عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، على النحو الوارد في الذيول ألف إلى كاف حصراً في الوثيقة GC 35/L.5 وتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ذلك.

139 – وقد تقرر ذلك.

الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2012 (البند 10 من جدول الأعمال) (GC 35/L.6)

140 – **الرئيسة:** قالت إن المجلس التنفيذي كان قد استعرض في دورته الرابعة بعد المائة الميزانيتين المقترحتين للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل ، وأوصى بعرض هذه الميزانيات على مجلس المحافظين للموافقة عليها.

141 – **السيد Kellet** (كبير الموظفين الماليين ورئيس دائرة العمليات المالية في الصندوق)**:** استذكر أن المجلس التنفيذي كان قد وافق في دورته الرابعة بعد المائة على برنامج ضرب رقماً قياسياً لقروض الصندوق ومنحه في عام 2012 بما مجموعه 1.15 مليار دولار أمريكي. ومن شأن التزام بهذا الحجم أن يتكفل بتحقيق الهدف المكلف به الصندوق في إطار التجديد الثامن وهو 3 مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة بنسبة 50 في المائة على التجديد السابق. وإضافة إلى القروض والمنح، من المتوقع تحقيق 0.65 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك الذي يديره الصندوق ويشرف عليه بصورة مباشرة. وتبلغ الميزانية المقترحة 144.14 مليون دولار أمريكي لعام 2012 مما يمثل زيادة اسمية قدرها 2.5 في المائة على الميزانية الموافق عليها لعام 2011، مما يوصل النسبة بين الميزانية الإدارية وبرنامج عمل الصندوق المتمثل في القروض والمنح إلى 12.5 في المائة، وهو ما يتجاوز الهدف الخاص بعام 2012 والبالغ 13.5 في المائة والذي كان قد حدده إطار قياس النتائج للتجديد الثامن.

142 – وتتمثل الأهداف الرئيسية للميزانية الإدارية في تعزيز قدرة الصندوق على دعم العمليات وفي الوقت نفسه زيادة الكفاءة العامة. ويتبدى ذلك في تحديد زيادة الموظفين بـ 11 وظيفة، عشرة منها في دائرة إدارة البرامج، لدعم زيادة قدرها 15 في المائة في برنامج القروض والمنح. وستؤدي الزيادة المركزة إلى تخصيص 61.8 في المائة من

الميزانية الإدارية للعمل التشغيلي في عام 2012، بالمقارنة بنسبة 58.1 في المائة في عام 2010. وفيما يتعلق بالكفاءة، أبلغ رئيس الصندوق المجلس التنفيذي أنه، إذا كانت الزيادة الفعلية في مرتبات الفئة الفنية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أقل من نسبة 2.5 المدرجة في الميزانية، فإن الإدارة لن تنفق الوفورات المتحققة. ولم تتحقق زيادة المرتبات مما أدى إلى وفورات قدرها 000 700 دولار أمريكي. وسيُستشار المجلس التنفيذي في دورته القادمة حول كيفية استخدام هذه الوفورات.

143 - وتركز الميزانية الرأسمالية للصندوق والبالغة 3.5 مليون دولار أمريكي والمقترحة لعام 2012 على تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك استبدال الحواسيب وتنفيذ مخزن للبيانات وتوفير منصة تكنولوجيا معلومات آمنة وسهلة الصيانة للمكاتب الموجودة في البلدان المختلفة والارتقاء بالأمن المادي لهذه المكاتب.

144 - **السيد LAVIZZARI** (مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق)**:** قال إن مكتب التقييم المستقل يخطط لأن يستكمل في عام 2012 تقييمه لكفاءة الصندوق المؤسسية والتشغيلية، الأمر الذي لا يعتبر صعباً فحسب بل يُعتقد أنه المرة الأولى التي تحاول فيها منظمة إنمائية تقييم كفاءتها بهدف تحسين القيمة المتحققة مقابل المال المنفق. وسيضطلع المكتب بتقييم هام حان وقته لسياسة الصندوق في مجال الإشراف المباشر ودعم التنفيذ، وهي سياسة أدت إلى تغيرات كبرى في نموذج عمل الصندوق ويُعتقد أنها أسهمت بقوة في تعزيز فعالية الصندوق الإنمائية عموماً. ويخطط لإجراء تسعة تقييمات لبرامج قطرية وثمانية تقييمات للأداء ونحو 25 عملية تحقق من تقارير إنجاز المشروعات، بالإضافة لإعداد تقارير التقييم المستمر. كما سيجري إعداد ثلاثة تقارير تقييم توليفية عن مسائل المساواة بين الجنسين ودور التعاونيات في التنمية الريفية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية كأداة استراتيجية.

145 - ومكتب التقييم المستقل ملتزم، في متابعته للوفورات المالية التي حققها وأدت لتخفيض حقيقي بنسبة 6.3 في المائة في ميزانيته لعام 2011، بالحفاظ على نسبة نمو حقيقي صفري في ميزانيته لعام 2012 بالمقارنة بالميزانية الإدارية لعام 2011. ويعتزم المكتب أن يحافظ على نفس العدد من الموظفين الذي كان عليه في 2011. وتبلغ ميزانيته المقترحة لعام 2012 حوالي 6 ملايين من الدولارات الأمريكية.

146 - **السيد CAÑAS DELGADO** (جمهورية فنزويلا البوليفارية)**:** رحب بالوفورات التي تحققت وبزيادة الأموال المخصصة لبرنامج عمل عام 2012 والتي سترفع مستوى التمويل المتاح للبلدان كقروض ومنح. وأعرب عن القلق إزاء احتمال وجود عدم توازن في تخصيص الموارد للقطاع الخاص ودعا إلى تقديم مزيد من المعلومات عن مبادرة القطاع الخاص.

147 - **واعتمد مجلس المحافظين القرار 167/د-35 عن ميزانيتي الصندوق الرأسمالية والإدارية لعام 2012 والميزانية الإدارية لمكتب التقييم المستقل فيه لعام 2012** .

مراجعة اللوائح المالية في الصندوق (البند 11 من جدول الأعمال) (GC 35/L.7)

148 - **الرئيسة:** استذكرت أن المجلس التنفيذي في دورته الرابعة بعد المائة في ديسمبر/كانون الأول 2011 كان قد ناقش تنقيحات لوائح الصندوق المالية المعروضة في الوثيقة GC 35/L.7 وأوصى بعرضها على مجلس المحافظين للموافقة عليها.

149 - السيد OEHLER (النمسا): أعرب عن القلق إزاء تعديل المادة الثامنة-2 من اللائحة المالية، وهو تعديل ينقل مسؤولية أنشطة الخزانة إلى المجلس التنفيذي. فالمجلس التنفيذي الذي يوافق على بيان سياسة الصندوق الاستثمارية هو هيئة رئاسية وعليه ألا يتولى مسؤوليات إدارية. ويتعين أن ينحصر دوره في إجراء عمليات الصندوق العامة.

150 - **الرئيسة:** قالت إنه قد تم الأخذ علماً بالشاغل الذي أعرب عنه السيد OEHLER.

151 - السيدة JANJUA (باكستان)**:** أعربت عن تأييدها لتنقيحات اللوائح المالية، فهي توفر المرونة لترحيل أي رصيد غير منفق وتأخذ بإجراء موحد وأكثر كفاءة في تعيين مراجع الحسابات الخارجي وتقيم شبكة أمان تتمثل في احتياطي عام يغطي تقلبات أسعار الصرف وأي تأخير في تلقي مدفوعات خدمة القروض. على أنها لاحظت أن القرار، وإن كان قد نص على عملية لتعديل سقف الاحتياطي العام من وقت إلى آخر، فإنه لم يحدد السقف الحالي.

152 - السيد Kellet (كبير الموظفين الماليين ورئيس دائرة العمليات المالية في الصندوق)**:** قال إنه سيقدم التوضيح المطلوب حسب الأصول.

153 - واعتمد مجلس المحافظين القرار 168/د-35 عن مراجعة اللوائح المالية في الصندوق.

تقرير عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009-2011 (البند 12 من جدول الأعمال) (GC 35/L.8)

154 - الرئيسة: وجهت الانتباه إلى التقرير النهائي عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009-2011 والقرار المتعلق بتحويل رصيد البرنامج إلى أهداف أخرى وإعادة تخصيص رصيده.

155 - **السيد GEHRINGER** (الرئيس بالنيابة لدائرة الخدمات المؤسسية في الصندوق)**:** استذكر أن مجلس المحافظين كان قد وافق على مبلغ 5.5 ملايين دولار أمريكي للنفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق للفترة 2009-2010 وعلى تمديد البرنامج، بلا تكلفة، لعام 2011. وقد تمت الموافقة لـ 25 موظفاً لإنهاء الخدمة مبكراً بموجب البرنامج، ولذا فإن من الممكن اعتبار أنه كان برنامجاً ناجحاً. وبلغ مجموع نفقات البرنامج خلال الفترة كلها 3.2 مليون دولار أمريكي مما يمثل 60 في المائة من ميزانيته ويعطي رصيداً متبقياً قدره 2.2 مليون دولار أمريكي. وتعرض الوثيقة اقتراحاً بتحويل الرصيد إلى أهداف أخرى على سبيل الإنفاق العام لتمويل تنفيذ مبادرات رئيسية في ميدان إصلاح الموارد البشرية.

156 - ويطرح استمرار البرنامج الطموح لإصلاح الموارد البشرية ترجيح استمرار الحاجة إلى دعم انتقالي للصندوق وموظفيه. وتقدم الوثيقة تفاصيل تتعلق بالاحتياجات التمويلية الممكنة، مع أن الأبعاد الدقيقة للتكاليف والعناصر المكونة لها ستعتمد على نتائج مراجعة الوظائف وإجراءات تنفيذها.

157 - السيدة JANJUA (باكستان)**:** أعربت عن تأييدها لاقتراح تحويل رصيد ميزانية البرنامج إلى أهداف أخرى على سبيل الإنفاق العام لتمويل تنفيذ مبادرات رئيسية في ميدان إصلاح الموارد البشرية.

158 - واعتمد مجلس المحافظين القرار المتعلق بتحويل رصيد ميزانية برنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة إلى أهداف أخرى على سبيل الإنفاق العام لتمويل تفعيل الإصلاحات.

انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين (البند 13 من جدول الأعمال) (GC 35/L.9 + Add.1)

159 - **الرئيسة:** قالت إن فترة ولاية الأعضاء الحاليين في المجلس التنفيذي تنتهي بنهاية دورة مجلس المحافظين هذه. وينص الجدول الثاني من اتفاقية إنشاء الصندوق على انتخاب أو تعيين 18 عضواً جديداً و18 عضواً مناوباً جديداً: ثمانية أعضاء وثمانية أعضاء مناوبين من القائمة ألف؛ وأربعة أعضاء وأربعة أعضاء مناوبين من القائمة باء، وستة أعضاء وستة أعضاء مناوبين من القائمة جيم. وقد أرفقت بالوثيقة GC 35/L.9 قائمة بالدول الأعضاء التي يوجد بحقها إجراء محاسبي بموجب المادة 40-1 من النظام الداخلي. وتتضمن الوثيقة GC 35/L.9/Add.1 تشكيل المجلس التنفيذي وفق ما يقترحه منسقو القوائم الثلاث.

160 - فبالنسبة للقائمة ألف، تم اختيار البلدان التالية أعضاء فيها: كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والولايات المتحدة؛ كما تم اختيار البلدان التالية كأعضاء مناوبين فيها: فنلندا وبلجيكا ولكسمبرغ (للسنة الأولى من فترة الولاية هذه، على أن تحل سويسرا محلها لعامي 2013 و2014) والبرتغال والدانمرك والسويد وإسبانيا والمملكة المتحدة. وسيجري التناوب بين هولندا والمملكة المتحدة لعامي 2013 و2014.

161 - وبالنسبة للقائمة باء، تم اختيار البلدان التالية أعضاء فيها: الكويت ونيجيريا والمملكة العربية السعودية وجمهورية فنزويلا البوليفارية؛ كما تم اختيار البلدان التالية كأعضاء مناوبين فيها: الإمارات العربية المتحدة وقطر وإندونيسيا والجزائر، على التوالي.

162 - وهناك ثلاث قوائم فرعية ضمن القائمة جيم. فبالنسبة للقائمة الفرعية جيم-1 (أفريقيا) تم اختيار أنغولا والكاميرون عضوين فيها (على أن تحل مصر محل الكاميرون في السنتين 2013 و2014، وتم اختيار موريشيوس ومصر على التوالي عضوين مناوبين فيها (على أن تحل غينيا الاستوائية محل مصر في السنتين 2013 و2014). وبالنسبة للقائمة الفرعية جيم-2 (أوروبا وآسيا والمحيط الهادي)، تم اختيار الصين والهند كعضوين وباكستان كعضو مناوب عن الصين وبنغلاديش كعضو مناوب عن الهند (على أن تحل محلها تركيا لعام 2013 وجمهورية كوريا لعام 2014).

163 - ويذكر أن الوثيقة GC 35/L.9/Add.1 تسجل الاتفاقات التي تم التوصل إليها ضمن كل قائمة فيما يتعلق بتوزيع المقاعد في المجلس التنفيذي للفترة 2012-2014. ونظراً لعدم وجود اعتراض فقد أعلنت الرئيسة أنه تم انتخاب هؤلاء الأعضاء والأعضاء المناوبين لعضوية المجلس التنفيذي.

164 - ووافق مجلس المحافظين على هذه الانتخابات.

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (البند 14 من جدول الأعمال) (GC 35/L.10)

165 - **السيد CLEAVER** (نائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج في الصندوق): عرض التقرير المرحلي فاستذكر أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا يزال يُستخدم لتخصيص موارد الصندوق للبلدان على أساس حجم سكان الريف والأداء القطري في مشروعات الصندوق والأداء الخاص بالسياسات، وبصورة عكسية مع الدخل الفردي. ويقدم التقرير معلومات عن البيانات المستخدمة والدرجات التي تحصل عليها البلدان وحجم سكان

الريف والدخل الفردي والتخصيص المنفذ. والمنح العالمية هي وحدها التي تخصص خارج نطاق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وهي تغطي نحو 1.5 في المائة من مجموع التخصيص. وأشار إلى أن المؤسسات المالية الدولية جميعها تستخدم حالياً نوعاً ما من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وقد أنشئ فريق عمل لتقاسم الخبرات ولإدخال الممارسات الفضلى بين هذه المؤسسات.

166 - **وأخذ مجلس المحافظين علماً بالتقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء**

مسائل أخرى (البند 15 من جدول الأعمال)

برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (GC 35/L.11)

167 - الرئيسة: استذكرت أن هذا البند التكميلي أدرج على جدول أعمال مجلس المحافظين بموجب المادة 8 من النظام الداخلي، وفق ما تم الاتفاق عليه أثناء اعتماد جدول الأعمال. ولفتت الانتباه إلى القرار الذي يؤيد برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020.

168 - **السيد SERE** (كبير استراتيجيي التنمية، مكتب الاستراتيجية وإدارة المعرفة في الصندوق)**:** قال إن الصندوق شارك في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (إسطنبول، 9-13 مايو/أيار 2011)، حيث أقر برنامج العمل 48 بلداً من البلدان التي تصنفها الأمم المتحدة باعتبارها من أقل البلدان نمواً. وشارك الصندوق بعد ذلك في مختلف اجتماعات المتابعة والمشاورات لتيسير تعميم برنامج عمل إسطنبول وإدماجه في خطط عمل هيئات الأمم المتحدة وصناديقها. وقد طلب الممثل الدائم لنيبال لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، إلى الصندوق أن يدمج برنامج عمل إسطنبول في خطة عمله وأن يسهم في تنفيذه. ونظراً لبساطة المسألة وحساسيتها ولتوقيت القرار لاعتبارات الفرصة العامة، فإن رئيس الصندوق يود أن يلفت انتباه مجلس المحافظين إلى برنامج عمل إسطنبول. وستقدم الأمانة تقارير دورية إلى المجلس التنفيذي عن مساهمة الصندوق في تنفيذ برنامج العمل.

169 - وأضاف أنه مع أن أقل البلدان نمواً ليست بالضرورة فئة مستخدمة في سياق الصندوق، فإن الصندوق ينشط في 47 بلداً من البلدان الـ 48 الأقل نموا وقد خصص نحو 49 في المائة من موارده لهذه البلدان منذ إنشائه. ويتابع الصندوق بالفعل المجالات المتصلة بالأولوية في الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية على النحو الوارد في برنامج عمل إسطنبول.

170 - **السيد EKER** (تركيا)**:** قال إنه يؤيد إدماج برنامج عمل إسطنبول في خطة عمل الصندوق. وكان رئيس وزراء تركيا، على سبيل المساهمة في برنامج العمل، قد أعلن حزمة تعاون اقتصادي وتقني بقيمة 200 مليون دولار أمريكي سنوياً لأقل البلدان نمواً. وتشمل الأنشطة المزمعة مركزاً دولياً للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ومركزاً دولياً للزراعة في تركيا، وتوفير 1 000 بعثة دراسية على المستوى الجامعي ومستوى الدراسات العليا ودراسة الطب لطلاب من أقل البلدان نمواً خلال العقد. وسيقدم مخصص قدره 5 مليارات دولار أمريكي لرصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. ويتمثل الهدف في جمع استثمارات في أقل البلدان نمواً من القطاع الخاص التركي بما مجموعه 5 مليارات دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2015 و10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2020، مع زيادة مقابلة في السقف الائتماني في مصرف التصدير والاستيراد (Eximbank) للمشروعات والبرامج في أقل البلدان نمواً.

171 - وستشمل الحزمة دراسات في ميادين الزراعة، والأمن الغذائي، ومقترحات لتنفيذ المشروعات في كثير من أقل البلدان نمواً، وتنظيم فئات استخدام الأراضي، وتقديرات الاحتياجات الزراعية، والبحث والتطوير، والتدريب على تربية الأغنام وتحسين الأراضي ونظم الري. وتتألف المرحلة الأولى من تنفيذ مشروعات يمكن أن تؤتي نتائجها بصورة فورية.

172 - واعتمد مجلس المحافظين القرار 170/د-35 بشأن تأييد برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020

البيانات العامة (البند 6 من جدول الأعمال)

173 - السيد **BRODJONEGORO** (إندونيسيا): أثنى على الصندوق لدوره على الخطوط الأولى لمساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على القضاء على الفقر الريفي من خلال الترويج للتنمية الزراعية المستدامة. ورحب بالدعم القوي الذي أبداه الأعضاء لعملية التجديد التاسع لموارد الصندوق على الرغم من صعوبات الأوضاع الاقتصادية العالمية، وأعرب عن تقديره لجهود الصندوق في هذا المضمار. وقال إن إندونيسيا، إدراكاً منها للحاجة الماسة إلى الموارد الكافية لمساعدة فقراء العالم، تعهدت بمضاعفة مساهمتها في التجديد التاسع بالمقارنة بمساهمتها في التجديد الثامن.

174 - وتركز إندونيسيا في الأجل المتوسط على تنشيط قطاع الزراعة وعلى اكتساب مزايا تنافسية، على الصعيدين الوطني والدولي. وشكر الصندوق على دعم مشروعات إندونيسيا وأعرب عن تطلعه إلى المزيد من مشاركة الصندوق في الزراعة الإندونيسية، وحثه على مواصلة تقديم الحوافز للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة للبقاء في المناطق الريفية ومواصلة نشاطهم الاقتصادي. ونظراً لما يتعرض له العالم من تهديد بانعدام الأمن الغذائي، دعا الصندوق إلى فعل المزيد لتأمين الإمدادات الغذائية العالمية مع العمل في الوقت نفسه على معالجة المشاكل الهيكلية المتعلقة بالفقر. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للصندوق أن يركز على زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال تيسير الاستثمار في إنتاج بذور قادرة على المقاومة ويمكن تحمل تكلفتها. إضافة لذلك، ينبغي أن يعمل الصندوق على مضاعفة التجارة الزراعية بتوسيع الأسواق من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأخيراً ينبغي أن يركز على تحسين الهياكل الأساسية الزراعية عملاً على زيادة الإنتاج الزراعي مع تخفيض تكاليف الإنتاج في الوقت نفسه.

175 - **السيد TAH** (موريتانيا): قال إن سنة 2011 هي السنة الأولى في خطة العمل الثالثة في بلاده بموجب الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر (2011-2015)، وهي خطة أعدتها الإدارات الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين. وتهدف الخطة إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وهي تعطي الأولوية للأمن الغذائي والتنمية الزراعية كأداتين فعالتين في مكافحة الفقر. كما يجري العمل على استكمال استراتيجية وطنية للأمن الغذائي.

176 - وقد أدى تخصيص تمويل من القطاع العام لبرامج القضاء على الفقر إلى تشجيع فعلي لتحسين مستويات المعيشة للسكان المهمشين في المناطق الريفية وفي الأحياء الفقيرة في المدن على وجه الخصوص. وفي مناطق "مثلث الأمل" الموريتاني الفقير النائية، وهو المثلث الذي كان يعرف باسم "مثلث الفقر"، يجري العمل على تنفيذ برنامج متخصص لبناء الهياكل الأساسية للنمو والخدمات الأساسية من قبيل الطرقات والمياه والكهرباء والمدارس

والخدمات الصحية. ويشرك البرنامج أكثر من 000 80 أسرة في أنشطة إنتاجية في مجالات الزراعة وحفظ البيئة والتنمية المحلية، وقد قدم الصندوق مساهمة قيمة تقدّر حق التقدير.

177 - **السيد WU** (الصين): قال إن الانتعاش الضعيف في الاقتصاد العالمي واستمرار تقلب أسعار السلع الأساسية والأغذية، منذ دورة مجلس المحافظين في عام 2011، طرح تحديات كبرى أمام الحد من الفقر وتحقيق التنمية في العالم. ولذا فقد تعين على المؤسسات المالية الدولية، بما فيها الصندوق، أن تحشد المزيد من الموارد لزيادة الاستثمار في التنمية الزراعية والأمن الغذائي، مع العمل في الوقت نفسه على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المحدد لها. وقد وضع اختتام مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق الأساس المالي الذي يمكن الصندوق من لعب دور أقوى في المستقبل. على أن لديه ثلاث ملاحظات حول تطوير الصندوق في المستقبل.

178 - أولاُ، ينبغي للصندوق أن يسرع تنفيذ التدابير المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2011–2015 وفي تقرير مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق. ويعني ذلك تدعيم عمليات الصندوق بصورة مستمرة والتوسع فيها لمساعدة البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، على تحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز الهياكل الأساسية في الريف وتوسيع الأسواق، إلى جانب حشد المزيد من الموارد الخارجية والمدخلات الإنمائية. ثانياً، ينبغي للصندوق أن يستنبط استراتيجيات تعاونية فعالة لتعميم الخبرة في التنمية الزراعية والحد من الفقر، وأن ينفذ هذه الاستراتيجيات، ليكون قاعدة للمعرفة لصالح التنمية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. إضافة لذلك، ينبغي له أن يساعد البلدان النامية على إقامة قاعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التنمية الريفية والحد من الفقر. ثالثاً، لا بد للصندوق من المحافظة على زخم إصلاحاته وأن يفي بالتزاماته وأن يواصل جهوده لزيادة فعاليته الإنمائية وكفاءته المؤسسية. وعليه، في سياق التخطيط للمستقبل، أن يصمم برامج الإصلاح المؤسسي على الأجلين المتوسط والطويل، مع التكيف مع الأوضاع المتغيرة بحيث يمكن تحسين هياكل التسيير ومتابعة إصلاحات الموارد البشرية وتحسين تمثيل البلدان النامية في المنظمة وتعزيز دور المكاتب القطرية عملاً على تحسين ما تقدمه من خدمات. وتعهد بأن تواصل الصين دعمها لإصلاحات الصندوق وتطويره غلى الأجل الطويل من خلال التعاون المفيد للجانبين.

179 - **السيدة COUSIN** (الولايات المتحدة): أعربت مجدداً عن دعم حكومتها للصندوق في وقت يسوده نقص الأغذية المدمر في أفريقيا ويستمر فيه تقلب الأسعار في العالم كله. ونظراً للأهمية الحاسمة التي تعلق على تحسين الأمن الغذائي، فإن الولايات المتحدة مستمرة بمبادرتها "إطعام المستقبل" وبتمويلها للبرامج المتعددة الأطراف، بما في ذلك البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. ويعتبر الصندوق شريكاً له أهميته، وهو ينفذ مشروعات يمولها البرنامج العالمي المذكور إلى جانب تنفيذ المشروعات والبرامج التكميلية في المجالات الحرجة، من قبيل نشر التكنولوجيا، ونظم الإرشاد، والحد من المخاطر، وتنمية الأسواق الزراعية، والتمويل. وسيحظى الأمن الغذائي بالأولوية أثناء رئاسة بلدها لمجموعة البلدان الثمانية وسينصب التركيز على المساءلة عن الالتزامات المعلنة بموجب مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي، وهي مبادرة يعتبر الصندوق عضواً فيها.

180 - وعملاً على الحد من الجوع المزمن وتسريع التنمية الزراعية، يحتاج الصندوق إلى أن تمده الدول الأعضاء بدعمها القوي المتواصل. وهي لذلك ترحب بالنتائج الإيجابية لمشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق، التي تعكس بوضوح ثقة قوية بالصندوق وبرسالته. وينبغي على الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد التزامها الكامل أن تبدي دعمها للصندوق بتقديم تعهد سخي بقدر ما تستطيع.

181 – وتؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً الالتزامات السياساتية لإدارة الصندوق فيما يتعلق بالتجديد التاسع، وهي التزامات من شأنها أن تعزز الفعالية وأن تجعل الصندوق منظمة قيادية بين المؤسسات الأقران. ومع أن التركيز على توسيع النطاق يضاعف من أثر الصندوق، فإن عليه أن يعمل عن كثب مع الهيئات الأخرى المعنية عملاً على توسيع مداه. وأعلنت أن بلدها سيتعاون مع الصندوق والشركاء الآخرين على مضاعفة الاستفادة من موارد الصندوق البشرية والمالية عملاً على توليد نواتج قوية قابلة للقياس في مجال الأمن الغذائي والقضاء على نقص التغذية المزمن.

182 – **السيدة AJAMAY** (النرويج): تحدثت باسم بلدان الشمال الأوروبي فقالت إن النتائج المثيرة التي خلصت إليها مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق أظهرت أن فقراء الريف لهم أهمية مركزية في التوصل إلى حلول لتغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والفقر. ليس هذا فحسب بل أظهرت أيضاً أن الصندوق يُنظر إليه باعتباره يحقق النتائج على أرض الواقع. ورحبت بمساهمات البلدان النامية التي تساهم لأول مرة وبزيادة بلدان أخرى لمساهماتها. وطالبت الصندوق باستخدام موارده بأكثر ما يمكن من الكفاءة مع التركيز على ميزته النسبية وعلى توسيع نطاق مشروعاته عن طريق الشراكات.

183 – وأعربت عن تطلعها قدماً لتلقي التقييم الجاري، فقالت إن بلدان الشمال الأوروبي تشجع الصندوق على أن يكون أكثر كفاءة في مجالات عدة ليس أقلها مجال إدارة الموارد البشرية، وعلى أن يحشد موارد إضافية. وتؤكد هذه البلدان أهمية فريق العمل المعني بسياسات الإقراض ومعاييره، وهي تعتبر أن مراعاة خصوصية الصندوق عند تنقيح شروط الإقراض للبلدان المختلطة ينبغي ألا يؤدي إلى أي انحراف عن الشروط القائمة لدى المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويشمل تحسين إدارة الموارد البشرية الحفاظ على الاستقرار في وظائف الإدارة العليا والتعيين بمنظور طويل الأجل. ولا بد للصندوق من الحفاظ على ثقافة تتسم بالشفافية مع أصحاب المصلحة فيه، بما في ذلك في الفترة المؤدية إلى انتخاب رئيس للصندوق في عام 2013. وينبغي تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعميماً كاملاً في الصندوق، وذلك من خلال سياسة تشغيلية شاملة وموارد أساسية كافية مغطاة بالميزانية.

184 – ويلعب الصندوق دوراً شديد الأهمية في خدمة مصالح المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المهمشين، ولاسيما النساء منهم. وعليه أن يعزز إدخال أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق وفي سلاسل القيمة. ومن شأن عمل الصندوق بصورة أقوى مع القطاع الخاص وتعاونه مع الشركاء الآخرين أن يحسنا الأمن الغذائي وأن يساعدا المزارعين على تحمل آثار تغير المناخ من خلال ممارسات تحسن قدرة النظم الزراعية على التكيف. ويُنتظر من الصندوق والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها أن تساهم بصورة موضوعية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20).

185 – **السيد EWOVOR** (توغو): قال إن توغو، بعد أن نجحت في إطلاق استراتيجية لإنعاش الإنتاج الزراعي استجابة لأزمة الأغذية في عام 2008، وضعت مؤخراً برنامجاً للاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي يشارك فيه عدد من الشركاء. وتوغو هي إحدى البلدان الأولى التي تنفذ برنامجاً مثل هذا يواكب برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، وهو يتوقع كنتيجة لذلك نمواً في القطاع الزراعي بنسبة 6 في المائة بحلول عام 2015. ويركز مشروع كبير يدعمه الصندوق على تنمية زراعة المحاصيل الأساسية والهياكل الأساسية الريفية، بما في ذلك الري، مع التشديد على أمور منها إيجاد سلسلة قيمة وبناء قدرات المزارعين ومنظماتهم. وقد زار رئيس الصندوق توغو في

أكتوبر/تشرين الأول 2011، وهو بذلك يدلل على التزام الصندوق القوي إزاء توغو والجهود المبذولة لتنمية الزراعة، كما شهد نجاح توغو في تحويل قطاع الزراعة. ومع ذلك، لا بد من فعل المزيد لضمان مشاركة المنتجين ومنظماتهم، في الوقت الذي يشجَع فيه القطاع الخاص على الالتزام بهذه الجهود.

186 – وشكر جميع الدول الأعضاء في الصندوق ولاسيما البلدان المانحة في برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا، لدعمها للتدابير المتخذة لتنمية قطاع الزراعة في بلاده. وترحب توغو بموضوع الدورة الحالية، وستشارك بقوة في مؤتمر ريو+20 وهي ملتزمة كل الالتزام بتنفيذ التغييرات اللازمة لجعل الزراعة قطاعاً مستداماً في اقتصاد البلاد. وسينصب التركيز على الأطر المؤسسية والبحث والتطوير فيما يتعلق بتكنولوجيات جديدة، مع توفير المشورة التقنية والدعم على الأرض لتحسين قدرة صغار المزارعين على الوصول إليها.

187 – **السيدة ANANGA MESSINA** (الكاميرون): قالت إن التصدي لتحدي الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة يتطلب الأخذ بنهُج جديدة إزاء تغير المناخ وتنويع الأسواق المحلية والمخاطر التي يواجهها صغار المزارعين والتجارة الدولية المتكاملة والأسواق الناشئة. ولا بد من جعل نظم الإنتاج آمنة لضمان تحقق الأمن الغذائي مع العمل على حماية البيئة بصورة مستدامة وتوفير الفرص للنمو الاقتصادي. ويمكن لمجلس المحافظين، بمناقشته لقضايا يمكن أن تكون خلافية، من قبيل الترويج لمصادر الطاقة الخضراء، أو سياسات دعم التكنولوجيات الزراعية الإيكولوجية، أو ضمان الحقوق في الأرض، وتسديد قيمة الخدمات البيئية، وتقديم الإعانات للمدخلات الزراعية، أن يسهم في المفاوضات الجارية. واعتبرت أن نهج الزراعة المستندة إلى النظم الإيكولوجية هو الطريق قدماً وأعربت عن تطلعها للمناقشات التي ستجري في إطار مؤتمر ريو+20.

188 – وفي البلدان النامية، حيث توفر الوحدات الأسرية أكثر من 80 في المائة من القدرة الإنتاجية، يتعين أن تبنى الاستراتيجيات على الخبرة المحلية والابتكار المحلي. ومن الأمثلة الأخرى على التنوع الناجح في نظم إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة في الكاميرون في مشروع ابتكاري يدعمه الصندوق اتساع نطاق تدجين الأنواع البرية، وتجهيز المنتجات الزراعية في منظمات مزارعي الضواحي وتربية جرذان القصب. وعملاً على تحقيق الأمن الغذائي إلى جانب ضمان حماية البيئة، يحتاج القطاع الزراعي إلى تمويل جديد مبتكر، وهو تمويل يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكون حاسمة بالنسبة له. ويحتاج المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الدعم من الصندوق ويتعين عليه أن يمول المشروعات الابتكارية ذات القيمة المضافة المرتفعة. وقد تجسدت استجابة الدول الأعضاء للإطار الاستراتيجي للفترة 2011–2015 الذي يركز على وسائل الكفاف والأمن الغذائي لفقراء الريف وعلى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لا كمصدر أساسي للدخل والغذاء بالنسبة لكثير من الأسر الريفية الفقيرة فحسب، بل كذلك كمحرك يدفع عجلة النمو الاقتصادي في الريف.

189 – **السيد BENAÏSSA** (الجزائر): قال إن الاستجابات الحالية لانعدام الأمن الغذائي تشمل الثورة المزدوجة الاخضرار والزراعة الذكية والحماية النشطة للموارد الطبيعية ومكافحة التصحر. وقد أصبح الصندوق، في مواجهة هذه التحديات، أكثر كفاءة غير أن عليه أن يأخذ بنهج ديناميكي وابتكاري يستفيد من سنوات خبرته الـ 35 في الزراعة والتنمية الريفية. وتدعم الجزائر دعماً كاملاً الصندوق وتضامنه مع سكان العالم الأكثر ضعفاً.وقد أعادت بلاده منذ عام 2009 توجيه تركيز أنشطتها، للأخذ بنهج شجاع إزاء التجدد الريفي والزراعي الذي يشمل التنمية المستدامة، وذلك انطلاقاً من اعتقاد راسخ بأن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إلا إذا جرت على مستوى البلد ككل وشملت القطاعات جميعها.

190 – وتتمتع المناطق الريفية بإمكانات كبرى بالنسبة للمستقبل، ويتعين، بغض النظر عن التعقيدات، تغيير الاتجاهات والمنظورات العامة، بل ويمكن ذلك، بغية زيادة الاستثمار في التنمية الريفية. وقد أنشئت الأدوات لهذه الغاية وهي على شكل مشروعات إنمائية متكاملة على المستوى القاعدي تعزز أوجه التآزر لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد القطاعين العام والخاص. وقد صممت المشروعات لضمان مشاركة وموافقة المجتمعات المحلية المعنية وكذلك السلطات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، مما يضع صغار المزارعين والأسر الريفية في قلب جميع جهود التنمية الريفية وتمكينهم من الاستفادة من الاستثمارات وأشكال الدعم الأخرى، وكذلك من سياسات الحكومة الخاصة بالحقوق في الأرض والوصول إلى أراض زراعية جديدة. وتشكل الأسر الريفية والنساء والمزارع الأسرية جزءاً من عملية تشييد تحقق التنمية المتناسقة المستدامة في المناطق الريفية وتحقق أهداف الإنتاج في الوقت نفسه. ويعتبر بناء القدرات والمساعدة التقنية جانبين أساسيين في السياسة، حيث يتم توجيه استثمارات كبيرة إلى البحث والتدريب. واختتم مؤكداً التزام الجزائر بالتجديد التاسع.

191 – **السيد CERIANI** (ايطاليا)**:** قال إن هدف التجديد التاسع لموارد الصندوق البالغ 1.5 مليار دولار أمريكي يعتبر تحدياً وهو يتطلب جهداً كبيراً من جانب جميع المانحين، بما في ذلك الاقتصادات الناشئة التي يتعين عليها أن تؤدي دوراً متزايداً في التعاون الإنمائي الدولي. كما يتطلب هذا الهدف توليد موارد مالية داخلية وحملة متواصلة لتحقيق الكفاءة في الصندوق. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية الحالية، تؤكد إيطاليا إيمانها برسالة الصندوق من خلال زيادة مساهمتها فيه. ومنذ مؤتمر قمة لاكويلا عام 2009 وإنشاء شراكة عالمية تعنى بالزراعة، تحقق تقدم في زيادة شفافية الأسواق ومكافحة تقلب أسعار المنتجات الزراعية ومواصلة الاستثمار في الزراعة. وتعتبر مسألة الأمن الغذائي الآن محورية في المناقشات في مجموعة البلدان الثمانية وفي مجموعة العشرين، حيث ينصب التركيز على صغار المنتجين وعلى الحاجة إلى الأخذ بمعايير الاستدامة في الإنتاج الزراعي العالمي.

192 – إن مهمة الصندوق الفريدة المتعلقة بالمناطق الريفية الفقيرة وبتمويل أصحاب الحيازات الصغيرة والاعتراف بالدور المركزي للنساء في مكافحة الفقر، تُحمِّله مسؤولية خاصة في ميدان التعاون الإنمائي الدولي. وتمثل الهدف المنوط بالصندوق مع التجديد الحالي في تخليص 80 مليون شخص من قبضة الفقر بحلول عام 2015، وهو تحد يتطلب حوار فعال مع البلدان الشريطة يتطلب مؤسسة تحقق أفضل استخدام ممكن لمواردها البشرية؛ ومرونة كافية لإدراج شواغل البيئة في نهجها إزاء التنمية الزراعية؛ والابتكار في إقامة شراكاتها مع القطاع الخاص لصالح صغار المنتجين. ومن المأمول به في عام 2015 أن تجد حصيلة التقييمات أنه قد تم تحقيق نتائج إيجابية. وتعرب إيطاليا مجدداً عن استمرار دعمها للصندوق ولاسيما على ضوء موضوع هذه الدورة.

193 – **رفعت الجلسة الساعة الثانية بعد الظهر.**

(2) المحضر الموجز للجلسة الثانية للدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين المنعقدة يوم الأربعاء 22 فبراير/شباط 2012 الساعة 3.00 بعد الظهر

رئيس الجلسة: Bambang Brodjonegoro (إندونيسيا)

المحتويات

الفقرات

الكلمة الافتتاحية لسيادة Joseph Nyuma Boakai نائب رئيس جمهورية ليبريا، نيابة عن فخامة السيدة Ellen Johnson Sirleaf رئيسة جمهورية ليبريا 197-198

حدث يحتل مكان الصدارة بشأن "ما هي الوعود التي يبشر به مؤتمر ريو بالنسبة للزراعة؟" 199-239

خلاصة مداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين 240

البيانات العامة (البند 6 على جدول الأعمال) (تتمة) 241-275

- جيبوتي 241-243
- السودان 244-245
- بنغلاديش 246-247
- جمهورية كوريا 248-249
- سويسرا 250-252
- بوتسوانا 253-254
- الهند 255-257
- فرنسا 258-259
- إكوادور 260-261
- تونس 262-263
- جمهورية تنزانيا المتحدة 264-265
- الأرجنتين 266-267
- ملاوي 268-269
- أوغندا 270-272
- المكسيك 273-274

194 – دعي المجلس إلى الانعقاد في الساعة 3.20 من بعد الظهر.

195 – توجه سيادة Joseph Nyuma Boakai نائب رئيس جمهورية ليبريا إلى مقعده.

196 – رحب **نائب رئيس المجلس** بسيادة نائب رئيس جمهورية ليبريا.

الكلمة الافتتاحية لسيادة Joseph Nyuma Boakai نائب رئيس جمهورية ليبريا، نيابة عن فخامة Ellen Johnson Sirleaf رئيسة جمهورية ليبريا

197 – **السيد Joseph Nyuma Boakai** (نائب رئيس جمهورية ليبريا): ألقى كلمة افتتاحية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

198 – غادر سيادة Joseph Nyuma Boakai، نائب رئيس جمهورية ليبريا، قاعة الاجتماع.

حدث يحتل مكان الصدارة بشأن "ما هي الوعود التي يبشر به مؤتمر ريو بالنسبة للزراعة؟"

199 – **نائب رئيس المجلس:** قدم السيدة Lindiwe Majele Sibanda ، المدير التنفيذي في شبكة تحليل سياسات الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية التي ستكون المتحدثة الرئيسية في حوار الحدث الرئيسي الذي تتولى إدارته الصحفية السيدة Naga Munchetty.

200 – **السيدة SIBANDA:** شرحت ملخصا لخلفيتها في إحدى القرى وسط زمبابوي واهتمامها المبكر بعلوم الثروة الحيوانية وما قامت به من دراسات بعد ذلك في مجال الإنتاج الحيواني.

201 – **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): أضافت أن السيدة Sibanda تتولى حاليا، من خلال شبكة تحليل سياسات الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية، تنسيق بحوث السياسات وبرامج استقطاب التأييد في 14 بلدا في أفريقيا الجنوبية بهدف جعل أفريقيا إقليماً يتمتع بالأمن الغذائي. وفي عام 2009 تولت قيادة الحملة العالمية تحت عنوان "لا اتفاق بلا زراعة" وقامت بتعبئة منظمات المجتمع المدني الأفريقية من أجل الدفع صوب إدراج الزراعة في المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد درست علم الحيوان وعملت كمزارعة مربية للأبقار. وفي عام 2010 اختيرت عضوا في الفريق الاستشاري العالمي المعني بالتنمية، والذي يضم عددا من أبرز المفكرين وخبراء التنمية في العالم.

202 – وفي معرض تقديم هذا الحدث أكدت مديرة النقاش على أن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية أمامهم دور بالغ الأهمية ينبغي أن يضطلعوا به، حيث إنهم يديرون 80 في المائة من أراضي المزارع في أفريقيا وآسيا كما أن التجارب أثبتت أنهم قادرون على تغيير طرق مزاولتهم للأعمال متى طبقت السياسات والحوافز السليمة، وراغبون في ذلك. ولذلك استفسرت من السيدة Sibanda عما إذا كانت ترى أن هناك سياسات وحوافز سليمة معتمدة بالفعل أم لا، وإذا كانت الإجابة بالنفي فما هو الشكل الذي ينبغي أن تتخذه السياسات والحوافز السليمة وكيف يمكن التحرك صوب زراعة أسلم بيئيا وأكثر ذكاء مناخياً، وفي معرض التطلع إلى مؤتمر الأمم

المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو +20) ما هو الأثر الذي حققه مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي انعقد في مدينة ديربان في 2011، إن كان هناك أثر.

203 - **السيدة SIBANDA:** ذكرت أن السنوات الخمس الماضية كانت مبعثا على الإحباط. ففي المؤتمر الرابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في مدينة بوزنان في عام 2008 لم يرد ذكر الزراعة، بينما انصب التركيز على أن يتحمل المتسببون في الضرر عواقب ذلك الضرر. ولكن كان واضحا أنه ليس في الإمكان الحديث عن تغير المناخ من دون الحديث عن الزراعة. فالقطاع الزراعي يشهد أعلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ولكنه في ذات الوقت القطاع الذي يطعم سكان العالم البالغ عددهم سبعة مليارات نسمة. ولذلك يعتبر قطاع الزراعة قطاعا له سماته الخاصة وينبغي ألا يعامل كمعاملة سائر القطاعات. فإذا أمكن استخدام التكنولوجيات المناسبة، أمكن تحقيق التكيف في الزراعة مع تغير المناخ، وأمكن تخفيض الانبعاثات وإنتاج الغذاء الكافي لإطعام سكان العالم. وقد أثبت مؤتمر ديربان لعام 2011 ذاته أنه كان سببا للإحباط بسبب الافتقار إلى القيادة السياسية اللازمة للتأكيد على أن الزراعة تمثل قطاعا رئيسيا. غير أنه كان هناك ما يبعث على شيء من التفاؤل لأنه ولأول مرة ظهرت بوادر الإقرار بأهمية الزراعة. وقالت إن الأمل معقود على أن تكافح كل البلدان من أجل الاعتراف بالطابع الخاص لقطاع الزراعة في المؤتمر الثامن عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر انعقاده في أواخر 2012. وذكرت أنه من غير الممكن مجابهة تغير المناخ من دون مواجهة تحدي انعدام الأمن الغذائي بصمود الزراعة في وجه تغير المناخ.

204 - وفي هذا الصدد، من الواضح أن هناك انقساما واسعا بين البلدان المتقدمة والنامية. غير أن الجدير بالاهتمام أن البلدان المتقدمة تدرك الآن أهمية الزراعة ولكن لا تزال الانقسامات قائمة بين البلدان النامية التي لم تنجح في توحيد صوتها بشأن هذه القضية. فقضايا تغير المناخ والقضايا البيئية لا يمكن معالجتها من دون النظر في أوضاع القطاع الذي تضرر أكثر من سواه من جراء تغير المناخ. ولذلك يؤمل أن ترتفع الأصوات في مؤتمر ريو+20 وأن تتوافر القيادة السياسية اللازمة للكفاح من أجل التنمية المستدامة والاقتصادات الخضراء، وأن يتحقق الاعتراف بأنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من دون زراعة مستدامة.

205 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): تساءلت عن مدى تأثر المناقشات الممهدة لمؤتمر ريو+20 بكون القطاع الزراعي هو القطاع الذي يعتمد أكثر من سواه على المناخ.

206 - **السيدة SIBANDA:** قالت إن الإقرار إبان عملية التحضير لمؤتمر ريو+20 بطابع القطاع الزراعي كقطاع رئيسي يعد تطورا باعثا على الاهتمام. غير أنه مما يبعث على القلق أن الرابط بين المسؤولين عن وضع السياسات الزراعية ومن ينتجون الغذاء لا يزال ضعيفا جدا، وأن الرابط بينهم وبين النساء أضعف من ذلك بكثير. ولا يمكن أن يكون هناك حل ما لم تول الأولوية لأوضاع المزارعين وما لم توجه الاستثمارات اللازمة من أجل كفالة توافر الأدوات والسياسات السليمة للمزارعين كي يتمكنوا من الإنتاج بطريقة مستدامة. وهذا يثير سؤالا يتعلق بمصدر السياسات والمسؤول عن إسداء المشورة لواضعي السياسات. وفي هذا الصدد، من الواضح بجلاء أن هناك انفصاما بين الأدلة العلمية المتوفرة وبين السياسات المعتمدة، وهو أمر لا بد من التغلب عليه للوصول إلى الزراعة المستدامة.

207 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): تساءلت عن كيفية سد هذه الفجوة.

208 - **السيدة SIBANDA:** ردت بقولها إن العصر الذي نعيش فيه الآن هو عصر المشاركة. فعلى سبيل المثال، أصغى واضعو السياسات لأحداث الشغب التي اندلعت عامي 2007 و2008 نتيجة نقص المواد الغذائية. وقد تمثل الوضع السائد في تلك الآونة في حدوث نقص في المواد الغذائية وإغلاق الحدود لمنع استيراد الأغذية من البلدان التي توافرت لديها فوائض. وقد دل ذلك على وجود قطاع يحتاج فيه الناس إلى التمكين للمشاركة في عملية صنع السياسات. غير أن العالم يجب أن يحتل موقعا محوريا في هذه العملية ومن الضروري الاستفادة من المعارف الأصلية وآليات التكيف التي يتبعها المزارعون من أجل وضع السياسات التي يمكن تطبيقها عملياً. أما السياسات المتبعة حاليا فإنها تبدو جيدة على الورق لكنها ليست ذات صلة بمعاناة الناس على أرض الواقع.

209 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): تساءلت عما إذا كان ذلك يعتمد على استعداد الحكومات والمنظمات لتوفير الاستثمارات اللازمة.

210 - **السيدة SIBANDA:** ردت بقولها إن وضع سياسات سليمة أمر ممكن، ولكن ما يلزم توافره هو القيادة السياسية اللازمة للتنفيذ وكذلك الاستثمارات المطلوبة. وذكرت أن هناك التزاما قطعته البلدان الأفريقية على نفسها منذ عام 2003 من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا باستثمار 10 في المائة من موازناتها العامة الوطنية في الزراعة. غير أن عشرة بلدان أفريقية فقط هي التي أوفت بهذا التعهد حتى الآن. ولذلك من الضروري أن يقاوم وزراء المالية المعنيون الدعوات الصادرة عن وزارات أخرى في بلدانهم والتركيز على ضرورة إنتاج الأغذية وما يستتبعه ذلك من دعم المزارعين بما يلزم من السياسات والاستثمارات والبنية الأساسية والمعرفة السليمة وتنمية أسواق تعمل بكفاءة يمكن عن طريقها شراء المدخلات وتوزيع الأغذية على المستهلكين. وقد آن الأوان للحديث عن الزراعة المستدامة والتنمية المستدامة. وأصبح من المتعارف عليه الآن أن عائد العمالة الزراعية يتناقص وأن الأرض لم تتلق تغذية بالقدر الكافي وقد جاء وقت تعويضها عن ذلك. وقالت إن مزارعي أفريقيا يعرفون حق المعرفة أن الغلة التي كانوا يحققونها قبل عشرين سنة كانت ضعف ما يحققونه الآن، وأن أفريقيا كانت في تلك الآونة متمتعة بالأمن الغذائي. ولكن ما تغير هو أن قاعدة الموارد الطبيعية لم تجر تغذيتها وأصبحت الآن في حاجة إلى التجديد. ولتحقيق ذلك، من الضروري اعتماد التكنولوجيات السليمة لإدارة التربة ونظم إدارة الثروة الحيوانية وحصاد المياه. ولكن هذه التكنولوجيات لا يمكن تطبيقها إلا بعد مواءمتها مع الظروف المحلية.

211 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): تساءلت عن مدى تيقن السيدة Sibanda من إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في كل أرجاء القارة الأفريقية.

212 - **السيدة SIBANDA:** أكدت على أن أفريقيا بمقدورها على وجه اليقين أن تطعم نفسها كما كانت تطعم نفسها في الماضي. ولكن من الضروري تهيئة بعض الظروف الأساسية. فالطريق إلى رؤية أفريقيا المتمتعة بالأمن الغذائي ينبغي أن يبدأ من أسر الكفاف. والزراعة الأسرية في أفريقيا بل وفي العالم بأسره تتألف من مزارعين يعيشون على هكتارين من الأرض ويستمدون سبل رزقهم منهما. فهم لا يملكون ترف توسيع قاعدة الأراضي التي يملكونها. ولذا من الضروري تحديد التكنولوجيات التي تساهم في تحسين الإنتاج. ونجاح كل من ملاوي ورواندا في الوصول بغلة الأرض إلى ثلاثة أمثالها يثبت أن إدخال التحسينات على الإنتاجية هذه أمر ممكن. وكي يتحقق ذلك، من الضروري إرساء السياسات السليمة وإدخال التكنولوجيات الملائمة. ولكن ما يغفله الناس في غالب الأحيان، عند الحديث عن البيئة، هو أنه من الضروري أيضا زيادة ما يدخل جيوب المزارعين من أموال. فكل

هؤلاء العاملين في مهنة الزراعة يتطلعون إلى كسب المال وإنتاج الأغذية وتغذية الأرض وإطعام أسرهم وأداء مستحقات الهيئات الضريبية.

213 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طرحت سؤالا عن كيفية إقناع المزارعين بأن في مقدورهم اكتساب المال واعتماد أساليب الزراعة المستدامة مع الحفاظ على البيئة في الوقت ذاته.

214 - **السيدة SIBANDA:** ردت بقولها إنه لا حاجة هناك إلى إقناع المزارعين، فهم يعرفون الوضع حق المعرفة. ولكن عملية وضع السياسات حرمتهم مما كان لديهم من أصول، إذ أصبح يتعين عليهم أن يتكيفوا بمفردهم مع أنماط طقس غير منتظمة مزودين بدعم لا يكاد يذكر. ولذا فإنهم يسعون إلى تجديد ما لديهم من أصول زراعية وما لديهم من معرفة ومعلومات تتوفر في الوقت السليم عن أنماط الطقس، فضلا عن الاستثمارات في البنى الأساسية التي تسمح لهم بشراء المدخلات بأسعار معقولة، وسياسات تكفل حصولهم من عملهم على النتائج المرغوب فيها وتسمح لهم بالحصول على سبل رزق كريمة. ومن الضروري توافر القيادة الجسورة من أجل كفالة احترام الحق في الغذاء وتزويد المزارعين بالأدوات التي تمكنهم من مواصلة أفضل نشاط يعرفونه حق المعرفة وهو الزراعة وكفالة سبل الرزق. غير أن العنصر المميت هنا هو اتباع نهج التشرذم أو نهج "الصوامع المنفصلة". ففي البلدان التي يتولى فيها مكتب الرئيس مسؤولية تخفيف آثار الكوارث التي تؤثر على الأمن الغذائي، يوجه وزراء المالية التمويل اللازم إلى قطاع الزراعة. أما عندما توكل تلك المسؤولية إلى وزارة الزراعة، فإن تلك الوزارة لا تكون بالقوة الكافية لكفالة تنفيذ الالتزام بتخصيص 10 في المائة من الميزانية للزراعة.

215 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): قالت إنه يبدو من الصعب في الوقت الراهن اعتبار العديد من المزارعين أصحاب مبادرات فردية. وطرحت السؤال التالي: هل يمكن أن يتغير هذا الوضع؟

216 - **السيدة SIBANDA:** قالت إن الرد على ذلك السؤال يعتمد على تعريف صاحب المبادرة الفردية. فالمزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة دائما ما ينظر إليهم على أنهم مزارعو كفاف. ولكن أسرتها هي على سبيل المثال كانت تزرع الطماطم. وقد تربت ودرست في المدارس اعتمادا على الدخل المتحقق من بيع الطماطم. لم يكن بالإمكان تناول الطماطم في وجبة الإفطار والغداء والعشاء. وكان لا بد من بيع الطماطم للحصول على سبيل عيش كريم. ولذلك فإن المزارعين لديهم روح المبادرات الفردية، ولكن لا توجد سياسات ملائمة تدعمهم: وذلك هو التحدي. ومن الضروري توافر ثلاثة أبعاد في مؤتمر ريو+20، أولها أن تتوفر القيادة السياسية الجسورة التي تؤكد على الحاجة إلى الزراعة المستدامة كعنصر رئيسي في التنمية المستدامة، وثانيها هو الالتزام بتوجيه الاستثمارات اللازمة، وخصوصا في البنية الأساسية وتطوير التكنولوجيا والبحوث. أما البعد الثالث والأخير فهو وضع إطار لا يكون فيه قطاع الزراعة منفصلا عن سواه بل يلقى الدعم من القطاعات الأخرى.

217 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طرحت سؤالا عما إذا كان دور الصناعات التي تنتج المدخلات التي يستخدمها المزارعون في حاجة إلى مزيد من التوضيح من قبل صناع القرار أم لا.

218 - **السيدة SIBANDA:** ردت بقولها إن ذلك الوضوح متوفر بالفعل. فالناس يعرفون ما هو واجب، لكنهم لا يقومون بما هو واجب. ومن الضروري أن يضع المجتمع المدني القادة موضع المساءلة وأن يسعى إلى الحصول على تفسير لعدم اتخاذ الإجراء السليم. وينبغي الآن أن ينصب التركيز على النتائج، بما في ذلك توفير فرص عمل أكثر توافقا مع البيئة وزيادة انخراط الشباب في الزراعة وتمكين النساء كمالكات للأراضي. ففي الوقت الراهن، لا تمتلك النساء أكثر من 2 في المائة من الأراضي، بالرغم من أنهن يمثلن 70 في المائة من قوة العمل التي تطعم

العالم. ولذا آن الأوان لأن يقف المتضررون ويجهروا بمخاوفهم وآن الأوان لكفالة تقوية الروابط بين الأدلة العلمية المتوفرة وبين السياسات المعتمدة. ولذلك فإن القضية المثارة ليست الحاجة إلى إقناع المزارعين ولكنها وجود الوعي والقيادة السياسيين اللازمين لإصدار قرارات جسورة ضرورية.

219 - **السيد FERNANDEZ** (رئيس الحركة الدولية لشباب الزراعيين والريفيين الكاثوليك): رحب بحقيقة ضرورة مناقشة الزراعة في مؤتمر ريو+20. غير أنه أعرب عن عدم سعادته إزاء الواقع الفعلي. وذكر أنه يأتي من قرية صغيرة في ولاية كيرالا في الهند يشارك جميع سكانها في الزراعة ويغرسون القيم لا الربح. غير أن المزارعين واجهوا مؤخرا العديد من المشكلات التي ترجع إلى تغيير السياسات والاستحواذ على ملكية الأراضي وتقلبات الأسعار. ففي هذا الإقليم، انتحر أكثر من 4000 مزارع في الفترة من 2005 حتى 2008 لأن البقاء على قيد الحياة أصبح مستحيلا عليهم ولأنهم واجهوا الإفلاس. وأصبح البقاء على قيد الحياة يمثل نضالا شاقا. وهذا التحدي يتسم بصعوبة بالغة لأن الزراعة لا تعتبر مهنة في نظر العديد من الحكومات، كما أنها لم تعد عملا من الممكن تحقيق ربح من ورائه. ونظرا لكل هذه الأخطار، بما في ذلك تغير المناخ، زادت صعوبة إقناع الشباب بالانخراط في الزراعة.

220 - **السيدة SIBANDA:** أكدت على أهمية كفالة معاملة الزراعة كمهنة محترمة. غير أن ما يتراوح بين 60 في المائة و70 في المائة من المسجلين على قوائم المعونة الغذائية لدى برنامج الأغذية العالمي هم من المزارعين، وهو ما يعني أنهم غير قادرين على إعالة أنفسهم بما لديهم من موارد. أما فيما يتعلق بالشباب فمن المهم أن تتاح لهم طرق متعددة للدخول إلى سلسلة القيمة المضافة في الزراعة، بسبل من بينها صناعة المدخلات وممارسة الزراعة ذاتها وتجهيز المنتجات الزراعية والعناية بالسلع في مرحلة ما بعد الحصاد، إلى جانب التسويق والعلوم والبحوث. ولكن ما لا يقوم به واضعو السياسات هو إنشاء الروابط بين نظام التعليم وبين الزراعة. ومرة أخرى، أتى هذا الوضع نتيجة لعدم وضع الزراعة في بؤرة الاهتمام كمحرك للتنمية المستدامة وكقطاع يمكن أن يوفر وظائف متوافقة مع البيئة. فالزراعة يمكن أن تتيح العديد من الفرص للشباب. ولذلك من بواعث الحزن الشديد أن هذه الفرص لا تستغل استغلالا كاملا في أفريقيا، وهي القارة التي تسكنها أعلى نسبة من الشباب والتي يشكل فيها 70 في المائة من السكان دون سن الثلاثين تحديا رئيسيا في مجال توفير فرص العمل.

221 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طرحت سؤالا عما إذا كان ذلك الإحباط المنتشر بين الشباب يدفعهم إلى الانتقال إلى المدن بحثا عن الثروة التي يرونها.

222 - **السيد FERNANDEZ** (رئيس الحركة الدولية للشباب الزراعيين والريفيين الكاثوليك): قال إن الشباب في المنطقة التي يعيش فيها من العالم لا يزال راغبا في الاشتغال بالزراعة كمهنة، غير أن التحدي الأساسي الذي يواجهه الشباب هو إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية ورأس المال. كما أن المخاطر المتصورة المرتبطة بتغير المناخ تعتبر عنصرا رادعا، بما في ذلك بالنسبة للآباء والأمهات الذين لا يرغبون أن يعاني أبناؤهم نتيجة زراعة الأراضي.

223 - **السيدة SIBANDA:** قالت إن الذين يقبضون على زمام الموارد المالية يتعين عليهم أن يأخذوا في الحسبان التنبؤ المخيف الذي يقول إنه بحلول عام 2050 ستصل نسبة سكان المدن إلى 60 في المائة من سكان العالم. والسؤال المثار هو من سيطعم هؤلاء الناس ومن سيمول واردات الغذاء. إن الاستثمارات في التنمية الريفية هي أفضل خيار لإقناع الناس بالبقاء في المناطق الريفية والقطاع الزراعي له دور رئيسي في إنعاش الاقتصاد.

224 - **السيد FERNANDEZ** (رئيس الحركة الدولية للشباب الزراعيين والريفيين الكاثوليك): سأل في معرض تسليط الضوء على الافتقار بوجه عام إلى إشراك المزارعين في النقاشات الدائرة حول الزراعة، عما إذا كان مجتمع المزارعين سيدعى إلى المناقشات التي ستدور في مؤتمر ريو+20 أم لا.

225 - **السيدة SIBANDA**: قالت، وهي تقر بأهمية تسريع وتيرة العمل في أجهزة الأمم المتحدة من أجل إتاحة المجال لإسماع صوت المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، إن المسودات الأولى للطلبات التي ستقدم إلى مؤتمر ريو+20 ينبغي إعدادها دون المزيد من التأخير، مشددة على خلو المسودة من الإشارة إلى الرابطة بين الأمن الغذائي والمزارعين ونشاطهم. ويجب أن يشمل النضال لإيجاد ذلك المجال، وهو النضال الذي استمر منذ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي انعقد في مدينة ديربان، الجهود الرامية إلى إشراك رؤساء الدول والوزراء المعنيين بهدف كفالة إيلاء الأولوية للمزارعين في سياق صنع السياسات.

226 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): فتحت الباب أمام من يود من الحضور الإدلاء بوجه نظره.

227 - **السيد MOTEANE** (رئيس الاتحاد الوطني للمزارعين في ليسوتو): قال إن ما يبرهن على التزام قادة أفريقيا هو توقيعهم على البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في عام 2004، وقد دل عليه مجددا حضور رئيس رواندا الجلسة الصباحية. وقال إن قدرات المزارعين على معالجة قضايا السياسات التي تثير الانزعاج يمكن تعزيزها في إطار عملية البرنامج المشار إليه. فمعظم منظمات المزارعين المنخرطة في هذه العملية تتيح أيضا منابر لشباب المزارعين الذين سوف يطمئنون إلى مستقبلهم إذا استمروا في مزاولة مهنة الزراعة، على أن يضعوا نصب أعينهم شعار "بدون المزارعين لا غذاء ولا حياة".

228 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): قالت إن هذه الرسالة، رغم أنها تبعث على الارتياح، ليست محل اتفاق بين الجميع ولا تطرح في الاجتماعات ذات الأهمية الحاسمة.

229 - **السيدة SIBANDA:** قالت إن الرسالة الأساسية هي إيلاء الأولوية لقضايا الزراعة وتوجيه الاستثمارات، مع الحرص في الوقت ذاته على الوفاء بالالتزامات بتوجيه تلك الاستثمارات، مع الانتباه إلى أن أغلبية البلدان المعنية لم تراع أسس المقارنة المتفق عليها في البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا حتى النهاية.

230 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طرحت سؤالا عما إذا كان القلق يساور الناس الآن من أن الشباب سوف يفقد الأمل في الزراعة ويترك الريف ببساطة لأن التوقعات قاتمة لدرجة تفوق التصور.

231 - **السيدة SIBANDA:** قالت إن من الطبيعي تماما توقع أن يقوم الصغار الذين يرون آباءهم وأمهاتهم يزدادون فقرا يوما بعد يوم بالسعي لاختيار سبل رزق في مكان آخر. ولذلك ينبغي لواضعي السياسات معاملة مهنة الزراعة معاملة كريمة وكفالة سبل رزق كريمة للمزارعين عن طريق توسيع النطاق واغتنام فرص الأعمال التجارية العديدة المتاحة. فالمزارعون راغبون في مواصلة الزراعة ولكن ينبغي على الحكومات ملاقاتهم في منتصف الطريق. وينبغي أيضا إشراك القطاع الخاص في هذه العملية وإضفاء الطابع المهني على الزراعة وجعلها عملا مدرا للعوائد.

232 - **السيد ASEFFA** (إثيوبيا): قال إنه يفضل الحديث عن المخرجات التي يبشر بها مؤتمر ريو+20 لصالح الزراعة، وإلا فسوف تظل الوعود مجرد وعود. فكثير من الأمور يعتمد على الرسائل التي يحملها المندوبون معهم إلى ذلك المؤتمر. وقال إن المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة أصبحوا الآن محط اهتمام عالمي عن جدارة نظرا

للدور الذي يضطلعون به ليس فقط في إطعام قسم كبير من سكان العالم بل كذلك في حماية كوكب الأرض والموارد الوراثية النباتية في أجزاء كثيرة من العالم. وينبغي عرض أمثلة عن السياسات التي أدت إلى تحسين إنتاجية الزراعة، ومنها ما اتبع في بلده، على مؤتمر ريو+20 في محاولة لوضع آليات تستخلص أفضل الممارسات وتتقاسمها في كل أرجاء العالم.

233 - **السيدة SIBANDA:** قالت إن النتائج المتوخاة من مؤتمر ريو+20 يمكن التجاوب معها في إطار الموضوعات السبعة التي حددتها حملة "المستقبل الذي نريده" وهي كما يلي: خلق فرص العمل والطاقة الأكثر نظافة، والمدن الأكثر خضرة، والغذاء، والماء، والمحيطات، والأمم المتحررة من أخطار الكوارث. وما هو مطلوب هو التجاوب مع تلك الموضوعات.

234 - السيدة **MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طرحت سؤالا عما إذا كانت هناك أدلة كافية على أن خلاصة لاستراتيجية السياسات يتم وضعها أم لا.

235 - **السيدة SIBANDA:** قالت إنه من الصعب ترجمة أي إطار إلى عمل ما دامت عملية وضع السياسات تتخذ طابعا من القمة إلى القاعدة لا العكس. ولم يرد حتى الآن طلب بشأن العروض التي ينبغي تقديمها أمام مؤتمر ريو+20 كما أن القادة لم يوضعوا موضع المساءلة عن البيانات التي يلقيها ممثلو بلدانهم أمام المحافل الدولية. كما لم تنشأ منتديات للمشاركة على المستوى المحلي، لا سيما في أفريقيا حيث لا تستخدم وسائل إعلام كالإذاعة والمسرح المجتمعي لإبلاغ المعلومات عن السياسات الموضوعة، وذلك رغم ارتفاع معدلات الأمية. وقالت إن قواعد اللعبة يجب أن تتغير عن طريق كفالة استناد عملية صنع السياسات إلى الأصوات المحلية ومشاركة المتضررين من المشكلات القائمة في الجهود الرامية إلى حل تلك المشكلات.

236 - **السيدة NDISALE** (ملاوي): قالت إن هناك حاجة إلى الموارد لتنفيذ الإجراءات التي ستنبثق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية نتيجة مؤتمر ريو+20. وتساءلت قائلة: ما الذي يمكن عمله لوضع خريطة لتوزيع الموارد التي تصدر بها تعهدات على المستوى العالمي من أجل كفالة تحويلها بالفعل إلى إجراءات ملموسة على المستوى الوطني؟

237 - **السيدة SIBANDA:** ردت بقولها إنه من الضروري وضع أطر للمساءلة المتبادلة تحقيقا لهذا الغرض. فيجب تقاسم المعرفة بشأن الموارد المتعهد بها مع المجموعات المستهدفة، أما المجوعات المستهدفة فيجب عليها بدورها أن تتحدث بوضوح عن المساعدات المطلوبة. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون هناك عملية تسير في الاتجاهين في عصر المشاركة الذي نعيش فيه تشارك فيها منتديات مستدامة من أجل الانخراط بشفافية على المستويات الريفية والمحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

238 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طلبت إلى السيدة **SIBANDA** أن تختتم المناقشة بتوجيه رسالة قصيرة.

239 - **السيدة SIBANDA:** قالت إنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق عالمي لا تكون الزراعة محورية للتنمية فيه؛ فبدون الزراعة لا يمكن أن تتحقق تنمية مستدامة ولا يمكن الوصول إلى اقتصاد أخضر. وأضافت أن هناك حاجة إلى قادة جسورين يعلنون ذلك من أجل إعلاء مهمة إطعام الناس وكفالة تحرر الجميع من الجوع عندما يأوون إلى

فراشهم ليلا. وعلامة المليار لا يمكن اعتبارها علامة مقبولة وحتى هذه العلامة الفارقة قد يتعرقل مسارها. فلا اتفاق بدون الزراعة.

خلاصة مداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين

240 – بناء على دعوة من رئيس الجلسة، قدمت **السيدة Rachel KALABA**، منسقة عموم أفريقيا في الحركة الدولية لشباب الزراعيين والريفيين الكاثوليك، خلاصة لمداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين الذي انعقد في روما يومي 20 و21 فبراير/شباط 2012 تزامنا مع الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين. ويرد النص الكامل لبيانها في الفصل الرابع.

البيانات العامة (البند 6 على جدول الأعمال) (تتمة)

241 – **السيد ALI SAID** (جيبوتي): قال إن بلده يناضل من أجل تلبية احتياجات شعبه من الغذاء. ونظرا لالتزام بلده بضمان الأمن الغذائي مع توفير الدعم في الوقت ذاته لمجتمعات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين وتوفير فرص العمل الجديدة، فقد التزمت حكومة جيبوتي ببرامج ترمي إلى مساعدة هذا القطاع الأساسي. وتشمل هذه البرامج في الوقت الراهن مشروعا تبلغ تكلفته حوالي 3 ملايين دولار أمريكي لتنمية التمويل الصغري، وآخر يبلغ مجموع تكلفته 12.5 مليون دولار أمريكي لتجميع المياه السطحية والإدارة المستدامة للأراضي، وهذان البرنامجان ممولان من الصندوق وشركاء إنمائيين آخرين. وتشمل المشروعات المقررة للسنة المقبلة مشروعا للتنمية المجتمعية وتجميع المياه، ومشروعا لمكافحة الجفاف وتعزيز الصمود أمام الجفاف في منطقة القرن الأفريقي. وذكر الحضور بأن جيبوتي استضافت المنتدى الإقليمي الذي نظمه برنامج الأغذية العالمي، والذي يخزن الغذاء اللازم لمكافحة سوء التغذية والمجاعة المزمنين في شرق أفريقيا.

242 – وقال إن الزيادة الأخيرة في أعمال القرصنة في المحيط الهندي قد أثرت على الطرق الأساسية للتجارة. وشهدت تكاليف التأمين ارتفاعا هائلا، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. وقال إن حكومته تضطلع بدورها في مكافحة القرصنة؛ فبناء على مبادرة من رئيس جيبوتي، عرضت جيبوتي على القوات المسلحة الدولية استخدام تسهيلات في الموانئ والمطارات لهذا الغرض.

243 – وفي معرض الإعراب عن امتنان بلده لما يقدمه الصندوق من دعم لبرامجه في مجال التنمية الريفية، ذكر أن جيبوتي تستوفي المعايير الموضوعة لاستضافة مكتب قطري للصندوق. ورغم شدة فقر جيبوتي، فإنها تتمتع بالاستقرار السياسي كما أن حافظتها لدى الصندوق سجلت زيادة صافية. وقد بدأت المناقشات لهذا الغرض في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين.

244 – **السيد OMER** (السودان): قال إن الجفاف المتكرر والكوارث الطبيعية والقضايا الأمنية أدت إلى عجوزات غذائية وقدر أكبر من الجوع والفقر في العديد من البلدان، بما في ذلك السودان، بصرف النظر عما يتمتع به من ميزات نسبية في الزراعة والإنتاجية بفضل غناه بالموارد الطبيعية والحيوانية وتنوع أقاليمه المناخية. وذكر أنه بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي صاغها السودان من أجل تحييد خسائر إيرادات النفط بعد انفصال جنوب السودان، فإن أهم تلك البرامج هي البرامج التي تهدف إلى إنعاش قطاع الزراعة، وهي إضافة إلى ذلك تفي بالتعهد الذي قطعه السودان على نفسه وفق إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا المتعلق بتخصيص ما

لا يقل عن 10 في المائة من ميزانية البلاد لقطاع الزراعة. وقد قطع السودان أشواطا محمودة في مكافحة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي عن طريق ليس فقط برامج البنية الأساسية الريفية ولكن أيضا عن طريق الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص المصممة من أجل الترويج المخصص للإنتاج المخصص للتصدير وتحسين الأداء التقني والإداري.

245 - وقال بأنه قد تم إيلاء الأولوية أيضا لقطاع الزراعة البعلية التقليدي الذي يزداد فقرا. وفي هذا السياق، قدم الصندوق، ضمن جهات أخرى، الدعم المالي والتقني لوضع خرائط لاستخدام الأراضي، وبناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وذكر أنه يجري توجيه الجهود المبذولة في 2012 إلى أنشطة كبناء السدود في محاولة لزيادة رقعة الأراضي المزروعة، وHن هناك أيضا ثمانية مشاريع جارية يدعمها الصندوق. وينبغي للسودان أن يسعى إلى تحقيق نفس الأهداف الجامعة التي يحرص عليها الصندوق: ألا وهي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبناء القدرات في قطاع الزراعة وتخفيف آثار المخاطر والكوارث وتحقيق الأمن الغذائي.

246 - **السيد HOSSAIN** (بنغلاديش): قال إن قطاع الزراعة في بلده، شأنه في ذلك شأن بلدان نامية عديدة، يضطلع بدور بالغ الأهمية في اقتصاد بلده. وقال إن خطة منظور الحكومة للفترة 2010-2021 تضمنت هدفا رقميا هو كفالة حصول كل الفقراء يوميا على 122 2 سعرا حراريا للفرد الواحد وتوفير الغذاء الذي يضمن التغذية المعيارية لنسبة من السكان لا تقل عن 85 في المائة. ومن أجل تعزيز الإنتاجية الممكنة للمزارع الصغيرة، والتي تصل نسبتها إلى 97 في المائة من مجموع المزارع في بنغلاديش، خفضت الحكومة إلى النصف أسعار الأسمدة بخلاف سماد اليوريا، ووفرت البذور المنتقاة، وزادت الدعم على المدخلات ويسرت شروط الائتمان للمزارعين الفقراء. وفي عام 2011 أنتجت بنغلاديش 33 مليون طن من الأرز ومليون طن من القمح. وقد اقتربت بنغلاديش من الأكتفاء الذاتي من الأرز رغم تعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية وتغلغل الملوحة بسبب تغير المناخ واضطراب أحوال الأمطار الموسمية وتآكل الأنهار وتدهور جودة الأراضي وتراجع المساحة المزروعة.

247 - ونوه بالدعم المستمر الذي تحصل عليه بنغلاديش من الصندوق، وذكر أن الصندوق يقدم الدعم في الوقت الحالي إلى ثمانية مشروعات جارية ينصب التركيز فيها على التكنولوجيات الزراعية والوصول إلى الأسواق وتنمية البنى الأساسية وتمكين السكان الفقراء من الحصول على الموارد وتمكين المزارعين الفقراء من التكيف مع تغير المناخ وزيادة الفرص المتاحة للنساء. وقال إن من الضروي إعادة الانخراط في الزراعة والقطاع الزراعي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة معدل النمو الاقتصادي. وقال إن تحقيق ذلك يتطلب استيعابا لأفضل السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الريفية المستدامة وإشراك الفقراء بوصفهم مستفيدين وعناصر لإحداث التغيير بعد تمكينهم. وقد أعرب عن تمنياته بالنجاح للصندوق في الوفاء بمهمته وأكد للصندوق استمرار دعم بنغلاديش لعمله.

248 - **السيد KIM** (جمهورية كوريا): قال، بعد التذكير بسلسلة الكوارث الطبيعية التي شهدتها مختلف أرجاء العالم في عام 2011، إن عددا أكبر مما يتصور من الناس في أفريقيا وآسيا لا يزالون يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية. ففي عام 2010 وصل متوسط مؤشر أسعار الأغذية الذي يصدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى مستويات غير مسبوقة، إذ ارتفع بنسبة 14 في المائة عما كان عليه في عام 2008. وفضلا على ذلك، فإن معدل نمو إنتاج الحبوب كالأرز والقمح لم يتواكب مع معدلات النمو السكاني على مدى العقدين الماضيين، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من آثار سلبية شديدة على التوازن بين عرض الغذاء والطلب عليه. ولذلك ينبغي

للبلدان والمنظمات الدولية المعنية أن تتعاون على مواجهة نقص الأغذية الناشئ وتقوية الزراعة المتخلفة. وفي عام 2011، في المنتدى الرابع رفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المنعقد في مدينة بوسان بجمهورية كوريا، انصب التركيز على الحاجة إلى بذل جهد منسق من قبل المجتمع الدولي، لا سيما التعاون بين دول الجنوب والشراكة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي إرساء شراكات تطال منافعها الجميع بين كيانات متكاملة بشكل متبادل، مع الإقرار في ذات الوقت بالاختلافات عند معالجة قضايا التنمية الزراعية في البلدان النامية. ومن الضروري أن يكون هناك تعاون وثيق بين المنظمات الدولية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية، على أن تكون الملكية للبلد الشريك المعني.

249 - وقال إن جمهورية كوريا تدعم مساعي الصندوق المتواصلة من أجل تخفيف حدة الفقر والترويج لتحقيق الأمن الغذائي. وينبغي للصندوق أيضا أن يساعد البلدان النامية في التصدي للتحديات الجديدة والتغيرات في القطاع الزراعي. وبناء على ذلك، ينبغي للصندوق أن يحسن من كفاءة تنفيذ مشروعاته ويعزز المساءلة. وقال إن بلاده ضاعفت مساهمتها في التجديد الثامن لموارد الصندوق وزادت على ذلك في مساهمتها في التجديد التاسع، كما أنها تسعى إلى القيام بدورها في تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية عن طريق مشاريع مشتركة جديدة مع الصندوق.

250 - **السيد MORDASINI** (سويسرا): قال إن الصندوق يعتبر منتدى عالميا محوريا يضطلع بدور بالغ الأهمية في مكافحة الجوع وإدارة التوازن البيئي عن طريق دعم الزراعة المستدامة على نطاق صغير. ولذلك تدعم سويسرا مشاركة الصندوق الفعالة في التحضيرات لمؤتمر ريو+20 والذي ينبغي أن يعترف بمساهمة الزراعة المستدامة في تحقيق النمو المتوافق مع البيئة والحد من الفقر.

251 - وقال إن نجاح الصندوق رهن في المقام الأول بأهمية وكفاءة وفعالية برامجه ومشاريعه التي تستهدف السكان الريفيين الفقراء في البلدان النامية. وذكر أن هناك ثلاثة جوانب في عمل الصندوق تعتبر على قدر بالغ من الأهمية لموضوع هذه الدورة، الأول هو إرساء الروابط بين الابتكارات المستمدة من البحوث الزراعية والمعارف التطبيقية التقليدية من أجل مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على تعزيز قدراتهم، وهو ما يستتبع دعم منظمات المزارعين الوطنية والمساعدة على إدخال خدمات المشورة الريفية، وثاني هذه الجوانب هو تزويد فقراء الريف بإمكانية الحصول على الأرض والموارد الطبيعية وسوف يكتمل في القريب العاجل إعداد مبادئ توجيهية طوعية للتسيير الرشيد للأراضي وسوف يكون الصندوق هو الشريك الأمثل للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في دعم تطبيق تلك المبادئ التوجيهية، أما الجانب الثالث فهو بدء العمل فورا في تعزيز صمود الزراعة المستدامة على نطاق صغير في مواجهة مخاطر الكوارث وآثار تغير المناخ؛ فيجب تزويد فقراء الريف في البلدان النامية بالوسائل اللازمة لإدارة النظم البيئية.

252 - وقال إن مساهمة بلاده في التجديد التاسع لموارد الصندوق، متى تمت الموافقة عليها نهائيا من قبل الحكومة السويسرية، سوف تكون أعلى مما سبق إعلانه في عام 2011، أي 28.5 مليون فرنك سويسري، وهو أعلى بمقدار الثلث من مساهمة بلاده في التجديد الثامن، مما يبرهن على الثقة المتجددة من جانب سويسرا في أهمية الصندوق.

253 - **السيد de GRAAFF** (بوتسوانا): ذكر الحضور بأن الصندوق سبق له في الثمانينات أن ساعد في تمويل برنامج تنمية الأراضي الصالحة للزراعة في بلاده، وهو برنامج أسهم إسهاما كبيرا في تحسين سبل الرزق في الريف وخصوصا لصالح أفقر السكان. والواقع أن الصندوق ساعد العديد من البلدان في معالجة قضايا الأمن الغذائي،

ولكن آن الأوان كي يعالج الصندوق التحديات الجديدة التي تجابه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وذلك بمساعدة الأسر العاملة في الزراعة على أن تصبح أعلى إنتاجية وكفاءة عن طريق وضع برامج تدريبية أقوى. ونظرا للأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة في العديد من البلدان، من الضروري استثمار المزيد من الموارد في هذا القطاع. وقال إن بوتسوانا استثمرت على مدى العقود الثلاثة الماضية مبالغ كبيرة في برامجها الزراعية بهدف تحسين الأداء المتراجع لقطاع الأراضي الصالحة للزراعة الفرعي، وهو ما أدى إلى تحسين حال الأمن الغذائي في بوتسوانا.

254 – ومن أجل تحسين أداء قطاع الزراعة، يتعين على الصندوق أن يعترف بكل فئات المزارعين وبدورهم في التنمية. وينبغي له أيضا أن يعالج جوانب القصور في نظام الإرشاد الزراعي، وخصوصا تخزين المنتوجات الزراعية وتسويقها، مع مساعدة البلدان في الوقت ذاته على تقاسم أفضل الممارسات. وقال إن بوتسوانا تواصل الاستجابة لاحتياجات المزارعين، وذلك على سبيل المثال من خلال برنامج الدعم المتكامل لتنمية الأراضي الصالحة للزراعة الذي بدأته في عام 2008 من أجل معالجة التحديات التي تجابه المزارعين والتدني الكامن في إنتاجية قطاعهم الفرعي. وتتمثل الأهداف الرئيسية التي تتوخاها بوتسوانا من هذا البرنامج في زيادة إنتاج الحبوب والترويج لتحقيق الأمن الغذائي وإضفاء الطابع التجاري على القطاع الزراعي وتيسير إمكانية الحصول على المدخلات الزراعية وعلى الائتمان وتحسين انتشار وتوسع الإرشاد الزراعي. وقد وافق الصندوق على تقديم الدعم إلى بوتسوانا في إنشاء مراكز للخدمات الزراعية، وهو ما من شأنه أن يساعد مزارعي الأرض القابلة للزراعة في عمليات الحرث التي يقومون بها. ورغم أن مشروع دعم الخدمات الزراعية يبدو صغيرا في ظاهره، فإن من شأنه أن يحقق تحسنا كبيرا في إنتاجية هذا القطاع الفرعي، مما يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من الدخل الريفي.

255 – **السيد SAHA (الهند):** قال إن الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية وتغير المناخ وقصور إمكانية الوصول إلى الأسواق تمثل بعضا من التحديات التي تجابه المجتمع الدولي مع اقتراب عام 2015 كموعد نهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الضروري أن يكون هناك عمل والتزام شامل من قبل الجميع من أجل تحرير العالم من الفقر والجوع وسوء التغذية. ومن الأمور ذات الأولوية الترويج لتكنولوجيات بسيطة ذكية في مواجهة تغير المناخ من أجل تعزيز الإنتاجية والأمن التغذوي وتحسين سبل رزق الفقراء.

256 – وذكر أن الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015 يعتبر محورياً في كفالة ارتفاع الدخل وتحسين توقعات الملايين من السكان الريفيين الفقراء. ومما يتسم بأهمية بالغة تركيز الصندوق في عمله على مساعدة الحكومات على زيادة إنتاج الأغذية والترويج للروابط مع الأسواق وتقوية عملية صنع القرار اللامركزية وتحسين نظم الاتصال. غير أنه ينبغي زيادة الاستثمارات في إحياء الغابات والإدارة المستدامة لمستجمعات المياه والمناطق الساحلية والحفاظ على التربة من أجل كفالة الوصول مستقبلا إلى الموارد الطبيعية الأساسية. وينبغي تحقيق التكامل بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى مع التركيز في الترتيبات المؤسسية وتوجهات السياسات على تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الزراعة. ومن الأمور بالغة الأهمية لإحداث التحول الريفي أن تكون هناك شراكة شفافة بين الزراعة والصناعة يتيقن فيها المزارعون من ملكيتهم للأراضي وحماية مصالحهم، وذلك باعتباره أساسا للتحول الريفي. وينبغي تصميم نماذج تؤدي إلى تمكين المزارعين أصحاب الحيازات مختلفة الحجم من أجل الإفادة من وفورات الحجم الكبير. وفي مقدور الصندوق أن ييسر تبادل وجهات النظر بين البلدان ذات التجارب في تطبيق تلك النماذج كجزء من التعاون بين بلدان الجنوب.

257 - وقال إن الصندوق كان ولا يزال على امتداد أكثر من ثلاثة عقود شريكا مهما للهند، بدعمه لجهود الحكومة الرامية إلى استئصال الفقر. فالهند تقدر حق التقدير الآثار العملية للمشروعات الممولة من الصندوق، إذ أنها توضح كيفية تصميم وتنفيذ والإشراف على مشروعات التنمية الزراعية والريفية وتقييمها. وأعرب عن ترحيبه بحدوث زيادة قدرها 25 في المائة بوجه عام في التجديد التاسع لموارد الصندوق، وهو ما يعبر عن ثقة الدول الأعضاء في دور الصندوق الأساسي في الترويج للتنمية المستدامة المنصفة عن طريق توجيه الاستثمارات إلى الزراعة صغيرة النطاق.

258 - **السيد DAMAIS** (فرنسا): قال إن الصندوق ومنذ 35 عاماً وهو يؤدي مهمة فريدة ومحفوفة بالتحديات تتمثل في الترويج للتنمية الزراعية ومكافحة الفقر الريفي، مستهدفا أفقر الشرائح السكانية في المناطق الريفية، ومتحملا مخاطر العمل في أماكن يظل الفقر المطلق واحدا من التحديات الرئيسية القائمة فيها. وبهذا العمل يسهم الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أفريقيا. وقال إن فرنسا حافظت على مساهمتها في التجديد التاسع لموارد الصندوق كمؤشر لدعمها لعمل الصندوق. فعمل الصندوق في مناطق لطالما كانت مهملة من قبل مؤسسات أخرى بسبب عزلتها أو هشاشتها البيئية أو تخلفها الشديد يمثل باعثا على الارتياح البالغ لدى فرنسا حيث إنه يسمح بالاضطلاع بالعديد من المشروعات في أفريقيا. وفضلا على ذلك، يضطلع الصندوق بدور حيوي في معالجة قضايا الأمن الغذائي التي وضعتها فرنسا كواحدة من أولوياتها في فترة رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2011. وقد تمكن الصندوق بفضل تخصصه من أن يصبح واحدا من الأطراف الدولية الرئيسية الفاعلة في منع أزمات الغذاء والتصدي لها عند وقوعها.

259 - وقال إن العمل في أجل التجديد التاسع لموارد الصندوق سلط الضوء على بعض التحديات التي سوف تواجه المجتمع الدولي في السنوات المقبلة. ورغم نجاح التجديد التاسع، فإن الموارد المتاحة لا تزال محدودة وسوف يحتاج الصندوق إلى مواصلة التحلي بالمرونة والابتكار والانتقائية في أنشطته من أجل الوصول في استخدامه لتلك الموارد إلى المستوى الأمثل. وفرنسا تشجع الصندوق على السعي للحصول على موارد إضافية من أجل تجهيز المشروعات المستقبلية. وبفضل العمل الذي يقوم به رئيس الصندوق، شهد الصندوق إصلاحا وذلك بالتكيف مع الواقع الذي يزداد تعقيدا بصورة مستمرة في البلدان التي للصندوق تدخلات فيها. وقد أصبح الصندوق واحدا من الأطراف العاملة ذات الدور الحاسم في بنية المعونة التي يقدمها المجتمع الدولي في قطاع الزراعة. وقال إن فرنسا يحدوها الأمل في أن يواصل الصندوق الاضطلاع بهذا الدور.

260 - **السيد VALLEJO LÓPEZ** (إكوادور): قال إن صغار المنتجين في أقل البلدان نموا ينبغي ألا يحملوا مسؤولية تدهور البيئة وتغير المناخ؛ وينبغي أن يحاسب المسؤولون الحقيقيون عن ذلك. ومن الأمور الباعثة على القلق أن النقاش الدائر حول عالم الريف والحلول المقترحة ما زالت هي نفسها منذ أكثر من نصف قرن. وأعرب عن اعتقاده بأن الحل لا يكمن فقط في إحداث ثورة خضراء جديدة أو تحسين البذور والأسمدة أو إدخال تكنولوجيات جديدة أو تطبيق الزراعة العضوية أو تخفيض الأسعار. فالمشكلة الحقيقية مشكلة هيكلية، وبدون سياسات عالمية ترمي إلى حل المشكلات الريفية، لن يتسنى انتشال المزارعين من قبضة الفقر أبدا ولن تتغير علاقة المزارعين بالتكنولوجيا.

261 - وتساءل كيف يتأتى للمزارعين الأشد فقرا أن يتنافسوا مع الحيازات الزراعية الشاسعة؛ وكيف يتسنى لهم أن يتنافسوا، في ظل اتفاقات التجارة الحرة، مع الزراعة الموجهة للأغراض الصناعية في العالم المتقدم؟ فالمزارعون

أصحاب الحيازات الصغيرة يجدون صعوبة في التنافس مع المنتجين في تلقي المعونة. غير أن هذه المشكلة هي مشكلة ذات طابع عالمي: فالعلاقة غير المنصفة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية تتسبب في اشتداد حدة الفقر بين صغار المنتجين بوتيرة متزايدة. والشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية يعانون تدني نسب المدرسين إلى التلاميذ في التعليم لغير صالحهم. وهناك العديد من المستشفيات العامة والخاصة في المدن ولكن لا يوجد مركز طبي واحد يرعى المزارعين. والبنية الأساسية للاتصالات والنقل تشهد تحسنا ولكن ما دام المزارعون خارج نطاق الموضوع، لن يحقق القطاع الريفي التنمية. ويتعين إلزام المنظمات الدولية والبلدان المعنية بتنفيذ سياسات استثمار عادلة من أجل تغيير هيكل الزراعة. والمزارعون الفقراء مثل أولئك الذين يعيشون في القرن الأفريقي لا يمكن مساعدتهم بدون تحسين الري وإمدادات المياه. وكخطوة أولى صوب حل مشكلة فقراء الريف في البلدان النامية، ينبغي أن ينشئ الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة صندوقا دوليا للري وصون التربة.

262 - **السيد BEN SALEM** (تونس): قال إن الذين يتابعون عمل الصندوق لا يسعهم إلا أن يشعروا بالرضا إزاء التقدم المحرز سنة بعد سنة في جهوده المستمرة الرامية إلى تعزيز فعاليته في مواكبة التغيرات الاجتماعية–الاقتصادية والتغيرات المناخية في كل أرجاء العالم، وهي تغيرات تمثل تحديات لقطاع الزراعة في العالم النامي على وجه الخصوص. فالصندوق شريك أساسي في الجهود التي تبذلها تلك البلدان من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان التقدم المحرز صوب تحقيق هذه الغاية أبطأ من المأمول، لا سيما في المناطق الريفية. وبصفة أساسية، فإن تعدد وتشابك الأسباب الكامنة وراء الفقر الريفي يتعين علاجها بطريقة شاملة ومتكاملة تأخذ في الحسبان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان الريف وتمكنهم من التكيف مع التغير الاقتصادي العالمي والإفادة منه. ولذلك يتعين تعبئة موارد إضافية لإشراك المجموعات الفقيرة ومتدنية الدخل في عملية التنمية.

263 - وقال إن الوضع الاجتماعي–الاقتصادي المتردي في المناطق الداخلية المهمشة في تونس قد أطلق شرارة الثورة بين شباب تلك المناطق، المؤمنين بأن العمل مكون بالغ الأهمية للكرامة والعدالة. ولذلك تمثل العمالة الزخم الرئيسي للسياسة الإنمائية للحكومة. وقال إن الصندوق قد أولى اهتماما خاصا بتونس غداة هذه الثورة؛ إذ زار رئيس الصندوق تونس، مستجيبا بصورة فورية واستثنائية لطلب الحكومة الحصول على تمويل إضافي دعما للتنمية في عام 2011.

264 - **السيد MAGHEMBE** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه وفي السياق الراهن فإنه من الهام والمناسب زمنيا إجراء بحث دقيق لأوضاع زراعة الحيازات الصغيرة فيما يتعلق بالاستدامة وزيادة الإنتاج والأمن الغذائي واستئصال الفقر وحماية البيئة. وقال إن زراعة الحيازات الصغيرة في بلده تكفل القوت لما يصل إلى 77.5 في المائة من السكان وتوفر 95 في المائة من احتياجات البلد من الأغذية وتساهم بما يصل إلى 35 في المائة من حصيلة البلد السنوية من العملات الأجنبية. وفي عام 2010 أسهم هذا القطاع بما يصل إلى 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كما أنه يحقق نموا سنويا بمعدل 4.2 في المائة.

265 - وفي ضوء الوقائع المستجدة، يتعين النظر في التحديات التي تواجه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومعالجتها بجهود جماعية، وذلك على الأقل فيما يتصل بالطلب على الغذاء الذي يتجاوز النمو في القطاع الزراعي بنسبة 3 في المائة. ويقتضي ذلك تحقيق زيادة في الإنتاجية عن طريق الاستخدام المنتظم للبذور المنتقاة والأسمدة المحسنة ومكافحة الآفات والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وكذلك عن طريق إيجاد أسواق موثوقة للسلع الأولية

الزراعية. وينبغي أيضا تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الحصول على الائتمان، مما يسمح لهم بتوسيع نطاق عملياتهم وتخفيض الطلب على العمالة في المزارع عن طريق التمكن من استئجار الخدمات وشراء المدخلات وتلبية احتياجات الأسواق بالجودة المطلوبة وفي التوقيت السليم. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة التزام حكومات البلدان النامية والجهات المانحة بزيادة الاستثمار في زراعة الحيازات الصغيرة، وخصوصا في مجال البنية الأساسية – أي الطرق الريفية وكهربة الريف والري والأسواق وتثقيف المزارعين. وفي مواجهة مناخ لا يمكن التنبؤ به، ينبغي اتخاذ الخطوات الكفيلة بالتكيف مع الظروف المناخية الصعبة، بما في ذلك حصاد المياه واستخدام المياه الجوفية وتطبيق أساليب ري أكثر كفاءة واستنبات أصناف زراعية جديدة. وفي معظم البلدان النامية، لا تزال استثمارات القطاع الخاص في الزراعة في بداياتها ومن المهم الترويج لدور القطاع الخاص.

266 – **السيدة ÁLVAREZ** (الأرجنتين): قالت إن الأرجنتين ترى في الصندوق حليفا قيما في التنمية الزراعية وشريكا قام بتطوير وعي جديد بالطابع المتنوع للسياقات الريفية. وقد ترجمت هذه الرؤية الجديدة في الأرجنتين إلى اعتماد برنامج التنمية الريفية الشاملة يعرف باسم PRODERI. ويعكس هذا البرنامج علاقة عمل ممتازة في مجال التنمية الريفية صغيرة النطاق بين المسؤولين الأرجنتينيين ونظرائهم في الصندوق. ويأتي هذا البرنامج أيضا ثمرة لسياسة واضحة في التخطيط ترمي إلى تحقيق النمو الريفي المنصف، وقد حقق هذا البرنامج، رغم إطلاقه حديثا، نتائج مؤسسية ملموسة. فقد استحدثت وزارة جديدة للزراعة إلى جانب دائرة للتنمية الريفية والزراعة الأسرية. ووضعت خطة استراتيجية للصناعات الزراعية والأغذية. ووجهت الشكر إلى الحكومة الإسبانية على دعمها لتمويل المشروع عن طريق حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي. وقالت إنه ينبغي للصندوق أن يواصل توسيع قاعدة التمويل، وذلك باستكشاف ابتكارات مماثلة لحساب الأمانة.

267 – وقالت إن التزام الأرجنتين بزيادة مساهمتها في التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى ثلاثة أمثالها يتمشى مع رؤيتها للصندوق باعتباره اللاعب العالمي القيادي في مكافحة الفقر. غير أن الصندوق ينبغي أن يولي اهتماما أكبر لتنوع احتياجات الدول الأعضاء. وقالت إن بلدها يود أن يرى هذا الاهتمام موجها إلى إيجاد بدائل لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويدعو الصندوق أيضا إلى أن يأخذ في الحسبان التنوع داخل إقليم أمريكا اللاتينية والمحيط الهادي وأن يعرض خدمات مالية وخدمات أخرى أكثر تطورا، وأن يشجع تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وأن يعين مزيدا من الأخصائيين من هذا الإقليم كموظفين لديه، وأن يقوي حضوره القطري. وباعتبار الأرجنتين واحدا من منتجي الغذاء الدوليين الرئيسيين، تتفق الأرجنتين على أن الاستثمار في الزراعة، وخصوصا في الزراعة صغيرة النطاق، يمثل عنصرا أساسيا لاستئصال الفقر على كل المستويات، ولذلك فإن الأرجنتين تثق أن الصندوق سوف يحقق إسهاما مهما صوب بلوغ هذه الغاية.

268 – السيدة **NDISALE** (ملاوي): قالت إن برنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا ومؤتمر ريو+20 سيكون لهما تأثير رئيسي على دور الصندوق ومهمته. وقالت إن الوكالات المتخصصة التي تتخذ من روما مقرا لها هي شركاء إنمائيون مهمون لملاوي، مع اقتصادها المستند إلى الزراعة الذي يساهم فيه قطاع أصحاب الحيازات الصغيرة بما يصل إلى 75 في المائة من مجموع الناتج الزراعي. ونظرا إلى أهمية الأمن الغذائي والتغذوي في النمو الاقتصادي المستدام، أدرجت الحكومة الزراعة والأمن الغذائي، إلى جانب التنمية الخضراء للري والموارد المائية، ضمن المجالات ذات الأولوية في استراتيجية النمو والتنمية في ملاوي. وتماشيا مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، تشمل المجالات التي تحظى بالتركيز في نهج ملاوي في الزراعة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، لا سيما الاستخدام المستدام للأراضي والمياه. وينصب التركيز في ملاوي على زراعة الصون وزراعة

الغابات وحماية مناطق مستجمعات المياه الهشة وإعادة إحياء الأراضي المتدهورة وكفاءة استخدام المياه والتوسع في الري عن طريق مبادرة الحزام الأخضر، مع مراعاة لنظم سلاسل القيمة.

269 - وقالت إن من شأن هذا الإجراء أن يحصن البرنامج الوطني لدعم مدخلات الزراعة من آثار تغير المناخ. وذكرت أن برنامج الدعم هذا أصبح الآن واحدا من الركائز الراسخة للسياسة الزراعية التي أدت إلى ارتفاع دخل المزارعين عن طريق تصدير فائض الغذاء. وفي العام الحالي 2012، وبدعم من الصندوق، سوف تشرع ملاوي في تنفيذ برنامج مدته تسع سنوات لتنمية قطاع زراعة الحيازات المجدي والمستدام باستخدام الممارسات الزراعية السليمة. ومن الدورس المستفادة من تجربة ملاوي أن في مقدور المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إطعام البلد والإقليم والعالم. غير أن التحدي الماثل هو توفير الموارد اللازمة لزيادة الإنتاجية، والترويج للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في مواجهة تغير المناخ. ولذلك من الأهمية بمكان توفير الموارد الكافية للتجديد التاسع لموارد الصندوق.

270 - **السيد NYIIRA** (أوغندا): قال إن الوضع في أفريقيا يدل على الحاجة إلى توخي الطابع العملي والتوافق مع مقتضى السياق المعني. فأزمات الأغذية التي شهدتها مؤخرا منطقة القرن الأفريقي والجفاف في إقليم الساحل تدل جميعها على الحاجة إلى حلول طويلة الأجل واستثمارات كبيرة في التحول الاجتماعي والاقتصادي للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة كي نعطي الأمل في سبل رزق أفضل وتنمية مستدامة للسكان المزارعين الفقراء في العالم.

271 - وقال إن التعاون الممتاز بين أوغندا والصندوق، على مدى ثلاثة عقود، يشمل أربعة مشاريع جارية من بينها مشروع تنمية إنتاج الزيوت النباتية الذي حقق نجاحا مشهودا والذي يدعم تنمية وإنتاج زيت النخيل في جزر بوغالا في بحيرة فيكتوريا، حيث حقق ذلك المشروع تكاملا بين الإنتاج والتصنيع عن طريق تشجيع إقامة شراكة وثيقة بين المزارعين من جانب والقطاعين العام والخاص من جانب آخر. وقد اتضحت بالفعل الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للمشروع في الجزر المذكورة، ومن المتوقع أن يعطي دفعة لتحقيق آثار مضاعفة غير مسبوقة لسنوات عديدة. وسوف يكفل التمويل المقدم من الصندوق للمرحلة الثانية من المشروع توظيف أعداد جديدة كبيرة من الأوغنديين مع اتساع نطاق المشروع وزيادة الإنتاج. ويعتبر هذا المشروع مثالا لبرنامج استثماري ناجح موجه صوب تحقيق النمو المستند إلى الزراعة. ويركز هذا البرنامج على الريف ويشمل المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ويضم مكونات اقتصادية وأخرى تسعى إلى تحقيق الاستدامة البيئية ومسارات لاستئصال الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

272 - وقال إن أوغندا ترحب بمشاركة الدول الأعضاء في التجديد التاسع لموارد الصندوق، وتؤيد تأييدا كاملا نتائج المفاوضات في هذا الشأن. وسوف تعلن أوغندا تعهدها بعد اختتام عملية إعداد الميزنة العامة الجارية حاليا.

273 - **السيد RUIZ CABAÑAS IZQUIERD** (المكسيك): رحب بالأثر الإيجابي الذي يحققه عمل الصندوق، لا سيما ما يقدمه من دعم للمنتجين على نطاق صغير في البلدان النامية، وذلك على النحو الذي وصفه فخامة رئيس رواندا. وقال إن المكسيك تقر أيضا بأهمية الدور القيادي للصندوق في ميدان الأمن الغذائي. ولذلك فإن الصندوق يستحق التأييد القوي والمستمر، وذلك كما أكد عليه معالي رئيس وزراء إيطاليا. كما أن إنجازات الصندوق ممثلة في تجاوز أهدافه المحددة في السنوات الأخيرة جديرة بالثناء. ولهذه الأسباب، جددت المكسيك دعمها للصندوق وتعهدت بتقديم مساهمة في التجديد التاسع لموارد الصندوق أعلى بنسبة 66 في المائة من مساهمتها في التجديد الثامن. كما أن المكسيك ملتزمة بالترويج لتحقيق الأمن الغذائي في كل أرجاء العالم، وخصوصا في

المناطق الريفية الأفقر، وتشعر بالقلق كذلك إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ على أنشطة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

274 - وقال إن المكسيك تواجه في الآونة الراهنة أسوأ جفاف في تاريخها، وهو يؤثر على ملايين البشر. وتواجه الحكومة ذلك الجفاف بتخصيص موارد من الميزانية العامة عند مستويات غير مسبوقة. وتوضح تجربة المكسيك أن أكبر تحد يجب مواجهته في السنوات القليلة المقبلة هو الزيادة الكبيرة المستمرة في إنتاج المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وإنتاجيتهم عن طريق سياسات عامة تشجع الابتكار التكنولوجي وتحسن نظم الإنتاج. وسوف يتطلب ذلك ثورة خضراء ثانية يتعين أن تعالج آثار تغير المناخ. كما أنه يتطلب ثورة ثانية في الإنتاج الذي يتعين أن يصبح مستداما بيئيا، من أجل تحرير المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الفقر. غير أن ذلك التحدي لا يمكن مجابهته إلا من خلال جهود منسقة لتحقيق تلك الغاية.

275 - **رفعت الجلسة في تمام الساعة 7.40 مساء.**

(3) المحضر الموجز المؤقت للجلسة الثالثة للدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين التي عقدت في الساعة 9.00 صباحا يوم الخميس الموافق 23 فبراير/شباط 2012.

الرئيس: Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo (**المكسيك**)

المحتويات

	الفقرات
البيانات العامة (البند 6 على جدول الأعمال) (تتمة)	294-278
- كندا	279-278
- مدغشقر	281-280
- ناميبيا	283-282
- بوروندي	285-284
- بلجيكا (نيابة عن بلدان البنيلوكس)	288-286
- تركيا	290-289
- نيجيريا	292-291
- كينيا	294-293
الكلمة الافتتاحية لمعالي السيد Andrea Riccardi وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل بالجمهورية الإيطالية	299-297
حدث يحتل مكان الصدارة مع السيد Bill Gates الرئيس المشارك والوصي في مؤسسة بيل وميليندا غيتس بشأن "الإنتاجية الزراعية المستدامة: المفتاح للحد من الفقر".	340-300
مناقشة رفيعة المستوى مع صانعي السياسات بشأن "الانتقال من الأقوال إلى الأفعال: خلق مستقبل مستدام للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة"	379-341
البيانات العامة (البند 6 على جدول الأعمال) (تتمة)	393-380
- جمهورية فنزويلا البوليفارية	381-380
- مصر	383-382
- جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	385-384
- اليمن	387-386
- الأردن	389-388
- كوت ديفوار	391-390
- تشاد	393-392
اختتام الدورة	396-394

276 - دعي الاجتماع إلى الانعقاد في الساعة 9.05 صباحا.

277 - تولى السيد Ruiz Cabañas Izquierdo رئاسة الجلسة.

البيانات العامة (البند 6 على جدول الأعمال) (تتمة)

278 - **السيد FOX** (كندا): قال إن المستوى المستهدف للتجديد التاسع لموارد الصندوق يأتي انعكاسا للعزم الأكيد والإرادة السياسية الداعمة لمهمة الصندوق. فالمزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة، والعديد منهم من النساء، يتعين أن يكون دورهم جزءا من حل مشكلة الأمن الغذائي والتغذوي. وقال إن كندا تجدد دعمها لعمل الصندوق وإنها سوف تحافظ على مستوى تعهدها بتجديد موارد الصندوق عند 75 مليون دولار كندي. كما أنها تناصر بقوة ضرورة مواصلة الإصلاحات وتعزيز الفعالية والتركيز على ثقافة الصندوق كمؤسسة مستندة إلى النتائج، ولذلك فإنها تزكي اضطلاع الصندوق بالدور الريادي في العمل على تحسين قياس أعداد من تحرروا من الفقر عن طريق الزراعة. وينبغي الاضطلاع بعمل مماثل بشأن قياس المكاسب المتحققة في التغذية. فتعزيز الكفاءة من خلال وضع الأهداف الرقمية وتعميم قضايا تغير المناخ في كل العمليات وتوسيع نطاق البرامج الناجحة وإصلاح الموارد البشرية كلها تكتسي نفس الأهمية.

279 - وقال إنه لا يوجد اقتصاد واحد حقق التنمية اعتمادا على الزراعة وحدها، ولكن لا يوجد اقتصاد حقق التنمية بدون الزراعة. فالزراعة يمكن وينبغي أن تسهم بما هو أكثر بكثير من إنتاج الغذاء والمواد الخام للصناعة، وأن توفر حلولا لتحديات عديدة تواجه التنمية، بما في ذلك توظيف العمالة وتحسين سبل الرزق. وكي يتحقق ذلك، تحتاج الحكومات إلى التحلي بالإرادة السياسية كي تهيئ بيئات تمكينية تساندها عمليات ومؤسسات تشمل المشاركة الفعالة من قبل القطاع الخاص والمجتمع المدني. ومن اللازم بذل جهود متآزرة ومنسقة من أجل التحرر من الجوع اليوم، والوفاء باحتياجات الغذاء غدا، وإيجاد حلول مستدامة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي، على أن يكون معلوما أن المستفيدين النهائيين من التنمية الزراعية هم الفقراء، بمن فيهم المزارعون أنفسهم. ومن الضروري إيلاء اهتمام مستمر والالتزام بتوفير موارد بطريقة تحقق فاعلية المعونة من أجل الأمن الغذائي، إذ يظل الأمن الغذائي قضية تكتسي أهمية محورية عالمية. وينبغي للصندوق أن يواصل دوره كطرف أساسي نشط في الجهود العالمية الرامية إلى بلوغ هذه الغاية.

280 - **السيد RAVATOMANGA** (مدغشقر): قال إن بيانه يعد بمثابة نداء نيابة عن المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يتحملون مسؤولية إطعام العالم. ففي مدغشقر يعيش 80 في المائة من السكان في المناطق الريفية ويشتغلون أساسا بزراعة الحيازات الصغيرة، والتي تسهم بما يصل إلى 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك تقدر مدغشقر استمرار الدعم المقدم من الصندوق وبرامجه ومشروعاته عالية الجودة، وهي برامج ومشروعات تتماشى مع الأولويات الوطنية. فهناك أربعة مشروعات يجري تنفيذها في الآونة الراهنة في مدغشقر، منها واحد ما زال ينتظر الموافقة النهائية على قرض تكميلي له، وهي موافقة نثق بقرب إقرارها. كما تعلق مدغشقر أهمية كبيرة على الموافقة النهائية على مشروع خامس بشأن التدريب الحرفي وتحسين الإنتاجية الزراعية. وناشد الصندوق أن يوافق على المشروعين الاثنين المتبقيين في أسرع وقت مستطاع وذكر أن المشروعات التي يجري تمويلها تتوخى تحقيق أهداف إنسانية.

281 - وقال إن حكومة مدغشقر تؤكد تعهدها بتقديم مبلغ 000 50 دولار أمريكي للتجديد التاسع لموارد الصندوق، وذلك رغم كل الصعوبات التي تمر بها من جراء الأزمة السياسية التي تشهدها بلاده. وفيما يتعلق بالوضع السياسي

الوطني، تم توقيع اتفاق بين معظم الأطراف السياسية الرئيسة في 17 سبتمبر/أيلول 2011 يضع إطارا لخارطة طريق، وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 تضم أعضاء سابقين في المعارضة، بما فيهم هو شخصيا. ورغم أنه لا تزال هناك تباينات في وجهات النظر، فإن هناك جهودا تبذل من قبل الأطراف السياسية المتوافقة من أجل تمهيد الطريق إلى إجراء انتخابات موثوق بها وشفافة تكون مقبولة لدى الجميع. ولذلك ناشد، نيابة عن حكومة مدغشقر وشعبها، تقديم الدعم لمساعدة بلاده على العودة إلى نظام دستوري جديد حقيقي.

282 - **السيد IILONGA** (ناميبيا): أكد على أهمية الموضوع المختار لهذه الدورة وهو استدامة زراعة الحيازات الصغيرة، سواء من أجل إطعام العالم أو من أجل حماية كوكب الأرض، في وقت يبذل العالم فيه قصارى جهده للوصول إلى توازن بين استغلال موارد العالم الطبيعية وحمايتها. ولذلك من الأمور التي لا غنى عنها تمكين أكبر عدد ممكن من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من الاندماج في المبادرات الرامية إلى تحقيق استدامة الإنتاجية الزراعية. ولن يتمكنوا من ذلك إلا إذا توافرت لمؤسسات كالصندوق ما يلزم من موارد، وأتيحت هذه الموارد لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة كي يمارسوا عملهم في المزارع بطريقة أقرب إلى الاستدامة.

283 - وقال إنه ينبغي الترحيب في هذا السياق بكون الصندوق قد حدد البلدان التي يوجد بها عدد كبير من أصحاب الحيازات الصغيرة ويطبق سياسته المستقلة في التمويل من أجل تقديم الدعم، وذلك دون ربط المجموعات المستهدفة بقروضه ومنحه بتقسيم فئات البلدان الذي وضعه البنك الدولي. وناشد المتحدث مجلس المحافظين، في المرحلة الراهنة الحرجة التي تشهد استعراض الصندوق لسياسة الإقراض وشروطه، إيلاء اعتبار خاص للبلدان الواقعة عند مستوى مرتفع من حيث معامل جيني كي تتمكن من الحصول على موارد من الصندوق بشروط مواتية. وبذلك لن يقتصر أثره على مساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة على مزاولة العمل في المزارع بطريقة أكثر استدامة، بل سيتعداه إلى تحسين البنية الأساسية الزراعية والإنتاجية الزراعية في البلدان النامية. وقال إنه ينبغي التذكير بأن تلك البلدان مهمشة في الوقت الراهن بسبب نظام تبويب المراتب الذي وضعه البنك الدولي، وذلك رغم ارتفاع مستويات الفقر بما يؤثر على مزارعي الحيازات الصفيرة فيها.

284 - **السيد MANIRAKIZA** (بوروندي): وجه الشكر إلى الصندوق على دعمه المستمر لبوروندي الخارجة لتوها من أزمة اجتماعية وسياسية دامت طويلا، وأكد مجددا على رغبة بلاده في استمرار التعاون مع الصندوق. ومن أجل كفالة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وضعت الحكومة منذ وقت قصير جدا إطارا استراتيجيا لتنمية قطاع الزراعة في سياق وثيقة رؤية بوروندي للعام 2025 وصيغة الجيل الثاني من الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. وقال إن إطار الاستراتيجية يتألف بين جملة عناصر من برنامج وطني للاستثمارات الزراعية وبرنامج وطني للأمن الغذائي وورقة استراتيجية بشأن إرشادات الثروة الحيوانية واستراتيجية وطنية للزراعة وخطة رئيسة للبحوث واستراتيجية لإدارة مستجمعات المياه والأراضي الرطبة.

285 - وقال إن الصندوق جدير بالثناء على المساعدة التي يقدمها من أجل تحقيق هذه الأهداف الطموحة، وخصوصا المساعدة في إعداد البرنامج الوطني للاستثمارات الزراعية وتعبئة الموارد من أجل تنمية الزراعة ومحاربة الفقر لا سيما في المناطق الريفية. وقال إن بوروندي ستواصل سعيها للحصول على الدعم من الصندوق وغيره من الشركاء من أجل تعبئة تمويل إضافي لمساعدتها على معالجة التحديات العديدة التي تواجهها. وختاما، دعا شركاء بوروندي الثنائيين ومتعددي الأطراف إلى مواصلة تقديم المساعدات لمعاونة بوروندي على مكافحة الجوع وسوء التغذية والفقر.

286 - **السيد MERTENS DE WILMARS** (بلجيكا، نيابة عن بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ (بلدان البنيلوكس)): رحب بالموضوع المختار للنقاش في هذه الدورة كإسهام مهم في التحضير لمؤتمر ريو+20، إذ يتعين أن يكون الإعلان الختامي الذي يصدر عن ذلك المؤتمر واضحا في أن الاستدامة لا يمكن أن تتحقق إذا استمر استبعاد ملايين الفقراء من التنمية وإجبارهم أحيانا على زيادة الضغط على الموارد الطبيعية من أجل البقاء. ويتعين أن يعبر الإعلان الختامي عن الدور الحاسم للزراعة في تحقيق التنمية المستدامة. فهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى بناء جسور تربط بين البيئة والزراعة، ويتعين إيجاد حلول ابتكارية في هذا الشأن. وقال إن هناك بالفعل قصص نجاح عديدة لما حققته الحكومات التي اتبعت سياسات فعالة، ومن شأن توثيق التعاون فيما بين الوكالات المتخصصة التي تتخذ من روما مقرا لها أن يعزز فعالية عملها.

287 - وقال إن الحكومات ينبغي لها أن تضطلع بدور قيادي في ضمان الأمن الغذائي على المستوى المحلي، مع مراعاة السمات الخاصة لبلدانها، وذلك بدعم من معونة دولية فعالة. كما أن الأمن الغذائي المحلي ينطوي على ضمان الحصول على الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والمياه. وفي سياق الضغط المتزايد باستمرار على الأراضي، يتعين احترام الحقوق المشروعة لمستخدمي الأراضي التقليديين، وخصوصا المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل تهيئة مناخ موات للاستثمارات والتنمية الزراعية. وينبغي توجيه الاستثمارات إلى الزراعة عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وينبغي أن تهدف تلك الشراكات إلى ضمان نصيب عادل من الأرباح للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في كل مراحل سلسلة الإنتاج مع احترام البيئة في الوقت ذاته. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين واحدة من سمات كل السياسات والبرامج. وينبغي أن يبذل الصندوق كل جهد ممكن من أجل تحقيق نتائج ملموسة في هذا الشأن، وذلك من خلال الشراكة الوثيقة مع الحكومات ومنظمات المزارعين، لا سيما المستفيدين النهائيين من برامجه.

288 - وقال إن بلدان البنيلوكس تأمل، بعد الأداء الباعث على الإعجاب المتحقق في فترة التجديد الثامن لموارد الصندوق، أن يحقق الصندوق أهدافه الموضوعة لفترة التجديد التاسع، وخصوصا ما يتعلق منها بتعزيز الكفاءة التنظيمية وكفاءة المشروعات، وقال إن بلدان البنيلوكس تؤكد التزامها بالإسهام في نجاح التجديد التاسع لموارد الصندوق.

289 - **السيد EKER** (تركيا): قال إن الهدف الأساسي للزراعة هو إطعام السكان الذين تشهد أعدادهم زيادة مستمرة، ولكن الزراعة ينبغي لها أيضا أن تسهم في تحقيق الاستدامة البيئية. وقال إن الزراعة الأسرية على الحيازات الصغيرة لا تزال تشكل نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي في تركيا. وقد حققت الزراعة نصيبا من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى ثلاثة أمثال على مدى العقد المنصرم، وذلك عن طريق السياسات والتدابير الداعمة لأصحاب الحيازات الصغيرة، مما يعني أن تركيا يمكن اعتبارها مثالا يحتذى في هذا الصدد. وقد استندت الاستراتيجية التي اتبعتها تركيا إلى خمس دعامات رئيسة هي: التنمية الريفية، والقدرة التنافسية والوصول إلى الأسواق، والتكامل بين المنتجين والصناعات، ومنظمات المنتجين، وسلامة الأغذية والأمن الغذائي. وحيث إن المزارعين هم مورد من موارد تحقيق الزراعة المستدامة، انصب التركيز في الاستثمار على بناء القدرات، وذلك استنادا إلى مختلف طرق الإرشاد الزراعي وتكنولوجيا المعلومات. وقد وضعت تدابير معززة محددة لصالح المرأة تهدف إلى تعزيز مشاركتها في قوة العمل الريفية، وزيادة تنظيم المشروعات بين النساء وتعزيز مكانتهن الاجتماعية للمرأة. وجرى تنفيذ برنامج وطني للمنح الموجهة إلى الاستثمارات الريفية، كما يجري تشجيع تحسين الوصول إلى الأسواق أمام اتحادات صغار المنتجين وتحسين أوضاع أسواق السلع الأولية.

290 - وقال إن القضية الرئيسة على المستوى الدولي هي كيفية تقاسم قصص النجاح هذه من خلال مبادرات دولية. فالعديد من البلدان، لا سيما أقل البلدان نموا من بينها، يفتقر إلى الموارد المالية والبشرية المهمة اللازمة للمبادرات التي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة. ولذلك من الضروري بذل جهود دولية متآزرة، وينبغي الاستعانة بموارد المانحين بطريقة تحمل طابعا استراتيجيا بدرجة أكبر وتكون أفضل تنسيقا. فأزمة الغذاء التي مر بها العالم مؤخرا أكدت مجددا أهمية أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ظلوا أكثر صمودا في مواجهة الأزمات من كبار المنتجين، ولكنهم بدون الدعم الكافي لا يستطيعون المنافسة مع كبار المنتجين في الأجل الطويل. ويمكن أن يمثل الاستثمار في البنية الأساسية الريفية بغية تحسين أوضاع المعيشة حلا يضمن استمرار أصحاب الحيازات الصغيرة في زراعة الأرض. وينبغي أن يؤدي الصندوق دورا في هذا الصدد.

291 - **السيد ADESINA** (نيجيريا): قال إن الأمن الغذائي هو العامل الأساسي في التغلب على التحديات الأمنية الوطنية من النوع الذي تواجهه نيجيريا. ومراعاة لذلك، وضعت حكومته رؤية واضحة لتحرير نيجيريا من الجوع عن طريق قطاع زراعي يعمل كمحرك لزيادة الدخل وتسريع وتيرة تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتوليد فرص العمل وتحويل نيجيريا إلى طرف قيادي نشط في الأسواق العالمية للأغذية. فالزراعة في واقع الأمر قطاع بالغ الأهمية لنيجيريا حيث يشكل فقراء الريف أغلبية السكان رغم النمو السريع الذي يشهده الاقتصاد. ومن ثم وضعت نيجيريا خطة طموحة للتحول في القطاع الزراعي كي تحقق على وجه الخصوص زيادة في الإنتاج الزراعي المحلي بحيث تصبح مكتفية ذاتيا من الأرز بحلول عام 2015، وتخفض واردات القمح بنسبة 40 في المائة عن طريق الاستعاضة عن القمح بدقيق الكاسافا عالي الجودة. ومن المتوقع إيجاد ملايين الوظائف الجديدة بحلول عام 2015 بهدف إنعاش الاقتصاد الريفي.

292 - وقال إن الصندوق، باعتباره شريكا قيما بالغ الأهمية في هذا المسعى، يشهد تغيرا نحو الأفضل نتيجة لإصلاحاته المؤسسية، كما أن مواصلة تركيزه في عمله على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة يعتبر مبعث ارتياح بالغ، وكذلك الشأن في تركيزه على أفريقيا جنوب الصحراء. وقال إن مهمة الصندوق بالغة الأهمية لتحسين سبل رزق فقراء الريف، كما أن خطة الصندوق للتجديد التاسع لموارده تعتبر جديرة بالثناء الفائق. ويتعين أن يواصل الصندوق تركيزه على قضايا مثل زيادة إمكانية الحصول على تكنولوجيات ومدخلات تعزيز الإنتاجية والتكيف مع تغير المناخ وتحسين إدارة الموارد الطبيعية وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق واكتساب المهارات اللازمة لجعل الزراعة نشاطا تجاريا. أما نيجيريا فسوف تواصل من جانبها دعم عمل الصندوق، وفيما يتعلق بالتجديد التاسع لموارد الصندوق سوف ترفع مساهمتها المعتادة إلى ثلاثة أمثالها من خلال التعهد بمبلغ 15 مليون دولار أمريكي.

293 - **السيد KIOME** (كينيا): قال إن الصندوق استثمر ما مجموعه قرابة 200 مليون دولار أمريكي في برامج ومشروعات تتوخى إصلاح وتنمية القطاع الزراعي كقطاع سائد في كينيا. ورغم التحديات التي يثيرها الجفاف وتدفق اللاجئين إلى كينيا، فإن حكومته زادت بالفعل مخصصاتها في الميزانية العامة للزراعة إلى أكثر من النسبة المتعهد بها في إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا وهو 10 في المائة، كما أنها قررت زيادة جديدة في مخصصات الزراعة في الميزانية العامة كي تصل إلى 12 في المائة في العام الحالي 2012. وقال إن استئصال الفقر وتحقيق الأمن الغذائي يتطلبان الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة للأغراض التجارية من خلال التركيز على سلسلة القيمة بهدف زيادة الإنتاجية والدخل. وبعد أن حددت كينيا ست أولويات هي المدخلات، والائتمان، والري، والأسواق، والبنية الأساسية للبحوث ومؤسساتها، والإرشاد الزراعي والقيمة المضافة، نجحت في

مساعدة ما يزيد على 000 600 مزارع لتحقيق ذلك الانتقال في السنتين الأخيرتين من خلال برنامج مكرس لهذا الغرض.

294 - وإضافة إلى اتخاذ خطوات لكفالة التسهيلات الائتمانية بتكلفة تكون في متناول المزارعين وتحسين وصولهم إلى الأسواق، وجهت الحكومة الكينية مخصصا إضافيا بلغ 150 مليون دولار أمريكي للاستثمار في الزراعة القائمة على الري على نطاق واسع من أجل تقليص الاعتماد على الزراعة البعلية. ومن الضروري إنشاء مؤسسات قوية في المناطق المحددة كمناطق ذات أولوية من أجل دعم البرنامج المعني بهدف استغلال وفورات الحجم الكبير وتحويل الزراعة إلى نشاط تجاري. وقال إن ارتفاع مجمل الموارد في فترة التجديد التاسع لموارد الصندوق يعد شاهدا على الجهود الرامية إلى إعلاء مكانة الزراعة على جدول أعمال التنمية العالمية. ودعما لهذه الجهود، تتعهد كينيا بالمساهمة في التجديد التاسع بمبلغ 000 500 دولار أمريكي، مما يعادل خمسة أمثال مساهمتها في التجديد الثامن.

295 - توجه معالي Andrea Riccardi وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية إلى مقعده.

296 - رحب نائب رئيسة المجلس بمعالي وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل بالجمهورية الإيطالية.

الكلمة الافتتاحية لمعالي وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية

297 - **السيد Andrea Riccardi** (وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل بالجمهورية الإيطالية): ألقى كلمة افتتاحية يرد نصها الكامل في الفصل الرابع.

298 - **نائب رئيسة المجلس:** وجه الشكر إلى الوزير على كلمته وعلى دعم إيطاليا لعمل الصندوق، قائلا إن إيطاليا برهنت على التحلي بدور قيادي على امتداد عقود عديدة في التصدي لقضايا الأمن الغذائي في كل أرجاء العالم.

299 - غادر معالي Andrea Riccardi وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية قاعة الاجتماع.

حدث يحتل مكان الصدارة مع السيد Bill Gates الرئيس المشارك والوصي في مؤسسة بيل وميليندا غيتس بشأن "الإنتاجية الزراعية المستدامة: المفتاح للحد من الفقر".

300 - نائب رئيسة المجلس: قال في تقديمه للحدث أنه يتيح فرصة لبحث السبل الممكنة لمساعدة المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال السياسات الحكومية على إنتاج المزيد من الغذاء والتكيف مع التحديات البيئية بطريقة متجددة ومستدامة.

301 - السيدة SESAY (مديرة النقاش): أوضحت أن زراعة الحيازات الصغيرة تهمها على المستوى الشخصي لأن أجدادها تعود أصولهم إلى المناطق الريفية في سيراليون. ثم قدمت السيد Bill Gates الرئيس المشارك والوصي في مؤسسة بيل وميليندا غيتس.

302 - السيد GATES: قال إن الصندوق ومؤسسة بيل وميليندا غيتس يشتركان في نفس الأهداف الجامعة كما أنهما قدما تمويلا لنفس المشاريع في حالات عديدة. وقال إن الطرفين وقعا في وقت مبكر من اليوم اتفاق شراكة جديدا وإنه يتطلع إلى مزيد من المشاريع المشتركة. وحيا رؤساء وكالات الأغذية التي تتخذ من روما مقراً لها قائلا

إنهم يمثلون جيلا جديدا رائعا من القادة الساعين إلى تعزيز نشاط المنظومة الزراعية الدولية. وقد نجحت تلك المنظومة في الماضي نجاحا كبيرا، ولم يقتصر نجاحها على إثبات خطأ التنبؤات المتشائمة التي كانت تحذر من قرب وقوع مجاعة هائلة النطاق، بل إن إنتاج العالم من الغذاء تضاعف منذ سبعينات القرن الماضي وتراجعت حدة الفقر، كما أدت الاستثمارات المدارة جيدا في القطاع الزراعي إلى تحسين حياة مليارات من البشر.

303 – ومع ذلك فإن المجتمع الدولي لم يقم بما يكفي على امتداد ذلك الزمن في مكافحة الجوع والفقر. فقد تباطأ نمو الإنتاجية في جنوب آسيا، كما أنه تحسن ببطء أشد مما يجب في أفريقيا جنوب الصحراء. ومن الضروري أن تتعاون الأنظمة القطرية والوكالات المعنية بقضايا الغذاء والمانحون تعاونا وثيقا، مستعينين بالتكنولوجيا الحديثة، من أجل إتاحة الدعم لصغار المزارعين في الوقت السليم. أما القيادة القوية في وكالات الأغذية والتركيز الذي يوفره واضعو جداول الأعمال العالمية فهما يتيحان فرصة لوضع أهداف جامعة طموحة من أجل ثورة جديدة في الإنتاجية الزراعية. ذلك أن تحقيق زيادة مستدامة في غلة الأراضي يحسن حياة الأسر العاملة في الزراعة ويجعل الغذاء أرخص وفي متناول فقراء المدن. وتعتبر زيادة إنتاجية الحيازات الصغيرة العامل الأساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويعني تقديم المساعدة إلى أفقر البشر تقديم المساعدة إلى الزراعة. ويمكن مضاعفة غلة صغار المزارعين في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء بل والوصول بها إلى ثلاثة أمثال ما هي عليه في غضون عقدين اثنين مع صون الأراضي في الوقت ذاته، لكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ارتفعت الإنتاجية إلى أربعة أمثال ما كانت عليه في العقدين السابقين. فمن شأن تلك الزيادات أن تحرر أكثر من 400 مليون نسمة من قبضة الفقر، وذلك بما توفره لهم من غذاء كاف وكفالة حصول أطفالهم على إمكانية النمو الكامل بدنيا وعقليا. وعندئذ يمكن لتلك الأسر المكتفية ذاتيا أن تستثمر في إعداد الجيل القادم.

304 – وحث الوكالات المتخصصة التي تتخذ من روما مقرا لها على أن تتعاون على وضع أهداف رقمية للإنتاجية العالمية لصغار المزارعين ووضع نظام بطاقات درجات لقياس المساهمات في الحد من الفقر وذلك باتباع المثال الناجح المتمثل في الأهداف الإنمائية للألفية. ووفق ذلك النظام، يمكن للبلدان المعنية أن تقارن بين أداء البلدان التي تمثل أفضل الممارسات، مما يؤدي إلى تقدم ملحوظ في ميدان الصحة. ورغم أن القياس الرقمي يقترن بإشكاليات، فإن المقارنة مع الأقران تحفز الساسة على التركيز بقدر أكبر على قضايا مهملة مثل الزراعة واستثمار مزيد من الموارد لتحقيق تلك التحسينات. ومن شأن بطاقات الدرجات أن تساعد المجتمعات المحلية على العمل لتحقيق أهداف رقمية طموحة، مما يساعد كل طرف في النظام على التركيز على إسهاماته الأساسية وتشخيص أي مشكلات وتعميم أفضل الحلول. ولا يوجد في الوقت الراهن نظرة عامة لما نجح وما لم ينجح، ولا أي وعي بالأولويات الرئيسة. وليس هناك تثبيط للسياسات غير الناجحة ولا ضغط من أجل تحقيق التحسينات. وسوف تكون هذه المهمة مهمة شاقة ولكن بالاستعانة بتركيز الجميع والدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس يتوقع أن يصبح في الإمكان إطلاق آلية من هذا القبيل في غضون عام واحد.

305 – وقال إن كل عنصر في المنظومة العالمية للأغذية ينبغي أن يضطلع بدوره: فالجهات المانحة ينبغي أن توفر الموارد والمساعدة التقنية، بينما ينبغي على الوكالات المتخصصة متعددة الأطراف ودوائر البحوث أن توفر الدعم للبرامج الوطنية المعنية. غير أن التمييز بين تلك الأدوار أصبح غير قاطع على الصعيد العملي. فبعض البلدان النامية يضع خططه الوطنية استنادا إلى سياسات تحظى بشعبية واسعة ولكنها لا تؤدي إلى تحسين الغلة، وهي ممارسة لا يمكن أن يتحمل تكلفتها سوى البلدان الأكثر ثراء، بينما العنصر الحاسم لدى البلدان النامية هو اعتماد السياسات السليمة. وهناك جهات مانحة عديدة أجبرت الأطراف المتلقية على تغيير أولوياتها من أجل تنفيذ

مشروعات غير استراتيجية رغبة في الحصول على التمويل الذي تشتد الحاجة إليه. ويمكن أن يؤدي نظام بطاقات الدرجات إلى تقليص تلك التشوهات، وهي تشوهات تقوض تلك المهمة المشتركة. ويعتبر برنامج الشراء من أجل إحراز التقدم مثالا جيدا لمبادرة ناجحة يمكن إدخال المزيد من التحسين عليها. ففي إطار ذلك البرنامج، تم شراء احتياجات عام واحد من الغذاء من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل إطعام أكثر من 1.3 مليون نسمة. ويتولى برنامج الأغذية العالمي إدارة ذلك البرنامج بمفرده ولكن يمكن لهذا البرنامج، بالاستعانة بالتمويل والمشورة من الوكالات المتخصصة الأخرى المعنية بقضايا الأغذية، تطويره كي يصبح خطة أفضل تنسيقا وربما أعلى كفاءة تكون مدعومة بآليات المساءلة اللازمة.

306 – وقال إنه من الضروري تعزيز الاستفادة من الثورة الرقمية كي تتحقق الأهداف الرقمية الطموحة الخاصة بالإنتاجية. فالاكتشافات الجديدة في علم الوراثة وتكنولوجيا المعلومات تتيح حلولا ابتكارية وينبغي الاستعانة بها من أجل مساعدة المزارعين الفقراء. وقد أخفقت النظم القائمة في تحقيق ذلك لأنها صممت قبل ظهور التكنولوجيات الجديدة. ومظاهر التقدم في علم المجموع الجيني بسبيلها إلى تغيير طرق استنبات البذور، وذلك على سبيل المثال. فقد تقلص الزمن والتكلفة اللازمان لوضع تسلسل للمورثات بدرجة حادة. ويمكن تطبيق نفس الأدوات والأساليب على الزراعة. والكاسافا مثال جيد على ذلك، وذلك بسبب الصعوبات الكامنة في استنبات البذور. وقد أمكن التنبؤ بأداء البذور بفضل تطوير برامج حاسوبية جديدة وخوارزميات جديدة للربط بين بيانات التسلسل المأخوذة من مورثات نبات الكاسافا وبين الأنماط الظاهرية. وقد وضع هذا الأسلوب في الأصل من أجل التنبؤ بمردود حليب الأبقار؛ وعندما انخفضت تكلفة وضع تسلسل الحمض النووي، أضحى في الإمكان تطبيق هذا الأسلوب على باقي قطاع الزراعة، بما في ذلك مجموعات النباتات التي كانت مهملة من قبل. وسيصبح بإمكان المزارعين في البلدان النامية التنبؤ بأداء النبتات الصغيرة، مما يقلص طول دورة الاستنبات إلى أقل من سنتين ويسهم إسهاما كبيرا في تحسين جودة الشجيرات المنتقاة. وقد أتاحت تلك الأساليب إمكانية كبيرة لصغار المزارعين الذي يجابهون آثار تغير المناخ وأمراض النباتات وانخفاض غلة الأرض كي يحققوا الاكتفاء الذاتي. ولكن الصعوبة تكمن في تطبيق تلك الأساليب على وجه السرعة كي تتحقق فوائد لصالح من يحتاجون إليها أكثر من سواهم كما أن الخطر يكمن في أن تظل هذه الأساليب حكرا على العالم الغني.

307 – وقال إن هناك تطبيقات أخرى للثورة الرقمية. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام كاميرات الفيديو الرقمية في تعميم المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات فيما بين النساء العاملات في الزراعة. وقد طبق المشروع الرقمي الأخضر المنفذ في الهند ذلك الأسلوب، ومن المتوقع أن يغطي نطاقه أكثر من مليون مزارع في 000 10 قرية، مكملا بذلك نظام الإرشاد الزراعي التقليدي. ويتميز هذا الأسلوب بفعالية تكاليفية عالية وهو يحقق فرقاً ملحوظا. ففي عصر يشهد جمع البيانات باستخدام الأقمار الاصطناعية، لا تزال الطرق البالية كثيفة العمالة متبعة في بلدان عديدة. ولذلك يتعين أن تعزز الوكالات المعينة الخبرات وتساعد نظم جمع المعلومات الوطنية على الانتقال إلى العصر الرقمي. وهذه الخبرات موجودة بالفعل في هذا القطاع، في بلدان كالبرازيل والصين مثلا، حيث يشهد القطاع الزراعي ازدهارا ويمكن تطبيق المبتكرات بسهولة.

308 – وقال إن هناك اتجاها يبشر بالخير هو اتساع نطاق الابتكار وسرعة تعميمه. وهناك المزيد والمزيد من الأفكار التي تظهر لإيجاد سبل لتحسين الزراعة، مع التحسن المستمر في القدرة على الاتصال مع من لديهم تلك الأفكار. وقد لقيت مبادرة التحديات الكبيرة المتعلقة بإيجاد حلول لمشكلات الزراعة تجاوبا عالميا هائلا، أتى في غالب الأحيان من أوساط مفاجئة، وذلك بسبب وصوله إلى مجتمع واسع من المبتكرين في العالم كله عن طريق

شبكة الإنترنت. كما أتى العديد من جوانب التقدم التي يمكن استخدامها من ميادين أخرى كالطب والدفاع أنتجت مقادير هائلة من البيانات ذات القيمة العظمى للزراعة. وينبغي أن تضطلع المنظومة العالمية للزراعة بدور محوري في اكتشاف الابتكارات القابلة للتطبيق المتحققة في قطاعات أخرى.

309 – وقال إن مؤسسة بيل وميليندا غيتس ملتزمة بتقديم المساعدة في مجال الابتكار. وأضاف إنه متفائل بفضل خلفيته إزاء الاختلافات التي يمكن أن تحدثها النهج الرقمية. ففي البداية حققت جوانب التقدم في الحساب الآلي نفعا للبلدان الأكثر ثراء دون غيرها وثبت من الصعب إيجاد السبل الكفيلة بمعالجة تحديات الربط بالمناطق الريفية وتبسيط المنتجات وجعلها في متناول الجميع. وحيث إن قوى السوق سوف تحبذ الابتكار دائما لصالح المزارعين الأغنياء، فإن من المهم إيجاد السبل الكفيلة بجعل الثورة الرقمية مفتوحة لأشد الفقراء فقرا وتحاشي نشأة هوة رقمية في قطاعات أخرى. وقد ركزت المؤسسة في البداية على قطاع الصحة ولكن أصبح من الجلي أن العمل في قطاع الزراعة مكمل لذلك وأن الفرص المتاحة لتحقيق التقدم قوية بنفس الدرجة في قطاع الزراعة. ومن الحقائق الباعثة على الدهشة أن أكثر من 70 في المائة ممن لا يجدون الغذاء الكافي هم من المزارعين. وهناك ارتباط مباشر بين مساعدة المزارعين على زيادة الإنتاجية والحد من انتشار الجوع؛ وتحقيق ذلك الهدف بأسرع ما يمكن هو مسألة تنظيم لا أكثر.

310 – وقال إن مؤسسة بيل وميليندا غيتس لديها التزام طويل الأجل بقطاع الزراعة وقد تعهدت بتقديم 2 مليار دولار أمريكي لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة. وقد حدثت حالات إخفاق، ولكن باستخدام الأدوات السليمة في أيدي المزارعين حقق هذا المشروع نجاحا كبيرا. فعلى سبيل المثال حقق استخدام بذور الأرز المتحملة للغمر فارقا كبيرا لدى عدد من المزارعين. وبالمثل، أدت نظم الري الصغرى إلى إعطاء دفعة لزيادة غلة الأرض حتى في حال نقص المياه، وكان من بين النتائج المتحققة تمكين المزارعين من إرسال أطفالهم إلى المدارس. وقال إن المؤسسة بصدد الإعلان عن منح إضافية بقيمة 200 مليون دولار موجهة إلى منتجات زراعية بالاستفادة من نجاحات سابقة. وتدعم تلك المنح إطلاق 30 صنفا جديدا من الذرة المقاومة للجفاف وتوفير لقاحات جديدة للحيوانات وتدريب أكثر من 000 10 من تجار المنتجات الزراعية الذين سيقومون بدورهم بعد ذلك بتدريب المزارعين وتزويدهم بالمعدات.

311 – وقال إن الهدف الجامع لعمل المؤسسة في هذا الصدد هو زيادة الإنتاجية المستدامة لمئات الملايين من البشر بتحريرهم من الفقر وإعطائهم الفرصة كي يتلقوا تعليما جيدا ويسهموا في بناء مستقبل يحمل الإنتاجية والرخاء. ومن الضروري لتحقيق ذلك الهدف الجامع المشترك تحسين التنسيق واتباع نهج ابتكارية. ومن شأن اتباع نظم قياس تعمل بكفاءة أن يساعد على تحديد مواطن القصور وإجراء التغييرات اللازمة.

312 – **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): سألت عن الدرجة التي قد يعطيها السيد Gates لمؤسسته على جهودها في مجال الزراعة والحد من الفقر.

313 – **السيد GATES:** قال إن المؤسسة تعمل في ذلك المجال منذ ست سنوات وإنها استفادة استفادة كبيرة من تجارب رواد مثل مؤسسة روكيفيلر التي أولت لسنوات طويلة اهتماما بالبحوث والتنمية في أفريقيا. أما مؤسسة بيل وميليندا غيتس فقد ركزت على تمويل العمليات الأساسية بالتعاون مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية والتحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا الذي خرج إلى الوجود مؤخراً. كما أن للمؤسسة تجربة إيجابية في التعاون مع النظم الوطنية. وكل منحة تعطى تصنيفاً، وبعضها حقق نجاحا أكثر من غيره. وقد وضعت المؤسسة استراتيجية جديدة وهي تسعى إلى شرحها بشكل أفضل للشركاء المحتملين. فقد قررت التركيز على ثمانية

محاصيل، بما في ذلك الإنتاج الحيواني، تاركة لغيرها الاضطلاع بدور قيادي في المجالات التي تتوافر له فيها الخبرة. وبوجه عام، فإنه قد يعطي جهود المؤسسة الدرجة "باء" إذا عاملها بكرم في هذا الشأن.

314 - **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): سألت السيد Gates عن خبراته التي لم تلاق نجاحا في مجال الزراعة.

315 - **السيد GATES:** قال إن هناك أجزاء عديدة من اللغز ينبغي وضعها معا طوال الطريق. وقد ركز هو حتى الآن على فكرة "البذرة السحرية" في التعاون مع الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. أما الخطوة التالية فتكمن في ضمان تمكين شركات البذور من تحقيق الربح مع الالتزام في ذات الوقت بمعايير الجودة. وتشمل الخطوات الجديدة في هذا الشأن توعية تجار المنتجات الزراعية والمزارعين مع كفالة حصول المزارعين على الائتمان اللازم لشراء الأدوات الملائمة. والتنسيق مع الخبراء الآخرين أمر لا غنى عنه طوال هذه العملية. ومن الأمثلة الناجحة على ذلك استنبات صنف من الأرز يتحمل الغمر. فقد كانت البحوث المتعلقة بهذا الصنف مكتملة بالفعل منذ عقود سابقة، وقد عرضت المؤسسة تقديم موارد إلى المعهد الدولي لبحوث الأرز وبعض الأنظمة الوطنية التي وافقت على الإسراع باستخدام ذلك الصنف. وتلا ذلك ترويجه بنجاح بين المزارعين. غير أنه لم يكن في الإمكان تنفيذ كل المشروعات بهذه السرعة. فهناك مشروع لاستنبات صنف من الموز عالي الغلة ومقاوم للأمراض في أوغندا استمر 14 سنة حتى اكتمل، ولكنه مع ذلك يعتبر مشروعا ناجحا. وفضلا على ذلك، لا يزال من الضروري تحديد من يضطلع بمختلف الأدوار؛ فعلى سبيل المثال، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تضطلع بالدور القيادي في مساعدة النظم الوطنية.

316 - **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): سألت عن استراتيجية المؤسسة للتصدي لتحدي تغير المناخ الفريد من نوعه.

317 - **السيد GATES:** قال إن الطقس دائما ما يثير مشكلات أمام صغار المزارعين، والمؤسسة تسعى إلى مساعدة المزارعين على التكيف مع الجفاف والفيضانات التي تسببها اختلافات الطقس الناجمة عن تغير المناخ عن طريق توفير بذور أعلى مقاومة لأحوال الطقس وتحسين أساليب التخزين وزيادة الإنتاجية. وسوف يعاني صغار المزارعين رغم أنهم لم يتسببوا في هذه المشكلة. ومع ذلك فإن التدابير الضرورية كانت ستصبح ضرورية حتى بدون تغير المناخ. فالبذور اللازمة للتصدي لآثار تغير المناخ هي في الواقع إما مقاومة للجفاف أو مقاومة للفيضان. أما تغير المناخ فقد زاد من إلحاح المشكلات القائمة ولكنه لم يغير الوضع بأكمله. ومهما يكن من أمر، فإن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لم تنشأ للتصدي لتغير المناخ. والتدابير الصحيحة الرامية إلى تحسين القطاع الزراعي هي من الثوابت.

318 - **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): سألت عن مدى صحة ما أشيع عن تردد المؤسسة في التصدي لقضايا تغير المناخ بطريقة مباشرة.

319 - **السيد GATES:** قال إنه ربما قام بتمويل مشروعات جديدة في مجال الطاقة أكثر من سواه ولكن ما زالت هناك حاجة للمزيد من الجهود في مجال توليد الطاقة. ومن الضروري تطوير ابتكارات هائلة في سوق الطاقة. فعند مساعدة مؤسسته للمزارعين على التصدي للصدمات، كان مستعداً لمواجهة واقع تغير المناخ، ولكن القضية هنا ينبغي ألا ينظر إليها على أنها تحول عن المسار الرئيسي.

320 – **السيد FRISON** (المدير العام للمنظمة الدولية للتنوع البيولوجي): ذكر الحضور بأن المنظمة الدولية للتنوع البيولوجي هي رابع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها وتتصدى لقضايا الأغذية والزراعة وتمثل مركزا للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وقد توجه إلى السيد Gates بسؤال عن كيفية التصدي لا لمشكلة كمية الغذاء المطلوبة فحسب، بل أيضا التصدي لمشكلة جودة الغذاء المطلوبة ومشكلة سوء التغذية، كأن يكون ذلك مثلا عن طريق تنويع الأنظمة الغذائية، وما إذا كان ينبغي إدراج مؤشرات للصحة والتغذية في بطاقات الدرجات التي يستقطب السيد Gates التأييد لاستخدامها.

321 – **السيد GATES:** قال إن قضايا التغذية قضايا مهمة في سياق البرامج الصحية. كما أنها مرتبطة ارتباطا مباشرا بالإنتاجية الزراعية، بينما تتطلب مسألة المكونات الغذائية الدقيقة استراتيجيات مختلفة. وقال إن المؤسسة تدعم التحالف العالمي لتحسين التغذية الذي يعمل على تعزيز الأغذية بكل الطرق الابتكارية. وفضلا على ذلك، ربما كانت المؤسسة هي أكبر ممول لعملية زيادة القيمة النتروجينية، وهي عملية يتم فيها تغيير تركيب البذور من أجل كفالة احتواء المحاصيل على فيتامين ألف والحديد وغيره من المغذيات الدقيقة. وهذه العملية لا تزال في بواكيرها ومن السابق لأوانه تحديد مدى أهميتها. وهناك مكملات غذائية، بما في ذلك الأقراص، تمثل وسيلة أخرى للتدخل في هذا الشأن. وهي ليست مكلفة ولكنها تتطلب إنشاء منظومة تسويق اجتماعي لكفالة استخدامها. وفضلا على ذلك، هناك ثغرات واسعة بشكل يثير الاستغراب في المعارف السائدة عن نتائج تعاطي فيتامين ألف والحديد والزنك كمكملات غذائية، وهناك اختلاف لا يستهان به حول استخدام المكملات الغذائية.

322 – وقال إن المؤسسة تتعاون منذ فترة للتصدي لمشكلة النظام الغذائي للأطفال وأثرها على الصحة والنمو العقلي. وهناك مؤشرات قوية على أن ضعف النظام الغذائي هو الذي تسبب في تخلف أفريقيا، وذلك بسبب الإصابة بالإسهال ونقص مغذيات معينة. ويبدو أن نسبة مئوية أعلى من الأطفال تعاني من مشكلات النمو العقلي، واستئصال الإسهال والملاريا يعتمد على تحسين عناصر المغذيات الدقيقة. وأعرب عن أمله في أن تحسين أساليب القياس وتعزيز الفهم على مدى السنوات الأربع أو الخمس المقبلة سوف يساعد على تحاشي وقوع مأساة مروعة. وقال إن مؤسسته تمول بحوثا وهي تدرك أن قصور الفهم يثبط الاستثمارات في مجالات عديدة ربما ينظر إليها يوما ما على أنها بالغة الأهمية.

323 – **السيد ASEFFA** (إثيوبيا): قال إن بلدانا عديدة، منها بلده، وصلت إلى أفضل الممارسات في زيادة إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة. وسأل عن كيفية توسيع نطاق تلك الممارسات وكيفية زيادة الإنتاجية إلى المستوى الذي حققه أنجح المزارعين، وأيضا كيفية إتاحة هذه الممارسات الفضلى للبلدان الأخرى.

324 – **السيد GATES:** قال إن فكرته المتعلقة ببطاقات الدرجات لها أهميتها. وتعتبر حالة التحول الزراعي الإثيوبية مثالا على أفضل الممارسات التي حققت نتائج جيدة بالفعل. ويمكن استخدام بطاقات الدرجات لحصر مشكلات محددة تتعلق بأصناف البذور، مثل التوريد وتكاليف توعية المزارعين. وعندئذ يمكن للبلدان الأخرى أن تحدد التغييرات اللازم إدخالها. وبعض التغييرات، مثل إتاحة الحوافز المناسبة لشركات البذور، يمكن تحقيقها سريعا مع تحقيق نتائج إيجابية من ورائها. وهناك تغييرات أخرى، مثل التغييرات في نصيب الزراعة في الميزانية العامة، وتغيير النظام الضريبي أو توعية المزارعين، على قدر مساو من الأهمية ولكنها تستغرق وقتا أطول كي تحقق تأثيرها. ومن المفيد جدا تعميم تجارب إثيوبيا عن طريق آلية بطاقات الإبلاغ.

325 - **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): سألت عن أهم التدابير التي ينبغي على الحكومات الوطنية وصانعي السياسات اتخاذها في مجال الزراعة والتنمية الزراعية.

326 - **السيد GATES:** قال إن الزراعة لا تتلقى الاهتمام المركز الذي تستأهله من حيث نصيبها في الموازنة العامة أو السياسات أو التميز التقني الواجب توافره في أي وزارة. ويتوقع أن يكون في الإمكان توعية قادة البلدان بمواطن القصور في القطاع الزراعي في بلدانهم أو توعيتهم بالتجارب الناجحة في بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال، من المفيد أن تكون هناك قدرة على إعلام بلد ما بأن نطاق تغطية اللقاحات لديه أدنى مما حققه بلد مجاور أفقر منه، مع إعطاء تفاصيل أثر ذلك على نمو الأطفال أو على معدلات الوفيات بينهم. وسوف يكون نظام بطاقات الدرجات مفيدا جدا في تحديد الأولويات العليا. وفضلا على ذلك، يفتقر معظم القادة السياسيين إلى خلفية معلومات عن الأنظمة الزراعية.

327 - **السيد DIALLO** (غينيا): سأل، في معرض الإشارة إلى أنه ممثل للمزارعين، عما يمكن عمله بمساعدة الصندوق لتعزيز منظمات المنتجين في أفريقيا جنوب الصحراء وتحسين الإنتاج الزراعي بطريقة مستدامة.

328 - **السيد GATES:** قال إن منظمات المزارعين تضطلع بدور بالغ الأهمية عن طريق إسماع صوتها حول كيفية تحقيق التحسينات المطلوب إجراؤها من قبل وزارات الزراعة. فتوحيد المزارعين أعطاهم صوتا مؤثرا في السياسات المتعلقة بالأسمدة والبذور والتوعية والأمراض، مما يمكن أن يساعد على تحاشي الكوارث. وهناك العديد من منظمات المزارعين الناجحة في أفريقيا ولكن ينبغي أن ينشأ المزيد منها. وقال إن الصندوق يدير بالفعل العديد من مشروعاته بالتعاون مع منظمات المزارعين كما أن مؤسسته تزيد باستمرار من نشاطها في هذا المجال. وأعرب عن رغبته في إيجاد السبل الكفيلة بجعل صوت تلك المنظمات أكثر تأثيرا.

329 - **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): سألت عما إذا كان بمقدور منظمات المزارعين الموجودة في أفريقيا أن تتعلم من تجارب منظمات المزارعين خارج أفريقيا.

330 - **السيد GATES:** قال إن جهود البلدان المختلفة الرامية إلى تيسير عمل الحركات القاعدية ينبغي أن تدرج على بطاقات الدرجات. فيبدو أن هناك مجموعات للمزارعين في آسيا يفوق عددها ما هو موجود في أفريقيا، وهو شيء ينبغي محاكاته.

331 - **السيدة TAGLIANTE-SARACINO** (كوت ديفوار): قالت إن التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتطعيم أسهم إسهاما كبيرا في زيادة نطاق التغطية باللقاحات في بلدان أفريقية عديدة، منها بلدها كوت ديفوار. ووجهت الشكر إلى السيد GATES على نهجه الإنساني في المساعدة على نشر استخدام لقاح التهاب السحايا على وجه الخصوص.

332 - **السيد GATES:** قال إننا تعلمنا الكثير عن اللقاحات من خلال خبرات التحالف العالمي من أجل اللقاحات والتطعيم. وأمكن عن طريق منحة وجهت إلى شركة هندية توفير لقاح رخيص ضد التهاب السحايا يقدم الآن إلى المناطق المتضررة في أفريقيا؛ وقد زاد الطلب زيادة غير متوقعة على تلك اللقاحات، فالتكنولوجيا الخاصة بتلك اللقاحات لم تكن جديدة ولكن بفضل توجيه بعض الاستثمارات أمكن تحقيق تخفيض كبير في التكاليف. ويمكن تطبيق نفس المبدأ على الزراعة. فالمعدات التي لا تعتمد على الحراثة المصممة من أجل المزارع في الولايات المتحدة لم يكن في الإمكان إنتاج نسخ طبق الأصل منها للاستخدام من قبل أصحاب الحيازات الصغيرة ولكن

المفهوم الأساسي وراءها قد يكون بالغ النفع. فالسوق في غالب الأحيان يمنع تخفيض أسعار الأدوات المصممة للعالم الغني إلى مستوى يجعلها في متناول من هم في حاجة إليها.

333 – وردا على سؤال موجه من صحفي إيطالي، قال السيد Gates إنه غير مستعد لتولي رئاسة البنك الدولي لأنه منشغل تماما بعمله في المؤسسة. وقال إن عمل البنك الدولي أصبح أفضل من ذي قبل، إذ أن رئيسه الحالي يعمل على رد مسار التراجع في التركيز على الزراعة لدى البنك الدولي، كما يسعى جاهدا منذ فترة إلى وضع مشروعات البنية الأساسية الرامية إلى إعطاء دفعة للنشاط الزراعي على جدول أعمال البنك الدولي. ورغم أن كلا من مؤسستي فورد وروكيفيلر تستحقان الإشادة على الثورة الخضراء، ساعد البنك الدولي وما زال يساعد على تحقيق تحسينات سريعة عن طريق التركيز على مشاريع البنية الأساسية ذات الأهمية الحيوية، وهو ما جعل منه شريكا مهما للوكالات المتخصصة التي تتخذ من روما مقرا لها. فقد وفر الدعم للبنية الأساسية لمؤسسة تحدي الألفية بينما انخرطت مؤسسة بيل وميليندا غيتس في شراكات مع البنك الدولي تعنى بالإنتاجية الزراعية، وقال إن البنك الدولي على استعداد للإقرار بالحالات التي أخفق فيها وأعرب عن أمله في أن يجد البنك الدولي قائدا يضيف إلى ما تحقق من عمل على أيدي رئيسه الحالي، وذلك من خلال الشراكة مع الوكالات المتخصصة التي تتخذ من روما مقرا لها.

334 – **السيد da SILVA** (المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة): سأل عن كيفية معالجة مشكلات الهدر والبدانة، وهي قضايا تزداد أهميتها باستمرار، وما إذا كان الحل يكمن في توعية المستهلكين.

335 – **السيد GATES:** قال إن البدانة تعتبر سابقاً من قبل الطبقات العليا في البلدان الأكثر ثراء على أنها علامة تميز. وما أن أصبح الميسورون في العالم المتقدم على وعي بالحاجة إلى التمارين الرياضية والنظم الغذائية الصحية، أصبح هناك ارتباط عكسي بين معدلات البدانة ومستوى الدخل، وليس من الواضح ما إذا كانت توعية المستهلكين ستنجح أم لا. وأعرب عن أمله في إمكان استخدام التكنولوجيا في ابتكار وجبات خفيفة طيبة المذاق لا تتحول إلى دهون. وقال إن هناك شركات عديدة تعكف بالفعل على تركيب لحوم صناعية ومواد غذائية صناعية أخرى. وسوف يكون من المحبذ إنتاج أغذية طيبة المذاق ذات سعرات حرارية منخفضة بدلا من محاولة إقناع الناس بتقليل طعامهم أو فرض قيود من قبل الدولة في هذا الشأن. ومع ذلك، ينبغي المضي قدما في التوعية. وقال إن البلد الوحيد الذي يبدو أنه نجح دون غيره في تقليل البدانة هو فنلندا. وينبغي بذل مزيد من الجهد على مستوى كل بلد على حدة في العالم المتقدم ويمكن للأمم المتحدة عندئذ أن تساعد في تعميم أفضل الممارسات. وأعرب عن أمله في أن تنتهج البلدان نهجا ابتكارية في هذا الصدد من خلال تمويل العلوم كي تيسر على الناس الالتزام بالفضائل.

336 – **السيدة SHEERAN** (المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي): سألت عن الهدف الجامع النهائي من نظام بطاقات الدرجات: هل هو زيادة الدخل أو الحد من الجوع وسوء التغذية؟ ففي بعض الأحيان يؤدي ارتفاع الإنتاجية إلى زيادة صادرات الغذاء ولا يكون له تأثير على الجوع وسوء التغذية. فهل تعطى أعلى المراتب للبلدان التي تزيد الصادرات أو ترفع أرقام الإنتاج أم تعطى للبلدان التي تكفل دخلا أعلى لصغار المزارعين على أن تترك ما بقي لحاله؟

337 – **السيد GATES:** اتفق في الرأي على أنه قد تنشأ مواقف تنطوي على مفارقات. وقال إن زيادة الإنتاج يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الأسعار وهو ما يؤدي بدوره إلى تخفيض دخل المزارع ويحقق صالح فقراء الحضر ولكنه يسبب مشكلات هائلة لفقراء الريف. وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقارير مفيدة بشأن انعدام

الأمن الغذائي. وقال إنه سيولي أولوية لتمكين مزارعي الكفاف من إطعام أسرهم، حتى إذا كان ذلك يعني دفع أسعار الغذاء في اتجاه هبوطي. ففي البلدان ذات التجارب الناجحة أدى ارتفاع إنتاجية الزراعة إلى تخفيف الضغوط عن توظيف العمالة في الحضر. فإذا قامت الدوائر المعنية بالغذاء، بما في ذلك الوكالات الموجودة في روما، بواجبها على النحو السليم، فإنه يمكن التيسير في المضي في هذا الاتجاه. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حققته الصين في هذا الشأن. وبالنظر إلى نقص الغذاء على المستوى العالمي، ينبغي أن يكون هناك دائما طلب على الإنتاج ولكن من الضروري الربط بين الناتج الذي يحققه مزارعو الكفاف وبين النظام العالمي. فتشجيع استخدام الأراضي التي لم تكن من قبل مستدامة ولا منتجة يتعين ألا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وأعرب عن شعوره بالصدمة إزاء السرعة في تطبيق النزعة الحمائية على الأغذية لأن المخزونات الغذائية ضئيلة لدرجة أن النزعة القطرية أصبحت هي الغالبة وتسببت في تشوهات ضارة. فأفريقيا لا ينبغي لها أن تسورد المحاصيل الغذائية الأساسية، بل ينبغي أن تكون مصدرا صافيا لمحاصيل الأغذية الأساسية حتى لا تتضرر أضعف الشرائح من السكان بسبب أسعار الأغذية المستوردة.

338 - **السيد NWANZE** (رئيس الصندوق): وجه سؤالا إلى السيد Gates طالبا رأيه بشأن دور القطاع الخاص في دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. كما أعرب عن رغبته في أن يعرف كيف تتأكد المؤسسة من أن مشروعاتها يتوفر لها الدعم من مجتمع محلي أو بلد معين.

339 - **السيد GATES:** قال إنه عندما يحصل المزارعون على بذور أفضل فإنه لا يكون لديهم ما يغريهم باستخدام أراض ذات خصائص متدنية ويصبح في متناولهم باستمرار الاستثمار في تحسين التربة. غير أن الرأسمالية لا توفر أبدا تمويلا للبحوث والتنمية بما يكفي بسبب ما يقترن بذلك من مخاطر وبسبب الأطر الزمنية الطويلة والعوامل المثبطة عن الابتكار. والسوق لا يمثل بديلا عن الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية ولا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ولا الصندوق فيما يتصل بالأعمال الزراعية الأساسية ودراسات البيانات والتمويل في مجال الزراعة، على التوالي، وقال إنه يشعر في أغلب الأحيان بالاندهاش من حالات فشل الأسواق بسبب تصورات سائدة عن المخاطر القطرية أو عدم الاستقرار القطري. ومع ذلك، فإنه يحبذ إشراك القطاع الخاص وغالبا ما يسعى إلى الاستئناس بوجهات نظره المفيدة بشأن جدوى أو استدامة مشاريع مؤسسته. فالمؤسسة تعاونت ولا زالت تتعاون مع شركات البذور لإقناعها بالتنازل عن حقوق الملكية الفكرية كمنحة رغم أنها لا تتوقع الحصول على دخل من معظم المزارعين في أفريقيا. والانفتاح الفكري فيما يتعلق بالقطاع الخاص يعتبر أمرا بناء في أغلب الأحيان. وفي العديد من المشاريع، يحرص القطاع الخاص على تصنيع منتجاته أو نقلها أو تصديرها إلى الأسواق الخارجية. أما الهدف الجامع الذي تتوخاه المؤسسة من كل مشروع فهو زيادة الإنتاجية إلى مستوى يمكنها من الخروج من ذلك المشروع. وقد حقق واحد من مشروعاتها المتعلقة بالبن وبعض مشروعاتها المتعلقة بمنتجات الألبان ذلك الهدف الجامع.

340 - **السيدة SESAY** (مديرة النقاش): وجهت، في معرض اختتام وقائع هذا النشاط، الشكر إلى السيد Gates وإلى كل المشاركين.

مناقشة فريق خبراء رفيع المستوى مع صانعي السياسات حول موضوع "الانتقال من الأقوال إلى الأفعال: خلق مستقبل مستدام للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة"

341 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): دعت مجلس المحافظين إلى مشاهدة فيديو وثائقي عن كيفية مساعدة المزارعين على التحرر من الفقر بالاستعانة بالممارسات المستدامة.

342 - **عرض الفيديو الوثائقي على الحاضرين.**

343 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش)**:** قدمت أعضاء فريق المتحدثين وهم: معالي السيد Akinwunmi Ayo Adesina وزير الزراعة والتنمية الريفية في نيجيريا، وقد سبق له شغل منصب نائب رئيس التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا والذي يتمثل طموحه في جعل نيجيريا، التي تنفق أكثر من 20 مليار دولار أمريكي سنويا على واردات الأغذية، مكتفية ذاتيا من الأرز في غضون ثلاث سنوات لا أكثر؛ والسيد **Carlos Seré** كبير استراتيجيي التنمية في الصندوق، وهو يركز على أهمية التعاون الذكي والشراكات الذكية وعلى تعاون المنظمات الدولية مع الحكومات والمزارعين والقطاع الخاص من أجل إيجاد حلول مستدامة؛ ومعالي السيدة Doña Nemesia Achacollo Tola وزيرة التنمية الريفية والأراضي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وقد سبق لها أن قادت عدة منظمات للمزارعين وتركز على قضايا كالمساواة بين الجنسين في السياسة وإحياء استخدام البذور المنتجة محليا من أجل كفالة الأمن الغذائي؛ ومعالي السيد Mehmet Mehdi Eker وزير الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في تركيا، وهي بلد حققت نجاحا بارزا في الوصول بالإنتاج الزراعي إلى ثلاثة أمثاله على مدى السنوات الثماني الماضية عن طريق إجراءات حكومية جيدة الاستهداف.

344 - **السيد ADESINA** (نيجيريا)**:** ردا على سؤال عن مناط المسؤولية عن تغيير النظم البالية وغير الكفؤة المتبعة في الزراعة في العالم، أكد على أن الأولوية الأولى ينبغي أن توجه لتحقيق زيادة سريعة في الإنتاجية الزراعية على غرار الثورة الخضراء في آسيا التي كان لها أثر حاسم في تحرير عدة مليارات من البشر من ربقة الفقر. أما الأولوية الثانية فينبغي أن توجه إلى توفير القيادة السياسية اللازمة لتحديد الاتجاه المطلوب. فمثلا بعد أن كانت نيجيريا واحدا من كبار مصدري الحاصلات الزراعية في الستينات والسبعينات، باتت الآن أكبر مستورد للأرز في العالم. ولذا حددت هدفا رقميا هو الاكتفاء ذاتيا من إنتاج الأرز بحلول عام 2015 عن طريق زيادة الإنتاجية وتحسين الري وتطوير طاقة طحن عالية الجودة.

345 - **السيد EKER** (تركيا)**:** قال إنه لا توجد إجابة سهلة على قضية المسؤولية العامة عن إيجاد حل عالمي. فمن بين المشكلات التي تثار في هذا الشأن الهدف النهائي لكبريات الشركات الدولية وهو تعظيم الربح. أما قدرتها التنافسية فيمكن أن تقنع أصحاب الحيازات الصغيرة في العديد من البلدان النامية بعدم التنافس معها على أن يتجهوا بدلا من ذلك إلى التركيز على إطعام أسرهم أو قد يصل الأمر بتلك الشركات إلى إقصائهم عن منظومة الإنتاج. ولذلك فمن الضروري أن تناقش المؤسسات الدولية هذه المشكلة وأن تجد حلولا تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على البقاء ضمن منظومة الإنتاج. أما البديل عن ذلك فهو أن يجد أصحاب الحيازات الصغيرة أنفسهم مجبرين، في مواجهة الجوع والفقر، على ترك المناطق الريفية والنزوح إلى المدن، وهو ما يمكن أن يزيد من حدة المشاكل القائمة في المدن بالفعل.

346 - **السيدة ACHCOLLO TOLA** (بوليفيا)**:** أكدت على أهمية مشاركة الدولة في تمكين منظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والشعوب الأصلية والنساء بهدف الوصول إلى زراعة مستدامة وغير ضارة بالبيئة. فعن طريق توفير الموارد المالية والحوافز أمام البرامج ومختلف المنظمات، بحسب احتياجاتها وبما يتمشى مع مشاركتها، يصبح في الإمكان زيادة الإنتاج التقليدي والعضوي من قبل المنتجين على نطاق صغير بطريقة مشتركة ومنسقة.

347 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش)**:** طلبت إلى السيد Seré التعليق على مسألة الشراكة وكذا التعليق بوجه أعم على أدوار المنظمات الدولية.

348 – **السيد SERÉ:** قال إنه رغم أن هناك بلدانا إفرادية، شكلت مع قياداتها الوطنية، الوحدة الإدارية الرئيسية الموكل إليها معالجة قضايا الزراعة، فإن التحديات الحقيقية في الوقت الراهن تتجاوز الحدود القطرية والبيئات والقطاعات. ولذا من الضروري تحقيق مستويات عالية جدا من التنسيق من أجل كفالة وضوح جهود التنمية وخضوعها للمساءلة ومراعاتها لكل الأبعاد ذات الصلة. فهيكل التسيير التقليدي القائم في العالم، الذي يغطي مجالات من قبيل التجارة والتمايز بين الجنسين والقضايا الاجتماعية، هو الهيكل الذي وضعته الأمم المتحدة. غير أن هناك أطرافا نشطة مهمة أخرى، لا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين، من الضروري إشراكها أيضا. وتعتبر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي واحدة من العناصر المنخرطة في المسعى الرامي إلى ابتكار شكل جديد للتسيير العالمي، ولكن ذلك التحدي شديد الصعوبة كما أنه ينطوي على تطوير بنية جديدة، مع معالجة قضايا محددة جدا في الوقت ذاته بشكل مستدام، كقضية الأرز في نيجيريا، وهي مثال من بين أمثلة أخرى كثيرة.

349 – **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): سألت عما إذا كان ينبغي أن يقتصر دور الحكومات على التمكين دون أن يمتد إلى التنفيذ أم لا.

350 – **السيد ADESINA** (نيجيريا): قال إن هناك دروسا يجب استلهامها من الماضي. فمثلا، أدى سحب التدخل الحكومي في أفريقيا تحت تأثير المؤسسات المالية الدولية إلى وضع تفتقر فيه سلاسل السلع الأولية الآن إلى مؤسسات التسويق، وينخفض الإنفاق الموجه إلى البحوث وخدمات الإرشاد الزراعي والبنية الأساسية الريفية بالغة الأهمية، بما في ذلك البنية الأساسية للري. وقال إنه يرى أن الحكومة ليست هي المشكلة وإنما هي طرف أساسي في حل المشكلة. ففي نيجيريا مثلا كان الهدف المتوخى هو تحقيق عملية تحول تتولى الحكومة توفير التمكين لها بينما يقودها القطاع الخاص. وفضلا على ذلك، رغم تكرار الإشارة في غالب الأحيان إلى الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي ألا نغفل أن اقتصادات العديد من بلدان أفريقيا تحقق نموا وأن القطاع المصرفي لهذا السبب لديه مقادير كبيرة من السيولة ينبغي الاستفادة منها في قطاع الزراعة. وتبعا لذلك ينبغي أن يكون الهدف المتوخى هو تنمية الزراعة كنشاط تجاري يتولى فيه القطاع الخاص الدور القيادي في مجالات مثل توفير البذور والأسمدة وكذلك في مجالات التخزين وشبكات النقل، مع تولي الحكومة توفير السلع العامة التي من شأنها التمكين في مجالات البحوث وخدمات الإرشاد الزراعي والري. فهذا هو السبيل الذي تحققت به الثورة الخضراء في آسيا.

351 – **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): سألت عن دور الحكومة في الترويج للاستدامة البيئية.

352 – **السيد ADESINA** (نيجيريا): قال إن مسألة الاستدامة البيئية تنطوي على جملة قضايا بالغة التعقيد. فمن المعلوم مثلا أن تغير المناخ يؤدي إلى اشتداد الجفاف في البلدان الأفريقية، وهو ما يقتضي زيادة الاستثمارات الموجهة إلى الري والبحوث المتعلقة بالمحاصيل المقاومة للجفاف وكذلك تطوير التأمين على المحاصيل من أجل حماية المزارعين من الصدمات التي يشهدها النسق المناخي. والبلدان الأفريقية تفتقر إلى نظم الدعم المؤسسي، كما أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لاستراتيجيات التنمية الزراعية المتوازنة، والتي ينبغي أن تشتمل على زيادة المدخلات الإنتاجية والعضوية وكذلك سلامة إدارة موارد الأراضي والموارد المائية. ومن الضروري أن تتوفر قاعدة تنوع بيولوجي أوسع تأخذ في الحسبان الحاجة إلى إطعام السكان اليوم ومستقبلا على حد سواء. فالاستدامة البيئية ينبغي ألا ينظر إليها على أنها أمر معاكس لنمو الإنتاجية.

353 - **السيد EKER** (تركيا): اتفق في الرأي على أنه من الأمور الأساسية أن تركز استراتيجيات الحكومة على تحقيق الاستدامة. ومن جوانب ذلك أن يكون الدعم المقدم إلى أصحاب الحيازات الصغيرة مشروطا. فينبغي مثلا أن يكون الدعم المقدم إلى الأسمدة مشروطاً بإجراء تحليل للتربة يحدد العناصر الغذائية المطلوبة لها؛ وهذه هي الاستراتيجية التي اتبعتها الحكومة التركية. وهناك تدابير أخرى اتخذتها الحكومة التركية كان من بينها تشجيع استخدام البذور والشتلات الصغيرة والشجيرات المعتمدة من أجل تحقيق زيادة في الإنتاجية وتوفير قروض بدون فوائد بل وتقديم منح من أجل استخدام شبكات الري بالتنقيط التي تحفظ التربة من التآكل. كما جرى توفير مساعدات في شكل منح من أجل تحقيق التكامل بين عمليات الإنتاج والعمليات الصناعية عن طريق مساعدة المزارعين على تطوير مرافق التغليف والتجهيز والتخزين المبرد. وإضافة إلى ذلك، أتيحت مرافق البحوث العامة لمن يريد استخدامها من القطاع الخاص واتحادات المزارعين بدون أي رسوم.

354 - **السيد SERÉ**: قال إن الاستدامة البيئة تنطوي على مفاضلة صعبة. فبعض المهام يمكن إيكالها إلى القطاع الخاص إلى حد معين، كالاستثمار في المواد الخام المقاومة للجفاف، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في إدارة الموارد الطبيعية وفهم أنماط الطقس ومعلوماته وهذه سلع عامة بالغة الأهمية يتعين توفيرها. غير أنه ليس في مقدور الحكومات أن تضطلع بهذه المهمة منفردة. فهناك إقرار متنام الآن بارتفاع مستويات التنوع العالمي. وقد تحققت الثورة الخضراء في آسيا في سياق أوضاع متجانسة، لا سيما مع وجود مساحات كبيرة خاضعة للري الموجه. وهناك الآن حاجة إلى الانتقال إلى أوضاع أكثر تباينا مثل أوضاع الزراعة البعلية، وهي أوضاع نادرا ما نجحت فيها الخطط المركزية. ولذا فإن الابتكار وتمكين البشر من إيجاد الحلول هما من الأمور الأساسية. ورغم أن استثمارات كالتي توجهها مؤسسة بيل وميليندا غيتس يمكن أن ترسي اللبنات اللازمة، فإن تحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي إنما يعتمد على استثمارات السكان المحليين. ومن الضروري أن تعكف منظمات المزارعين على ترجمة المفاهيم الواسعة والتكنولوجيات الجديدة وغيرها من التدخلات إلى ممارسات تتفق والاحتياجات المحلية.

355 - **السيد TOI** (توغو): قال، وهو رئيس رابطة المزارعين الشباب في توغو، إن تنمية الزراعة المستدامة يتطلب نشر المعرفة والنهج الابتكارية في التدريب والممارسات الزراعية والوصول إلى الأسواق المربحة. غير أن هذه الشروط لا تتوفر دائما من حيث الخدمات العامة والأنشطة الاستشارية وأنشطة البحوث. ولذلك طرح سؤالا عن نوع الإصلاح المطلوب كي يتسنى الوصول إلى نوع ما من أنواع اتفاقات الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والدولة، وتساءل كذلك عن ماهية آليات التمويل الدائمة التي يمكن إرساؤها من أجل ضمان تحقيق الاستدامة في القطاع الزراعي.

356 - **السيدة ACHCOLLO TOLA** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن التجارب أوضحت أنه لا يوجد هناك تمويل دائم موجه لتحسين مستويات الاستدامة والإنتاج في القطاع الزراعي. فالسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى دعم قطاع الزراعة هي رهن بالشفافية وتوليد التكنولوجيا ونقلها وتوفير المعرفة للمنتجين والمزارعين. وفي حين يستطيع كبار المزارعين الصناعيين الاستثمار في اكتساب المعرفة وتطوير المدخلات والتقنيات المحسنة، فإن ذلك القول لا ينطبق على أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشتغلون بزراعة الكفاف ويعتمدون على المعارف المأخوذة عن ذويهم وأسرهم. ولذلك تقع على كاهل الدولة مسؤولية توفير المستوى الكافي من الاستثمارات الدائمة في تحسين الدراية ونقل التكنولوجيا ولا سيما عن طريق التعاونيات ومنظمات أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب والنساء.

357 - **السيد ADESINA** (نيجيريا): أضاف قائلا إنه رغم أن أصحاب الحيازات الصغيرة يمثلون 80 في المائة من السكان المشتغلين بالزراعة فإنهم لا يكونون مشمولين دائما في عمليات السياسات. ولذلك من الأمور الجوهرية البدء بتعزيز منظمات المزارعين والمنتديات المشابهة للحوار من أجل كفالة إسماع صوتهم وجعل الحكومة خاضعة للمساءلة أمامهم. وفيما يتعلق بالمدخلات، فإن الإصلاحات التي سبق له إدخالها في نيجيريا أصبحت تعني الآن أن كل الأسمدة والبذور تباع مباشرة إلى المزارعين أو إلى تعاونياتهم. فالمساءلة السليمة أمر أساسي في كفالة وصول المدخلات المدعومة إلى مستحقيها. كما أننا بصدد مسألة تتعلق بالحجم: فالنظام القائم على استخدام الهواتف المحمولة الذي أدخل في نيجيريا يستهدف خمسة ملايين مزارع. ولذا يتعين أن تغطي الإصلاحات التكنولوجيات والمؤسسات والتسيير والمساءلة من أجل ضمان إسماع صوت المزارعين كمسألة محورية في كل التدابير المتخذة وأن يكون للمزارعين أثر حقيقي على حياتهم.

358 - **السيد SERÉ**: أكد أيضا على أن أصحاب الحيازات الصغيرة يعتمدون اعتمادا كبيرا على خدمات الدعم العامة. فشركات الدواجن الكبيرة مثلا في مقدورها أن توظف البيطريين بينما صغار منتجي الدواجن عليهم أن يعتمدوا على الخدمات البيطرية العامة وهم يواجهون خسارة كبيرة في القدرة التنافسية في الحالات التي لا تتوافر فيها تلك الخدمات العمومية. وأضاف أن هناك حاجة إلى الابتكار في هذا الشأن ليس فقط في مجال التكنولوجيا وإنما في كل المجالات، بما في ذلك الابتكار المؤسسي، من أجل إيجاد طرق جديدة لأداء الأعمال المطلوبة. ومن أمثلة ذلك عمليات التخصيص الذاتي للموارد المقدمة كقروض من الصندوق في المجتمعات المحلية في جبال الإنديز في بيرو. فالمجتمعات المحلية نفسها هي التي تحدد الاستثمارات العامة بالغة الأهمية التي تحتاج إليها، وليس الحكومة المركزية المستبعدة تماما من هذه العملية، وهو ما يعني أنه يجري تمكين الأشخاص القريبين من المشكلة المعنية.

359 - **السيد EKER** (تركيا): اتفق في الرأي على أنه من المهم توفير خدمات الإرشاد الزراعي للمزارعين، وخصوصا من قبل الحكومات. ففي تركيا تم تعيين 500 7 مهندس زراعي وطبيب بيطري كي يعيشوا في القرى ويوفروا المشورة والمعلومات لأصحاب الحيازات الصغيرة مجانا. ومن المقرر توظيف 500 2 آخرين، وهو ما من شأنه أن يمكن من تغطية أصحاب الحيازات الصغيرة. فأحيانا يكون المطلوب هو توفير معلومات ومشورة بسيطة من أجل تحقيق زيادة مهمة في مستويات الإنتاجية.

360 - **السيد RUIZ CABAÑAS IZQUIERDO** (المكسيك): اتفق في الرأي على أن الحكومات ليست هي المشكلة وأنها لا تدخل في منافسة مع القطاع الخاص. فالحكومات عليها الاضطلاع بدور أساسي في الترويج للزراعة في كل البلدان، لا سيما في مجالات البحوث والتنمية والبنية الأساسية والقواعد التنظيمية التي تحكم إنتاج الأغذية وتوزيعها. وفيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الإنتاج بطريقة مستدامة وغير ضارة بالبيئة، طرح سؤالا عن الآليات المطلوبة لمنع تغير المناخ والاستجابة له. ودعا فريق الخبراء إلى التعقيب على موضوع التكاليف الجديدة التي يتسبب فيها تغير المناخ للمنتجين، وخصوصا المنتجين على نطاق صغير.

361 - **السيد ADESINA** (نيجيريا): أضاف قائلا إن التركيز ينبغي أن ينصب أولا وقبل كل شيء على التكيف مع تغير المناخ. وفي أفريقيا يتطلب ذلك التركيز على البحوث والتنمية لأصناف المحاصيل المقاومة للجفاف والتي تتحمل الحرارة. وهناك جانب آخر ينبغي التركيز عليه هو زيادة الاطلاع على معلومات الطقس من أجل مساعدة المزارعين على التخطيط للغرس وتطبيق الأسمدة بشكل أكثر فعالية. ويتطلب ذلك استثمارات هائلة في نيجيريا مثلا حيث لا يوجد سوى عدد قليل من محطات الأرصاد الجوية في العديد من المناطق. ومن الضروري أيضا تعزيز

وعي المزارعين بأن الوضع يشهد تغيرا مستمرا وأنه يتعين عليهم التكيف في الغرس والتحضير تبعا لتلك التغيرات. كما تكتسي نظم الإنذار المبكر أهمية بالغة.

362 - وأكد على أهمية برامج التأمين للمزارعين استنادا إلى مؤشرات الطقس. والقضية هنا هي كيفية التمكن من تمويلهم بالمقدار الملائم ومصادر هذا التمويل. وهو يرى أن دور المنظمات الدولية يتمثل في تمويل هذه البرامج. ولذلك يقترح أن يسرع الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وغيرهما من المنظمات، بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي، بوتيرة الحصول على التمويل للتأمين المرتبط بمؤشر الطقس في أفريقيا كي يغطي ملايين المزارعين المعرضين للصدمات الناشئة عن تغير المناخ. وهناك نقطة أخرى هي أنه مع أن الري له أهمية بالغة فإن هناك أعمالا بالغة الأهمية مما يجب القيام بها على المستويين الوطني والدولي من أجل تحسين كفاءة استخدام المياه.

363 - **السيد EKER** (تركيا): قال إن الجميع سوف يتضرر من الآثار السلبية لتغير المناخ، لا سيما البلدان النامية. ولذلك من الضروري وضع استراتيجيات وسياسات ترمي إلى استدامة الإنتاج ومنع الضرر الناجم عن إساءة استخدام الأسمدة ونظم الري. ففي تركيا، على سبيل المثال، جرى تزويد المزارعين بمنح بمعدل 50 في المائة من أجل التحول من نظام الري التقليدي المعتمد على القنوات المفتوحة إلى نظام الري بالتنقيط أو الرش. وأدى تطبيق نظام متكامل لمكافحة الآفات إلى تخفيض مقدار مبيدات الآفات المستخدمة في تركيا من 000 54 طن إلى 000 38 طن في ثماني سنوات، وأدرجت المعلومات المتعلقة باستخدام مبيدات الآفات والكيماويات ضمن نظام المعلومات وخدمات الإرشاد الزراعي التي تقدم إلى المزارعين، وهو ما أسهم في ارتفاع الإنتاج الزراعي إلى ثلاثة أمثال على امتداد السنوات الثماني الأخيرة.

364 - **السيدة TAGLIANTE-SARACINO** (كوت ديفوار): وصفت الحلقة الخبيئة المتمثلة في زيادة الضغط على المدن، والتي تزيد الضغط على الساسة من أجل كفالة توفير الأغذية، والذي يؤدي بدوره إلى شراء القطاعين العام والخاص للأغذية من السوق العالمية، لا سيما الأرز والطحين والذرة. وقالت إن الدراسات توضح أن العديد من الأطفال لم يعودوا يأكلون نفس المنتجات التي كانت تأكلها الأجيال السابقة، وهو ما يمثل إلى حد ما الأثر السلبي لانعدام وجود أسواق للدخن أو البطاطا الحلوة التي ينتجها صغار المزارعين. ولذا فالسؤال هو كيفية تمكن الحكومات من تنظيم وصون جزء من السوق للمنتجات التقليدية التي يمكن أن ينتجها صغار المنتجين.

365 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): سألت عن مدى سهولة إيجاد أسواق مستدامة لصغار المزارعين.

366 - **السيدة ACHCOLLO TOLA** (بوليفيا): قالت إنه لا بد من توجيه استثمارات حكومية لإيجاد الأسواق في المدن كي يتمكن المستهلكون في المدن من الحصول على المنتجات بأسعار معقولة ومساعدة صغار المنتجين على نقل منتجاتهم الزراعية إلى تلك الأسواق. كذلك لا بد من توجيه موارد أيضا لحماية المستهلكين من زيادات الأسعار وآثار تغير المناخ. وقد استغرق الأمر ست سنوات وتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية في بلدها، ورغم ذلك لا يزال من الضروري استيراد القمح.

367 - **السيد SERÉ:** أضاف بدوره أنه من الصعب جدا عكس التغيرات الطارئة على أنماط الاستهلاك متى ترسخت. وفضلا على ذلك، فقد تمت الاستعاضة عن بعض المنتجات التقليدية بسبب صعوبة طهوها؛ أما الطفرة في استهلاك الأرز فإنها تعود إلى أسباب من بينها أن الطاقة المطلوبة لطهو الأرز أقل. ولذا من الضروري توجيه استثمارات إلى العلوم والتكنولوجيا من أجل تطوير منتجات جديدة موجهة إلى الأسواق الحضرية. ومن أمثلة ذلك

استخدام البطاطس التي تنمو أصلا في إقليم جبال الأنديز من أجل إنتاج الرقائق المقلية. ولذا يمكن استخدام الاستثمارات العامة في دمج صغار المنتجين في الأسواق الحضرية.

368 - **السيد ADESINA** (نيجيريا): أضاف قائلا إن بلدانا عديدة تستورد منتجات زراعية يمكن الاستعاضة عنها بمحاصيل مزروعة محليا. فنيجيريا مثلا، مع أنها واحد من البلدان الرئيسية المستوردة للقمح، تعتبر أكبر منتج للكاسافا في العالم. ولذا تقرر الاستعاضة عما يصل إلى 40 في المائة من طحين القمح المستخدم في إعداد الخبز بطحين الكاسافا عالي الجودة، وهو ما يمكن أن يوفر حوالي 2 مليار دولار أمريكي سنويا في قيمة الواردات ومن شأنه أن يوجد فرص عمل جديدة لما يقرب من 1.3 مليون مزارع. والعديد من البلدان الأفريقية المنتجة للكاكاو لا تزال تبيع حبوب الكاكاو بدلا من تصنيعها محليا، وهو ما يمكن أن يساعدها على تحديد الأسعار الدولية للكاكاو بدلا من قبول ما يعرض عليها من أسعار. وينبغي وضع وتطبيق ترتيبات مؤسسية للسماح بهذا التغير. وأضاف قائلا إن إلغاء هيئات التسويق كان له أثر كارثي في أفريقيا. ولذا يجري في نيجيريا الآن إنشاء مؤسسات تسويق تابعة للقطاع الخاص من أجل تنسيق كل سلسلة من سلاسل القيمة. وبالمثل ينبغي أن يكون هناك تركيز أكبر في أفريقيا على إنشاء بورصات السلع الأولية والتي سيكون لها دور حاسم في تحسين المعايير وتعزيز التجارة بين البلدان، مما يؤدي إلى توسيع الأسواق الإقليمية.

369 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): انتقلت إلى الالتزامات على مستوى السياسات الواجب تحملها في مؤتمر ريو+20 وطلبت إلى فريق الخبراء تحديد إطار للأهداف الجامعة التي يعتقدون أنه يمكن الاتفاق عليها فيما يخص الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والأمن الغذائي.

370 - **السيد EKER** (تركيا): قال إن الهدف الجامع الأول هو ضمان الأمن الغذائي، وخصوصا للمليار نسمة الذين يعانون من الجوع والفقر الشديدين والذين يزدادون عددا بصورة مستمرة. أما الهدف الجامع الثاني فهو دعم أصحاب الحيازات الصغيرة ومساعدتهم على الاستمرار في المنظومة الزراعية. فإذا هاجروا إلى المدن بأعداد كبيرة، فإن الوضع سيزداد سوءا من حيث الفقر والمشكلات الاجتماعية الاقتصادية والجريمة.

371 - **السيدة ACHCOLLO TOLA** (بوليفيا): أعادت التأكيد على الحاجة إلى نقاش يشارك فيه أصحاب الحيازات الصغيرة بشأن كيفية توجيه الاستثمارات اللازمة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الوطني والبنية الأساسية والأسواق. ومن الضروري تنسيق الأعمال التي تضطلع بها مؤسسات التنمية والتمويل الدولية مع المنتجين تنسيقا مباشرا. فالاجتماعات الرئيسية المنعقدة بشأن هذا الموضوع، ومنها مثلا ما يعقد في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منفصلة عن تجارب أصحاب الحيازات الصغيرة كما تنعكس مثلا في منتدى المزارعين. وسوف يكون من الصعب جدا المضي قدما في تلبية احتياجات الغذاء والقضايا التي تزداد تعقيدا بصورة مستمرة التي يثيرها تغير المناخ ما لم توضع استراتيجية منسقة يشارك في وضعها المنتجون والسكان. ويتمثل النهج الذي تتبعه بوليفيا في تحمل مسؤولية مشتركة بهدف الوصول إلى عمل منسق.

372 - **السيد ADESINA** (نيجيريا): قال إن أنماط التنمية البيئية المستدامة لا يمكن تحقيقها من دون دخل مستدام في قطاع الزراعة، فنظم المدخلات المتدنية تنتج مخرجات متدنية. ومع توقع بلوغ عدد سكان العالم تسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050، تتمثل الأولوية المطلقة في تحقيق زيادة مهمة في الإنتاجية الزراعية، مع إيلاء اهتمام كبير لكل القضايا المتعلقة بالبيئة والمياه والتنوع البيولوجي. أما القضية الثانية فتتعلق بالكربون، وينبغي بالنسبة له وضع تسهيلات تمويل محلية وإقليمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تستخدم البلدان الأفريقية أسواقها المالية

المحلية في إيجاد مرافق لتمويل الكربون تكافئ المزارعين على تكثيف الإنتاج الزراعي، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة التنوع البيولوجي واحتجاز الكربون. وينبغي للبلدان النامية ألا تعتمد اعتمادا دائما على سخاء المجتمع الدولي. ففي صالح الأمم الأفريقية ذات الاقتصادات التي تحقق نموا أن تطبق استراتيجيات أذكى وسياسات منسقة من أجل تمويل النمو غير الضار بالبيئة في بلدانهم.

373 - **السيد SERÉ:** قال إن الأبعاد الرئيسية للعالم المثالي بعد مؤتمر ريو +20 يمكن إيجازها على النحو التالي: تحقيق التنمية الشاملة الحقيقية وانخراط السكان والمزارعين وإرساء عملية مدفوعة من الداخل لا يمكن التعاقد عليها خارجيا. أما المطلوب الآن فهو ضم هذه الأبعاد معا في نموذج للتنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تحولا رئيسيا في النموذج الكلي يمكن الشروع فيه في مؤتمر ريو +20. والتحدي الماثل هو تحديد نموذج كلي يكون مقبولا للجميع ويكون شاملا بما يكفي لمعالجة الاحتياجات المتكاملة من الأمن الغذائي والحد من الفقر وتحقيق الاستدامة، على أن يكون في الوقت ذاته نموذجا كليا قابل للإدارة وخاضع للرصد. ويمكن أن يوفر عدد من المبادرات التي تضمنتها التقارير المقدمة إلى هذه الدورة مدخلات في ذلك النقاش.

374 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): طلبت إلى فريق الخبراء، في ضوء الحاجة إلى قيادة دولية جسورة، وصفا موجزا لكيفية إسهام الخبرات المكتسبة في بلدانهم في تحقيق التغير المنشود على المستوى الدولي.

375 - **السيد EKER** (تركيا): قال إنه من الضروري تعزيز قدرات الوكالات الدولية ذات الخبرة في مجال الأغذية والزراعة ودعم تلك الوكالات كي تضطلع بالدور القيادي اللازم لمساعدة المجتمع الدولي على حل تلك المشكلات.

376 - **السيدة ACHCOLLO TOLA** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن عام 2013 هو العام الدولي لنبات القينوا وإن بلدها بحكم كونه واحداً من المنتجين المحوريين الرئيسيين للقينوا، وهو محصول غذائي رئيسي في العالم، يسعى للحصول على الدعم لتطوير هذه المبادرات.

377 - **السيد ADESINA** (نيجيريا): أكد على التحدي الحقيقي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المستهدف وهو عام 2015، إذ ينبغي أن ينصب التركيز على دور الحكومات الوطنية باعتبارها المسؤولة عن شعوبها والعارفة بالقضايا الماثلة التي اتخذت استراتيجيات وخططا ولذلك ينبغي أن تحدد الوتيرة والوجهة. أما المنظمات الدولية والجهات المانحة المعنية فينبغي لذلك السبب أن تعود إلى المفاهيم الأساسية وأن تدعم الحكومات الوطنية والجهود الإقليمية والمزارعين.

378 - **السيد SERÉ:** قال إنه من الجلي أن النظام الدولي بحاجة لأن يدعم ويجمع البلدان معا، إذ أنها القوة المحركة من أجل اتخاذ الأعمال اللازمة.

379 - **السيدة MUNCHETTY** (مديرة النقاش): في معرض اختتام وقائع هذه المناقشة، وجهت الشكر إلى كل المشاركين.

البيانات العامة (البند 6 على جدول الأعمال) (تتمة)

380 - **السيد CAÑAS DELGADO** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن حلقة الارتفاع الحلزوني في أسعار الأغذية كان لها أثرها الشديد على البلدان النامية والبلدان منخفضة الدخل وبلدان العجز الغذائي، فهناك حوالى 100 مليون نسمة انضموا إلى الجياع في العالم. وقد توفرت الحماية للاقتصاد الفنزويلي بما نفذه من برامج اقتصادية واجتماعية، لا سيما البرامج الموجهة لصالح أشد المجموعات السكانية ضعفا، وأصبحت فنزويلا عند أدنى

مرتبة على مؤشر انعدام المساواة بين بلدان أمريكا اللاتينية، إذ انخفض معدل انتشار الفقر المدقع من 21 في المائة في عام 1999 إلى 7 في المائة في عام 2011، وأفاد برنامج رسالة فنزويلا الزراعية أكثر من 000 500 من صغار ومتوسطي وكبار المنتجين الذين حصلوا على قروض مصرفية بهدف إعادة إحياء المنظومات الزراعية، وركزت تلك السياسة على تقنين حيازة الأراضي ووضع آليات جديدة للتمويل للمنتجين على نطاق صغير ومتوسط ووساطة الدولة في عمليات التسويق، وبذلك أزالت دور الوسطاء الذيم كانوا يرفعون الأسعار، وتمثل هدف هذه السياسة في ضمان الأمن الغذائي والسيادة الغذائية. وقد ضاعفت من نجاحها المشاريع الثنائية الرامية إلى الحد من الفقر.

381 - وقال إن زيادة التمويل المقدم من الصندوق للمشروعات المنفذة في البلدان النامية والبلدان منخفضة الدخل وبلدان العجز الغذائي في إنتاج الغذاء أمر جدير بالترحيب. ومن الضروري إدخال عنصر الاستدامة في تخطيط ميزانية الصندوق من أجل حمايته من الآثار الممكنة لأزمة الرأسمالية العالمية، فعمله الرامي إلى استئصال الفقر الريفي ينبغي أن يركز على ما يلي: سياسات الإقراض ومعاييره ورؤية الصندوق الجديدة للبلدان متوسطة الدخل وتخصيص الموارد في فترة التجديد التاسع للموارد، وتمويل القطاع الخاص. غير أن الموضوع الأخير ينبغي ألا ينطوي على دعم المؤسسات الكبيرة الدولية أو متعددة الجنسيات أو المؤسسات التي تطبق ممارسات احتكارية. وينبغي أن يكون المستفيدون الرئيسيون من ذلك هم فقراء الريف من المزارعين بعد تجميعهم في مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو في غير ذلك من روابط التعاون الاقتصادي من أجل الحفاظ على التوازن في القوة التفاوضية بين أصحاب الحيازات الصغيرة وبين الكيانات التجارية الكبيرة. أما الصندوق وباقي الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها فهي تواجه جميعها تحديا هائلا يتمثل في تمرير الأعمال الدولية في شكل نموذج تنمية إنتاجي واجتماعي منصف يتيح الفرص لفقراء الريف.

382 - **السيد MONIB** (مصر): قال إن الشراكة الإنمائية الرئيسية بين بلده والصندوق توجت بتوقيع اتفاق في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 لإقامة مكتب قطري للصندوق في مدينة القاهرة. وكبرهان على سمة الأخذ والعطاء التي تتسم بها هذه الشراكة وإيمان مصر برسالة الصندوق، قررت مصر التعهد بمبلغ 3 ملايين دولار أمريكي للتجديد التاسع لموارد الصندوق، وهو ما من شأنه تعزيز الروابط مع الصندوق.

383 - وقال إن الصندوق منخرط في جهود جديرة بالترحيب ترمي إلى تطوير عمله ومشروعاته بما يتماشى مع احتياجات البلدان المستفيدة، كما يجدر الترحيب بالإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011–2015 بما يوليه من أولوية للتعاون بين بلدان الجنوب وتمكين المرأة وإرساء شراكات مع القطاع الخاص تأخذ في الحسبان تباين مستويات الفقر الريفي التي تحدد إلى حد كبير حجم عملياته في أي بلد بعينه. وإضافة إلى مواصلة أداء مهمته الفريدة، ينبغي على الصندوق أن يوسع نطاق تقديم خدمات القروض ونطاق المشروعات المصممة خصيصا حسب احتياجات الإطار الإنمائي المطبق في كل بلد. وفي هذا السياق، تتطلع مصر إلى المشاركة في مجموعات العمل المقرر إنشاؤها في 2012 من أجل استعراض فئات الإقراض ومعاييره. ومما يبعث على الرضا أيضا اختيار موضوع الدورة الحالية وتركيزها على أصحاب الحيازات الصغيرة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي. وقال إن أصحاب الحيازات الصغيرة كانوا وما زالوا هم أصحاب الموقع المحوري في خطط التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في مصر من أجل الحد من الفقر وتحقيق التنمية الزراعية.

384 - **السيد PRAVONGVIENGKHAM** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن الأمن الغذائي وتغير المناخ لا يزالان يمثلان تحديات كبيرة تتطلب استجابات عاجلة ابتكارية وشاملة. ومن الضروري تحقيق تعاون أفضل تنسيقا، كما أن هناك حاجة إلى تعلم الدروس من حالات الفشل السابقة في غمار السعي إلى دعم تطوير نظم إنتاج مجدية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة، كما يتطلب الاستثمار لصالح المزارعين سياسة تمكينية وبيئة قانونية وطائفة من الأعمال المصممة من أجل ربطهم بالأسواق وضمان حيازة الأراضي وعدالة الصكوك وتوفير إمكانية الحصول على المعلومات والائتمان وتحسين نطاق تغطية خدمات الصحة والتعليم والإرشاد الزراعي.

385 - وقال إن حرص بلاده الجاد على الترويج لتشكيل مجموعات قوية لأصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق منظمات المزارعين، وهو أمر حيوي لممارسة نظم زراعية غير ضارة بالبيئة، أدى إلى زيادة في الزراعة المستدامة، سواء في المحاصيل العضوية أو الإنتاج الحيواني المرتبط بإنتاج الغاز الحيوي أو تكنولوجيا صون الأراضي غير المرتبطة بأعمال الحراثة أو الطاقة الشمسية أو الطاقة المائية. وقال إن حكومة لاو سوف تبقي على مستوى تعهدها السابق في التجديد التاسع لموارد الصندوق، وإنها تتطلع إلى حلول جديدة من أجل تعزيز استدامة التنمية الزراعية وتتطلع إلى برامج محددة تدعم جهود أصحاب الحيازات الصغيرة الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي طويل الأجل والصمود في مواجهة تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أكثر تنوعا مستند إلى قواعد السوق. وفي سعي بلاده لاستئصال الفقر بحلول عام 2020، يحمل بلده تقديرا كبيرا لمواصلة الدعم المرن المقدم من الصندوق.

386 - **السيد AL-AKWA** (اليمن): قال إن الصندوق ينفذ في بلاده أنشطة وبرامج من أجل التنمية المستدامة تركز على إيجاد طائفة متنوعة من فرص العمل من شأنها أن تحسن الحالة الاقتصادية للأسر الريفية الفقيرة، بما في ذلك النساء والشباب وعلى الأخص في الأقاليم النائية والساحلية والجبلية، إذ أصبحت تلك البرامج الآن أكثر أهمية من ذي قبل في مساعدة اليمن على التكيف مع التحديدات الجديدة التي يواجهها نتيجة للأزمة الأخيرة والتي زادت من حدة الوضع الإنساني ومعدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، وأصابت سكان اليمن، وهم بمعظمهم من السكان الريفيين، بمصاعب اقتصادية من جراء انخفاض الإنتاج الزراعي وتضاعف أسعار الأغذية في بداية الأزمة.

387 - وقال إن جهود الصندوق الرامية إلى تطوير أنشطته في مجال التنمية الزراعية ينبغي أن ينصب التركيز فيها أساسا على تعزيز موارده وتمويل أنشطته بما يتماشى مع التحديات التي ينبغي مواجهتها والأهداف الجامعة التي ينبغي تحقيقها؛ مع إجراء استعراض دوري لأنشطته القطرية للاستفادة منها في تخطيط المشروعات، وإيلاء أولوية خاصة للمشاريع الموجهة إلى دمج النساء الريفيات اقتصاديا وتنمية المشاريع القائمة بهدف الحد من البطالة وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والدولية وتوسيع مشروعات الإقراض الصغير والمتوسط من أجل الترويج للإنتاج الزراعي والحيواني وإرساء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإعطاء دفعة للاستثمار في الزراعة والصيد، وسوف تواصل الحكومة اليمنية من جانبها تعاونها مع الصندوق ودعمها له.

388 - **السيد AL-TARAWNEH** (الأردن) قال إن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي لأي بلد وينبغي اعتباره هدفا عالميا رئيسيا، فمن منظور حكومته يعتبر الأمن الغذائي في الواقع واحدا من الشواغل التي تستحوذ على الأولوية إلى جانب استئصال الفقر والحد من معدل البطالة، لا سيما في ضوء ارتفاع أسعار الأغذية العالمية. وتعتبر التنمية الزراعية وحماية البيئة حجرا الزاوية في تحقيق المزيد من التنمية. ولذا اعتمدت الحكومة استراتيجية وطنية للتنمية الزراعية ينصب التركيز فيها على استئصال الفقر الريفي وزيادة إنتاجية صغار المزارعين والمربين

والوصول باستخدام الأراضي وموارد المياه إلى المستوى الأمثل، وذلك بسبل أهمها خدمات الإرشاد الزراعي وتحسين فرص العمل المتاحة للنساء الريفيات، وخصوصا عن طريق المشاريع المولدة للدخل.

389 - وقال إن أهم الأهداف الجامعة من وراء تلك الاستراتيجية هو تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وضمان الأمن الغذائي والحد من الفقر الريفي وتوفير الخدمات المالية الريفية وخدمات التسويق للزراعة الأسرية، وهي تهدف أيضا إلى تمكين النساء عن طريق تنمية مهاراتهن في الإنتاج والتسويق وتنشيط الاقتصاد الريفي عن طريق تحسين الروابط التسويقية وتقليل خسائر ما بعد الحصاد إلى أدنى حد ممكن وإدخال الميكنة الزراعية. وهنالك استراتيجية وطنية مكملة موجهة إلى تحقيق الأمن الغذائي قيد الإعداد أيضا، بينما يوفر الصندوق قروضا بشروط ميسرة لعدة مشاريع في مجال الإنتاج المستدام للغذاء تنفذ بنجاح منظور باستخدام الموارد المتاحة ومساحات شاسعة من الأرض لم تكن مستغلة من قبل. وقال إن الأردن يتطلع إلى مزيد من الدعم للمشروعات الجديدة وإلى مواصلة التعاون مع الصندوق.

390 - **السيدة TAGLIANTE-SARACINO** (كوت ديفوار): قالت إنه ومنذ منتصف الثمانينات يستفيد بلدها من الدعم المقدم من الصندوق من أجل الحد من الفقر، والدعم المقدم للمشروعات الزراعية بما يصل إلى ملايين الدولارات الأمريكية سواء على شكل قروض أو منح. وقالت إن موضوع الدورة الحالية يمثل أهمية رئيسية لدى البلدان الأفريقية حيث يزاول أصحاب الحيازات الصغيرة معظم النشاط الزراعي وحيث التوقع الوحيد القائم هو استفحال الفقر الذي نجم عن الجفاف والمجاعة وعدم الحركة، لأسباب أهمها ارتفاع المديونية. فقد هوت كوت ديفوار إلى الفقر بسبب تعاقب الأزمات التي واجهتها. ولذلك يتوقع أن تبعث المشروعات المستقبلية على الارتياح البالغ لدى أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين بوجه عام، يستوي في ذلك الرجال والنساء والأطفال، بمن فيهم المتسربون من المدارس العائدون إلى زراعة الأرض.

391 - وقالت إن تحقيق الأمن الغذائي يمثل تحديا جديدا يواجه حكومتها، وخصوصا في الأجزاء الشمالية والوسطى والغربية من البلاد حيث أدت الصراعات إلى تشريد أعداد هائلة من السكان نزح بعضهم إلى البلدان المجاورة ومن ثم تسببت في تدمير هياكل الزراعة والطاقات الإنتاجية للمزارعين. ويتعين ضمان الأمن الغذائي ليس فقط للعائدين بل أيضا لمن فروا إلى كوت ديفوار هربا من الصراعات أو الجفاف في غيرها من البلدان، كما حدث في الماضي. وختاما، وفي معرض التأكيد مجددا على دعم بلدها للصندوق، أعلنت قرار بلدها بالمساهمة بمبلغ 000 70 دولار أمريكي في التجديد التاسع لموارد الصندوق.

392 - السيد **ADOUM** (تشاد): قال إنه إبان الركود الاقتصادي العالمي واجهت أقل البلدان نموا، وخصوصا البلدان الواقعة في إقليم الساحل في غرب أفريقيا، انعداما شديدا في الأمن الغذائي وهي تحتاج إلى المزيد من المساعدة لمواجهة الارتفاع المستمر في أسعار الأغذية وتحتاج إلى تحقيق زيادة مستدامة في طاقاتها الإنتاجية، فكل أصحاب المصلحة في المجال الإنمائي، بمن فيهم الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية ينبغي أن يتصدوا لذلك التحدي. والصندوق عليه أن يضطلع بدور حاسم في هذا الصدد. ففي إقليم القويرة في تشاد، وهو إقليم يعاني من الضعف الشديد، يوفر الصندوق الدعم لإنشاء وتعزيز مخازن القمح على مستوى القرية، والتي أنقذ بفضلها قرابة 20 في المائة من السكان الريفيين من المجاعة، حيث زودوا بقوت مكنهم من اجتياز أصعب الفترات. ومع ذلك، فإن الاستجابات للأزمات المتكررة يجب أيضا أن تشتمل على اختبار وتوسيع نطاق طرق وتكنولوجيات

جديدة للإنتاج تكون أعلى مقاومة لتقلبات الطقس وفي متناول صغار المنتجين، ففي تشاد يعتمد 80 في المائة من السكان على زراعة الكفاف وسوف يحتاجون إلى مزيد من المساعدة من الشركاء الإنمائيين، لا سيما الصندوق.

393 - وقال إن حكومة تشاد ترحب بالقوة الدافعة الجديدة لشراكتها وتعاونها مع الصندوق. ويجري الآن تنفيذ برنامجين تبلغ تكلفتهما 40 مليون دولار أمريكي يتعلقان بالتنمية الريفية والثروة الحيوانية. ووجه الشكر إلى الصندوق نيابة عن الحكومة وأعرب عن الأمل في أن الأعمال التي تتم مستقبلا، بما يتفق مع رؤية الرئيس Idriss Deby Itno، سوف تسمح للبلد بمواصلة اتخاذ الإجراءات الفعالة في مواجهة انعدام الأمن الغذائي ومن أجل الحد من الفقر الريفي وتوفير الدعم في تحويل تشاد إلى اقتصاد صاعد. وقال إن تشاد سددت متأخرات مساهماتها في الصندوق وساهمت بمبلغ 000 250 يورو في التجديد التاسع لموارد الصندوق كمقياس للأهمية التي تعلقها على التعاون مع الصندوق.

اختتام الاجتماع

394 - **السيد نوانزي** (رئيس الصندوق): أدلى ببيان ختامي يرد نصه الكامل في الفصل الرابع.

395 - **نائب رئيسة المجلس:** أعلن اختتام الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين.

396 - **رفعت الجلسة في تمام الساعة 1.30 بعد الظهر.**

أحداث تحتل مكان الصدارة وفرق خبراء رفيعي المستوى

حدث يحتل مكان الصدارة مع السيدة
Lindiwe Majele Sibanda
المدير التنفيذي لشبكة تحليل سياسات الأغذية والزراعية
والموارد الطبيعية
"ما هي الوعود التي يبشر بها مؤتمر ريو بالنسبة للزراعة؟"

حدث يحتل مكان الصدارة مع السيدBill Gates المؤسس
والرئيس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس الخيرية
الإنتاجية الزراعية المستدامة: المفتاح للحد من الفقر

فريق خبراء رفيعي المستوى:
"أطعموا العالم واحموا الكوكب"

فريق خبرا رفيعي المستوى "من الأقوال إلى الأفعال:
خلق مستقبل مستدام للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة"

الفصل الثالث

باء – مناقشات الأحداث الإقليمية الجانبية[1]

الحدث الإقليمي الجانبي 1: تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق زراعة الصون

397 - **أعضاء فريق المناقشة:**

(أ) معالي السيدة **Florence Chenoweth**، وزيرة الزراعة في جمهورية ليبريا

(ب) معالي السيد **Djimé Adoum**، وزير الزراعة والري في جمهورية تشاد

(ج) السيد Collins Khatiko، كبير موظفي وحدة زراعة الصون، اتحاد المزارعين في زامبيا

(د) السيد Ken E. Giller، رئيس نظم الإنتاج النباتاتي، جامعة ويجننجن، هولندا

(هـ) السيد **Dennis Garrit**، رئيس منظمة **Landcare International**، المركز العالمي للزراعة الحراجية (إكراف)

(و) السيد **Ibrahima Coulibaly**، رئيس هيئة التنسيق الوطنية لمنظمة المزارعين، مالي

398 - يعتبر النقاش الدائر حول زراعة الصون واحداً من الدلائل الأكيدة على الحاجة إلى حلول محلية. ويقدَّم نظام الإنتاج المحصول هذا كطريقة واعدة من شأنها أن ترفع الإنتاجية وأن تمنع في الوقت نفسه تدهور التربة. وتكمن في صميم هذا النظام مبادئ التقليل من التأثير على التربة، وزراعة محاصيل تؤمن للتربة غطاءاً دائماً، وتناوب المحاصيل. وقد ترسخ نظام زراعة الصون وامتدت جذوره بصورة خاصة في زامبيا حيث أدى استخدامه إلى زيادة كبرى في مردود الذرة.[2]

399 - وفي الحدث الجانبي المعنون "**تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق زراعة الصون**"، سلطت المناقشات الأضواء على الفوائد المتأتية من زراعة الصون في أفريقيا جنوب الصحراء، وكذلك على التحديات التي تواجهها. وأبرز السيد Dennis Garrit، رئيس منظمة Landcare International، المركز العالمي للزراعة الحراجية، ما يمكن لهذه الزراعة أن تقدمه: إمكانية تقليل اليد العاملة واستخدام الحيوانات والوقود؛ زيادة

[1] المصدر: http://www.ifad.org/events/gc/35/doc/proceeding.pdf

[2] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، زراعة الصون لدى مزارعي الحيازات الصغيرة: التبرير المنطقي لانخراط الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وأهميته في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية ، 2011، الصفحتان 27-28.

استقرار المردودات وخصوصاً في سنوات الجفاف؛ زيادة الأرباح: وإفادة التربة بأمور منها الحد من التعرية، وتحسين بنيتها، ومحتواها المائي.

400 – ومع ذلك، نبّه السيد Garrit إلى وجوب الترويج لهذا النهج على أساس كل حالة لوحدها واستناداً إلى فهم واضح للأوضاع المحلية. فهذه الزراعة تتطلب توفر شروط اجتماعية–اقتصادية وبيئية–زراعية وسياسات تتسق مع ذلك. ودعا إلى إيجاد زراعة "دائمة الاخضرار" ذات مستويين تجمع بين زراعة الأشجار وزراعة المحاصيل الغذائية السنوية والدائمة وتحافظ في الوقت نفسه على غطاء أخضر للأرض طوال السنة، وهو نهج حالفه النجاح في بعض أنحاء أفريقيا.

401 – وأشار السيد Ken Giller، رئيس نظم الإنتاج النباتي في جامعة ويجننجن، إلى أن القلق يساوره إزاء عدم الوضوح وعدم الاتساق في الأدلة العلمية التي تساند زراعة الصون، وكذلك إزاء إمكانية عدم صلاحية هذا النهج في غالبية النظم الزراعية القائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا. كما حذر من متطلبات إزالة الأعشاب الضارة في السنوات الأولى من استخدام هذه الطريقة. ونظراً لأن العمل المتعلق بإزالة الأعشاب الضارة هو عادة عمل تقوم به النساء، فإن هذه الطريقة تضيف إلى الأعباء التي تثقل كاهل المزارعات أصلا.

402 – كما لاحظ أن زراعة الصون في زامبيا إنما اعتُمدت تحديداً لمعالجة مشاكل إنتاج الذرة، ومن الأهمية بمكان عند الأخذ بهذه الطريقة في زراعات أخرى أن نحدد بدقة المشاكل التي يتعين علينا أن نعالجها.

403 – ولخص السيد Périn Saint Ange، مدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية في الصندوق، المناقشة مشيراً إلى وجوب تنفيذ زراعة الصون بصورة أكثر منهجية وتنسيقاً، وبتوفير إدارة واستثمارات أفضل، مع التوسع في المبادرات الناجحة وتوثيق أساليب اتباعها على مستوى المزرعة. ونبه إلى ضرورة معالجة مخاطر زراعة الصون بحيث تضمن أكثر قدر ممكن من فرص تحقيق النتائج في الميدان.

الحدث الإقليمي الجانبي 2: الإدارة المجتمعية المحلية والتشاركية للموارد الطبيعية: خبرات مستمدة من الشعوب الأصلية والمجتمعات الحراجية في منطقة أمريكا الوسطى

404 - أعضاء فريق المناقشة:

(أ) السيد **Cacique Betanio Chiquidama** ، رئيس المؤتمر العام لقبائل إمبيرا وونان (بنما)

(ب) السيد **Marcedonio Cortave**، المدير التنفيذي لرابطة المجتمعات الزراعية في بيتان (غواتيمالا)

(ج) السيدة **Victoria Flores Aguilar**، رئيسة اتحاد منتجي الزراعة الحراجية في هندوراس

(د) السيد **Gustavo Sánchez**، رئيس مجلس المحافظي الشبكة المكسيكية لمنظمات المزارعين الحراجيين (المكسيك)

(هـ) السيدة **Ms Levi Sucre Romero** ، منسقة تحالف شعوب وغابات منطقة أمريكا الوسطى

405 - يتمثل جانب من أهم جوانب الحلول المستنبطة محلياً في الإدارة المجتمعية المحلية للموارد الطبيعية، وهو جانب أكثر شيوعاً في نظم الزراعة الحراجية. وقد تضمن الحدث الإقليمي الجانبي المعنون **الإدارة المجتمعية والتشاركية للموارد الطبيعية: خبرات مستمدة من الشعوب الأصلية والمجتمعات الحراجية في منطقة أمريكا الوسطى** مناقشة أجريت مع قادة المنظمات الريفية وزعماء المجتمعات المحلية الأصلية منطقة أمريكا الوسطى، استكشف المشاركون خلالها الطرق الكفيلة بتعزيز الإدارة المجتمعية المحلية للموارد ومساهماتهم الممكنة في الاقتصاد الأخضر، مع التركيز على الحراجة.

406 - ومن المعروف منذ عهد بعيد أن الغابات تؤتي فوائد اقتصادية وغير اقتصادية تعمّ على المجتمعات المحلية وعلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة. وتتراوح هذه الفوائد من المنتجات الحراجية غير الخشبية، إلى مواد البناء، وإلى زيادة إنتاجية الأرض. ويعيش على الغابات أكثر من نصف المخلوقات التي تقطن اليابسة، وهي تنظم المناخ من خلال تخزين وحماية المياه.

407 - ومع ذلك، لم يتم حتى الآن إنشاء نظام عالمي واضح لاجتذاب الاستثمارات يمكنه أن ييسر استخدام الغابات بصورة منصفة ومستدامة. ونتيجة لذلك، توجّه معظم الجهود نحو زراعة الصون التقليدية. ويقدر الإنفاق السنوي على المناطق المحمية بحدود 10 مليارات دولار أمريكي. على أن الأدلة في الآونة الأخيرة تشير إلى أن الغابات التي تديرها المجتمعات المحلية هي في الوقت نفسه أكثر تحقيقاً للربح وأفضل حفظاً للموارد من المساحات التي تحميها الدولة. كما أن القدرة على توليد عائدات معقولة من الغابات يمكن أن تشكل عاملاً هاماً من عوامل منع التصحر.

408 – وقد شملت المسائل الرئيسية التي ناقشها المشتركون ما يلي:

- **الإنتاج المستدام:** أوضح المشتركون في المناقشة أن الإنتاج المستدام يعتبر أداة للصون شديدة القوة. ويجري عموماً التعويض عن تكلفة المعاملات بالنسبة للمجتمعات المحلية عن طريق حوافز من قبيل زيادة الدخل المتنبأ به وتنويع الخيارات. ومع تحول الحراجة المستدامة التي تمارَس عن طريق المؤسسات الصغيرة إلى عمل مربح، فإن زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة تعتبر مكملاً للغابات أكثر من كونها تهديداً لها.
- **الزراعة المستدامة وإدارة الغابات المستدامة:** كثيراً ما تجمع الأسر الريفية بين استخدام الغابات والممارسات الزراعية المستدامة. ويمكن للزراعة الحراجية أن توفر فوائد بيئية من حيث إعادة تخضير المناطق التي أزيلت منها الغابات، بالإضافة إلى الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تجنيها الأسر الريفية.
- **النساء والشباب والمجتمعات المحلية:** كما تتيح إدارة الغابات الفرص للنساء والشباب وتساعدهم على تجنب الهجرة. ومع أنه يصعب في كثير من الأحيان التوصل إلى مراعاة معارف السكان الأصليين واحترامها من جانب السلطات، فإن المجتمعات الوطنية ترغب في أن يعمل شبابها في الجانب التقني من إدارة موارد الغابات. ومع أن الإدارة الجماعية للموارد ليست بالأمر السهل، فإن العملية تقوّي المنظمات المجتمعية وتزيد من قدرتها على التكيف.
- **الأطر القانونية:** تحتاج المجتمعات المحلية والشركات الحراجية الصغيرة إلى عقود طويلة الأجل قابلة للتجديد تغطي أنشطتها الخاصة بإدارة الغابات. ومن شأن الأخذ بالترتيبات القانونية الجديدة التي تسمح بمشاركة مستخدمي الغابات على نطاق أوسع (بما في ذلك الملكية) أن تؤدي إلى مزيد من المشاركة الفاعلة.
- **فرص جديدة ناشئة عن جدول الأعمال الدولي:** يمكن لمخططات جديدة من قبيل REDD+ [3] أن توفر الحوافز، المالية وغيرها، اللازمة للاستخدام المستدام.
- **التمويل والشروط التمكينية:** هناك حاجة إلى الإصلاح في تسيير الغابات لتمكين السكان الريفيين الفقراء من الحصول على التمويل الأخضر. وهناك حاجة إلى توفير التمويل لأغراض الابتكار، والدراية التقنية، والاستثمارات الجديدة، غير أن إعانات الدعم والإقراض تزداد تناقصاً.

409 – ويقول أعضاء فريق المناقشة، إنه لابدّ من اعتبار مجتمعات الأهالي المحليين والشعوب الأصلية ومزارعي الغابات من أصحاب الحيازات الصغيرة بمثابة شركاء ومساهمين. ويتطلب ذلك مراجعة وتغيير النهج المعتاد يبدأ من القيمة نزولا إلى القاعدة، الأمر الذي يستدعي الحوار والدعم المالي والسياساتي. وتتمثل النتيجة في نهج أكثر شمولاً تتكامل فيه أنشطة جميع الفاعلين ويساعد على حفظ الغابات وخدماتها الحيوية. كما دعا المشتركون الصندوق إلى أداء دور أكبر في توفير الائتمان بصورة مباشرة للمجتمعات الريفية ودعم الحوار بين المجموعات المهمّشة، ومساندة الإصلاحات التي تعزز الإنتاج المستدام والأسواق.

[3] الحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها، زائد حفظ الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات.

الحدث الإقليمي الجانبي 3: محاصيل من أجل المستقبل: تعزيز صمود المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين أصناف المحاصيل في سياق تغير المناخ

410 - **أعضاء فريق المناقشة:**

(أ) سعادة السيدة **Themina Janjua**، السفيرة المكلفة لجمهورية باكستان الإسلامية

(ب) السيد **Mahabub Hossain**، المدير التنفيذي للجنة النهوض بالمناطق الريفية في بنغلاديش

(ج) السيد **Digna Manzanilla** ، اقتصادي زراعي، المعهد الدولي لبحوث الأرز، الفلبين

(د) السيد **Henry Saragih**، رئيس اتحاد الفلاحين في أندونيسيا والمنسق العام لمنظمة "فيا كامبسينا" (طريق الفلاحين)

(هـ) السيد وائل سيف، مدير دائرة الموارد المائية في المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

(و) السيد محمود الصلح، المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

411 - أصبحت التكنولوجيا عاملاً رئيسياً في مساعدة المزارعين على التكيف مع آثار تغير المناخ، فقد طور العلماء أنواعاً من المحاصيل يمكنها أن تتحمل الأحوال الجوية الأكثر تطرفاً وأن تنتج مردوداً حسناً في ظل شروط غير مواتية. ويدور السؤال المطروح حول مدى وصول هذه الأصناف إلى المزارعين وتقبلهم لها. وقد نوقش هذا الموضوع خلال الحدث الإقليمي الجانبي المعنون " **محاصيل من أجل المستقبل: تعزيز صمود المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين أصناف المحاصيل في سياق تغير المناخ** ".

412 - وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية المطروحة في كيفية زيادة تبني المزارعين لهذه الأصناف الجديدة. وأشير إلى أن المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة نشر خلال سنوات وجوده الخمس والثلاثين 880 صنفاً جديداً، وكان 95 في المائة منها موجهاً إلى البلدان النامية. وفي حين أن معدل تبني بعض هذه الأنواع يتراوح بين 65 و85 في المائة، تجاهل المزارعون بعضها الآخر.

413 - ومن الأسباب المحتملة لمقاومة المزارعين قلة التعاون بين الباحثين والمزارعين. وقد اقتُرح أن دعم التعاون بينهما عند البدء بالعملية يمكن أن ييسر نقل التكنولوجيا في نهاية الأمر. وينبغي أن ينظر إلى المزارعين لا كمجرد مستعملين نهائيين أو كمجرد مشاركين في التجارب العلمية بل كمساهمين فاعلين في البحوث. كما يمكن للباحثين التعلم من التجارب التي يجريها المزارعون.

414 – كما نوقشت مسألة كيفية نقل التكنولوجيا. فبدلاً من قيام المرشدين الزراعيين بالترويج للأصناف الجديدة دون أن تتوفر لديهم معرفة بالأحوال المحددة، ينبغي استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبيل الإذاعة والتلفزيون والهواتف الخلوية والانترنت.

415 – إضافة لذلك، اقترح المشتركون في المناقشة أن تؤدي الحكومات دوراً أكثر نشاطاً في دعم المزارعين للتعرف على الأصناف الجديدة وإجراء التجارب عليها، وذلك لأن كثيراً منهم لا تتوفر لديهم الموارد للقيام بذلك بأنفسهم. كما ينبغي أن تتكفل الحكومات بوضع ملكية أصناف البذور الجديدة في يد المزارعين. كما ينبغي أن تُدرج في البحوث بصورة رسمية التجارب الميدانية التي يجريها المزارعون أنفسهم – فقد تمكن كثيرون منهم بالفعل من تطوير أصناف تتكيف مع الشروط السائدة في حقولهم. وقد يلزم أن تركز الاستثمارات المقبلة في البحوث على نقل التكنولوجيا أكثر من تركيزها على تطويرها.

416 – ومن الممارسات الناجحة التي نوقشت خلال الحدث الجانبي "متاحف المحاصيل" في بنغلاديش. ويجري في هذه المواقع عرض مجموعة من الخيارات سوية بحيث يمكن للمزارعين أن يقرروا بحرية أي تلك الخيارات يمكن أن ينجح في حالتهم. ويتفادى هذا النهج الإيحاء بأن هناك تكنولوجيات معينة تُفرض من الأعلى. وعُرضت مبادرة أخرى، من جورجيا، تتمثل في مراكز للإرشاد الزراعي أقامتها الحكومة لتقدم خدمات منخفضة التكلفة من قبيل تحليل التربة والتشاور حول مكافحة الآفات. كما تقدم هذه المراكز التدريب. إضافة لذلك، يتوفر في البلاد 12 مركزاً للخدمة يمكن للمزارعين أن يحصلوا من خلالها على الجرارات الزراعية وغير ذلك من خدمات الآليات الزراعية بأسعار تنافسية.

الحدث الإقليمي الجانبي 4: الاستثمار في الزراعة الخضراء: دور الشتات

417 - **أعضاء فريق المناقشة:**

(أ) سعادة السفير **Ibrahim Hagi Abdulkadir**، الممثل الدائم لحكومة الصومال الاتحادية الانتقالية لدى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

(ب) سعادة السفير **Virgilio A. Reyes, Jr**، الممثل الدائم لجمهورية الفلبين لدى منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي

(ج) السيد **Pedro De Vasconcelos**، منسق البرنامج في مرفق تمويل التحويلات، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

(د) السيدة **Estrella Mai Dizon-Anonuevo**، المديرة التنفيذية لمنظمة "**Atikha**" لمبادرات العمال والجاليات في الخارج

(هـ) السيد توفيق الزبري، الموظف المسؤول عن الإدارة المستندة إلى النتائج، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

(و) السيدة **Fatumo Farah**، المديرة رابطة "هيميليو" للإغاثة والتنمية

(ز) السيدة **Rose Thompson-Coon**، مديرة بالنيابة للمكتب القطري في الصومال، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

418 - يعيش نحو 10 في المائة من سكان الفلبين ويعملون في الخارج، الأمر الذي يجعلها متلقياً رئيسياً للتحويلات المالية – أكثر من 20 مليار دولار في عام 2011 وحده – غير أن ما يستثمر من ذلك في الزراعة لا يتعدى النزر اليسير. على أن قطاع الزراعة يعتبر في الوقت نفسه شديد التضرر من جراء الهجرة لأن أسر المهاجرين تتوقف عادة عن حرث الأرض عندما تبدأ في تلقي التحويلات. ويعمل في إيطاليا نحو 50 000 امرأة فلبينية من 6 مقاطعات فقط، ومعظمهن في قطاع الخدمات. ويواجهن الصعوبات في الادخار لتحقيق أهدافهن الطويلة الأجل وفي التخطيط لمستقبلهن ومستقبل أطفالهن.

419 - على أن هذا الوضع تغير بالنسبة لبعض هؤلاء العاملات الفلبينيات وذلك بفضل مبادرة "Atikha" للعمال والجاليات في الخارج، والتي جرت مناقشتها في الحدث الجانبي المنظم على هامش مجلس المحافظين تحت عنوان "**الاستثمار في الزراعة الخضراء: دور الشتات**". وقد بدأت "Atikha" في تعليم العاملات المهاجرات الفلبينيات شؤون الإدارة المالية والادخار، وذلك بالشراكة مع منظمات غير حكومية في إيطاليا. وشجعت هذه الدورات بعض العضوات على استثمار مدخراتهن في أعمال تجارية صغيرة. ثم قامت المجموعة بالتشارك مع تعاونية "Soro–

Soro Ibaba" الإنمائية، التي تقدم خيارات أقل تكلفة لتحويل الأموال. واستطاعت المجموعة، بفضل تخفيض تكلفة إرسال التحويلات من 8 يورو إلى 1 يورو، أن تشجع على زيادة الادخار وزيادة الاستثمار.

420 - وقد تمثل العنصر الثاني من المبادرة في الاستثمار في القطاع الزراعي. وتقدم تعاونية SIDC، وهي التعاونية الزراعية الأكبر في البلاد، خيارات عديدة للاستثمار في الأعمال الريفية/بدءاً بتربية الخنازير مرورا بمطحنة للأعلاف إلى محطة لتعبئة المياه. وقد اختارت "Atikha" أعمال إنتاج البيض التابعة للتعاونية لتكون العرض الأول للمستثمرين المهاجرين. ويستثمر كل من الشركاء مبلغ 800 1 يورو سنوياً مقابل عائد مضمون نسبته 6 في المائة، بالإضافة إلى أرباح أخرى مرهونة بأداء المزرعة.

421 - كما نوقشت في الحدث الجانبي مبادرة استثمار مهاجري الشتات في الزراعة التي أطلقها الصندوق مؤخراً، وهي مبادرة تسعى بالصورة نفسها إلى حشد الاستثمار في مشروعات زراعية مستدامة في المجتمعات المحلية التي يتحدّر منها المهاجرون. وتنفذ هذه المبادرة بالتعاون مع وزارة الخارجية الأمريكية، وستقوم بتمويل منشئى الأعمال التجارية من مهاجري الشتات ومنظماتهم في مشروعات تتعلق بالأمن الغذائي وسلاسل القيمة الزراعية في 15 بلداً.

422 - وأبرز المشتركون في المناقشة، أنه في عام 2011 وحده أرسل العمال المهاجرون، الذين يزيد عددهم في العالم ككل على 200 مليون عامل، أكثر من 350 مليار دولار أمريكي إلى أفراد أسرهم في البلدان النامية. وفي نحو 40 بلداً، تشكل التحويلات المالية هذه 10 في المائة أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. ومن النقاط الأخرى التي أثارها المشتركون في المناقشة ما يلي:

- يلعب مهاجرو الشتات دوراً شديد الأهمية في تنمية بلدانهم الأصلية، وذلك من خلال تحويلاتهم المالية واستثماراتهم ومن خلال السياحة والتجارة والأعمال الخيرية، إلى جانب ما يرعونه من نقل للمعرفة وما يقيمونه من علاقات عبر الحدود.
- يتزايد بسرعة دور استثمار مهاجري الشتات في تنشيط الاستثمار الخاص والعام في بلدانهم الأصلية.
- دور النساء في استثمارات الشتات له أهمية الخاصة. ففي الفلبين مثلاً كثيراً ما تعلب النساء دوراً قيادياً في الشؤون المالية في الأسرة من خلال تحديد الأهداف ووضع الميزانية والادخار.
- تعتبر تعاونيات مهاجري الشتات أداة هامة في تجميع مدخرات المهاجرين واستثماراتهم.
- تستند قرارات المهاجرين الخاصة بالاستثمار دائماً إلى روابط الأسرة أو المجتمع المحلي وليس إلى تحقيق الربح. وهم بالتالي مستثمرون يعول عليهم في بلدانهم الأصلية ولاسيما في وقت الأزمات التي تدفع المستثمرين الأجانب إلى التراجع.
- يتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بالوجه الإنساني للهجرة وأن يراعيه.

الفصل الثالث

جيم – بيانات عامة أخرى

بيان ممثل أنغولا

في مستهل كلمتي، اسمحوا لي أن أنقل تحياتي إلى مجلس المحافظين، نيابة عن حكومة أنغولا، وأن أتقدم بالتهنئة أيضاً إلى رئيسة الدورة الخامسة والثلاثين على انتخابها.

واسمحوا لي أيضاً أن أوجه التحية لكم جميعاً وأن أعرب عن رغبتي في أن نركز أفكارنا على الغرض الأساسي من هذا الاجتماع، ألا وهو تعزيز الأمن الغذائي، والمعبر عنه تحت شعار: "الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة: إطعام العالم، حماية الكوكب".

رغم الإمكانات الهائلة فيما يتعلق بموارد التنمية، تبقى الحقيقة أنه مع نشوء ظواهر مثل تغير المناخ، والصراعات، والأزمات الاقتصادية والمالية، وكذا تقلب الأسعار في معظم البلدان الأفريقية، لا تزال زراعة الحيازات الصغيرة غير منتجة ولا محمية وتعاني من قلة المعدات، ولا تتوفر لهذه الزراعة السبل لإحراز التقدم والمنافسة على مستوى الأسواق الدولية.

في الوقت الراهن، نحن نقر بالتقدم الذي تحرزه البلدان النامية في محاربة الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر.

نحن نشعر أن الجهود التي تبذلها حالياً البلدان النامية بحاجة إلى دعم ملموس من البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية على مستويي التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، يضطلع الصندوق بدور محوري.

تتمتع أنغولا بالإمكانات الطبيعية التي تمكنها من الوصول لمستويات إنتاج من شأنها أن تسهم في تحقيق تنمية متناغمة لسكانها. ولهذا الغرض، أعدت حكومة أنغولا، تحت قيادة معالي José Eduardo dos Santos برنامجاً متوسط إلى طويل الأجل من أجل التنمية الزراعية في البلاد، وعلى وجه الخصوص قطاع الحيازات الصغيرة، وذلك دعماً لما يربو على مليوني مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة، بما يغطي حوالي 10 ملايين مستفيد.

ويجري تنفيذ البرامج التالية:

- **برنامج التنمية والإرشاد الريفي**
- **برنامج الحملة الزراعية** لدعم الأسر التي تمتلك عوامل الإنتاج
- **برنامج محاربة الجوع والفقر**
- **برنامج حملة الإئتمان والاستثمار** – الرامي إلى دعم المزارعين لشراء عوامل الإنتاج.
- **برنامج إعادة إحياء المساحات المحيطية المروية**
- **برنامج تشييد وإعادة إعمار** البنى الأساسية للتخزين في محاور الإنتاج الأساسية

لقد أسهم تنفيذ البرامج والمشروعات المذكورة أعلاه، مع تشغيل خطوط سكة حديد لواندا وبنجويلا وناميبي، وإعادة إعمار الطرق الثانوية والطرق من الدرجة الثالثة، في تعزيز الإنتاج والإنتاجية، وعليه تحسين الأوضاع المعيشية للسكان الريفيين.

وبالدعم المتحصل عليه من التعاون الدولي، جرى ولا يزال يجري تنفيذ المشروعات التالية لتحقيق الاستدامة لزراعة الحيازات الصغيرة:

- مشروع Calenga – Bom Jesus، من أجل تنمية زراعة الحيازات الصغيرة بتمويل من حكومة أنغولا ومصرف التنمية الأفريقي.
- مشروع MOSAP– مشروع زراعة الحيازات الصغيرة الموجه نحو السوق والممول من حكومة أنغولا، والبنك الدولي، والصندوق، والحكومة اليابانية.

رغم النتائج المذكورة أعلاه، لا زلنا نواجه العديد من التحديات، منها إقامة دورة تسويقية لإنتاج الفوائض ولتعزيز قدرات البلاد على التخزين.

أود أن أوكد أن مؤسستنا، أعني الصندوق، قد نهضت بكفاءة وشفافية عملها. إن افتتاح مكاتب قطرية يسمح بتحسين إدارة المعرفة ومتابعة السياقات، فضلاً عن الإسراع من وتيرة اتخاذ الاجراءات.

لم يتم الإقرار بالأثر الذي حققته المشروعات التي يمولها الصندوق فحسب، بل تم الاعتراف أيضاً بما يتمتع به الصندوق من مهارات لتعزيز الشراكات والبحث عن تمويل مشترك لبرامجه ومشروعاته.

نحن نرحب بنجاح مفاوضات التجديد التاسع لموارد الصندوق، التي توجت بزيادة التعهدات التي تسهم بها البلدان مقارنة بسابقتها في وقت يشهد فيه العالم أزمة مالية عميقة.

ويدل هذا الأمر على إدراك البلدان لأهمية الدور الذي يضطلع به الصندوق ولمصداقية ما يقوم به فيما يتعلق بتحسين وضع صغار المزارعين والحد من مشاكل الجوع والفقر.

سوف تسهم أنغولا في التجديد التاسع لموارد الصندوق وستعلن قريباً عن المبلغ الذي سوف تسهم به.

اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أقدم مرة أخرى تهاني الحارة وأن أتوجه بالشكر لرئيس الصندوق، الدكتور كانايو نوانزي والفريق العامل معه على العمل الممتاز الذي يقومون به.

ولكم جزيل الشكر على حسن إصغائكم.

بيان القائم بأعمال محافظ النمسا لدى الصندوق

إنه لشرف ومبعث سعادة لي أن أحضر الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق وأن ألقي هذا البيان باسم النمسا.

إذا نظرنا إلى العام الماضي، فاعتقد بأن عملية تجديد موارد الصندوق كانت القضية الأكثر بروزا للصندوق. وإننا نهنئ الصندوق والدول الأعضاء فيه على النتيجة الإيجابية التي تمخضت عنها هذه العملية. ويعود الفضل في ذلك إلى الدعم الكفؤ التي حظيت به العملية من رئيس الصندوق وفريق الإدارة فيه ورئيس هيئة المشاورات المستقل المتمكن السيد **Johannes Linn**، في اختتام عملية التجديد التاسع لموارد الصندوق بصورة ناجحة في ديسمبر/كانون الثاني الماضي. وقد اتفقت هيئة المشاورات على مستوى قياسي للتجديد يعادل 1.5 مليار دولار أمريكي، وكان الالتزام الذي أظهرته الدول الأعضاء في الصندوق مثيرا للإعجاب، إلا أنه، وبهدف أن نرى هذه الموارد تتحقق، فأود أن أشجع الدول الأعضاء الذين لم يعلنوا مساهماتهم بعد للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن لتمكين الصندوق من إدخال التجديد التاسع حيز التنفيذ في الوقت المناسب.

ستمكن هذه الأموال الجديدة الصندوق من الاستمرار في مهمته الهامة، والإبقاء على الأقل على المستوى الحالي لعمله البالغ 3 مليارات دولار أمريكي على مدى الفترة 2013–2015. وقد صادقت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق بصورة قوية على بلوغ هذا الهدف.

لقد أدت الأزمة الأخيرة لأسعار الأغذية إلى دفع قضايا التغذية والتنمية الزراعية إلى مركز الصادرة في الأنشطة الإنمائية. وبهذا الإطار فقد جعلت هذه المؤسسة معروفة أكثر للعامة.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار المهمة الفريدة من نوعها للصندوق والمتمثلة في التخفيف من وطأة الفقر الريفي، وزيادة إنتاج الأغذية، فإن للصندوق دور هام يلعبه في الجهود العالمية لإيجاد الطرق العملية للتخلص من الفقر لصالح أكثر السكان الريفيين فقرا ممن يعدون أكثر من مليار شخص، والذين ما زالت أعدادهم تتزايد. ويبقى الأمن الغذائي وأسعار الأغذية التي يمكن تحملها التحدي الرئيسي لزبائن الصندوق، إذ ما زالت أسعار السلع الرئيسية مستمرة في الأرتفاع، وذلك بسبب زيادة الطلب عليها ومعوقات الإنتاج وتشوهات السوق.

إننا نثق بأن الصندوق سوف يعمل جاهدا للإيفاء بالتزاماته التي تم الاتفاق عليها بموجب مشاورات التجديد التاسع، وهنالك حاجة للمزيد من الفعالية والكفاءة التشغيلية والمؤسسية، ولتحسين القدرة والإدارة المالية، ولتحقيق أثر أكبر وأوسع لتدخلات الصندوق.

لقد اتفقت هيئة المشاورات على العديد من مجالات الإصلاح، ودعوني أسلط الضوء على **توسيع النطاق**. إننا نعتبر أنه من الهام بالنسبة لهذه المنظمة الالتزام بصورة أقوى بتوسيع نطاق التدخلات الناجحة التي تعود ملكيتها للبلدان المعنية، ومن شأن ذلك أن يضمن المزيد من الأثر والاستخدام الأفضل للموارد الشحيحة. وهنالك مجال أخر لابد من تحري نهج أكبر انتظاما فيه وهو **إشراك القطاع الخاص** وذلك بغية زيادة استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية وتيسير وصول المنتجين الريفيين إلى سلاسل القيمة.

لقد تحسن أداء الصندوق على مدى السنوات وهو يتأقلم على الدوام مع بيئة محفوفة بالتحديات، إلا أن هنالك مجالات مازال أداؤه ضعيفا فيها، إذ ما زالت استدامة فوائد المشروعات ضعيفة، وما زال أداء الحكومات المتلقية غير قادر على إظهار تحسينات كبيرة على مدى العقد الماضي.

ولذا فإننا نشجع الصندوق على بذل جهود أكبر لتحسين السعي في أداء مهمته.

وفيما يتعلق بميزانية عام 2012، فبإمكاننا المصادقة على الأرقام المقترحة. ونعتبر نهج النمو الصفري الحقيقي نهجا جديراً بالثناء، وفي هذا السياق أود أن أوكد على أنه ولأغراض الوضوح والشفافية، لابد من الإبقاء على نهج عرض جميع النفقات الإدارية في ميزانية واحدة، إذ أن خلق آليات مخصصة للفئات المختلفة في نفقات الميزانية سيكون أمرا من الصعب تتبعه وفهمه من الخارج.

إننا ندعم أيضا مستوى الإقراض المزمع لعام 2012، والذي يتراوح بحدود 1.2 مليار دولار أمريكي، وهذا يتماشى تماما مع برنامج العمل المتصور لفترة التجديد الثامن لموارد الصندوق وقدره 3 مليار دولار أمريكي. وإذا ما جمعناه مع استخدام 600 مليون دولار أمريكي من الأموال الإضافية من الجهات المانحة الثنائية، فإن حجم الإقراض الإجمالي يمكن أن يصل إلى مستوى طموح يقدر بحوالي 1.8 مليار دولار أمريكي. ويعني ذلك عبء عمل ثقيل على المؤسسة ولكن إذا أخذنا بعين الاعتبار التأكيدات من إدارة الصندوق، فإننا نثق بأن الصندوق قادر على تنفيذ مثل هذا البرنامج الكبير للعمل بصورة ناجحة.

وفيما يتعلق بالقرار الخاص بتعديل اللوائح المالية للصندوق، أود أن أعبر عن قلقي من تعديل اللائحة الثامنة–2 والذي ينقل المسؤولية عن استثمارات الخزينة إلى المجلس التنفيذي أيضا. وأنا اعتقد بأن دور الهيئة الرئاسية يجب أن ينحصر في تسيير العمليات الإجمالية للصندوق.

لقد تقدمت كل من إستونيا وجمهورية جنوب السودان بطلبات للإنضمام لعضوية الصندوق، وأود أن أنهنئ الصندوق على تنامي العضوية فيه وأن أرحب بإستونيا وجمهورية جنوب السودان كعضوين جديدين في هذه المؤسسة.

سيدي الرئيس لقد قمت بعمل ممتاز على مدار السنة الماضية، فقد استكملت عملية تجديد الموارد بصورة سريعة وأتمنى لك الاستمرار في النجاح وأن يحالفك الحظ على رأس هذه المؤسسة.

وفي الختام، أود أن أوجه شكري أيضا إلى موظفي المؤسسة الممتازين على عملهم المهني وعلى ما أثبتوه من اخلاص فيه.

بيان ممثل الرأس الأخضر

في مستهل كلمتي، يسعدني أيما سعادة أن أتقدم بالتهنئة إلى معالي السيدة Marie-Josée Jacobs، وزيرة التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في لكسمبرغ، تلك البلد التي تربط بينها وبين الرأس الأخضر أواصر صداقة وطيدة وشراكة خاصة، على انتخابها رئيسة للدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين. كما أتوجه بالتهنئة لنائبي الرئيسة.

وأود أن أكرر عميق تقدير حكومة بلادي لسعادة الدكتور كانايو نوانزي، رئيس الصندوق، على رؤيته الاستراتيجية، وقيادته الحكيمة، وانخراطه الذي لا يتزعزع في العمل المتميز الذي يقوم به الصندوق في أوقات يواجه فيها الاقتصاد مظاهر عظيمة من عدم اليقين وتواجه البشرية صعوبات هائلة.

حقاً، في ظل قيادته الرشيدة والقديرة والمتمكنة، أصبح الصندوق الآن أكثر قدرة على الوفاء بمهمته التي أناط بها الآباء المؤسسون المؤسسة لتشجيع الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي لدى شعوب البلدان النامية. لا يساورنا أي شك أنه بالدعم الذي يقدمه الصندوق، سيعيش السكان الريفيون الفقراء حياة أفضل وبشكل مستدام حيث يستطيعون إنتاج سلع غذائية وبيعها في الأسواق، ومن ثم يرفعون من دخولهم ويحسنون أساليب حياتهم.

هذا ويعرب وفد بلادي عن أعلى آيات التقدير للإسهامات المهمة التي أضافها فخامة السيد Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا، ومعالي السيد Mario Monti، رئيس مجلس الوزراء الإيطالي، وسيادة نائب رئيسة جمهورية ليبريا Joseph N. Boakai . للدورة الخامسة والثلاثين.

ومع اقترابنا من مؤتمر ريو +20، لا يسعنا أن نفكر في موضوع أفضل من ذلك الذي تم اختياره لهذه الدورة "الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة: إطعام العالم وحماية الكوكب" ليكون محور مداولاته. نحن نؤمن أن الصندوق أثناء قيامه بذلك، سيعطي الدعم المطلوب لقمة الأرض التي تشجع على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة التي هي مسؤولة، كما نعلم جميعاً، عن إنتاج 60 في المائة على الأقل من الغذاء المستهلك في العالم، مع المساهمة في صون البيئة وتخفيف أثر تغير المناخ، هذان الأمران الجوهريان من أجل الزراعة المستدامة وتحقيق التنمية.

ومع الإقرار بزيادة سكان العالم لتصل إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، غدا الحفاظ على الأراضي من أجل الزراعة المستدامة أمرا ضرورياً أكثر من أي وقت مضى، ليس لأغراض إنتاج الغذاء فحسب، بل لأنها وسيلة تسمح بتحقيق تنمية توفر فرص عمل وآفاق للعيش للمحتاجين، خاصة الشباب، الآن وفي المستقبل.

نحن نؤمن أن الصندوق مجهز جيداً للإسهام مساهمة قوية في إدراك هذه الغاية، حيث أنه لا يملك السياسات والاستراتيجيات الملائمة وتنظيماً للاستجابة يتسم بالكفاءة والسرعة فحسب، بل أيضاً لأنه يحتل مكانة جيدة للمساعدة في التوفيق بين المعرفة العلمية والتقاليد. وحضوره الميداني المتنامي الذي تزداد فعاليته أكثر وأكثر، لا يساعد فقط في إقامة الشراكات الضرورية مع كافة الأطراف المعنية، وأولاً وقبل كل شيء المستفيدين الرئيسيين، لتشجيع الزراعة على أساس يأخذ في اعتباره أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع.

في هذا السياق، نحن لا ندعم فقط الأعمال الإصلاحية التي يقوم بها الصندوق، بل نشجع الجهود التي أجراها السيد نوانزي، رئيس الصندوق، بالمشاركة الفعالة والهائلة من كافة موظفي الصندوق لجعله منظمة نموذجية يحتذى بها يمكن أن تكون قدوة للمجتمع الدولي قاطبة.

نحن نقدر المنجزات التي تحققت في مجال التنسيق مع المنظمتين الشقيقتين الأخريين في روما التابعتين للأمم المتحدة، بالإضافة إلى كافة الأطراف المعنية، سيما مع المانحين.

أود أن أكرر تقدير جمهورية الرأس الأخضر للدعم الذي حصلت عليه بلادي حتى الآن من الصندوق في نضالها ضد الفقر. نحن نؤمن أن الإسهام الذي سيقدمه البرنامج الجديد الجاري إعداده حالياً لن يقتصر على تقوية العلاقات بين الأطراف فحسب، بل ستمتد لتشمل الاستجابة على نحو أفضل لبلد يسعى لبذل كل ما في وسعه لضمان تحقيق النمو والتنمية المستدامة في بيئة طبيعية شديدة الهشاشة تفرض حتى مزيداً من التحديات نظراً للصعوبات وأوجه عدم اليقين الاقتصادية التي نواجهها جميعاً في الوقت الراهن.

بيان محافظ جمهورية الكونغو الديمقراطية

إنه لشرف عظيم لي أن أتحدث أمام هذا الجمع الموقر نيابة عن بلدي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دعوني أولا أعبر كم كان الوقت مناسبا لنا كي ننظر في الموضوع المختار لهذه الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين، وهو الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة؛ إطعام العالم، حماية الكوكب.

مما لا شك فيه أن القضايا التي تهم أرفع المستويات في الصندوق، وهي محاربة الفقر وتحسين تغذية فقراء الريف، ما زالت الشاغل الأهم لقادة العالم، وليس أقلهم بلدي أنا، مع اقترابنا من المهلة القصوى الموضوعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما يعلم العديد منكم، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكبر بلد في أفريقيا الوسطى بمساحة تصل إلى 2.3 مليون كيلومتر مربع، أكثر من 80 مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة متوفرة، وهنالك مناطق واسعة مغطاة بالغابات التي تشكل الرئة التي يتنفس منها العالم، بالإضافة إلى الحدائق والمحميات الطبيعية.

كذلك تنعم المناطق الداخلية في بلادي بالعديد من البحيرات والمسارات المائية، بما في ذلك واحد من أكبر الأنهار في العالم، وجميعها تزخر بالثروة السمكية. ويعيش 70 بالمائة من السكان، ما يقارب 80 مليون نسمة، في المناطق الريفية. وتعد الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي.

وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الهائلة ما زالت بلدي تعاني من تكرار انعدام الأمن الغذائي لأكثر من عقدين، في أعقاب النزاع المسلح الداخلي والخارجي الذي أدى إلى أعمال وحشية جدية وحرم المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة من المناطق الزراعية ومناطق الصيد.

وقد بدأت عملية التعلم الديمقراطي تتفتح بصورة تدريجية منذ حلت النزاعات المسلحة والسياسية مع إيجاد حكومة انتقالية عام 2003. وفي عام 2006 تسلمت حكومة منتخبة ديمقراطياً مقاليد الحكم، وذهب الناخبون إلى صناديق الاقتراع مرة أخرى في نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

ومع عودة السلام بدأت الأنشطة الزراعية تنهض من جديد. ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى الأولوية التي تعطيها حكومتنا للزراعة. وبهذا فقد استفاد القطاع من المعدات والأدوات الضرورية، ومن ميزانية تقارب الـ 10 بالمائة التي أوصى بها الاتحاد الأفريقي في قمة مابوتو، بالإضافة إلى دعم مالي من الشركاء الإنمائيين ومن بينهم الصندوق الذي يحتل مكانا بارزا.

وأود أن أهنئ وأشكر الصندوق على إعداده لاستراتيجيتين قطريتين، وعلى تصميم ثلاثة مشروعات في زمن قياسي هي الآن قيد التنفيذ، ومشروع رابع ما زال في مرحلة مفاهيمية. وتستهدف جميع هذه المشروعات مناطق زراعية تتمتع بإمكانيات عالية تعرضت للإفقار الشديد خلال فترة النزاع. والمقصود منها هو إعادة تنشيط الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، بما في ذلك إشراك الآلاف من الشباب والنساء من خلال التنظيم الفعال للمناطق الريفية ذات الصلة.

وفي الحقيقة فإن الشباب والنساء يمثلون نسبة كبيرة للغاية من السكان في المناطق الريفية وشبه الحضرية ويتمتعون بإمكانيات توظيفية هائلة. وكل ما يسعون إليه هو الحصول على الدعم لتمكينهم من الإمساك بزمام حياتهم، وبالتالي تحقيق حد معتبر في البطالة وسوء التغذية وانعدام الأمن.

وهنالك مظهر جديد للتركيز على الإنتاج والإنتاجية مما قمنا بتطبيقه بمساندة من الصندوق والذي يخضع حاليا للتعزيز في الميدان. وهو يتضمن النظر في سلاسل القيمة لتزويد أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول للتخزين والتجهيز بحيث يتمكنون من إضافة القيمة على منتجاتهم، والوصول إلى الأسواق المحلية وشبه الإقليمية والدولية.

ويتطلب دعم الصندوق لهذا البعد الجديد من الإجراءات في بلادنا المزيد من التطوير، وذلك لوضع المزارعين في موقع أفضل من خلال ضمان أن تفي منتجاتهم بمعايير السوق واحتياجات المستهلك.

وكما أشرت في بداية هذا البيان، فإن لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 80 مليون هكتار من الأراضي. وهذه الأراضي لو تمت زراعتها بأسلوب رشيد يحترم البيئة، قادرة على إطعام جزء كبير من أفريقيا، إن لم نقل العالم، لأن بلادنا تتربع على عدة منظمات في القارة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، والسوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية، والمجتمع الإنمائي لأفريقيا الجنوبية.

وقد تم اتخاذ خطوات ملموسة بالفعل لاجتذاب استثمارات إلى القطاع، ولإعادة تنشيط الزراعة مع ضمان حقوق المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

ومن بين هذه الإجراءات، وبتاريخ 24 ديسمبر/كانون الأول 2011، أصدرنا قانونا حول المبادئ الرئيسية في الزراعة يرسي المبادئ التوجيهية للتمويل الزراعي وفرض الضرائب والحصول على الأراضي الزراعية. إضافة إلى ذلك فقد وقعنا برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. ونحن الآن بصدد استكمال الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة وإعداد الوثائق ذات الصلة بالمذكرة الخاصة بالسياسات الزراعية والريفية وغيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة بالقطاع، بالإضافة إلى قانون آخر حول حماية البذور والأصناف النباتية.

وقد أثيرت المخاوف خلال هذه الدورة في حدثين جانبيين يخصان الإقليم حول قضايا مثل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء من خلال الزراعة الحرجية. ويعتبر هذا الأمر مثيرا للاهتمام على وجه الخصوص نظرا لأن تجربتنا الطويلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتي تجري في موقعين على ضواحي العاصمة الكونغولية، وعلى بعد حوالي 140 كيلومترا منها في الإقليم الأوسط من البلاد. وهي تجربة أود أن أشارككم إياها اليوم.

يستقر المزارعون، ومن بينهم عدد من سكان المدن المتقاعدين، على مساحات شاسعة من الترب الرملية الفقيرة حيث تحتل كل أسرة زراعية حيازة تتراوح ما بين 20 و30 هكتار لممارسة الزراعة الحرجية عليها. ويزرع المزارعون بالتناوب محصول الأكاسيا ومحصول الكسافا يتبعه إنتاج للفحم. وقد مكنت هذه التجربة المزارعين من الاستقرار وأعادت إحياء الغابات في مواقع كانت قاحلة في السابق، وحسنت مردودات الكسافا، مع إنتاج الفحم الذي ولّد بدوره دخلا للمزارعين، كما أنه يستخدم كمصدر للطاقة من قبل أسرهم.

وختاما اسمحوا لي مرة أخرى أن أعبر مجددا عن تقديري للصندوق على دعمه لتنمية الزراعة في بلدي، وبخاصة في المناطق الأشد فقرا التي تتمتع بإمكانيات واضحة.

بيان مندوب جمهورية إستونيا

شكراً جزيلا لكم على إتاحة الفرصة لي كي أتوجه أولاً بالشكر لكافة الدول الأعضاء على قبول طلب عضوية إستونيا بالإجماع.

لقد تقدمت إستونيا بطلب العضوية لأسباب عديدة.

أولها أننا نؤمن بمهمة الصندوق. فمن الضروري والممكن أن نعمل معاً للحد من الفقر الريفي على أسرع نحو وبأكبر قدر ممكن.

رغم أن الفقر الريفي لا يمثل مشكلة أساسية في إستونيا، نشعر أن لدينا مشكلة مع الفقر الريفي أينما وجد.

نحن ننضم إلى الصندوق لأننا على قناعة أننا بصدد منظمة تعمل بفعالية، وتوفر التآزر في الجمع بين تمويل المانحين، واستعداد المتلقين للتحسن واكتساب المعرفة المتينة.

نحن ننضم إلى الصندوق لأننا نرغب في إضافة مساهمتنا المتواضعة في التمويل والمعرفة للحد من الفقر الريفي.

من الجلي أننا ننضم كمانحين وبصفتنا دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع التزام واضح بالمساهمة العادية.

نحن نعتقد أننا بوصفنا دولة ذات تاريخ حديث في الانتقال إلى اقتصاد السوق، بوسعنا أن نقدم معرفة خاصة بعملية الانتقال يمكن أن تكون ذات عون.

يسعدنا أن نعمل مستخدمين مختلف أشكال التعاون والمرونة الكاملة التي يوفرها الصندوق، ومستعينين بخبرتنا الواسعة.

دعوني أختتم كلمتي بتمنياتي بالنجاح لمجلس المحافظين في تقريبنا من تحقيق غايتنا المشتركة.

بيان ممثل غينيا

في البداية، يسعدني كل السعادة أن أنوه بالتعاون الرائع القائم بين حكومة جمهورية غينيا والصندوق.

كما أود أن أكرر شكر الحكومة، التي يشرفني أن أمثلها، لرئيس الصندوق وموظفيه، ومنهم ابن بلدي Mohamed BEAVOGUI، الذي عمل في السنوات الأخيرة، بكل فعالية وتفانٍ، مديراً لشعبة أفريقيا الغربية والوسطى.

واسمحوا لي أن أغتنم الفرصة لتهنئته، باسم حكومتي، على الترقية الكبيرة التي حاز عليها، ولأؤكد لخلفه السيد Ides de Willebois، دعمنا الكامل.

لقد بذل الصندوق جهوداً ملحوظة في سياق ما يقدمه من دعم لبلادنا، للتصدي لتحديات انعدام الأمن الغذائي بتقديم المساعدة التقنية والمالية لمزارعي الحيازات الصغيرة عملاً على تحسين إنتاجية السكان الريفيين الفقراء وقدرتهم على المنافسة.

ولذا فقد التزمت حكومة بلادي بتقديم زيادة كبيرة في مساهمتها في التجديد التاسع لموارد الصندوق.

تنصب استراتيجيات السياسة الزراعية الجديدة في غينيا على الشواغل الرئيسية لمزارعي الحيازات الصغيرة توخياً لتعزيز أمنهم الغذائي وزيادة الدخل الريفي واستبعاد شبح الفقر الذي يهيمن على ريف البلاد والذي يشكل ظاهرة حاضرة في غالبية البلدان النامية.

ولتحقيق ذلك، تتطلب المبادرات الإنمائية إعطاء الأولوية للممارسات الزراعية الفضلى الموجهة نحو زيادة الإنتاجية الزراعية، مع العمل في الوقت نفسه على دعم الإدارة السليمة للموارد الطبيعية بصورة تحترم البيئة. ويستلزم هذا استخدام نظم البحوث والتوجيه الموثوق في توفير تكنولوجيات مكيفة وفقاً لاحتياجات أصحاب الحيازات الصغيرة.

وللاستفادة من قدرات البلاد الكبيرة في مجال زراعة الحيازات الصغيرة المروية، أطلقت حكومة غينيا عام 2011 برنامجاً استباقياً يقدم الدعم المباشر لأصحاب الحيازات الصغيرة، وهو برنامج يهدف إلى تقليص العجز السنوي في الأرز والبالغ 300 000 طن، وإلى تكوين مخزونات الأمن الغذائي.

ويركز البرنامج على إدارة المياه وتوافر أنواع البذور المحسنة والأسمدة الجيدة والمنتجات الملائمة في مجال الصحة النباتية والتدريب الفعال على الترويج لزراعة مستدامة للحيازات الصغيرة يمكنها أن تلبي احتياجات السكان الغذائية والتغذوية.

وبالطبع، ستنفذ الأنشطة المزمعة في إطار التنمية التشاركية المستدامة، مع تعزيز أوجه التآزر مع المؤسسات الشريكة وأصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص.

وسيتطلب ذلك الموازنة بين متطلبات الأمن الغذائي ومقتضيات حفظ البيئة لتحقيق تنمية مستدامة تتكفل برفاه السكان الآخذين دائماً في التزايد، مع سعينا لإطعام 9.1 مليار من الناس الذين يقدر أن يعيشوا في هذا العالم بحلول عام 2050.

لقد تعرض النمو الزراعي لعوائق تمثلت في تدهور الموارد الطبيعية وفي نقص الاستثمار في الزراعة. إضافة لذلك، أصبح التصاعد الكبير في أسعار الأغذية محسوساً في جميع أجزاء السلسلة الغذائية، وهو يشكل مشكلة كبرى على المستوى الدولي من حيث الوصول للأغذية.

ويتضح نتيجة لذلك أنه لا بدّ للمجتمع الدولي من أن يأخذ في اعتباره البعد الجديد المتمثل في التنمية المستدامة، من خلال ضمان توفير الدعم اللازم لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون الجانب الأكبر من إمدادات الغذاء. ويعني ذلك مساعدة مزارعي الحيازات الصغيرة على احتواء المخاطر وأوجه الغموض وإدارتها.

سيداتي وسادتي، اسمحوا لي أن أختتم كلمتي هذه بالتقدم بالشكر مرة أخرى للصندوق على جودة تعاونه مع حكومة غينيا واهتمامه الخاص بشواغلها المتعلقة بمحاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في الريف.

شكراً لكم.

بيان ممثل هايتي

يشرفني ويسعدني أن أخاطب جمعكم الكريم باسم جمهورية هايتي في هذه الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق. وأود أن أتوجه بخالص الشكر لرئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي لدعوته الكريمة. فالزراعة إحدى الركائز التي يقوم عليها برنامجنا القطري، الأمر الذي يتماشى تماماً مع موضوع هذه الدورة، ألا وهو "التنمية المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة: إطعام العالم، حماية الكوكب".

وقد وضعت حكومة هايتي الخطة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي للفترة 2010–2025 بهدف القضاء على الجوع في بلادنا. وهي استراتيجية تعمل على تنفيذ هدف تحرير إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي من الجوع. وقد استفاد هذا العمل في سياق وضعه للأولويات التي حددتها الإدارة الجديدة، من مساهمات كثير من الخبراء، وبينهم خبراء من الصندوق.

يتطلب تنفيذ هذه الخطة جهداً هائلاً من جانب الحكومة ومن جانب البلدان والمؤسسات الشريكة. ويعرف جميع أهالي هايتي حق المعرفة أن بوسعهم الاعتماد على دعمكم. فهم لم ينسوا، بل ولن ينسوا أبداً، استجابتكم وقت الشدّة – ولا سيما في أعقاب الأعاصير الأربعة التي ضربت بلادنا خلال فترة شهرين في عام 2008، وزلزال 12 يناير/كانون الثاني 2010 الذي أهلك 000 300 من سكان هايتي وقضى على 9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي – ثم عندما نزل بنا إعصار توماس مؤخراً ليُهلك الناس ويخرب الممتلكات.

كان هذا كله ساحقاً لبلدنا الصغير هايتي. فقد كُتب علينا أن نعمل دائماً على تنفيذ سياسة طوارئ، وهي سياسة من الواضح الجلي أنها محدودة ولا يمكنها أن تحقق النمو.

وقد آن الأوان لوضع سياسة إنمائية حقيقية، سياسة تتواءم تماماً مع رسالة الصندوق الذي لا يعتبر، من حيث الأساس، جهة مانحة في حالات الطوارئ. ونحن نعمل بالفعل مع مسؤولي الصندوق على تقييم نتائج ما نفّذناه على الأرض من مشروعات خلال فترة الطوارئ. وسيتم اختيار أنجح هذه المشروعات لتوسيع نطاقه وتحويله إلى برامج إقليمية أوسع.

وهذه الطريقة هي إحدى الطرق التي ستمكن هايتي من تنمية زراعة مستدامة ابتكارية قادرة على المنافسة وتحترم البيئة، زراعة تقود إلى النمو ويمكنها أن تتكفل بتوفير سبل العيش اللائق لسكان الريف.

كما سنشارك، انطلاقاً من هذه الخطوط ذاتها، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) في يونيو/حزيران القادم.

فلنعمل معاً اليوم على تحقيق التنمية المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة وعلى إطعام عالم الغد وحماية كوكب الأرض على نحو مستدام.

كلمة ممثل اليابان

إنه لشرف لي أن أشارك في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بأكثر من 900 مليون شخص ولا تزال أسعار الأغذية متقلبة. وبالرغم من التقدم المحرز على مختلف الأصعدة، هناك خوف من إمكانية عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما شهد العالم مجاعة طاحنة في القرن الأفريقي. وهكذا فإن الأمن الغذائي قضية حرجة وملحة، بل وتحد مستمر في الأجل المتوسط والأجل الطويل.

وفي ظل هذه الظروف، وخارج إطار مجموعة الثمانية، قامت البلدان الأعضاء في مجموعة العشرين بعقد أول اجتماع لوزراء الزراعة العام الماضي. وناقش الاجتماع الحاجة إلى دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وأعرب بوضوح في إعلان قمة كان عن توقعه بنجاح تجديد موارد الصندوق. لذلك ينبغي أن يكون الصندوق على قدر التوقعات الدولية التي يعلو سقفها يوما بعد الآخر بوصفه المنظمة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة المسؤولة عن التنمية الزراعية والريفية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يبذل الصندوق جميع الجهود الممكنة على أرض الواقع للحد من الفقر والجوع. كما تؤمن حكومة اليابان بأن الصندوق ينبغي أن يكون له دور بناء في المناقشات الدولية الخاصة بمؤتمر ريو +20 وجدول أعمال التنمية العالمية ما بعد 2015.

وقد تعهدت اليابان بزيادة مساهمتها في التجديد التاسع لموارد الصندوق بنسبة 25 في المائة مقارنة بمساهمتها في التجديد الثامن، وفي ذلك إشارة واضحة إلى تقدير اليابان لدور الصندوق وتوقعها منه تقديم مساهمة إضافية إلى المجتمع الدولي. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن رغبة اليابان في مواصلة تعزيز شراكتها مع الصندوق. كما نأمل أيضا في تقديم مزيد من المساهمات نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بضمان التعاون بين المساعدات الثنائية والمساعدات متعددة الأطراف التي تشارك فيها اليابان من خلال الصندوق، بما في ذلك تعزيز مبادرة ائتلاف تنمية زراعة الأرز في أفريقيا والتعاون بين بلدان الجنوب.

وختاما أود أن أقول أن اليابان تعلق أهمية كبيرة على تقديم المساعدات في أفريقيا بسبب تأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحاجة أصحاب الحيازات الصغيرة هناك إلى المزيد من المساعدات. وسوف تقوم اليابان باستضافة مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية الأفريقية في مدينة يوكوهاما في الفترة 1-3 يونيو/حزيران 2013. وتركز أعمال هذا المؤتمر على التنمية الزراعية والريفية بوصفها أحد العناصر الرئيسية في الأنشطة الاقتصادية في أفريقيا. وتهدف اليابان أن يتيح لها هذا المؤتمر فرصة طرح توجهات جديدة لتنمية أفريقيا بما يعكس التغيرات الهائلة التي شهدتها مختلف أنحاء القارة. وأتطلع إلى تعاونكم الإيجابي في إنجاح هذا المؤتمر.

بيان ممثل ليسوتو

بالنيابة عن وفد ليسوتو وبالأصالة عن نفسي، أهنئ جميع المتحدثين الرئيسيين، ومنهم فخامة الرئيس Paul Kagame رئيس جمهورية رواندا، على الكلمات الملهمة التي ألقوها في افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق هذه.

موضوع هذا العام، زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة: إطعام العالم وحماية الكوكب، يردد صدى الشواغل التي أثيرت في العديد من المحافل التي تتداول دائماً حول استراتيجيات محاربة الفقر ورفع المعاناة في العالم، لا سيما فيما بين أسر المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. إلا أنه لكفالة استدامة زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، يجب تمكين المزارعين عن طريق تقديم الدعم الذي يقلص عامل المخاطرة في هذا القطاع الفرعي، ومن ثم تشجيعهم على استثمار المزيد. وتذكر المذكرة المفاهيمية توفير التأمين و/أو ربط المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة بالمستثمرين من القطاع الخاص كمثال على هذه الآليات الداعمة. ويمكن تحري المزيد من البدائل لتناسب احتياجات الدول الأعضاء وقدرتها الإفرادية.

لقد تبنينا مفهوم سلسلة القيمة في الزراعة في خطتنا الوطنية للتنمية الاستراتيجية (من 2013/2012 إلى 2017/2016) ونعمل بالفعل على استكشاف سبل لتعريف موظفي الحكومة ذوي الصلة والمزارعين بها.

تعتزم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بناء قدراتنا فيما يتعلق بهذا النظام، ولكننا نتطلع أيضاً إلى نشر استراتيجية الصندوق القادمة الخاصة بالقطاع الخاص. ويحدوني الأمل أن تساعد هذه الاستراتيجية بلادي على المضي قدماً في هذا المجال لأننا نكافح حالياً من أجل ربط المزارعين بمستثمري القطاع الخاص. لا يزال ينظر إلى الحكومة بوصفها المساهم الرئيسي حتى وإن كان من الواضح أن مظروف مصادرنا ينضب بسرعة.

فيما يتعلق بتكيف المزارعين مع تخفيف أثر تغير المناخ، بدأنا تنفيذ برامج تستخدم الحد الأدنى من الحراثة للمحافظة على التربة والرطوبة، إلا أن العمل في هذا البرنامج يسير بوتيرة بطيئة. وأكدنا أنه إذا تم تطبيق هذه البرامج بشكل ملائم، فالنتائج ستكون مشجعة. وفي ظل ظروف الجفاف الشديد، لا يزال الحفاظ على رطوبة التربة تحدياً كبيراً. مما يدفعنا للتوصية بزراعة أصناف محاصيل مقاومة للجفاف، مواسمها قصيرة أو نضوجها مبكر، وذلك لمعالجة الأمن الغذائي على مستوى الأسرة.

على الجانب الآخر، يمكن أن نشهد هطول أمطار كثيفة على نحو غير عادي كما كان الحال أثناء الموسم الزراعي لصيف 2011/2010 الذي اتسم بهطولات جارفة أضرت بزراعة المحاصيل، كما أثرت على برنامج المحاصيل الشتوية لعام 2011 بسبب التغدق. وللأسف، بدأ الموسم الزراعي الصيفي لسنة 2012/2011 بموجة جفاف خطيرة أعاقت أيضاً زراعة المحاصيل الصيفية. مما لا شك فيه أن هذا الوضع سيستمر في التأثير على أمننا الغذائي والتغذوي.

نحن على علم بالمبادرة التي ينفذها الصندوق بعنوان: "برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة". يرتبط الهدف العام لهذا البرنامج، وأهدافه الإنمائية ونتيجته بتعزيز زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة وتحقيقها في سياق تغير المناخ. سوف نستكشف كيف يمكننا الاستفادة من هذا البرنامج عن طريق البرامج القائمة والموقع عليها حديثاً مع الصندوق.

نذكر هنا بالقرارات الصادرة عن القمة الدولية الرابعة لوزراء الزراعة التي عقدت في برلين يومي 19–20 يناير/ كانون الثاني 2012 حيث تبادل الوزراء المعارف والخبرات بشأن الأمن الغذائي العالمي وتخفيف وطأة الفقر، مع التركيز على الزراعة بموارد محدودة ونمو مستدام. وتضمنت محادثاتهم ضرورة تمكين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من الوصول إلى الموارد وتشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة بغية توليد نمو مستدام في الزراعة والحفاظ عليه. أنا أؤمن أن أفكار برلين ستتبلور أكثر في مؤتمر الأمم المتحدة ريو +20 المزمع عقده في يونيو/ حزيران. أحيط علماً بإسهام المنظمات القائمة في روما في وثيقة النتائج الصادرة عن ريو +20 ، وأهنئها على التزامها بالعمل معاً مع دعمنا لإنشاء نظم أكثر استدامة للأغذية والزراعة.

نتوجه بالشكر إلى الصندوق على دعمه المستمر، منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر، بغية النهوض بالزراعة عندنا والحد من مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي من خلال المشروعات. كما نشكر الصندوق أيضاً على دعمه للاتحاد الوطني للمزارعين في ليسوتو تحت قيادة كونفدرالية جنوب أفريقيا للاتحادات الزراعية. لا يزال اتحاد ليسوتو وليداً وبحاجة إلى كافة أشكال الدعم التي يمكنه الحصول عليها من الحكومة وشركاء التنمية كي تتحقق له الاستدامة. ونحن نؤكد من جديد التزامنا ببرنامج تنمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الذي تم التوقيع عليه والذي يشترك في تمويله الصندوق والبنك الدولي. ونلتزم بإدماج الدروس التي تعلمناها أثناء تنفيذ برنامج الزراعة المستدامة والموارد الطبيعية الذي وصل حالياً إلى نهايته بغية تحسين أدائنا.

وإشارة إلى بعض القضايا الواردة على جدول الأعمال، أود أن أهنئ إدارة الصندوق على تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الآداء. ورغم أننا كوزارة للزراعة والأمن الغذائي لسنا مسؤولين مسؤولية مباشرة عن المنجزات في بعض مؤشرات الأداء في القطاع الريفي، يحدونا الأمل أن يتحسن أداؤنا في المستقبل لأننا بحاجة إلى مساعدة الصندوق من أجل البرامج المستقبلية. ألاحظ العمل المتعلق بالمشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق وأتعهد بالاستمرار في تقديم المساهمة المالية للصندوق.

في *الختام*، أود أن أقدم خالص تعازينا ودعواتنا لكافة الأمم التي عانت ظروف مناخية قاسية وشهدت كوارث عام 2011؛ مما دمر للأسف حياة البشر والحيوان، بالإضافة إلى البنية التحتية الأساسية. وأعرب عن عميق امتناني للصندوق ووكالتي الأمم المتحدة الشقيقتين لدعمهما المتواصل.

بيان ممثل نيبال

إنه لمن دواعي سعادتي الغامرة أن أكون هنا في روما، في هذه المدينة التاريخية، للتحدث إلى هذا الجمع الكريم بالنيابة عن حكومة نيبال وبالأصالة عن نفسي.

نجتمع هنا في هذه الأوقات الحرجة للغاية لنشهد للمرة الأولى في تاريخ البشرية وصول عدد الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى ما يزيد عن مليار شخص. والوضع أكثر سوءا وإثارة للقلق في البلدان النامية، لا سيما في بلدان أفريقيا وجنوب آسيا.

وأعتقد أن هذا الاجتماع بادرة طيبة لأنه يوفر منتدى مشتركا لجميع أعضاء وفود البلدان لتبادل الخبرات القطرية والمعارف والأفكار المبتكرة، وللتعرف على القضايا والتحديات الإنمائية في قطاع الزراعة والأغذية. إن البلدان النامية أكثر ضعفا وتعرضا لخطر انعدام الأمن الغذائي، نظرا لما تواجهه من تحديات ناشئة وخطر استنزاف الموارد الطبيعية، لا سيما الأراضي والمياه والغابات. وغالبية المزارعين في البلدان النامية من أصحاب الحيازات الصغيرة وفقراء الموارد وممن لا يمتلكون إلا وصولا محدودا إليها.

ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يتعين إيجاد توازن بين الاحتياجات الأساسية لجميع البشر وقدرات الموارد الطبيعية على كوكب الأرض. فمعدل الإنتاج الزراعي أقل كثيرا من معدل النمو السكاني، لا سيما في أقل البلدان نموا، وهو ما يجعل الوضع أكثر هشاشة وعرضة للتحديات.

إن الوضع العالمي الراهن للزراعة ما هو إلا نتيجة لانخفاض الاستثمارات في هذا القطاع، وإغفال المجتمع الدولي وشركاء التنمية للتنمية الزراعية والريفية في جدول أعمال التنمية. لذلك ثمة حاجة ملحة لبذل جهود مشتركة لزيادة الاستثمارات بصورة مستدامة في مواجهة التحديات الناشئة، كانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بأسواق التصدير عالية القيمة، وتعزيز القدرات التنافسية، وزيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الصمود أمام المخاطر.

وقد بادرت حكومة نيبال بعدد من الإصلاحات السياساتية، منها وضع رؤية مستقبلية طويلة الأجل على مدى 20 عاما (استراتيجية التنمية الزراعية) وصياغة خطة عمل الأمن الغذائي والتغذوي، لمواجهة هذه التحديات.

وأنا على ثقة كبيرة في أن هذا الاجتماع سيفضي إلى حلول دائمة، وسيمهد الطريق لمؤتمر ريو +20 المرتقب ولإقامة اقتصاد أخضر يراعي مصالح أصحاب الحيازات الصغيرة للتغلب على التحديات الراهنة في قطاع الزراعة والتنمية الريفية.

بيان محافظ النيجر

أود أن أضم صوتي هنا إلى المتحدثين الموقرين الذين تحدثوا أمام المجلس اليوم لأعرب، نيابة عن فخامة السيد **Issoufou Mahamadou**، رئيس جمهورية النيجر، وحكومة النيجر وشعبها، عن جزيل الشكر على توجيه الدعوة لنا للمشاركة في فعاليات هذه الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق.

في النيجر، تعد الزراعة أساسا نشاطا كفاف، ويعمل بها 85 في المائة من السكان. وهذا النوع من الزراعة عرضة لأحوال الطقس المتطرفة والصدمات المتكررة التي تزيد من هشاشة السكان أمام الأزمات الغذائية الدورية والمتكررة بكثرة.

فللمرة الثالثة خلال السنوات العشر المنصرمة، تشهد النيجر عجزاً في الحبوب بلغ هذه المرة حوالي 000 700 طن أو 18 في المائة من الاستهلاك السنوي. وقد تراجعت الإنتاجية أثناء موسم الأمطار، وشدد من وطأتها الجفاف، والفيضانات، وانتشار آفات المحاصيل.

منذ تولي فخامة الرئيس لمهام منصبه وهو يسعى لمعالجة قطاع الزراعة الذي يعاني من ضعف الأداء، وذلك بإجراء إصلاحات جوهرية تسّخر كافة ديناميات الدولة، وتصميمها على حل مشكلة انعدام الأمن الغذائي الدائمة.

أود أن أحيطكم علماً اليوم بمبادرة N3 (النيجريون يطعمون النيجريين)، التي تمثل واحدة من الركائز الأساسية في برنامج تجديد النيجر الذي عهد به الشعب إلى فخامة رئيس الجمهورية **Issoufou Mahamadou.**

تطلق مبادرة N3 ثورة خضراء من أجل النيجر لتزويد البلاد بحل طويل الأجل للتبعات الكارثية المترتبة على أحوال الطقس ودورة المجاعة القاسية.

سوف تبني الإصلاحات الجارية في إطار المبادرة القدرة الوطنية للإنتاج الزراعي الحرجي الرعوي وإنتاج مصايد الأسماك، وستعمل على تقوية القدرة على الصمود في وجه الصدمات.

تتعلق إحدى الدوافع الأساسية في المبادرة بالري، إذ تتمتع النيجر بإمكانيات هائلة من حيث الأراضي القابلة للري، بالمياه السطحية والجوفية، ومن حيث رأس المال البشري، حيث يشكل الشباب دون سن الخامسة والثلاثين 49 في المائة من السكان.

لقد أبدت حكومة الجمهورية السابعة الإرادة السياسية للاستفادة بالكامل من إمكانية زيادة الإنتاجية المحصولية وتوفير فرص العمل.

وفي أعقاب فشل الموسم المحصولي في الفترة 2012/2011، تم إطلاق برنامج الأمن الغذائي في حالات الطوارئ بغية تنمية الري على نطاق صغير على مساحة تبلغ 000 87 هكتار. تتمثل الغاية الشاملة في إنتاج زهاء 000 280 1 طن من المحاصيل من كافة الأنواع، أي الحبوب، والبقوليات، والدرنيات والخضروات والفاكهة، بما يعادل حوالي 000 400 طن من الحبوب. من المتوقع أن يزيد دخل أصحاب الحيازات الصغيرة نتيجة هذه الأنشطة ليصل في الإجمالي إلى 5.35 مليون يورو.

فضلاً عن ذلك، سوف ترتقي مبادرة N3 بالري على مساحة 000 330 هكتار من الأراضي على مدار السنوات الخمس المقبلة. بما في ذلك تشييد سد كانداجي الذي سيحول 000 120 هكتار من أراضي الوديان.

سيحصل الشباب والنساء على دعم خاص عن طريق تنمية مشروعات صغيرة يمتلكها الأفراد والمجتمع، وعبر توفير حزم من المدخلات، والمعدات اللازمة للزراعة من أجل تربية الحيوانات والدواجن على نطاق صغير.

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأثني على الصندوق للجهود العظيمة التي يبذلها لتعزيز الري صغير النطاق في النيجر، سيما عبر مشروع الطوارئ للأمن الغذائي والتنمية الريفية.

لقد خصص المشروع 999 677 126 1 فرنك أفريقي، أو 1.72 مليون يورو، لشبكات للري على نطاق صغير التي ستفيد 841 2 أسرة متضررة في أقاليم مارادي، وتاهوا، وتيلابيري، بإنتاج إجمالي قدره 408 14 طن.

يتماشى الموضوع المحوري للدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق والشواغل التي تساور بلدي حالياً وتساور الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ورغم الجهود التي بذلتها البلدان الأعضاء، لا يزال الوضع الغذائي في مختلف أنحاء الإقليم شاغلاً لنا. وبالفعل ، لقد انخفض الإنتاج بنسبة 18 في المائة مقارنة مع عام 2010.

وللتصدي لهذا الوضع، طلب رؤساء دول الاتحاد إلى رئيسنا أن يترأس لجنة رفيعة المستوى بغية وضع استراتيجية تشغيلية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في دول الاتحاد. عقدت هذه اللجنة منذ فترة وجيزة أول اجتماعاتها في نيامي، النيجر. ومن هنا فإن فعاليات هذه الدورة تمثل أهمية خاصة بالنسبة لبلدنا.

تنعقد هذه الدورة الخامسة والثلاثين في وقت تتسع فيه حافظة الصندوق في النيجر، وستبلغ في الإجمالي 100 مليون دولار أمريكي عند البدء في فبراير/شباط 2012 في صياغة مشروع جديد يدعم بشكل خاص الري على نطاق صغير. سوف يستهدف هذا المشروع مجموعات تعيش في الأقاليم الأشد تأثراً بانعدام الأمن الغذائي، رغم ما تتمتع به من إمكانات من حيث الأراضي القابلة للري ووفرة الموارد المائية.

في الختام، ونيابة عن حكومة النيجر وسكانها الريفيين، أعرب عن خالص امتناني للصندوق على ما يقوم به من عمل في البلاد. وأتطلع إلى عقد اجتماع ناجح، وشكراً لكم على حسن إصغائكم.

بيان المحافظ المناوب لبيرو

تتمحور الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس المحافظين حول الموضوع الذي توليه بيرو أهمية كبيرة ويزداد اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية به يوما بعد الآخر.

وفي حالة بيرو، يتمثل الهدف الكلي للسياسة الزراعية خلال الفترة 2012–2016 في تعزيز التنمية في قطاع الزراعة استنادا إلى أربعة محاور. ويتداخل اثنان من هذه المحاور إلى حد كبير مع الموضوع الأساسي لمجلس المحافظين هذا، وهما الإشراك والاستدامة. وفيما يتعلق بمحور الإشراك، يتمثل الهدف تحديدا في تحسين ظروف الإنتاج لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة. أما بالنسبة للاستدامة، فالهدف هو الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة ضمن أراضينا.

وتحقيقا لهذه الأهداف، توجه حكومة بيرو جهودها نحو الترويج للتنمية الإنتاجية في المزارع صغيرة النطاق في إطار نهج للتنمية الريفية. ويجري تنفيذ برامج لتوفير تمويل غير واجب السداد لتمويل روابط الأعمال في المناطق الريفية، واستصلاح مصاطب الري، وحملات إعادة التحريج، ومشروعات الري، ومبادرات الإدارة المستدامة لموارد الغابات والحياة البرية.

وأشير في هذا السياق إلى أن الصندوق من الشركاء المحتملين لتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تعزيز زراعة الحيازات الصغيرة وفق نهج قائم على مفهوم الاستدامة البيئية.

وقد ساهم الصندوق بالفعل بجهود ناجحة في مشروعات التنمية الريفية في بيرو. لذلك فإنني على ثقة في أن المكتب القطري المقرر افتتاحه قريبا في بيرو سيعمل على تكثيف التعاون المشترك لتعزيز الزراعة المستدامة صغيرة النطاق.

بيان محافظ سيشيل

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بخالص الشكر للمنظمين لما قاموا به من تحضير رائع لهذا المؤتمر الهام ولاستقبالهم البديع له في مدينة روما الجميلة هذه. فما بذلتموه من جهد يحظى بكثير من الامتنان.

وأود أن أنوه إلى أن حضوري معكم هنا إنما يعكس عودة من جانب جمهورية سيشيل إلى الانخراط في عمل الصندوق. فقد تسببت المساهمات المتأخرة والصعوبات الاقتصادية وما حلّ بالقطاع الزراعي من تهميش وركود إلى هبوط التفاعل بين الصندوق وسيشيل إلى حدّه الأدنى.

وبفضل انطلاق عملية الاقتصاد العام الشاملة تحت رعاية وإشراف ودعم صندوق النقد الدولي ثم غيره من الشركاء، وخصوصاً فيما يتعلق بمعالجة تسوية الديون والمساهمات المتأخرة، تم تطبيع وضعنا مع الصندوق بنجاح وكذلك مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وبذلك عادت سيشيل مؤهلة للمشاركة بصورة فعلية. وقد تمخضت المناقشات الأولية عن نتائج مثمرة ومشجعة تماماً.

لقد كنت أتمنى مخلصاً أن تكون الصعوبات التي ذكرتُها هي العوامل الوحيدة التي دفعتنا إلى الحضور بقوة. ولكن هناك تحديات أخرى تهدد أمننا الغذائي والتغذوي في صميمه، من قبيل ويلات القرصنة، وتغير المناخ وآثاره الضارة بإنتاجية المزارعين، والحاجة إلى الاستثمار بصورة جدية في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك، وهي تمثل العقبات الراهنة التي يتعين علينا التغلب عليها. أخيراً وليس آخراً، هناك تلك الضغوط والاتجاهات التي تدفع نحو تحرير الأسواق وتؤثر بصورة خطيرة على قدرة المنتجين المحليين على المنافسة.

أتحدث أمامكم الآن في وقت لا يزال يرزح فيه اثنان من صيادينا المحليين في الأسْر في الصومال كانا قد غادرا منزلهما قبل عيد الميلاد واختطفا بينما كانا يكدحان في سبيل كسب الرزق لإطعام أسرتيهما.

فقد تعرضت صناعة صيد الأسماك بأكملها لخسارات كبرى في الإنتاجية وبالتالي في الدخل المحتمل. واليوم يرافق الحراس المسلحون صناعة صيد الأسماك على الدوام. وأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في تكلفة العمليات والأسعار النهائية، وهي حالة تثير القلق لأنها تؤثر على نسيج نمط حياتنا نفسه، وهو النمط الذي عرفته وعاشته الأجيال المتعاقبة.

في هذه اللحظة، يُعدّ رئيس جمهورية سيشيل السيد James Michel العدة للعودة من المملكة المتحدة حيث دعاه رئيس الوزراء كاميرون للتحدث أمام مؤتمر يعنى بالصومال. وقد كانت مسألة مكافحة القرصنة تتصدر جدول أعمال المؤتمر. وتم بنجاح توقيع اتفاقات ثنائية بين الحكومة البريطانية ورئيس جمهورية الصومال للمساعدة على توفير المعلومات الاستخباراتية للتمكين من التصدي لهذه البلوى في المكان المناسب ومن تسليم القراصنة الصوماليين المحكومين. وفي أعقاب الكثير من المداخلات، حقق رئيس سيشيل نجاحاً كبيراً في الضغط من أجل تقاسم عبء التصدي لهذه البلوى الدولية وإبقائها على جدول الأعمال الدولي كمسألة هامة لا بد من معالجتها.

لقد لحق بنا تغير المناخ! فتزايد أنماط الأحوال الجوية الغريبة والتي لا يمكن التنبؤ بها أجبرنا على التفكير بطريقة خلاقة خارج نطاق المألوف. إننا نتقبل كل التقبُّل مبادرات الصندوق الخاصة "بالاستثمارات المناخية الذكية". وقد شهدت سيشيل عام 2010 أسوأ حالة جفاف حلّت بها منذ عقود. ثم جاءت بعد انتهاء الجفاف فيضانات زادت من بؤس حياة مزارعينا المحليين. إن سيشيل، إذ تواجه خيارات صعبة أحلاها مرٌّ، تشعر بالحاجة إلى طرائق ذكية للتعامل مع تغير المناخ، من قبيل الأساليب الزراعية المقاومة لتغير المناخ، والتي تتصدى للعيوب في البنى

الأساسية بتوفير نظم للصرف وحواجز للمياه أكثر فعالية، ، ونظم للري أكثر كفاءة وفعالية، وبذور وممارسات أشد قدرة على التكيف. وهذا كله يتطلب الكثير من الاستثمارات.

وعلى ضوء ذلك، تتمثل الأولوية في تنفيذ نظام للتأمين لصالح المزارعين وصيادي الأسماك. وهناك برامج لإدارة المياه والري يجري الإعداد لها لصالح المزارعين على الرغم من صعوبة ذلك. وليس هذا كله إلا جانباً من الجهود التي نبذلها للتكيف وتخفيف الوطأة، وهي جهود اقترنت ببرنامج للتدريب، وتتطلب استعراضاً كاملاً بسبب التحديات الناشئة، من قبيل تكثيف أنشطة صون التربة والمضي في الترويج للزراعة المستدامة وممارستها بحيث تحقق الدخل المستدام.

وستطرأ تحولات كبيرة على العلاقات التاريخية المجهدة والتنافسية التي تتواجد تقليدياً على الشريط الساحلي في جزر سيشيل بين الزراعة وقطاع السياحة، فالطريق نحو المستقبل هو طريق التعايش بينهما. وتمثل السياحة الزراعية الخضراء والعضوية والصحية المستدامة فرصة للتعايش بين القطاعين بحيث يكمل ويدعم كل منهما الآخر.

ولكي يتحقق ذلك، يتعين إنشاء قاعدة للتحول متعددة الوظائف تمكن من الأخذ بنُهج وتفاعلات مبتكرة تعالج العناصر الحاسمة، ابتداء من نوعية المدخلات واستدامتها ووصولاً إلى الأسواق، سواء كانت في الفنادق أو محلات السوبر ماركت أو مخازن المجتمعات المحلية أو أسواق المناطق. وهناك عنصر آخر يتمثل في فرص إضافة القيمة وما شابه ذلك من فرص في نطاق الأعمال التجارية، ويتعين النظر فيه بصورة جادة بغية تحويل جانب من المنتجات الزراعية على الأقل إلى منتجات استهلاكية ذات قيمة مضافة تجارية تجد مكاناً لائقاً بها في الأسواق.

وأخيراً، يتمثل أحد الشواغل التي تؤرقني في الاتجاه نحو تحرير الأسواق الذي أدى تقريباً إلى اختفاء قطاع الثروة الحيوانية في سيشيل، وذلك أساساً بسبب الارتفاع النسبي لتكلفة الإنتاج بالمقارنة بالمنتجات المستوردة من بلدان تتمتع بدراية تقنية أفضل وتتحقق فيها وفورات الحجم والتوعية، على خلاف بلد يَعتبر أكثر بقليل من نصف مساحته محمياً ولا يتمتع إلا بقدر ضئيل من وفورات الحجم، إن وُجدت هذه الوفورات أصلاً.

إننا نسلّم بأن التجارة مكون أساسي من مكونات استراتيجية الأمن الغذائي لدينا، ومع ذلك فإننا نشعر بقلق شديد عندما يتعطل إنتاج جميع مربي الثروة الحيوانية في البلاد لدرجة أنه لا يعود من المجدي تشغيل مسْلخ أو حاضنة لتفريخ الدجاج. وتصبح الحالة هذه، في بلد جزري صغير ناءٍ منعزل طريقه التجاري غير آمن بسبب القرصنة، مدعاة للجزع لدرجة تشكل مشكلة للأمن القومي.

إن التنافس الداخلي والدولي على الأراضي الزراعية، وتحديات تغير المناخ، وجهود تكثيف الممارسات الزراعية المستدامة، كلها عناصر لا يمكن إلا التشديد عليها وليس بإمكاننا أن نتغلب عليها إلا بشراكات قوية على غرار الشراكة التي نعمل على إعادة إقامتها مع الصندوق.

لقد أصبح من الواضح الجلي أن الأمن الغذائي والتغذوي ينبغي أن يحظى بالأولوية. وتدرك القيادة السياسية في سيشيل ضرورة زيادة الجهود لتعزيز هذا القطاع، وهي تدعم ذلك بقوة نظراً لما تواجهه البلاد من تحديات ناشئة.

واسمحوا لي في الختام أن أضيف صوتي وامتناني للتغيرات الإيجابية التي سجلتها هذه المؤسسة. فهي مؤسسة ستساعدنا، بالتأكيد، على التكيف مع ما نتعرض له من تزايد الجفاف، وتزايد الفيضانات، وعودة مزيد من القوارب فارغة بسبب ارتفاع منسوب مياه البحار، وارتفاع درجات الحرارة، وابيضاض الشعاب المرجانية، والقرصنة، وهذه

تغيرات غير مسبوقة يتعين على العاملين في مجال تحقيق الأمن الغذائي في سيشيل – من مزارعين وصيادي أسماك وتجّار – إدخالها في حسابات عملياتهم إن أرادوا البقاء والاستمرار في العمل.

بيان مندوب الصومال

يشرفني ويسعدني أن أتحدث أمام مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دورته الخامسة والثلاثين بالنيابة عن حكومة الصومال.

إن الصومال على وشك الخروج من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وأود في هذا الصدد أن أتقدم بجزيل الشكر إلى المجتمع الدولي على إنقاذ حياة الآلاف بما قدمه من مساعدات إنسانية ودعم في مواجهة الجفاف والمجاعة.

وبالرغم من أن الأزمة الطارئة قد انتهت بالفعل وأن نقص الأغذية المثير للقلق في جميع أنحاء البلاد قد تحسن كثيرا، إلا أن الوضع في مخيمات المشردين داخليا لا يزال هشا رغم جهود المنظمات الدولية. فلا يزال الكثيرون في حاجة إلى مساعدات مستمرة، بما في ذلك المعونات الغذائية والرعاية الصحية والمياه وخدمات الإصحاح.

وفي ضوء تحسن الوضع الأمني في معظم أنحاء البلاد، ورغبة العديدين في العودة إلى ديارهم، نرى الوقت مناسبا لبذل المزيد من الجهود لإعادة المشردين داخليا إلى مناطق إقامتهم الأصلية. فإقامتهم الطويلة في مخيمات المشردين داخليا كان لها تأثير سلبي كبير، ليس على مستقبلهم الاجتماعي فقط، ولكن على اقتصاد البلد أيضا الذي يعتمد أساسا على الأنشطة الزراعية والرعوية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير نيابة عن الحكومة الصومالية عن عرفاننا للحكومة التركية والعديد من المنظمات الخيرية على مساعدتها في خدمة هذه القضية. وتحتاج حكومة الصومال إلى المزيد من الأموال والمعدات والمساعدة التقنية لتمكين المشردين من مواصلة حياتهم الطبيعية لدى عودتهم إلى وطنهم.

تنعقد دورة مجلس المحافظين لهذا العام تحت عنوان "زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة: إطعام العالم وحماية الكوكب". وأود في هذا الصدد أن أوجه عنايتكم إلى قضية مُغْفلة بشأن الوضع البيئي في الصومال رغم خطورتها الكبيرة.

فقد وصل تدهور التربة والتصحر وأثر تغير المناخ إلى مستويات مقلقة للغاية. وتعكس موجات الجفاف المتكررة التي تضرب الصومال مثالا واضحا على الأثر السلبي لتغير المناخ.

ولم يشهد الصومال خلال السنوات العشرين الماضية أي مشروعات أو تدخل ولا حتى دراسات بسيطة لمواجهة تدهور البيئة. ونحن بحاجة إلى عونكم ومساعدتكم في وضع خطط عمل واستراتيجيات لتعزيز الاستدامة البيئية في الصومال.

بيان ممثل جنوب السودان

نيابة عن حكومتي وشعبي أعرب عن خالص الشكر والعرفان لقبولكم جمهورية جنوب السودان، وهي الدولة الأحدث في العالم، عضوا غير أصلي في الصندوق.

في رسالتي التي بعثت بها إلى معالي السيد كانايو نوانزي، رئيس الصندوق، لتأكيد حضوري إلى هذا الاجتماع المهم متعدد القطاعات الذي يضم قادة عالميين، ألقيت الضوء على الإمكانات الزراعية (من محاصيل وثروة حيوانية وسمكية) التي يتمتع بها جنوب السودان، مؤكدا أن النظام البيئي الزراعي المواتي في جنوب السودان الذي يقدر عدد سكانه بحوالي 12–15 مليون نسمة لا يزال بكرا ولم يُستغل بعد أو يأخذ حظه من التنمية.

أصحاب المعالي، وضعت الحكومة الوليدة لجمهورية جنوب السودان عددا من السياسات، منها:

- الاعتماد على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كأساس للتنمية الاجتماعية الاقتصادية واستخدام عوائد النفط في دعم الزراعة؛
- اعتماد نهج جديد للإحساس بملكية المشروعات الزراعية الممولة من الجهات المانحة، سواء مشروعات الإنتاج الحيواني أو المحصولي، ووضع استراتيجيات الخروج اللازمة، وتعزيز الاستدامة والتنمية؛
- وضع سياسات وخطط استراتيجية جديدة في قطاع الزراعة، ومشروعات تنموية مصممة لتمكين "زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة"، وتمكين القطاع من الاضطلاع بمسؤوليته عن الأمن الغذائي وحماية البيئة في إطار "رؤية تمدين القرى".

بالرغم من أن قطاعي الزراعة وحماية البيئة من القطاعات ذات الأولوية بالنسبة لحكومة جمهورية جنوب السودان الوليدة، فإن التحديات التي صاحبت الانفصال السلمي عن جمهورية السودان قد أثرت تأثيرا شديدا على مواردها، وبالتالي على الاعتمادات المخصصة من الميزانية للزراعة والبيئة.

أود أن أنتهز فرصة تواجدي في هذا الاجتماع الهام للتأكيد على أن جمهورية جنوب السودان تدعم بقوة موضوع هذه الدورة التي تنعقد تحت عنوان "الزراعة المستدامة لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة: إطعام العالم وحماية الكوكب". وبوصفنا حكومة وليدة وبلداً جديداً، فإن التحديات التي تواجهنا عديدة ومتنوعة، ولكن تطلعات شعبنا سامية في الوقت نفسه. ونحن نهيب بمجلس المحافظين والبلدان الأعضاء والمستثمرين الحاضرين في هذا الاجتماع أن يدعموا جهود حكومتنا الرامية إلى تعزيز الزراعة وتنميتها، وأن يمنحوا جنوب السودان اعتباراً تفضيليا على غيره من البلدان الأكثر نضجاً.

أتقدم لكم بالشكر مرة أخرى لقبولكم طلب العضوية غير الأصلية التي تقدمت به جمهورية جنوب السودان. ويسعدني أن أعلن التزام بلدي الكامل بالعمل بصورة وثيقة مع الصندوق، وأن أؤكد اعتماد معالي السيد Nhial Deng Nhial، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، لوثيقة الانضمام إلى الصندوق نيابة عن رئيس جمهورية جنوب السودان، فخامة الجنرال Salva Kiir Mayardit.

بيان ممثل الإمارات العربية المتحدة

يطيب لي أن أنتهز هذه المناسبة لأشيد بالإنجازات التي حققها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال السنوات السابقة، وأؤكد حرص الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التعاون مع الصندوق والشركاء الآخرين حتى يستطيع الصندوق تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، وأؤكد كذلك على أهمية قيام الصندوق بالتركيز على الحيازات الصغيرة والتحرك نحو الممارسات الزراعية الأكثر استدامة بغرض المساهمة الفعالة في تأمين الأمن الغذائي العالمي، والتنمية الزراعية في الدول الفقيرة، والعمل على دعم المرأة في المناطق الريفية والاهتمام كذلك بالتخفيض من البطالة في المناطق الفقيرة، كما نؤكد كذلك على أهمية تعزيز التعاون بين الدول النامية والتعاون مع جميع المؤسسات والمنظمات للحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث أن الزراعة والأغذية هما الأداتان لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للشباب وخفض أسعار المواد الغذائية كما إننا نشيد كذلك بمشاركة الصندوق في المبادرة الخاصة (في تخفيض أعباء الدول الفقيرة المثقلة بالديون).

إن أهم ما تتميز به حضارة العصر، هو التطور التقني السريع في جميع أوجه الحياة وتطبيقاته المتعددة، لذا فقد أولت الإمارات العربية المتحدة من خلال وزارة البيئة والمياه القطاع الزراعي اهتماماً خاصاً على الرغم من الطبيعة الصحراوية القاسية وقلة مصادر المياه وشح الأمطار، فكانت النهضة الزراعية بفضل الله سبحانه وتعالى والعزيمة القوية والتوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة.

في إطار الأمن الغذائي، تم اتخاذ كافة التدابير لضمان التنمية المستدامة للثروات النباتية والحيوانية والسمكية، وتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية لجميع السكان في جميع الأوقات، كما أعطي الاهتمام لمحور الأمن المائي والذي يعتبر مرتكزاً أساسياً لأي تنمية زراعية مستدامة.

وباعتبار الإمارات العربية المتحدة ذات موقع جغرافي متميز ومركزاً عالمياً للتبادل التجاري ولما تتمتع به من بنية تحتية، واستضافتها للمراكز العالمية البحثية ذات العلاقة بالتنمية الزراعية، فإنها تضع الزراعة المستدامة ضمن المحاور الأساسية لأنشطتها وأصبحت الإمارات العربية المتحدة تصدر اليوم منتجاتها الزراعية إلى الأسواق العالمية.

في مجال البيئة والحفاظ عليها من التدهور وندرة الموارد الطبيعية وتغير المناخ، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستدامة والذي يعتبر مفهوماً يستحق المناقشة، خاصة وأنه ذو ارتباط وثيق بالزراعة والتنمية الريفية. إذ سيواجه العالم خلال العقود القادمة مسألة زيادة إنتاج كل بلد من بلدان العالم لذا فإن الأمر يستوجب تطوير أساليب الزراعة لإنتاج الغذاء، وفي هذا الإطار فقد تبنت وزارة البيئة والمياه الأساليب الحديثة في الزراعة مثل تركيب شبكات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه، وانتهاج الطرق الحديثة للإنتاج الزراعي مثل الزراعة المائية (الزراعة بدون تربة) كما تم وضع القوانين واللوائح للحد من استخدام المبيدات والأسمدة الكيمائية.

ولاستدامة البيئة والمحافظة عليها من التدهور وتعزيز الأمن الغذائي، لا بد من تشجيع القطاع الخاص وأصحاب الحيازات الصغيرة لتبني منهج الزراعة الخضراء الذي يمكّن من التوسع الزراعي، خاصة وأن أسعار السلع الغذائية آخذة في الارتفاع المتزايد عاماً بعد عام. ومن المؤكد أن الاهتمام بأصحاب الحيازات الصغيرة وطاقاتهم وجهودهم

الدؤوبة سيحقق الرخاء لمجتمعاتهم وسيحسن الأمن الغذائي للعالم في العقود المقبلة، ولا بد من زيادة وتحسين الاستثمار في الزراعة في المناطق الريفية. ومن هذا المنطلق وفي إطار محور هذا الاجتماع "إطعام العالم وحماية الكوكب"، فإننا ندعو إلى تبني شعار "تعظيم الإنتاج الزراعي والاهتمام بالبيئة " في آن واحد.

كما نود أن نذكر هنا أنه بناء على التوجيهات الحكيمة للقيادة الرشيدة في الإمارات العربية المتحدة، تقوم الهيئات والمؤسسات كهيئة الهلال الأحمر، وصندوق أبو ظبي للتنمية بالدولة، والجمعيات الخيرية، بإقامة المشروعات والمساهمة في التنمية الزراعية في المناطق الريفية في مختلف دول العالم، وتقديم المساعدات للشعوب المتضررة، وحفر الآبار، وإنشاء المدارس والمستشفيات الميدانية، ومراكز المساعدات العينية لتخفيف معاناة المنكوبين في أوقات الكوارث والأزمات.

وفي هذا السياق فإننا ندعو الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف، التي أعلنت عزمها المشاركة في برامج شركاء دوفيل، لدعم دول التحول الديمقراطي العربية. وندعو الصندوق كذلك إلى المساهمة في إنشاء المنبر التنسيقي المشترك، الذي أقرته تلك المنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف في إعلانها المشترك الصادر بتاريخ 10 سبتمبر/أيلول 2011، وذلك بهدف تحديد الفرص للتعاون في التمويل وتقديم المساعدة الفنية والسياسات التحليلية للفرص الاستثمارية في تلك الدول وتقديم كافة أنواع الدعم لدول التحول الديمقراطي العربية.

أكرر شكري وتقديري لمعالي رئيسة المجلس ورئيس الصندوق وكل الذين ساهموا في الإعداد لهذا الاجتماع وللمشاركين والحضور الكرام، مع تمنياتنا لهذه الدورة بالنجاح .

كلمة مندوب المملكة المتحدة

لا تكمن أهمية دورة مجلس المحافظين هذه في موضوعها فقط (والضيوف الحاضرين) ولكننا نجتمع اليوم للموافقة على التجديد التاسع للموارد القياسي. وكان من دواعي سرور المملكة المتحدة تعهدها بمساهمة قدرها 82.9 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 51.133 مليون جنيه استرليني. وتمثل هذه المساهمة زيادة بأكثر من 50 بالمائة بالجنيه الاسترليني.

وتتبع هذه المساهمة من التزامنا بقضية الأمن الغذائي واعترافنا بالصندوق كمؤسسة تتمتع بتركيز قوي على إيصال النتائج.

ونحن نرحب كثيرا بالتعهدات المعلنة في مجلس المحافظين، بما في ذلك تلك التي أعلنتها الجزائر، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وكينيا، وغيرهم، والتي تدل على الشعور القوي بالملكية المشتركة التي يشتهر بها الصندوق. ونحن نتطلع إلى تعاون جميع الأعضاء الآخرين لضمان استمرار عمل الصندوق على نفس المستوى من البرامج التي تحتاجها والتي هي في أشد الحاجة إليها.

وكما سمعنا خلال الدورة، فإن التحديات آخذة في التزايد. فالإنتاج الزراعي يواجه خطرا بالفعل نتيجة للتقلبات المناخية الحالية. وما علينا سوى النظر إلى أمثلة على شاكلة موجة الجفاف الأخيرة التي ضربت القرن الإفريقي، والفيضانات في باكستان، وموجة الجفاف في المكسيك. وسوف يزيد تغير المناخ في المستقبل من حدة هذه المخاطر، لاسيما بالنسبة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية.

لذلك ترحب المملكة المتحدة بالمبادرة الجديدة التي طرحها الصندوق تحت عنوان "برنامج التأقلم لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة"، التي تم اعتمادها هنا في مجلس المحافظين. وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة المزارعين الفقراء على التكيف مع مخاطر المناخ الحالية والمستقبلية والصمود في مواجهتها. ونحن نتطلع إلى دعم هذا البرنامج جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين، وإلى قيام الصندوق بتنفيذه وتعميم قضايا تغير المناخ عبر المنظمة بأسرها في كل عمل يقوم به والاضطلاع بالدور القيادي اللازم لزيادة الوعي والتفهم تحقيقا لهدف "إطعام العالم وحماية الكوكب".

وبالنسبة لمؤسسة مثل الصندوق، تتمتع بتركيز قوي على تحقيق النتائج، فإن اتباع الأعمال الاعتيادية لم يعد خيارا بكل بساطة. إذ يتوقف تحقيق الأثر المستدام على كيفية استجابته للقضايا المناخية. فالاستثمارات في البرامج لن تثبت فعالية إذا لم تعمم بصورة ملائمة القضايا المتداخلة المهمة ذات الصلة بالمناخ والتمايز بين الجنسين. وكما أشار السيد مونتي رئيس الوزراء بالأمس، فنحن نحتاج إلى نهج متكامل، إلى جانب مؤسسات عالمية قوية.

ونحن نرغب في أن يواصل الصندوق نموه كمؤسسة قوية وأن يكون دائما في الطليعة في جميع المجالات. ونشكر رئيس الصندوق على دوره القيادي، والتزامه بجدول أعمال التغير والإصلاح وعلى ضمان توجيه الصندوق لتحقيق النتائج وإيصالها بالقيمة المتحققة لقاء الأموال المنفقة بفعالية وكفاءة. ونحن ندعم الصندوق في اهتمامه بقيمة وتمويل أكبر قدر ممكن من مواردنا إلى البرامج التي يمكنها بالفعل أن تساعد الناس على تحويل حياتهم ومجتمعاتهم وبلدانهم.

ويعمل الصندوق بالطبع في إطار من الشراكة مع مؤسسات أخرى، بما في ذلك الوكالات الأخرى الموجودة في روما، ومع القيادة الجديدة هنالك فرصة لتجديد التعاون وتعزيز التنسيق.

وقد أشار الرئيس في خطابه بالأمس إلى موظفي الصندوق. وأود في هذا الصدد أن أؤكد على كلماته: فهم أثمن موارد الصندوق على الإطلاق. ونحن نثني عليهم لالتزامهم وجهودهم الدؤوبة في إطار سعي الصندوق نحو زيادة فعالية برامجه والاضطلاع بدور قيادي في المنظومة الدولية، وتطلعه إلى أن يكون نموذجا يُحتذى به في تحقيق النتائج والكفاءة والشفافية.

وإننا نتطلع لتقديم الدعم اللازم للصندوق.

بيان ممثل أوروغواي

أقامت أوروغواي عبر السنين تعاوناً مثمراً شديد الفائدة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وخصوصاً فيما يتعلق بتعزيز تمويل المشروعات الزراعية والريفية التي ينفذها الصندوق في كثير من البلدان النامية، بما فيها بلدنا نحن.

وتودّ أوروغواي، في الدورة الخامسة والثلاثين هذه لمجلس المحافظين، أن تؤكد استعدادها للتعاون بقوة مع العمل الذي تضطلع به منظمتكم. إننا نشيد بالصندوق لما حققه من نجاح كبير في المشروع الذي شكل أساساً للبرنامج الريفي في أوروغواي – وهو البرنامج الذي مكن بلادنا من خفض معدلات الفقر الريفي من 32 في المائة في عام 2005 إلى أقل من 7 في المائة في عام 2010.

وترغب أوروغواي في أن تقوم برامج الصندوق في المستقبل باستهداف مسائل الأسر الريفية من أصحاب الحيازات الصغيرة، مع مضاعفة التركيز على تنمية القدرات – بحيث يمكن لهذه الأسر أن تدخل في سلاسل القيمة الإنتاجية في إطار من القدرة على التنافس يقترن بالتكامل الاجتماعي والاستدامة البيئية. ومن شأن هذا النهج، إلى جانب ما يحققه من تنمية في الزراعة على الصعيد الوطني، أن يساعد على مواجهة التحديات الجديدة الناشئة عن الحاجة إلى التنافس بتفوق.

وسيلتزم بلدنا بتنفيذ تعهداته المتمثلة في المساهمة في التجديد التاسع لموارد الصندوق في أسرع وقت ممكن. ويجري العمل حالياً على وضع الترتيبات لذلك مع السلطات الوطنية.

وتود أوروغواي أن تقول إن من الضروري، بل ومن الملائم أيضاً، أن تنظر برامج المستقبل التي ستنفذ مع الصندوق في مسائل السياسة الاجتماعية مقترنة بإدماج الابتكار التكنولوجي. وعلينا، لتحقيق ذلك، أن نحافظ على حوار صريح منفتح مثمر يعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب ويدرك أن هذا الحوار يمثل أداة صالحة لتوفير المساعدة التقنية.

الفصل الرابع

البيانات والكلمات الخاصة

معالي السيد Mario Monti، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية

فخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا

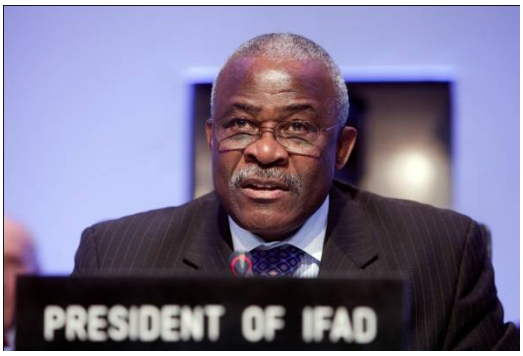

السيد كانايو نوانزي رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

معالي Andrea Riccardi وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية

فخامة Joseph Nyuma Boakai، نائب رئيس جمهورية ليبريا

الكلمة الافتتاحية لرئيسة مجلس المحافظين معالي السيدة Marie-Josée Jacob، أمام الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس

السيد رئيس الصندوق،
معالي السادة،
المحافظون الموقرون،
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري ولشرف عظيم لبلدي أن أكون مدعوة لترأس الدورة الخامسة والثلاثين هذه لمجلس محافظي الصندوق.

تنعقد هذه الدورة اليوم بحضور 167 دولة عضو في مجلس المحافظين. وقريبا سينضم إلينا عضوان آخران دعما لعمل الصندوق لتحرير العالم من الفقر والجوع.

المحافظون الموقرون،

منذ انعقاد مجلس المحافظين الأخير قبل السنة، شهدنا تغيرات عظيمة في جميع أنحاء العالم. فقد رأينا التحولات السياساتية جنوب المتوسط وفي أماكن أخرى، إضافة إلى ذلك فقد شهدنا أيضا أزمات إنسانية وكوارث طبيعية جديدة مثل تلك التي ضربت القرن الأفريقي والتي تضرب الآن مرة أخرى منطقة الساحل، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية المالية الجدية التي نشهدها في جميع أنحاء العالم الصناعي.

في هذا السياق العالمي المتغير على الدوام، يواجه السكان الريفيون الفقراء تحديات طويلة الأمد تؤثر على أكثرهم ضعفا بصورة أشد وتحكم عليهم بالعيش في قبضة الفقر والجوع.

تغير المناخ وأثاره، وعدم كفاية الأغذية، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور الموارد الطبيعية، تؤدي هذه التحديات الهائلة كل يوم إلى تآكل المكاسب التي حققتها التنمية وتدعو إلى بذل جهود متجددة وراسخة.

عام 2011، وصل تعداد سكان العالم على كوكبنا 7 مليارات شخص؛ ويتوقع لهذا الرقم أن يرتفع إلى 9 مليارات بحلول عام 2050. وبالفعل هنالك 1.4 مليار شخص في بلدان العالم النامي يعيشون في فقر مدقع. ومما يثير القلق أن برنامج الأغذية العالمي قد ذكر سجلا جديدا محزنا تم اختراقه عام 2011 حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بأسره مليار نسمة.

ومع ذلك فالمناطق الريفية تمتلك القدرة على حل جزء كبير من مشاكل الغذاء التي تعاني منها البشرية. إذ يلبي المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعيشون في البلاد النامية أربعة أخماس احتياجات العالم من الأغذية. ونتيجة لذلك فإن التنمية الريفية عامل حاسم في التغلب على الفقر والجوع. وتسهم التنمية الإيكولوجية الزراعية الحساسة لتغير المناخ في التخفيف المستدام من آثار تغير المناخ، في الوقت الذي تحافظ فيه على البيئة وعلى التنوع البيولوجي.

إننا بحاجة لإعادة تنشيط استثماراتنا في الزراعة المنتجة المستدامة كاستجابة متوسطة وطويلة الأمد بهدف تحسين الظروف المعيشية لعدد كبير من البشر.

ولابد من إيلاء اهتمام خاص بالنساء وبالدور الرئيسي الذي تلعبه النساء في الزراعة كعوامل للتغير. ومن هنا يتوجب على الحكومات جعل هذه القضية أولوية، كما لابد لشركاء التنمية أن يدعموا هذه الجهود الحكومية. ولتحقيق ذلك هنالك حاجة إلى الشركاء الذين يتمتعون بخبرة مسهبة في التنمية الريفية، وبالقدرة على إدارة ونشر المعرفة.

يعتبر الصندوق واحداً من اللاعبين الرئيسيين في هذا المجال إذ يتمتع بمهمة مخصوصة تتمثل في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، والعمل مع المجموعات الفقيرة، نساء ورجالا، لتمكينهم من الخلاص من الفقر.

واليوم تعتبر التنمية الزراعية المستدامة أمرا واجبا. ولابد من أن نسعى إلى ضمان الحق في الحصول على الغذاء من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية كماً ونوعاً، بالإضافة إلى التنويع الزراعي الذي يحترم البيئة، ويسعدني أن أشير إلى أن الزراعة سوف تكون أيضا موضوعا رائدا في مؤتمر الأمم المتحدة ريو +20 حول التنمية المستدامة المقرر عقده بعد أربعة أشهر.

يتوجب علينا القيام باستثمارات ملموسة ومستدامة في الزراعة تعطي أولوية للأمن الغذائي وللسيادة إضافة إلى ذلك، لابد من أن نركز على بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وإنني هنا أثنى على الصندوق لاختياره هذا الموضوع كموضوع رئيسي لهذه الدورة.

لقد سررت لملاحظتي أن العدد المتنامي من البلدان الأعضاء في الصندوق ملتزم بالعمل الراسخ في مجال التنمية الريفية. ويتجلى ذلك في أن زيادة مساهمات الدول الأعضاء في التجديد التاسع لموارد الصندوق على الرغم من البيئة العالمية الاقتصادية المالية الصعبة قد نجحت الأمر الذي زاد مرة أخرى من مستوى الانخراط. وسيمكن هذا التجديد الصندوق من توسيع نطاق عملياته ومضاعفة المساعدة الضرورية لتزويد الصندوق بالقدرة على دعم الدول لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إلا أنه هنالك حاجة لجهودنا المستمرة كي يتمكن الصندوق من تعزيز أثره واتساق عملياته مع الهدف الشامل المتمثل في تحسين فعالية المعونة الإنمائية.

السيد رئيس الصندوق

سيداتي سادتي،

مازالت هنالك حاجة لجهود كبيرة إذا أردنا الاستجابة لاحتياجات العدد المخيف من الناس الذين يعانون من الفقر والجوع، ومازالت هنالك حاجة لمساعدة الصندوق أكثر من أي وقت مضى على الاستجابة للاحتياجات الهائلة للسكان الريفيين الفقراء هؤلاء.

ولكي يبقى ملتزما بالروح السائدة عند تأسيسه وبأهمية مهمة، يتوجب على الصندوق الاستمرار في ترتيب أولويات عمله في البلدان النامية حيث تبقى المعونة ضرورة أساسية.

إنني واثقة من أن هذه الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس ستتكلل بالنجاح وستمكننا من المضي قدما في كفاحنا المشترك للحد من الفقر وسوء التغذية في العالم.

وشكرا لكم على انتباهكم.

البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة فخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا

فخامة الرئيس،

إنه لشرف عظيم أن أرحب بفخامتكم في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. اسمحوا لي نيابة عن جميع الدول الأعضاء أن أعبر لكم عن خالص تقديرنا لتكرمكم بقبول افتتاح الدورة اليوم.

وبحكم تبوئكم لمنصب رئيس جمهورية رواندا، فقد أظهرتم التزاما قويا بالقضاء على الفقر والجوع. وقد أثلج صدري أن أقرأ مؤخراً بأن رواندا قد تمكنت من تقليص الفقر بـ 12 نقطة مئوية على مدى خمس سنوات، مخفضة نسبة السكان الذين يعيشون في فقر إلى 45 بالمائة. ويترجم هذا الرقم المثير للإعجاب إلى تمكن ما يقارب مليون رواندي من التخلص من قبضة الفقر.

وبنفس الأهمية تأتي جهود رواندا للترويج للزراعة الذكية مناخيا، ولدعم كل مزارع مهما كان صغيراً، مما يعد مثالاً يحتذى للبلدان في أفريقيا وبقية العالم النامي. والصندوق فخور بأن ينخرط في مثل هذه الجهود.

مما لا شك فيه أن خبرتكم ومنظوركم سيساعدان على تشكيل الخطاب على مدى الأيام القادمة وما بعدها، لأننا هنا في الصندوق نسعى جاهدين لخلق البيئات الريفية المزدهرة والمستدامة.

اسمحوا لي مرة أخرى أن أعبر عن امتناني لحضوركم معنا اليوم.

وإنني أتطلع للإصغاء إلى البيان الذي ستدلون به.

الكلمة الرئيسية لفخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا

سيادة Joseph Nyuma Boakai، نائب رئيسة جمهورية ليبريا،
السيدة رئيسة مجلس المحافظين،
المحافظون الموقرون،
السيد رئيس الصندوق،
السادة كبار الشخصيات،
سيداتي وسادتي،

أشكركم على دعوتكم لي للانضمام إلى هذا النقاش الهام حول زيادة إنتاج الأغذية والترويج للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية على كوكب الأرض.

وفقا لأحدث الأرقام من منظمة الأغذية والزراعة، من الواضح أن إنتاج الأغذية يواكب النمو المطرد في تعداد سكان الأرض. وبالتالي فإنه من الملائم لمجلس محافظي الصندوق أن يلفت الاهتمام إلى هذا الشاغل الملح. ويغدو الوضع أكثر إلحاحا عندما نأخذ بعين الحسبان أن غالبية المتضررين هم من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة منخفضي الدخل في البلدان النامية.

ومع ذلك هناك سبب للإبقاء على تفاؤلنا، إذ تشير الخبرة المكتسبة في بعض أنحاء العالم إلى أنه ومع السياسات الصحيحة والاستثمارات الكافية، بإمكاننا أن نزيد إنتاج الأغذية في الوقت الذي نحافظ فيه على بيئتنا.

علينا أن نعترف بأنه، وبالنسبة لمعظم بلدان العالم النامي، وبالتأكيد بالنسبة لبلدي رواندا، فإن الزراعة ستبقى قائمة على أصحاب الحيازات الصغيرة لبعض الوقت، وفي معظم الأحيان ستتم في بيئات هشة عرضة لتغير المناخ.

ومن هنا فلا مفر بالنسبة للبلدان المتضررة والمؤسسات التي ترسي شراكات معها من أن تكون جسورة وأن تحاول القيام بما لم يتم القيام به من قبل. علينا أن نتعلم مما نجح وأن نكيف هذه النماذج لتلائم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

ولإيضاح ذلك، دعوني أستقي من خبرتنا رواندا، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية كان للزيادة الملحوظة في إنتاج مزارع أصحاب الحيازات الصغيرة أثرا ملحوظا على حياة مواطنينا، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بوسطي قدره 8 بالمائة، ضامنا الأمن الغذائي والدخول الأعلى للمزارعين. وقد أدى ذلك بصورة مباشرة إلى صعود أكثر من مليون رواندي فوق خط الفقر في نفس الفترة.

كذلك فقد عملنا على التخفيف من أثر بعض التحديات المخصوصة التي تواجهها رواندا والتي تتمثل في النمو السكاني الكبير وكثافته والهضاب الشديدة الانحدار والهطولات المطرية الغزيرة والحراثة المتكررة لنفس الأراضي المجزأة على الغالب. ويعتبر الحفاظ على البيئة قضية هامة لنا، فإنه واحد من المؤشرات المعيارية للتسيير الرشيد التي يخضع بسببها القادة على جميع المستويات للمساءلة.

وإذا نجحت رواندا في كسب هذه النتائج المتواضعة في ظل ظروف صعبة، فما هي الزيادة الكبيرة التي يمكن تحقيقها في أوضاع أقل هشاشة مع زيادة في الاستثمارات في الفرص الموجودة في أنحاء عديدة من أفريقيا؟

يبقى الجزء الأول من الإجابة مع البلدان الإفرادية التي يتوجب عليها أن تصمم وتنفذ السياسات المناسبة لزيادة إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والعمل معهم نحو القضاء على الفقر.

بالإضافة إلى ما يتوجب علينا في الحكومة أن نقوم به، فإن نوعية التعاون الذي نطوره مع شركائنا من الأمور الحاسمة. وهنا أود أن أعترف بالدور الذي يلعبه الصندوق كشريك قوي في برامجنا الزراعية حيث قدم الدعم لنا في العديد من مبادرات الحد من الفقر وفي محاصيل التصدير الرئيسية مثل الشاي والبن. دعوني أنتهز هذه الفرصة لأشكر المؤسسات الأخرى الموجودة في روما، وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة بيل وملينداغيتس وغيرهم من الأصدقاء والشركاء المخلصين لرواندا على مساندتهم لبرامجنا أيضا.

الواقع في معظم البلدان النامية هو أن زراعة الحيازات الصغيرة ما زالت مصدر كسب العيش وإمدادات الأغذية لغالبية السكان، وبهذا المعني فلكل مزارع قيمة وما من أحد منهم صغير بحيث يمكن إغفاله.

ولهذا السبب فقد قمنا في رواندا بتحديد هذا القطاع كمفتاح للنمو، وطورنا برامج تستهدف أصغر المزارعين من اصحاب الحيازات الصغيرة. وقد نجم عن هذا الخيار نتائج جيدة لأن الروانديين أحسوا بملكية جدول أعمالهم الإنمائي، في الوقت الذي نرسي فيه الشراكات للتقدم. وأما الغاية في نهاية المطاف فهي التحول من إنتاج الكفاف إلى الإنتاج الموجه إلى الأسواق.

دعوني أشير إلى برنامجين اثنين كان لهما أكبر الأثر على إنتاج الأغذية ومستويات المعيشة. برنامج بقرة لكل أسرة فقيرة، وهو مبادرة وطنية لتربية الحيوانات، أسهم به الصندوق وحسّن من مستويات التغذية وزاد من الدخول وعزز من خصوبة التربة. ومن خلال مخطط تمرير الفوائد، فإنه يسهم أيضا في إعادة بناء نسيج الدعم الاجتماعي في بلادنا.

في رواندا من المستحيل علينا توسيع الأراضي الصالحة للزراعة، ومع ذلك فإننا بحاجة لأن نحمي الأمن الغذائي الذي اكتسبناه بصعوبة، بالإضافة إلى النهوض بزراعتنا التجارية. ولهذا فإننا نتبنى برنامجا لتجميع الأراضي والتكثيف المحصولي للاستخدام الأمثل للأراضي وزيادة المردودية.

وقد نجم عن هذه المبادرات زيادة ملفتة للنظر في إنتاج المحاصيل التي تمت زراعتها على الأراضي المجمعة. فعلى سبيل المثال وبين عامي 2007 و2010، تضاعف إنتاج الذرة ثلاث مرات وتضاعف إنتاج كل من الكسافا والقمح مرتين.

وقد أظهرت خبراتنا بأن المردودات يمكن أن تكون أعلى وأكثر استدامة عندما يتم إدماج صون البيئة مع النشاط الزراعي. ولذلك فإننا نستثمر في بناء المصاطب على سفوح الهضاب للحد من تآكل التربة والحفاظ على الرطوبة وإعادة إحياء الغابات المتدهورة، ويترافق ذلك مع استصلاح أراضي المستنقعات لأغراض الزراعة بالإضافة إلى حماية الأراضي الرطبة.

سيداتي وسادتي،

في حين أننا نستطيع أن نوسع نطاق ما قمنا به وأن نتعلم من النماذج الناجحة، ما زال هنالك الكثير مما يمكن تحقيقه.

إننا لا نستطيع على سبيل المثال أن نتكلم عن مستويات الإنتاج المستدامة إذا استمرينا في الاعتماد حصرا على الزراعة البعلية. وبهدف كسر الحلقة المفرغة للجفاف والمجاعة التي تعاني منها أجزاء كبيرة من قارتنا، علينا أن نكثف الري مع إدارة مواردنا المائية بصورة أفضل.

وبنفس القدر من الأهمية، علينا أن نضمن حصول المزارعين على المدخلات الضرورية مثل الأسمدة والبذور المحسنة والمشورة المهنية، بالإضافة إلى الأسواق لمنتجاتهم.

وبصورة مشابهة، نحتاج إلى أن نستثمر أكثر في البحوث والتقنيات الجديدة لزيادة الإنتاج، ولأغراض إضافة القيمة وبخاصة بالنسبة للمحاصيل الغذائية الأساسية. وفي الوقت نفسه يجب أن نوفر الموارد الكافية لتعزيز النظم المالية الريفية لصالح المزارعين.

ومن المثير للرضا ملاحظة أن هنالك أعدادا متنامية من قصص النجاح الخاصة بالمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في بلدان أخرى من أفريقيا. وهذا يعني أن وجود مستقبل واعد لمثل هذا النوع من الزراعة، وبصورة أكثر حسما من الممكن بالفعل القضاء على المأساة غير المقبولة لأناس يعانون من سوء التغذية ويتضورون جوعا.

وقد تمكنت البلدان التي أحرزت نجاحاً في هذا المجال من تحقيق ذلك، لأنها تمتلك السياسات الصحيحة وتضمن إسهام مواطنيها وتتمتع بدعم الشركاء الإنمائيين. ومن الواضح أن هذا الدعم مفيد عندما يأتي لتعزيز الأولويات الوطنية، تماما كما يفعل الصندوق في رواندا. ومن وجهة نظري الشخصية، فإن الشراكات التي تحترم خيارات الناس والتي تأتي بأفضل النتائج، هي ما يتوجب علينا تشجيعه وتعزيزه وتكراره.

وفي نهاية المطاف، ستأتي الحلول طويلة الأمد للاستثمار في الزراعة من الإشراك الأكبر للقطاع الخاص في التكنولوجيا والإنتاج والتسويق والبحوث.

وفي الختام، وإذا كان لنا أن نفي بهدفينا التوأمين المتمثلين في إطعام السكان المتزايدين وحماية البيئة، علينا أن نفعل ما نعلم أنه قد ينجح. وهو الدعم المستهدف والاستثمار في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لرفع الإنتاجية الزراعية والمساهمة في الأمن الغذائي والحد من الفقر في الوقت الذي نحمي فيه كوكبنا.

أشكركم جميعا على حسن الإصغاء وأتمنى لكم مداولات مثمرة.

بيان رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي

بالنيابة عن الجميع في الصندوق، هنا في المقر الرئيسي وفي الميدان، أرحب بكم بحرارة في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين.

في هذه الفترة العصيبة من انعدام اليقين الاقتصادي في أرجاء كثيرة من العالم، وفي الوقت الذي تضرب فيه الأزمة المالية العالمية العديد من الميزانيات الوطنية فإننا شديدو الامتنان لدعمكم الذي لا يتزعزع.

لقد أثبتم أنكم تمتلكون المثابرة والتصميم، والصبر للاستثمار في النمو طويل الأمد عندما قررتم زيادة برنامج عمل الصندوق في فترة التجديد التاسع للموارد زيادة كبيرة.

إننا ممتنون للثقة التي أظهرتموها في الصندوق ولإيمانكم بما نقوم به. ولم نحظ فقط بدعم معتبر من شركائنا الإنمائيين التقليديين ولكننا حظينا أيضا بمساهمات كبيرة من بلدان الدخل المتوسط والاقتصادات الناشئة ومن البلدان التي غالبا ما تكون من البلدان المتلقية للمعونة أكثر من كونها مساهمة فيها.

موضوع مجلس المحافظين لهذا العام "الزراعة المستدامة لأصحاب الحيازات الصغيرة إطعام العالم وحماية الكوكب".

وقد تم اختياره دعماً لمؤتمر ريو+20 القادم، وليعكس أثر تدهور البيئة على الزراعة وعلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وهو أثر يفاقمه تغير المناخ بمعدلات مرعبة.

وإدراكاً منا لهذا الأمر، وللمساعدة على تنفيذ سياسة الصندوق الخاصة بتغير المناخ، فقد طورنا مبادرة ريادية وهي برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والذي سيساعد على تحويل التمويل إلى استثمارات مستدامة مناخيا في مجتمعات أصحاب الحيازات الصغيرة.

تغير المناخ هو واحد فقط من التحديات التي سنواجهها مباشرة في السنوات القادمة. ولكن وبفضل التحولات التي شهدها الصندوق على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإنه يقف على أهبة الاستعداد للإيفاء بجميع وعوده.

عندما انتخبتموني قبل ثلاث سنوات لأقود الصندوق، وعدتكم بأن أعزز وأعمق عملية التغيير والإصلاح، كما وعدتكم بأن أجعل من الصندوق حليفا أقوى من أي وقت مضى للسكان الريفيين الفقراء. ووعدتكم أيضا أن أبقي الزراعة على قمة جداول الأعمال الوطنية والدولية.

واليوم فإن الصندوق مؤسسة مرت بالتحول، ونحن نقوم بإيصال المزيد من النتائج والوصول إلى عدد أكبر من البشر كما أننا غدونا أكثر كفاءة وفعالية وشفافية من أي وقت مضى في تاريخ هذه المنظمة.

والأرقام تتحدث عن نفسها. فقد تجاوزنا أهداف الكفاءة الموضوعة للتجديد الثامن لموارد الصندوق.

أما معدل الكفاءة، الذي يقوم على قياس الميزانية الإدارية مقابل ما هو منفق على القروض والمنح، فسينخفض إلى 12.5 بالمائة عام 2012، في حين كان الهدف الموضوع 13.5 بالمائة.

واليوم فإن 67 بالمائة من قوة العمل في الصندوق موكلة بالعمل على البرامج، وكان الهدف الموضوع 65 بالمائة فقط.

كذلك فإن المشروعات تنفذ بصورة أسرع مع تقلص الوقت المستغرق بين الموافقة وأول صرف. وبالمقابل يتم الوصول إلى المشاركين في مشروعاتنا بوقت أقصر وتتغير حياتهم بصورة أسرع أيضا.

لقد خضعت منظمتنا للتعزيز وإعادة الهيكلة وإعادة التفعيل.

ويعد مكتبنا الجديد للاستراتيجية وإدارة المعرفة أداة قوية لضمان استنارة عملنا بأرقى مستوى من التفكير.

وسيساعد المكتب الجديد لتعبئة الموارد والشراكات في الصندوق على الترويج للتنمية الزراعية واستقطاب مشاركة المؤسسات الأخرى.

كذلك فإن مكتب الشؤون الأخلاقية الجديد لدينا يساعدنا على الالتزام بأفضل الممارسات الأخلاقية المتبعة في المؤسسات المالية الدولية.

وبحكم كوننا مؤسسة مالية دولية، فإننا نعي تماما أهمية وجود إشراف مالي قوي فيها.

في العام الماضي أنشأنا دائرة منفصلة للعمليات المالية يترأسها كبير الموظفين الماليين، وأعدنا تنظيم شعبة المراقب والخدمات المالية. وعززنا شعبة خدمات الخزانة.

كما تبنينا نظام ميزنة يستند إلى النتائج، ونقوم باستعراضات نصف سنوية للميزانية، وأما خطتنا متوسطة الأمد فتهدف إلى إضفاء تحسين أكبر على المساءلة لدينا.

وحسّنا إشرافنا المالي بصورة أكبر من خلال جلب مراجعين خارجيين جدد لأول مرة في تاريخ الصندوق.

في السنة الماضية، ولأول مرة ترأس مشاورات التجديد التاسع للموارد رئيس خارجي.

كما استمرينا في توسيع حضورنا القطري بحيث وصل عدد موظفي الصندوق في المكاتب القطرية إلى 64 مع نهاية عام 2011، وفي نهاية العام الماضي كان الصندوق يمول 240 مشروعا وبرنامجا في 94 بلدا وإقليم واحد.

وتصوروا أنه وحتى قبل أربع سنوات مضت، كنا نقوم بالإشراف المباشر على 18 بالمائة فقط من المشروعات التي نمولها. ومع حلول يوليو/تموز 2011، ارتفعت هذه النسبة إلى 93 بالمائة.

وقد ساعدنا الإشراف المباشر على المستوى القطري على إيصال برنامج أكبر من القروض والمنح، كما ساعدنا أيضا على الوصول إلى عدد أكبر من البشر وعزز جودة العمل على أرض الواقع وعمق من حوار السياسات مع الحكومات. وقد وجدنا أن أداء البلدان التي يوجد فيها مكاتب قطرية للصندوق أفضل من البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه المكاتب.

إن قدرة الصندوق على توسيع النطاق تعني أننا نصل إلى عدد أكبر من البشر، ونغير حياة عدد أكبر منهم. وفي عام 2010، حصل 43.1 مليون شخص على خدمات من خلال مشروعات يدعمها الصندوق مقارنة مع 29.2 مليون عام 2007.

لقد جعلتنا جميع هذه الإجراءات مجتمعة أكثر رشاقة وفعالية واتساقا في قدرتنا على إيصال النتائج وهذا ببساطة ليس حكمنا نحن فقط، وإنما حكم مكتب التقييم المستقل في الصندوق، والاستعراضات والتقديرات التي قامت بها أطراف ثالثة بما في ذلك الحكومات الأسترالية والبريطانية والسويدية، ومؤسسة بروكنغز ولجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة التقدير متعددة الأطراف لأداء المنظمات.

بدأ العمل الذي نقوم به لجعل الصندوق أداة فعالة لاستقطاب الموارد يؤتي ثماره. فمقابل كل دولار تمت المساهمة به في الصندوق خلال التجديد الثامن للموارد تمكننا من تعبئة ستة دولارات أخرى لصالح برامج التنمية الريفية.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأشكر جميع العاملين في الصندوق، هنا في مقره الرئيسي وفي الميدان، فهم أعظم مواردنا وأكثرها قيمة على الإطلاق، ويعود الفضل إلى التزامهم وتصميمهم وحرفيتهم في تمكننا من إدخال تغييرات مذهلة في الصندوق وسيسمح التزامهم ومهنيتهم بإيصال برنامج عمل أكثر طموحا في السنوات القادمة.

وحيثما كنتم، في البرازيل، أو الهند أو كينيا أو السنغال أو فييت نام أو هنا في روما، أحييكم جميعاً.

لقد بقينا مخلصين لمهمة الصندوق، وبقينا مخلصين لقيمه، كما بقينا مخلصين لنظام تشغيل الشراكات فيه وللعمل من القاعدة إلى القمة. وتكمن جهودنا السكان الريفيين الفقراء من الزراعة وبيع المزيد من الأغذية وزيادة دخولهم وإدارة حياتهم الخاصة.

وستسمح التغييرات التي أدخلناها بالقيام بالمزيد بصورة أفضل. ستسمح لنا بتوسيع النطاق وبأن نغدو أفضل فعالية وكفاءة في الوقت ذاته، وستسمح لنا بأن نساعد على تحويل حياة أعداد أكبر من البشر.

إنه وقت مثير للاهتمام للعمل في التنمية الريفية وللعمل في الصندوق.

لقد جعل منا برنامج عملنا المتزايد لاعبا هاما في مجال التنمية الريفية والزراعية.

لقد أعطتنا خبرتنا ومعرفتنا المستندة إلى حوالي 35 سنة في المناطق النائية، حيث لا يغامر بالدخول إلا عدد قليل من الشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية الدولية موقعا متميزا عن غيرنا في هذا المجال.

وبدأ صوتنا – أي صوت السكان الريفيين الفقراء – في جميع أنحاء العالم يزداد علوا.

في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، وفي اجتماعات مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، وفي مؤتمر ديربان الخاص بتغير المناخ الذي انعقد في ديسمبر/كانون الأول الماضي وأيضا في مؤتمر ريو +20 المتوقع عقده هذا الصيف – لقد قمنا على الدوام بإثارة القضية الأقرب إلى قلوبنا. بإمكان المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إطعام أنفسهم والمساعدة في إطعام العالم.

لقد بدأ الإصغاء لرسالتنا وحان الوقت لأصحاب الحيازات الصغيرة للعب دورهم الذي يستحقونه في المساهمة في النمو الاقتصادي والأمن الغذائي.

وببساطة يمكننا القول أن الزراعة هي صناعة النمو. ومع توقع ازدياد سكان العالم ليتجاوز التسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050، فإن زيادة الطلب على الغذاء من الأمور الحتمية في السنوات القادمة.

ويتلخص عملنا في تمكين صغار المزارعين وأي شخص في المناطق الريفية من أن يكونوا جزءا من صناعة النمو هذه من خلال تحقيق كامل إمكانياتهم، ومع هجرة عدد أكبر من الأشخاص، سيتمتع أولئك الذين سيبقون في أراضيهم بأهمية أكبر حيث أن الزراعة هي نشاط ريفي في المقام الأول.

عندما يتم الاعتراف بأولئك المزارعين كأصحاب مبادرات فردية صغيرة، وعندما تتاح لهم إمكانية الوصول إلى الموارد والحوافز الأفضل، وعندما يتمتعون بفرص الوصول إلى الأسواق والبيئة الممكنة، سيغدو بإمكانهم

تغيير مجتمعاتهم وتحويل حياتهم الخاصة، لا بل العالم بأسره. وعلينا أن نتذكر بأن أكثر من ملياري شخص يعيشون ويعملون في المزارع الصغيرة في جميع أنحاء العالم.

دعوني أعطيكم ثلاثة أمثلة –

وما سأقوله لكم ليست مجرد تقارير أرسلها لي موظفو الصندوق، وإنما ما رأيته بأم عيني.

في كينيا، قابلت جين نجاغوارا التي تمكنت من إرسال أطفالها إلى المدرسة بفضل الأرباح التي جنتها في عملها في إنتاج الألبان والذي بدأ مع حصولها على رأس واحد من الماعز فقط، وهي الآن توظف أشخاص أخرين وتوفر الدخل والفرص لمجتمعها المحلي.

وفي محافظة جنوب غانسو في الصين، وهي منطقة عانت من موجات جفاف متكررة تشبه الظروف القاسية في العديد من أرجاء أفريقيا. يتمكن المزارعون الآن من إطعام أنفسهم وأسرهم، وقد زادوا من دخلهم أيضا.

في قرية "جاو هي" قابلت مزارع اسمه "لي غو شين" كان دخله أقل من دولارين في اليوم عام 2006، والآن ارتفع إلى حدود 35 دولارا في اليوم.

وفي غواتيمالا، قابلت بيدرو تون. والسيد تون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة ورئيس رابطة للمنتجين.

ومع المساندة التي حظوا بها من مشروع يدعمه الصندوق، تمكنوا من شراء معدات للري وبناء مرفق تخزيني جديد والعمل مع شركاء من القطاع الخاص لجلب منتوجهم إلى أسواق جديدة واليوم فإنهم يبيعون لبعض أكبر تجار التجزئة بما في ذلك سلسلة Wal–Mart في الولايات المتحدة الأمريكية.

أولئك هم الأشخاص الذين نعمل معهم. لقد مكنتهم الأنشطة الزراعية الصغيرة من إطعام أسرهم وشراء الأدوية وتعليم أطفالهم وإعادة بناء بيوتهم والاستثمار في أعمالهم.

وما آثار إعجابي أكثر من أي شيء آخر في جميع البرامج والمجتمعات الريفية التي زرتها هو صمود وتصميم هؤلاء الأشخاص ورغبتهم والتزامهم وقدرتهم على تحويل حياتهم الخاصة.

ما الذي يبدو عليه المستقبل؟

لقد زودتنا مشاورات التجديد التاسع لموارد الصندوق بخارطة طريق حتى عام 2015، وبدأنا بالفعل في السير في هذا الطريق.

سنعزز من حضورنا القطري وسنقوي من إصلاحاتنا المؤسسية وخاصة في مجال الموارد البشرية.

وستعزز عملية مراجعة الوظائف لدينا خلق الاتساق بين الوظائف في الصندوق وأهدافه الاستراتيجية.

كذلك فإن استعراض الكفاءة المؤسسية للصندوق، وهي عملية أظن بأنها الأولى من نوعها في أي مؤسسة مالية دولية أو وكالة من وكالات الأمم المتحدة. فستسمح لنا بتزويد الدول الأعضاء لدينا بقيمة أكبر مقابل الأموال المنفقة.

ومع إطار قياس النتائج الذي تحسن بصورة كبيرة، سوف نثبت التزامنا بإيصال النتائج، وسوف نتمكن من توفير تقدير أوسع وأكثر عمقا للأثر الإنمائي وبخاصة فيما يتعلق بعدد الأشخاص الذين انتشلناهم من قبضة الفقر.

وسنشحذ تركيزنا على توسيع نطاق أهداف الصندوق.

وسنوسع شراكاتنا مع القطاع الخاص ونجعل من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة شركاء أعمال أوضح صورة في جهودهم الرامية لإطعام العالم.

وستجعل مبادرة برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة الصندوق قائدا للتمويل الذكي مناخيا لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة.

كما سنوسع حضورنا في الدول الهشة والمناطق النائية من البلدان النامية حيث عمل الصندوق على الدوام.

وتتزامن فترة التجديد التاسع لمواردنا مع السنوات الأخيرة من الحملة الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسيسهم العمل الذي سنقوم به في السنوات القادمة بصورة مباشرة نحو تحقيق الهدف الأول من هذه الأهداف وهو خفض نسبة الجوعى والذين يعيشون في فقر مدقع في العالم إلى النصف. ونتوقع أن تصل إلى 80 أو 90 مليون شخص بحلول نهاية التجديد التاسع لموارد الصندوق عام 2015.

كما سيسهم عملنا أيضا في تحقيق الهدف الثالث المتمثل بالمساواة بين الجنسين والهدف السابع حول حماية البيئة، وسيسهم بصورة غير مباشرة في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية لأن الفقر والجوع هما أصل العديد من المشاكل التي يعاني منها العالم.

في كل منتدى ومؤتمر وكل اجتماع وكل قمة سنستمر في أن نكون صوت المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والصيادين والرعاة والمعدمين والعمال الزراعيين والنساء والشباب.

في الواقع وفي جميع المجتمعات الريفية، تعد النساء الراعيات الأساسيات لأسرهن في المقام الأول، ولكنهن أيضا وبصورة متزايدة بدأن بالعمل كمزارعات وعاملات زراعيات. أنهن يشكلن هدفنا الرئيسي.

كما يجب علينا أن ننظر أيضا في احتياجات الشباب. ولا بد لنا من تسخير طاقتهم الضخمة وتوفير الفرص لهم وبخاصة في المناطق الريفية.

إننا بحاجة لشباب اليوم لكي يغدو مزارعي الغد. ومن خلال خلق جملة من خيارات العمالة في للشباب في المناطق الريفية، فإننا نتمكن من كبح نزوحهم إلى المدن وهجرتهم إلى الخارج.

وحيث نقوم بعملنا لتنفيذ أهداف التجديد التاسع لموارد الصندوق فإننا نقوم به من خلال الشراكة.

بالنسبة لأولئك الذين حضروا منكم في وقت سابق من هذا الأسبوع منتدى المزارعين، فلا شك بأنكم قد حظيتم بفرصة الالتقاء ببعض من أهم شركائنا وهم المزارعين من البلدان النامية. ويجمع منتدى المزارعين الذي يتم عقده لدينا كل سنتين زعماء منظمات المزارعين من جميع أنحاء العالم لإرساء الشبكات بين بعضهم البعض ومع موظفي الصندوق وشركائه.

وسوف نستمر في نسج روابط أقوى مع الوكالتين الشقيقتين في روما وهما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

إنني أتطلع للعمل مع زملائي الجدد، السيد خوسيه غرتزيانو داسيلفا في منظمة الأغذية والزراعة والسيدة إرثارين كوزن التي ستنتقل إلى برنامج الأغذية العالمي في أبريل/نيسان.

وسوف نستثمر في نقاط القوة والاتساق على طول خط مستمر من المساعدة الإنسانية إلى التنمية في عملنا معا لتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والجوع.

أعلم أن العام القادم لن يكون بالعام السهل، فانعدام اليقين الاقتصادي الذي عانت منه بلدان كثيرة في السنة الماضية سيستمر على ما يبدو. وأدرك بأن العديد من الدول الأعضاء لدينا لديها احتياجات محلية ملحة على المدى القصير.

ولكني على ثقة من أننا سنستمر في الحفاظ على نفس التصميم للاستمرار في الاستثمار على المدى الطويل.

إن التنمية الزراعية والريفية ضرورة لا مندوحة عنها للأمن الغذائي والتغذوي المستدام، وهي السبيل إلى العمالة وخلق الثروات والنمو الاقتصادي، كما أنها تشكل الأساس للانسجام الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهي ومصدر للسلام والأمن العالميين.

معا نمتلك القدرة على خلق مستقبل أفضل للملايين من البشر، دعونا نثبت أننا نمتلك المثابرة والتصميم لنحدث الفرق.

وشكرا لكم.

البيان الترحيبي الذي ألقاه رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية السيد كانايو نوانزي بمناسبة زيارة معالي السيد Mario Monti، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية

معالي السيد رئيس الوزراء،
إنه لمن دواعي شرفي وسروري أن أرحب بكم في أول زيارة لكم إلى مقر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. اسمحوا لي نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الصندوق أن أعبر عن خالص تقديرنا لمشاركتكم لنا في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين.

إن حضوركم معنا اليوم إنما هو رمز هام لالتزام إيطاليا بإبقاء الزراعة في قلب جدول الأعمال العالمي، فروما بحكم كونها مركزاً دولياً للأمن الغذائي، هي المكان الذي نعتبره موطناً لنا، نحن هنا في الصندوق وأيضا زملاؤنا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وبالإضافة إلى كونها البلد المضيف، فإن إيطاليا كانت ومازالت صديقاً وشريكاً متيناً للصندوق. وبالفعل، وفي هذه الأوقات العصيبة، فقد شكل التجديد التاسع لموارد الصندوق نجاحاً عظيماً، كان دور إيطاليا حاسماً في تحقيق هذا النجاح.

اسمحوا لي أن أقول إننا نقدر البداية القوية التي أظهرتها حكومتكم في الإجراءات المتعددة الأطراف، واسمحوا لي أن أشكركم على تصويتكم بالثقة التي منحتموها للصندوق. أننا نتشرف خالص الشرف بوجودكم معنا هنا اليوم.

الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي السيد ماريو مونتي رئيس مجلس وزراء الجمهورية الإيطالية

السيد نوانزي، رئيس الصندوق،
السيدة رئيسة المجلس،
أصحاب المعالي الوزراء والمحافظون،
أعضاء الوفود الكرام،
السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن أتحدث إلى مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في وقت عادت فيه قضية الأمن الغذائي لتشكل مجددا محور تركيز جدول الأعمال العالمي.

وقد كرس المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة جزءا كبيرا من انتباهه وطاقته لحل الأزمة الاقتصادية والمالية. غير أننا يجب ألا نغفل حقيقة الأزمة الأعمق والأوسع نطاقا التي نواجهها، وهي أزمة طاقة وأزمة أمن غذائي في الوقت نفسه. ففي ارتفاع أسعار الطاقة والضغوط على النظام الغذائي العالمي إشارة إلى أننا نضع ضغوطا غير محتملة على الموارد الطبيعية للعالم.

وقد سبقت أزمة الغذاء التي شهدها العالم عام 2007 الأزمة الاقتصادية والمالية، وكان لها أثر مأساوي على البلدان والسكان الأكثر ضعفا.

ورغم أن أسعار السلع الزراعية شهدت ارتفاعات وانخفاضات منذ ذلك الحين، فإن المشكلات التي أدت إلى وقوع الأزمة لم تنته حتى الآن، والوضع في الأجل الطويل لا يزال مثيرا للقلق. فسوف يحتاج العالم إلى توفير الغذاء لعدد متزايد من السكان خلال العقود القادمة. وسنحتاج إلى إيجاد حلول مبتكرة وجريئة لتلبية احتياجات متعارضة، وهي التغير الديمغرافي، وفرص العمل الجديدة، والاستدامة البيئية. ويجب أن تظل قضية الأمن الغذائي على قائمة أولويات المجتمع الدولي.

وتعطي سياسات إيطاليا أولوية واضحة لقضية الأمن الغذائي. فقطاع الزراعة من القطاعات المهمة في إيطاليا، ونحن على وعي كبير بأهمية الزراعة المستدامة للتنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والتنوع البيولوجي. ولذلك تفخر إيطاليا باستضافة محور الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما.

وبالطبع فإن شعار **معرض Expo 2015** "**إطعام الكوكب، الطاقة من أجل الحياة**" يعكس وعينا في عالم تتزايد فيه العولمة بوجوب ضمان حق كل فرد في الحصول على طعام صحي ومغذ.

سيدي الرئيس،

خلال السنوات الأخيرة التي تلت أزمة السلع الغذائية عامي 2007 و2008، بذل بلدنا جهدا كبيرا لإعادة هذه القضية الحيوية إلى جدول أعمال السياسات الدولية.

وبمناسبة رئاستنا **لقمة مجموعة الثمانية** التي عقدت في مدينة لاكويلا عام **2009**، تم إطلاق مبادرة للأمن الغذائي اتفق في إطارها أكثر من **40 بلدا** ومنظمة دولية على تعبئة **20 مليار** دولار أمريكي خلال ثلاث سنوات لمساعدة المزارعين في البلدان الفقيرة على زيادة إنتاجيتهم.

كما أقرت القمة العالمية للأمن الغذائي لاحقا في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 المبادئ التي تم الاتفاق عليها في مدينة لاكويلا، والتي تُعرف حاليا باسم **مبادئ روما الخمسة للأمن الغذائي العالمي المستدام**. وبفضل تجدد اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية، شهدت القمة العالمية نفسها إقرار إصلاحات لجنة الأمن الغذائي وتشكيل فريق خبراء رفيع المستوى لتحسين آليات تنسيق نظام الحوكمة العالمية.

وأثناء رئاستنا لقمة مجموعة الثمانية، قمنا أيضا بتنظيم أول قمة لوزراء زراعة مجموعة الثمانية.

وألقينا الضوء في هذه المناسبة على ضرورة إجراء تعديلات هيكلية، وإلا فإن أزمات الغذاء لن يكون لها تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة فحسب، بل قد تؤثر تأثيرا بالغا على الاستقرار السياسي في جميع أنحاء العالم.

سيدي الرئيس،

الآن وبعد مرور عامين، تعود قضية الأمن الغذائي على رأس جداول أعمالنا وتتضح جميع انعكاساتها الإنسانية والإنمائية والأمنية.

فقد وصلت أسعار الأغذية إلى ارتفاعات غير مسبوقة عام 2011، واقترن ذلك بالأزمة الإنسانية التي شهدها القرن الأفريقي. ولم تنتج **أعمال الشغب التي اجتاحت شمال أفريقيا والشرق الأوسط خلال العام الماضي** عن المصاعب الاقتصادية وحدها، بل إنها ليست مجرد مصادفة أن الانتفاضات الشعبية اندلعت بعد الزيادة المفاجئة في أسعار الغذاء، **لا سيما أسعار القمح**.

فالحقيقة أن تضخم أسعار المنتجات الزراعية تترتب عليه زيادة مطردة في جوانب الضعف وعدم الاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا سيما في البلدان التي تنفق فيها أسر الكفاف جزءا كبيرا من دخلها على الغذاء. إن العالم الذي يسوده الجوع عالم غير عادل وغير مستقر أيضا.

وفي يوليو/تموز 2011، **أطلق وزراء زراعة بلدان مجموعة العشرين في باريس خطة عمل معنية بتقلبات أسعار الأغذية والزراعة** بغية تعزيز الاستجابة للأمن الغذائي في الأجل الطويل. كما تم إنشاء نظام معلومات الأسواق الزراعية، وهو قرار إيجابي للغاية في رأيي لما له من دور محتمل في تحسين الشفافية في الأسواق.

وقد استضافت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة هذه الآلية التي ستكون مفيدة للغاية في الحد من تقلبات الأسعار، كما أنها تضرب مثالا أيضا للشراكات الجديدة التي نحتاج إلى إقامتها للتعامل مع التحديات العالمية مثل القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وبجانب بلدان مجموعة العشرين، **يعمل نظام معلومات الأسواق الزراعية على إشراك جميع المنظمات الدولية المعنية**، وهو مستعد للتعاون مع البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة والمستوردة للحبوب والبذور الزيتية، ومع ممثلي كبرى أسواق تبادل السلع والقطاع الخاص.

سيدي الرئيس،

إن مواصلة التعاون بين الوكالات الموجودة في روما أمر مهم للغاية في ظل هذه الظروف الدولية الصعبة إلا أنه غير كاف.

فعلى المجتمع الدولي بذل مزيد من الجهود لإقامة نظام غذائي عالمي مستدام وتحقيق تنمية متوازنة في قطاع الزراعة. **ومن المعروف بالطبع أن التنمية في قطاع الزراعة أكثر فعالية في الحد من الجوع والفقر بمرتين إلى أربع مرات من أي قطاع آخر.**

ولتنمية الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي في الوقت نفسه، ينبغي وضع **منهج كامل متكامل** يشمل جميع السياسات المتداخلة والبلدان والمؤسسات ويشجع على استحداث سبل جديدة للعمل والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويجب أن تكون وكالات روما في طليعة هذه الشراكات الجديدة. إذ يتعين عليها تعزيز سبل التعاون فيما بينها للمساهمة في نجاح لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد الإصلاحات التي خضعت لها.

سيدي الرئيس،

إن تركيز الصندوق على أصحاب الحيازات الصغيرة يوجب عليه إشراك فئتين مهمتين في عملياته: وهما **القطاع الخاص والنساء.**

ففي أفريقيا جنوب الصحراء، يقوم النشاط الزراعي في معظمه على أصحاب الحيازات الصغيرة. وبالتالي فإن القطاع الخاص له دور مهم في تعزيز الإنتاجية الزراعية. ويتطلب ذلك توفير بيئة تمكينية من شأنها زيادة قدرة صغار المزارعين، الذين يمثلون الجزء الأكبر من المنتجين الزراعيين، على الوصول إلى الأسواق وسلاسل القيمة.

إن زيادة التنمية تتطلب منهجا متكاملا يتضمن تحسين السياسات الوطنية والإقليمية، وزيادة فرص الحصول على الأراضي، والمياه، والائتمان، والتعليم، والاستفادة من بحوث البذور والأسمدة. **ولن تسهم استثمارات القطاع الخاص بفعالية في زيادة الإنتاجية إلا إذا توافرت جميع هذه العناصر أو معظمها.**

وتمثل النساء نسبة كبيرة من القوة العاملة في قطاع الزراعة في البلدان النامية.

لذلك فإن إعطاء النساء فرص مساوية للحصول على الموارد والمدخلات الزراعية من أقوى السبل المؤدية إلى الحد من الفقر والجوع. غير أن هناك تمايز كبير بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الائتمان وحيازة الأراضي، وهو ما يتعارض مع حجم مساهمة النساء ودورهن القوي في قطاع الزراعة.

ويأتي تخصيص يوم المرأة العالمي في عام 2012 لهدف "تمكين المرأة في الريف . إنهاء الفقر والجوع" كتذكرة من الأمين العام للأمم المتحدة بالتقديرات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة والتي تفيد بأن إعطاء النساء فرص مساوية للرجال في الحصول على الموارد المنتجة يمكنهن من زيادة غلة مزارعهن بنسبة 20–30 في المائة بما يؤدي إلى تحرير 100–150 مليون شخص من براثن الجوع. **ولذلك أشجع الصندوق بقوة على الاستمرار في التركيز على هذا البعد المهم في جميع أنشطته.**

سيدي الرئيس،

لا يمكننا اتخاذ إجراءات قوية على صعيد الأمن الغذائي دون وجود مؤسسات عالمية قوية. ونجاح التجديد التاسع لموارد الصندوق الذي نتجت عنه زيادة في الموارد بمقدار 25 في المائة دليل قوي على الدعم الذي يحظى به الصندوق ورئيسه.

وقد قامت إيطاليا بدورها في هذا الصدد. فقد أقرت زيادة بمقدار 10 في المائة في إطار تجديد موارد الصندوق بالرغم من القيود الشديدة المفروضة على ميزانيتها المحلية. وهذه **إشارة واضحة على عزمنا على الاستمرار في دعم مهمة الصندوق** مع التزامنا الكامل باستراتيجيته.

وسوف تواصل إيطاليا تأكيدها في جميع المنتديات الدولية، لا سيما مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، على ضرورة عدم إغفالنا لمسؤوليتنا المشتركة في مكافحة الجوع والتشجيع على إقامة نظام غذائي عالمي مستدام وعادل.

وختاما، أتمنى لك سيدي الرئيس ولجميع أعضاء مجلس المحافظين مناقشات مثمرة ونجاح جميع أنشطتكم المستقبلية.

رسالة فخامة Ellen Johnson Sirleaf، رئيسة جمهورية ليبريا، ألقاها نيابة عنها سيادة Joseph Nyuma Boakai، نائب رئيس جمهورية ليبريا

السيد رئيس الصندوق،
السادة المحافظون،
السيدات والسادة،

أتوجه بالشكر إليكم، للسيد نوانزي ولأعضاء مجلس محافظي الصندوق، على توجيه الدعوة الكريمة لفخامة Ellen Johnson Sirleaf، رئيسة جمهورية ليبريا، للانضمام إليكم ولتكون المتحدث الرئيسي في افتتاح الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي هذه الهيئة الموقرة. اسمحوا لي أن أنقل إليكم خالص تحيات فخامة رئيسة الجمهورية السيدة Sirleaf، التي أؤكد لكم أنها كانت تود لو شاركت بشخصها في هذا الاجتماع المهم لولا ارتباطات سابقة في البلاد للأسف حالت دون حضورها. وإجلالاً للفرصة التي منحتموها، ليس لفخامتها فحسب، بل لدولة ليبريا، يشرفني أن أكون هنا ممثلاً لها.

السيدات والسادة الموقرون، ترحب ليبريا بموضوع الدورة الخامسة والثلاثين للصندوق: "الزراعة المستدامة: إطعام العالم وحماية الكوكب." وكما تعلمون جيداً، يمثل الأمن الغذائي ركيزة جوهرية في أجندة التنمية في إدارتنا، وهو موضوع أشعر شخصياً بشغف شديد نحوه. في الوقت الراهن، تشجع حكومة بلادي سياسة "إنهاء الجوع في ليبريا." وهي أجندة إنمائية حاسمة في عملنا وستبقى على نفس القدر من الأهمية أثناء الفترة الثانية لإدارتنا في الحكم.

مع تطلع ليبريا لتقوية انخراطها مع الصندوق، يتمثل هدفنا الأساسي في ألا يقتصر العمل على ضمان توسيع قاعدة صلاتنا في قطاع الزراعة وتوطيدها فحسب، بل ضمان أن تُحدث شراكتنا فارقاً حقيقياً في محاربتنا للجوع في ليبريا وعلى سطح كوكبنا المشترك.

السيدات والسادة الموقرون، تشعر ليبريا بالانزعاج الشديد من التهديد الذي تواجهه الأنشطة الزراعية، وتقلب الأوضاع المناخية، مصحوباً بارتفاع عدد الجوعى في عالمنا اليوم. طبقاً لما أوردته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يُخشى أن يكون هناك مليار شخص جائع. بعد مرور ثلاثة عشر عاماً فقط، سيضاف إلى سكان العالم مليار نسمة آخرين.

في حين أن أقاليم عدة في العالم قطعت أشواطاً مثيرة للإعجاب في الحد من الفقر خلال العقود القليلة المنصرمة، اجتمعت الأزمة المالية العالمية مع ارتفاع أسعار الغذاء للدفع بملايين الأسر الإضافية إلى الفقر مرة أخرى.

وبالنظر إلى الأمام، مشكلة انعدام الأمن الغذائي لن تذهب إلا إلى عمق أكبر. لأنه لإطعام تسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050، لا بد أن يزيد إنتاج الغذاء بنسبة 70 في المائة؛ مما يعني أنه يتعين على الدول النامية أن تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 12 في المائة ليتم استزراعها بغية تحقيق هذا الهدف.

نحن نعلم أنه بإمكان عالمنا أن يطعم كل من يعيش فيه، الآن وفي المستقبل، وأن ينهي الجوع، إذا ما شرعنا الآن في القيام بالعمل الصحيح.

ترتيباً على ذلك:

1- يجب أن نحدد ونتقبل التغييرات الجوهرية التي يجب علينا القيام بها فيما يتعلق بتعميم تفكيرنا في هذه المشاكل. هذا من شأنه أن يتضمن التمييز بشكل واضح بين هدفنا الرامي إلى إنهاء الجوع وسوء التغذية، ووضع الأمن الغذائي لفرادى دولنا ولعالمنا على مسار مستدام.
2- يجب أن نهيئ الظروف المواتية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للإسهام في زيادة الغذاء المتاح بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050، حيث إن هذه هي النسبة المطلوبة لإطعام السكان الحضريين الآخذين في النمو.
3- يجب أن نتخذ إجراءات جريئة، وملائمة وناجزة تتضمن تدابير لتعزيز الإنتاج. ويجب أن نكفل كل من حماية أصحاب الحيازات الصغيرة من التهديدات التي يمثلها تغير المناخ، وتشجيعهم بصفتهم حماة الموارد الطبيعية على التشارك في المسؤولية عن حماية الكوكب.

السيدات والسادة الموقرون، لقد تعلم المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة التكيف مع التغيرات البيئية والتفاوتات المناخية. إلا أن الوتيرة السريعة التي تحدث بها التغيرات والتقلبات المناخية تنطوي على عدم امتلاك المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في معظم الأحيان للقدرة على الصمود أمام هذه الصدمات. ففي أفريقيا وحدها، سوف يُعرض تغير المناخ ما يتراوح بين 75 إلى 250 مليون نسمة لإجهاد مائي أكبر بحلول عام 2020.

ونظراً لوجود ليبريا في الغابة المطيرة، فهي أيضاً قابلة للتأثر بشكل خاص بتغير المناخ. المجتمعات المحلية في ليبريا لديها قدرة محدودة على التكيف نظراً لاستشراء الفقر. ويحتمل أن يُغمر حوالي 95 كيلو متر مربع من الأرض الساحلية بارتفاع مستوى سطح البحر متراً واحداً.

تتصدى ليبريا لهذه التحديات بتقوية المؤسسات والمنظمات المجتمعية بعد 14 عاماً من الحرب الأهلية بغية الاستجابة بنفس القوة لهذا الخطر. تتضمن هذه الاستجابة:

1- وضع التشريعات والمبادئ التوجيهية؛
2- إيجاد الغابات لحماية مستجمعات المياه والأراضي الرطبة؛
3- تنفيذ برامج من أجل الحفاظ على التربة والمياه.

فضلاً عن ذلك، قمنا بإعداد برنامج ليبريا للاستثمار في قطاع الزراعة، وحددنا له ثلاث أولويات رئيسية، هي:

1- تحسين الأمن الغذائي والتغذوي؛
2- النهوض بالإنتاجية الزراعية؛
3- تشجيع التنافسية وإقامة روابط مع الأسواق لتقوية القدرات البشرية والمؤسسية.

عام 2003، انضمت ليبريا إلى حكومات أخرى في التوقيع على إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي، وكذلك البرنامج الشامل لتطوير الزراعة في أفريقيا، مما شجع الدول الأعضاء على تخصيص 10 في المائة من الميزانية العامة للزراعة والسعي لتحقيق نمو زراعي بمعدل يبلغ 6 في المائة.

أعلم أن هذا الجهاز العالمي كان يعمل بمنتهى الجد كصوت للنُهج القائمة على السوق لإدارة أثر ارتفاع أسعار الأغذية. ولكنّا نعلم ما هي تبعات ذلك، لأنه خلال المرة الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار الأغذية بشكل هائل عامي 2007 و2008، كانت هذه التبعات خطيرة. وبالنسبة لمئات ملايين الناس، كانت الأغذية الأساسية للحياة، مثل الأرز، والقمح، والذرة، فجأة بعيدة عن متناول أيديهم. ومن كانوا قابلين للتأثر بالفعل، سقطوا في هوة أشد خطورة.

والآن، ولحسن الحظ، فإن الوضع الذي نواجهه في ليبريا فيما يتعلق بالوصول إلى الغذاء لم يعد بنفس القدر من الخطورة. ولكنّي أقف هنا أمامكم لأعزز ما نقوم به بالفعل، لأنه يجب علينا أن نعمل الآن على نحو يتسم بالفعالية والتعاون بغية دحر الأثر السلبي الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية وحماية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في المجتمعات الريفية. لا يسعنا أن نستمر في اللجوء إلى المعونة الغذائية الطارئة لتكون مجرد ضمادة نضعها ونواصل المضي قدما.

يجب أن تضاعف ليبريا مجدداً التزامها بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي، وسوف تقوم بذلك، بغية حماية الأكثر ضعفا في مجتمعنا. وبسبب الدرس الذي تعلمناه من الأثر الذي خلفه 14 عاماً من الحرب على قطاع الزراعة، نتبنى سياسات ذكية كوسيلة للاستجابة لمظاهر النقص الغذائي وارتفاع الأسعار، خاصة في غذائنا الأساسي، الأرز. وفي حين أن شعبنا عانى آثاراً سلبية نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية، نحن على قناعة أن هذا سيعود بأثر إيجابي على سياسة إنهاء الجوع التي نتبعها في ليبريا عن طريق تشجيع المزارعين على زيادة ما يزرعونه ويبيعونه.

لذا، فالدروس التي تعلمناها من الماضي أعطتنا القوة لانتهاج سياسات أفضل وتطويع الدعم الذي تقدمه الهيئات العالمية لإقامة استجابة زراعية ممكننة ومستدامة لإنهاء الجوع في ليبريا.

الآن، كلنا نعي جيداً أن بعض السياسات والنُهج قد تكون صعبة التنفيذ. نواجه العديد من التحديات التقليدية، والنهج الزراعية التي تجاوزها الزمن، مثل القطع والحرق، والزراعة المتنقلة، والزراعة التي تهيمن عليها النساء، والتي أسهمت جميعها في بيئة زراعية غير مستدامة. ونحن نعرف أن ترك المألوف لن يكون بالأمر اليسير. ولكن لا يمكن أن نجعل التعقد يرهبنا، ولا الجدول الزمني للتغيير يردعنا.

المندوبون الموقرون، من الإنصاف أن أقول عن بلادي وشعبي أننا صامدون ومستعدون لاستبدال سبل الزراعة البدائية بالزراعة الممكننة الجديدة لمحاصيل متعددة ومن أجل النمو والتنمية المستدامين. لذا، علينا أن نفعل كل ما نستطيع معاً لنجد أفضل السبل كي يعمل هذا النموذج المعرفي الجديد على نحو أكثر كفاءة لإيصال النتائج للمجتمعات الضعيفة.

سيدي الرئيس، إن حكومة بلادي ملتزمة بإنهاء الجوع في ليبريا وتحقيق الأهداف الرامية إلى تقوية سلسلة الزراعة بأكملها، من تحسين جودة البذور، إلى ربط المزارعين بالأسواق المحلية، إلى ربط الأسواق المحلية بالأسواق الإقليمية والعالمية، والتشجيع على تنويع المحاصيل والتثقيف الصحي كي يحصل الناس على التغذية التي يحتاجونها كي يزدهروا. ولكن، للاستفادة من إمكاناتنا، يحتاج مزارعونا إلى بذور أفضل، سيما تلك الملائمة لبيئة الطقس الرطب، وأسمدة، وتكنولوجيات، كما يحتاجون أيضاً إلى شركات تربطهم بأسواق التصدير.

بانخراطنا مع منظمتكم، أثبت الصندوق أنه حليف جوهري. عام 2009، بعد 20 سنة، عاد الصندوق للانخراط مع ليبريا. ركز مشروع يموله الصندوق في ليبريا على "تفعيل الأسواق" من أجل فقراء الريف، وتشييد الطرق وصيانتها،

وتطوير مرافق التجهيز والتخزين. كما دعم الصندوق أيضاً تنمية مهارات صغار المزارعين وبناء القدرة على التكيف والكفاية على مستوى المجتمع. وفي إطار مشروعكم لإعادة تأهيل قطاع الزراعة الذي نكترث له كثيراً، يسترد مزارعونا المشاركون في المنظمات المجتمعية أموالهم بتزويدهم بالبذور أو الماشية؛ مما يوجد دورة فعالة وقيمة من الفوائد في مجتمعاتنا الريفية، وفي الوقت ذاته، يكفل تقوية المنظمات المجتمعية.

إن حكومة بلادي تقدر الدعم الذي تقدمونه لإعادة إحياء محاصيل الأشجار لأصحاب الحيازات الصغيرة وتقوية التعاونيات الزراعية التي ستضطلع بدور حيوي في ضمان حصول المزارعين على دخل بصفة مستمرة.

أمامنا في المجتمع النامي الكثير من التحديات. إلا أننا إذا عملنا كمجتمع تعاوني، وشجعنا أصحاب الحيازات الصغيرة للقيام بنفس الشيء، يمكن أن نجابه هذه التحديات. لا بد أن نكفل تنظيم المزارعين، وإفهامهم المخاطر التي يمثلها تغير المناخ وتقلب أسعار الأغذية، وإتاحة الفرصة لهم لزيادة ما يزرعونه ويبيعونه، والأكل على نحو أفضل، والعيش مدة أطول.

وشكرا لكم.

الكلمة الرئيسية التي ألقاها معالي Andrea Riccardi وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية

يشرفني أن أكون هنا اليوم للتحدث إلى هذا الجمع الكريم. فأنتم تضطلعون بدور مهم للغاية في إقناع رأي عام عالمي منصرف الانتباه في كثير من الأحيان بأن الفقر والجوع حقيقتان واقعيتان يتعين علينا مواجهتهما باستمرار، ليس فقط كحالة طارئة لن تتكرر، ولكن كحقيقة ثابتة مع الأسف لا يمكن إنكارها في تاريخنا الحديث.

إن التغيرات المتسارعة والتحديات الجغرافية–السياسية من حولنا تسترعي انتباهنا، بل تكاد تستأثر بانتباهنا. فهناك الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط والعالم العربي، والاختلالات في القارة الأفريقية التي بليت بالفقر إلى جانب الفرص التي تنعم بها بفضل ثرواتها من الموارد الطبيعية والبشرية، فضلا عن صعود نجم آسيا وأمريكا اللاتينية. والتغيرات كثيرة لا حصر لها، وينبغي أن نولي اهتمامنا لهذه الحقائق. ولا يسعني بالطبع كمراقب شغِف للأحداث الجارية التي نشهدها اليوم سوى التأكيد على أهمية هذا الأمر.

ولكن في إطار هذه الصورة المثيرة للاهتمام بما تموج به من تغيرات وتقلبات، ثمة حقائق يجب ألا نتجاهلها. ففي المجاعات الأخيرة التي شهدها القرن الأفريقي ومنطقة الساحل تذكرة صارخة بأن الأمن الغذائي إحدى الأولويات على قائمة جدول الأعمال العالمي. فمما يدعو للأسف أن الجوع لا يزال حقيقة واقعة. ويجب علينا ألا نغفل هذا الأمر أو أن نحذفه من جدول أعمالنا لإفساح المجال لاتخاذ تدابير سياسية أخرى. وهناك أولويات عديدة لبلداننا، بما فيها إيطاليا التي تواجه أزمة اقتصادية في الوقت الحالي، لكن الأمن الغذائي ومكافحة الجوع على رأس جميع الأولويات. وكما أكد رئيس الوزراء Monti، فإن أزمة الغذاء أشد خطورة بالطبع من الأزمة المالية. وقد قمت مؤخرا بزيارة النيجر حيث رأيت بنفسي الجهود المضنية التي يبذلها بلد صغير للتغلب على تحديات الجوع والهجرة والضغوط التي يمارسها الأصوليون وانعدام الاستقرار. وقد أكد لي رئيس جمهورية النيجر، السيد Mahamadou Issoufou، أنه يأمل ألا تتسبب موجة الجفاف القادمة في حدوث مجاعة. وهناك رغبة قوية بين بلدان المنطقة في العثور على سبل مستدامة لضمان الأمن الغذائي لشعوبها.

وكما نعلم، فإن توفير الغذاء لسكان العالم الذين سيبلغ عددهم تسعة مليارات نسمة في عام 2050 يقتضي زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70 في المائة. وهذا تحد هائل يجب العمل على مواجهته فورا، إذ إننا لن نستطيع تلبية هذا الطلب الهائل على الغذاء إلا باتخاذ تدابير وقائية استباقية.

ودعونا لا ننسى أن مكافحة الفقر تعني أيضا الاستثمار في السلام. فمن المثير للاهتمام أن خرائط الجوع غالبا ما تتداخل مع خرائط الحروب، وهو ما يعني أن تطهير العالم من الجوع سيخلصه من سموم الحرب. وقد قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤخرا بإعداد دراسة بالتعاون مع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية للنظر في العلاقة بين التنمية الريفية والأمن الغذائي والنزاعات، وتوصلا إلى استنتاج حاسم مفاده زيادة احتمالات نشوب النزاعات الاجتماعية إذا لم تصل منافع النمو الاقتصادي إلى الأفراد الأكثر فقرا في المجتمع. ويكمن السبب الرئيسي وراء انتشار الفقر في نقص الاستثمارات الزراعية، لذلك فإن قطاع الزراعة هو القطاع الأهم في مكافحة الفقر. وقد كنت مقتنعا من جهتي لسنوات عديدة بأن الحروب لا تولد الفقر فقط، ولكن بأن الجوع والفقر يولدان الحروب والعنف أيضا.

السيد نوانزي، اسمح لي أن أشكرك على دعوتي للتحدث إلى هذا الجمع. ودعني أؤكد لكم أن إيطاليا تتابع عمل الصندوق عن كثب وأن الحكومة الإيطالية تولي اهتماما كبيرا بمنظمتكم. وإن في زيادة مساهمة إيطاليا في التجديد التاسع لموارد الصندوق لعلامة واضحة على الثقة، بل ورسالة قاطعة لا سيما في الوقت الذي اضطرت فيه إيطاليا إلى خفض مواردها في عدد من مجالات التعاون. كما يتابع الرأي العام الإيطالي باهتمام كبير التدابير التي يتخذها الصندوق كما لاحظتم خلال الفترة التي قضيتموها هنا.

إن دور الصندوق في دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية من الاستجابات الأكثر فعالية في مكافحة الجوع. إذ يستهدف هذا الدعم أربعة أخماس الأبطال الحقيقيين في الحرب ضد الجوع والفقر، لا سيما النساء. لذلك كان من الملائم أن تخصص الأمم المتحدة يوم الثامن من مارس/آذار هذا العام للاحتفال بدور المرأة الريفية. فهؤلاء النساء تمتلكن قدرة هائلة على تغيير مجرى التاريخ في العالم الزراعي. ويجب علينا أن نكافح في كل يوم وبكل وسيلة لتجنب الكوارث التي لا يلتفت إليها الرأي العام إلا بعد فوات الأوان.

ولقد ظل الصندوق مؤمنا برسالته حتى خلال السنوات التي تضاءل فيها الدعم العالمي لأصحاب الحيازات الصغيرة. وينفرد الصندوق بطبيعته المزدوجة، حيث يخلق قيمة مضافة بالجمع بين خبرته وكفاءته كمؤسسة مالية دولية وبين دوره الشمولي بوصفه إحدى الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

وفي إطار مجموعة العشرين، أقرت إيطاليا خطة عمل مهمة بشأن تقلبات أسعار الأغذية والزراعة. ومن الضروري أن تُتخذ الإجراءات اللازمة في حينها للتخفيف من حدة تقلبات أسعار الأغذية التي تؤدي إلى الجوع وسوء التغذية والاضطرابات الاجتماعية في بلدان عديدة. غير أن الخطة لا تدعو إلى اتخاذ إجراءات فورية فحسب. إذ لا يمكن الاقتصار على التدابير الطارئة وحدها. فغالبا ما يصل رجال الإطفاء بعد وقوع الكارثة، أي بعد أن تكون النيران قد حصدت أرواح كثيرة بالفعل. وقد لا يمكن إطفاء الحريق في بعض الأحيان.

لذا فنحن نحتاج أيضا إلى العمل على تدابير متوسطة الأجل وطويلة الأجل. وتزداد كفاءة الصندوق كأحد الأطراف الفاعلة في مجال الأمن الغذائي، من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية، وأخيرا وليس آخرا تحديد سبل زيادة دخول سكان المناطق الريفية. كما يركز الصندوق أيضا على الأنشطة غير الزراعية. وهناك حاجة في أنحاء كثيرة من العالم لإيجاد وظائف للنساء والشباب وإلا فلن تتاح أمامهم أية خيارات أخرى سوى الهجرة إلى البلدات والمدن.

لذلك فنحن في حاجة إلى التفكير في مستقبل للعالم الريفي قائم على علاقات جديدة بين المدينة والريف.

ولست خبيرا في مجال الزراعة أو التنمية الريفية، ولكنني أتحدث من منظور شخص قضى معظم حياته في محاولة لفهم الوضع الإنساني ومساعدة الفئات المهمشة. وأنا أعتبر الصندوق جزءا من التراث الإنساني من واقع رؤيته التي يدعمها في وقت تُبذل فيه جهود متخبطة دون رؤية واضحة للمستقبل. وتتمثل رؤية الصندوق في تمكين السكان الريفيين الفقراء من تحقيق مستوى معيشي أفضل وزيادة أمنهم الغذائي. ويعني ذلك توفير سبل العيش لملايين النساء والرجال، وإحياء العالم الريفي، ومنع التصحر البشري في الريف . نعم، التصحر البشري، فهذا النوع من التصحر موجود بالفعل.

وبصفتي وزيرا للتعاون الدولي والتكامل، فإنني أثني على مبادرة الصندوق التي تهدف إلى استخدام تحويلات المهاجرين – استثمارات الشتات – لمكافحة الفقر الريفي. فالتحويلات هي أعظم موارد التعاون في العالم. وقد

تعهدت بالعمل على خفض الضرائب المفروضة على التحويلات لما لها من أثر ملحوظ في أنحاء كثيرة حول العالم.

ويمكن أن يجد الكثيرون من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة سبيلا مستداما للخروج من قبضة الفقر من خلال الزراعة . ولكنهم إذا أرادوا أن يسلكوا هذا الطريق، فسيحتاجون إلى الحصول على مياه كافية، وإلى حيازة واستخدام آمنين للأراضي، وإلى أموال وقروض لشراء الأسمدة والمعدات الزراعية، وإلى أسواق فعالة. وإذا لم يملكوا أرضا، فسيحتاجون إلى وظائف لكسب عيشهم. وإن لم نفعل ذلك، سنتركهم ليعلقوا في حلقة الفقر المفرغة، ويموتوا من الجوع أو سوء التغذية في أكثر الظروف مأساوية على الإطلاق. لذلك فنحن بحاجة إلى سياسة طموحة لا يقتصر دورها على المساعدة في حالات الطوارئ، نحن في حاجة إلى رؤية مستقبلية. ويسعدني في هذا السياق أن أعطي الكلمة لاحقا للسيد Bill Gates الذي سيساعدنا في تخيل صورة لعالم تسهم فيه الاستثمارات الزراعية في الحد من الفقر بدرجة ملحوظة.

وبصفتي وزير التعاون الدولي والتكامل في إيطاليا، أرى أن بلدي يجب أن تعطي أولوية لوضع ثقافة سياسية جديدة لتقديم المعونة الإنمائية. وتواجه البلد اليوم أوقات عصيبة كما واجهتها في الماضي. وفي مثل هذه الأوقات، قد نميل إلى رصّ صفوفنا، بل ربما نقول لأنفسنا إننا "أفقر من ذي قبل وفي خضم أزمة، ولا يسعنا التفكير في بقية العالم". غير أن العكس هو الصحيح. فأنا على قناعة أنه حتى في ظل الأوقات العصيبة، ينبغي على بلدان مثل إيطاليا التعاون في إطار رؤيتها للمستقبل كخطوة نحو العيش بمسؤولية في عالمنا الذي تحكمه العولمة. وهذا هو الهدف الذي أعمل يوميا على تحقيقه.

ولكي نكتسب مصداقية أمام أنفسنا وأمام العالم، يجب علينا استثمار المزيد من الموارد والأفكار. لذا ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لزيادة الموارد. وإن كانت إيطاليا تقوم بدورها في هذا الصدد بالفعل بوصفها ثاني أكبر جهة مانحة للصندوق.

وفيما يتعلق باقتراح الأفكار، أشير هنا إلى بعض المجالات التي يمكن أن نسهم فيها بمزيد من الجهد والتطوير: كطرح مبتكرات تكنولوجية لتحسين مستوى التغذية، وإنشاء رابطات للمزارعين، ودعم الدول الهشة . والزراعة في نهاية المطاف من المجالات الحيوية بالفعل.

وسوف يتزامن انعقاد معرض *Expo 2015* في ميلانو تحت شعار "إطعام الكوكب، الطاقة من أجل الحياة" مع الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا هو الوقت الأمثل لدمج المبادرات الجارية التي تهدف إلى خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف. لذلك اسمحوا لي أن ألفت انتباهكم لهذا الحدث المهم.

إن قضية الجوع ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي قضية اقتصادية أيضا، وعدم التصدي لها خطأ فادح. لأننا إذا فشلنا في حماية الأطفال في مرحلة النمو والتكوين الهامة، نكون قد دمرنا جيلا بأكمله، وقد تؤدي الآثار السلبية الناتجة عن ذلك إلى تأخير التطور الاقتصادي في البلد المعني لعدة عقود. ومن العبث أن نتوقع أنه من الممكن تنشيط أي اقتصاد يعاني معظم عماله من سوء التغذية، أو الأسوأ من ذلك أنهم قد يعانون معاناة مزدوجة من الجوع ومرض الإيدز. لذلك فإن ضمان حد أدنى من التغذية يجب أن يكون من الأهداف الرئيسية في سياسات البلدان النامية.

وختاما أود أن أوجه عنايتكم إلى ضرورة دعم الحقوق المشروعة للسكان الريفيين، وعلى رأسها التسجيل المدني، إلى جانب حيازة الأراضي وسهولة الحصول على الائتمان. ويبدأ ذلك بمنحهم حق الوجود، فالأطفال لا يتم قيدهم حاليا في السجلات المدنية في أحيان كثيرة، ومن ثم تأتي الحقوق الأخرى تدريجيا، وصولا في نهاية المطاف إلى الحق في الحياة الكريمة المتحررة من الفقر والجوع.

ويكتسب تركيز الصندوق على توفير المياه النقية أهمية خاصة مع اقتراب موعد المنتدى العالمي للمياه المقرر انعقاده في مرسيليا. ونحن ندعم مصرف التنمية الأفريقي في جهوده الرامية إلى تمكين سكان أفريقيا من الحصول على المياه النقية.

وكأحد مواطني روما، فإنني أرى في وجود الصندوق هنا تذكرة بالرسالة الشمولية التي تحملها هذه المدينة. فكما قال المؤرخ تيودور مومسن، فإن روما توحي لمن يتواجد فيها بأهداف شمولية. ويمثل الصندوق هدفا شموليا عظيما. وآمل أن تكون هذه المدينة وإيطاليا ككل على قدر التحدي لتتفاعل على نحو أفضل مع العالم الشمولي المتعولم الذي يمثله الصندوق، وأن تقوما بدورهما في تحديد مصير البشرية.

موجز لمداولات الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين

نوكد، نحن المشاركون في الاجتماع العالمي الرابع لمنتدى المزارعين حيث نمثل الملايين من المزارعين الأسريين على نطاق صغير ومتوسط، والرعاة والصيادين الحرفيين (بما في ذلك الشباب الريفيين)، مجددا على تقديرنا لعملية منتدى المزارعين ومساهمتها في تمثيل صوت المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في برامج الصندوق الدولي للتنمية الزراعية واستراتيجياته القطرية. لقد تحققت انجازات مشجعة فيما يتعلق بتغطية وتنوع شراكاتنا في البرامج القطرية، ومازالت هنالك إمكانيات معتبرة يمكن البناء عليها وتحسين ما قد تم تحقيقه أصلا. ومع ذلك فهنالك حاجة للقيام بالمزيد، إنها حاجة في غاية الإلحاح إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التحديات التي نواجهها.

تتزايد الطلبات على الزراعة بصورة كبيرة؛ إذ يتم استنزاف الموارد الطبيعية – الأراضي والبذور والمياه ومصايد الأسماك والمراعي – كما يتم تلويثها في الوقت الذي تشتد المنافسة على هذه الموارد ضراوة. ومن التهديدات الجدية لمستقبل الزراعة مواجهة الشباب لصعوبات كبيرة في بناء حياة محترمة في المناطق الريفية، وفي غالب الأحيان لا يتاح لهم أي بديل مجدٍ سوى ترك قراهم والهجرة إلى المدن أو الهجرة خارج أوطانهم.

تنتج خمسمائة مليون مزرعة أسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة أربعة أخماس الأغذية التي يستهلكها العالم النامي. وبالتالي فإن الزراعة الأسرية المستدامة وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة هي الأساس الذي يستند إليه الأمن الغذائي والحد من الفقر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

إننا نناشد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للقيام بما يلي:

التعاون مع الشركاء الإنمائيين الأخرين مثل المفوضية الأوروبية والمانحين الثنائيين، إنشاء نافذة للمنح مكرسة ضمن برنامج المنح الخاص بالصندوق لتوفير الدعم الحصري والمباشر للمنظمات التي تمثل المنتجين الريفيين على نطاق صغير والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين الحرفيين.

توجيه الفرق القطرية لإشراك منظمات المزارعين ومساهمتها بصورة نشطة ومنتظمة في تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وكذلك الأمر بالنسبة للبرامج والمشروعات. إذ تتمتع منظمات المزارعين بالقدرة والخبرة على لعب أدوار متنوعة، وعلى الصندوق أن يدعم المبادرات الرامية إلى خلق وتعزيز الفضاءات الموجودة للحوار بين منظمات المزارعين والحكومات على المستوى الإقليمي.

إضفاء الطابع المؤسسي على إشراك منظمات المزارعين في رصد وتقييم النظم، بحيث يمكن لها أن تؤثر على المشروعات وأن يتسنى لها الوصول إلى المعلومات الرئيسية، وتطوير المؤشرات لتقدير أثر دعم الصندوق الموجه نحو منظمات المزارعين من المستوى القاعدي حتى المستوى الوطني.

تعزيز إدارة المعرفة ودعم قدرة منظمات المزارعين على إدارة المعرفة لتعزيز قدرتها المهنية والتنظيمية على توفير أفضل الخدمات وتوليد الدخل، وتحديد الممارسات السليمة التي يقوم بها المزارعون الأسريون ومنظماتهم وزيادة الاستثمارات (التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات) لتوسيع نطاقها وتكرارها.

دعم تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية على مصايد الأسماك صغيرة النطاق، والتسيير المسؤول لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك على المستوى الوطني، وتيسير مشاركة منظمات المزارعين في هذه العمليات.

دعم انخراط منظمات المزارعين في عمليات مؤتمر ريو +20 من خلال توفير المعلومات عن الأحداث وتوفير الدعم المالي للمشاركة وتنظيم أحداث جانبية. وبصورة مشابهة، دعم انخراط منظمات المزارعين وأنشطتها لتعظيم الفرص المتاحة للترويج لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية أثناء الإعداد للسنة الدولية للزراعة الأسرية عام 2014 وخلالها.

عقد دورة خاصة عن مصايد الأسماك على نطاق صغيرة خلال الاجتماع العالمي التالي لمنتدى المزارعين للترويج لفهم دورها في الأمن الغذائي، وزيادة الاعتراف بهذا القطاع وتوضيح صورته أمام صانعي السياسات.

وفي أثناء أعوام الاجتماعات العالمية لمنتدى المزارعين، دعوة منظمات المزارعين للمشاركة كأشخاص مرجعيين في اجتماعات المجلس التنفيذي للصندوق حيث يتم عرض موجز لمداولات الاجتماعات للعلم. إذ أن من شأن مشاركتهم هذه أن تغني الندوات الدراسية غير الرسمية للمجلس التنفيذي عندما تتم مناقشة السياسات والقرارات التي تهم منظمات المزارعين.

إننا نناشد الحكومات للقيام بما يلي:

الاعتراف بأهمية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية من خلال تعميمها في السياسات والأطر البرامجية للدول، بما في ذلك إدماجها في نظم التعليم.

زيادة الاستثمارات العامة في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، لتطوير قدرات المبادرات الفردية وخلق سبل عيش مجدية في المناطق الريفية، وتطوير السياسات والبرامج لتزويد المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة والمعدمين بوصول آمن للأراضي وتمويل طويل الأجل ووصول إلى الأسواق والتدريب المهني والتدريب على المبادرات الفردية.

تنفيذ سياسات مواتية حول التجارة والزراعة لحماية أصحاب الحيازات الصغيرة من مخاطر ديناميات الأسواق العالمية، واقتراح إجراء حوار وخطة عمل ملموسة مع منظمات المزارعين في كل بلد بدءاً من أنشطة الإعداد للسنة العالمية للزراعة الأسرية.

الاعتراف بمنظمات المزارعين كأصحاب مصلحة شرعيين وكلاعبين اقتصاديين، وإرساء تعزيز الآليات القائمة لتمثيلهم في تطوير وتقييم السياسات والبرامج بهدف المساءلة، وضمان أن تفيد هذه السياسات والبرامج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وبخاصة الشباب والنساء منهم.

تبني وتنفيذ مبادئ توجيهية طوعية حول التسيير المسؤول وحيازة الأراضي ومصايد الأسماك صغيرة النطاق.

وفي إطار مؤتمر ريو +20، الاعتراف بضرورة أن تتمحور التنمية المستدامة على تنمية الزراعة الأسرية لأصحاب الحيازات الصغيرة من قبل ومع النساء الريفيات والرجال الريفيين والشباب الريفيين والصيادين والرعاة.

إننا نناشد منظماتنا للقيام بما يلي:

الالتزام بالعمل معا مع إظهار التضامن والثقة المتبادلة للترويج لجدول أعمالنا المشترك وإعادة التأكيد على تأثيرنا على جميع المستويات. ومن بين الفرص العالمية الآنية للقيام بهذا مؤتمر ريو +20 والسنة الدولية للزراعة الأسرية.

بناء منظماتنا بحيث تصبح مؤسسات قوية وذات مصدقية قادرة على التأثير على حكوماتنا وأصحاب المصلحة الآخرين، ودعمها بالبحوث والدراسات والمعرفة المستندة إلى البراهين والدلائل.

تعزيز قدرتنا المؤسسية مع نظم الرصد والتقييم التشاركية لتقدير أثرنا وفعاليتنا والإبلاغ عنهما لأعضائنا وشركائنا.

خلق الفضاءات للشباب والشابات لضمان تمثيلهم في القيادات وعمليات اتخاذ القرار، وتعزيز الحوار وتقاسم المعارف بين الأجيال، ودعمهم لبناء المنظمات والسعي قدمنا لتطوير النماذج التي من شأنها أن تعزز صورة الزراعة وتأجج تطلعات الشباب ليصبحوا قوى نشطة في تنمية عوالمنا الريفية.

تخصيص حصة لا تقل عن 30 بالمائة للممثلين المزارعين الشباب (نصفهم من النساء) في الاجتماع العالمي التالي لمنتدى المزارعين للتشاور مع المنظمات التي تمثل الشباب، والأهم من ذلك يتوجب تمثيل الشباب في اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين.

لقد خلق منتدى الشباب الذي عقد في روما والذي جمع الشباب والشابات العاملين في الزراعة حماسة كبيرة بسبب قدرة هؤلاء الشباب على المساهمة في وقائع ريفية جديدة أفضل في العالم النامي، وقد وفر إعلانهم توصيات ملموسة لجميع الجهات الفاعلة الإنمائية. وسوف يتم توفير هذا الإعلان بالكامل.

البيان الذي ألقاه رئيس الصندوق السيد كانايو نوانزي لدى اختتام الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين

معالي السيدة رئيسة المجلس
الحضور الأكارم
المحافظون الموقرون
السادة الضيوف
سيداتي سادتي،

بعد دقائق قليلة ستختتم رئيسة المجلس معالي السيدة Marie-Josee Jacobs رسميا الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ولكن وقبل ختام هذه الدورة، أود أن أشكر كل واحد منكم على مساهمته النشطة.

لقد زودني حماسكم والتزامكم بالصندوق والأمن الغذائي والتنمية الريفية بالأمل بالمستقبل.

على مدى اليومين الماضيين، كان هنالك زخم دائم من الحوارات والأنشطة، حيث اختلط الوزراء والمحافظون بالمزارعين وموظفي الصندوق وغيرهم من العاملين في مجال التنمية. وكما أجرينا العمل الرسمي لمجلس المحافظين، فقد تشاطرنا أيضا خبراتنا وأفكارنا عن كيفية إطعام العالم وحماية الكوكب.

وكما قال معالي رئيس الوزراء الإيطالي السيد Mario Monti على هذه المنصة بالذات يوم أمس، وكما أكد معالي السيد الوزير Andrea Recardi على هذا القول اليوم، فإن الأزمة العالمية للأمن الغذائي أوسع وأعمق من الأزمة المالية والاقتصادية.

لقد جرت مناقشات ساخنة خلال بعد الجلسات العامة. ولكن يمكننا جميعا أن نتفق على شئ واحد ألا وهو وجود طريق واحد ووحيد لضمان الأمن الغذائي المستدام والحد الدائم من الفقر. وعلى ضرورة التركيز على صغار المزارعين الذين يعيشون في البلدان النامية.

وكما قال فخامة رئيس رواندا Paul Kagame، فلكل مزارع حساب، ولا يمكننا أن نغفل أي واحد لمجرد أنه مزارع صغير.

تدعم المزارع الصغيرة في العالم وعددها 500 مليون مزرعة حوالي ملياري شخص، وتعتبر المصدر الرئيسي للغذاء ولسبل العيش في البلدان النامية.

ومع عملنا لدعم صغار المزراعين وجميع السكان الريفيين الفقراء، سنستمر في العمل مع شركائنا التقليديين، وسنحاول أيضا توسيع انخراطنا مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال الخيرية، إذ يأتي شركاء جدد مثل Bill Gates الذي قدم عرضا مثيرا للأفكار هذا الصباح بمنظور جديد لعملنا.

سوف نستمر في بذل أقصى طاقتنا كي نتطلع على ونستجيب للوقائع على الأرض.

لا نمتلك طلقة سحرية ولا صيغة سرية من شأنها أن تقضي على الفقر وتضمن الأمن الغذائي المستدام بين ليلة وضحاها.

هنالك العديد من الحلول ولكن لا بد من أن يستهدف كل واحد منها ظروف إقليم معين، وحتى خصوصية كل قرية بعينها ولابد أن يعكس كل منها احتياجات ورغابات المجتمعات المحلية، وعلينا أن نبني قدرات هذه المجتمعات ونمكنها من القاعدة إلى القمة.

ومع تطلعنا على المدى المتوسط والطويل للأمن الغذائي المستدام للجميع، سوف نستثمر في الابتكار والبحث والاستثمار في البنى الأساسية التي من شأنها أن تمكن المزراعين من التخزين والبيع بقدر ما تمتلكهم من الزراعة.

لن نقيس نتائجنا من خلال المردودات الأعلى فقط، وإنما من خلال الحد من الفقر وتحسين التغذية والنظم الإيكولوجية الصحية.

وكما قال الدكتور Lindiwe Majele Sibanda بالأمس لا يمكنك أن تتناول الطماطم على الإفطار والغداء والعشاء، فالزراعة مهما كانت صغيرة هي عمل تجاري. ويحتاج المزراعون لجني الأرباح من عملهم بحيث يتمكنوا من تناول حمية متوازنة، وإدارة أراضيهم بصورة مستدامة، وتعليم أولادهم، والاستثمار في أعمالهم.

في هذا الوقت الذي يحتاج فيه كوكبنا إلى دعم المزيد من الحياة على أراضٍ محدودة قابلة للزراعة، علينا أن نضمن أن تكون التنمية الزراعية التي ندعمها مستدامة بيئيا، بالإضافة إلى كونها مستدامة اقتصاديا.

تنجم بعض المشاكل التي نراها في نظم الإنتاج اليوم عن الممارسات غير المستدامة التي اتبعت في الماضي، وفي إطار تغير المناخ يغدو من الأكثر أهمية أن ندعم التكثيف المستدام لنظم المزراعين من أصحاب الحيازات الصغيرة.

وفي جميع جهودنا سنستمر في الاعتماد عليكم، على شركائنا، لتعطونا صوتكم ودعمكم لصالح الأمن الغذائي والتنمية الريفية والحد من الفقر، لا من أجل اليوم والغد فقط، وإنما من أجل الأجيال القادمة أيضا.

وشكرا لكم جميعا.

بيان نائب رئيسة مجلس المحافظين سعادة السيد MIGUEL RUIZ CABAÑAS IZQUIERDO في اختتام الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس محافظي الصندوق

السيد رئيس الصندوق،
المحافظون والمندوبون الموقرون،
السيدات والسادة،

لقد وصلنا إلى اختتام الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين. وكنا حظينا بشرف الاستماع إلى كلمات الرئيس نوانزي الذي كرر الأمس واليوم التزامه الشخصي والتزام جميع موظفي الصندوق بهذه القضية، قضية التنمية الريفية للفقراء في البلدان النامية.

أعتقد بأن مجلس المحافظين كان مكثفا للغاية وغنيا للغاية. فقد حظينا بشرف حضور فخامة الرئيس Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا، واستمعنا أيضا إلى معالي السيد Mario Monti، رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية في الجمهورية الإيطالية. وحظينا بفرصة الاستماع إلى سيادة نائب رئيسة جمهورية ليبريا Joseph Nyuma Boakai، ووزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في إيطاليا، معالي السيد Andrea Riccardi، بالإضافة إلى وزراء آخرين في فريق الخبراء المتنوع جدا، الذي ضم ثلاثة وزراء من نيجيريا، وتركيا، وبوليفيا، شاركونا معرفتهم وخبراتهم. كذلك فقد كانت هنالك مشاركة لوجهتي نظر جديدتين مثل وجهة نظر الدكتورة Lindiwe Majele Sibanda والسيد Bill Gates، اللذان اقترحا وجهات نظر جديدة وأفكار جديدة أنا على يقين من أننا سنأخذ بها في مداولات المجلس التنفيذي والمنظمات الأخرى في روما.

وأود أيضا أن أرحب بالدولتين الجديدتين، إستونيا وجنوب السودان، وأفضل ما حدث هو أننا تمكنا من مناقشة جميع المواضيع على جدول أعمالنا دون أن نغفل أيا منها.

وأود بشكل خاص أن أؤكد على الهدف الرئيسي لمجلس المحافظين هذا والمتمثل في تعزيز التجديد التاسع للموارد الذي شكل نجاحا كبيرا. وحتى تاريخه فقد أعلنت 49 بلدا تعهداتها لهذا التجديد بمبلغ إجمالي يقارب 1 مليار دولار أمريكي. وفي الأيام القليلة الماضية، أعلنت عشر دول جديدة تعهداتها بما يعادل حوالي 90 مليون دولار أمريكي. وأظن بأن ذلك يشكل برهانا على ما رأيناه هنا اليوم: أن الصندوق قد عرف كيف يعيد هيكلة نفسه، وكيف يظهر دينامية أكبر، وهو الآن يتلقى الدعم من الحكومات والمجتمع المدني وغيره من الرابطات الدولية. وأعتقد بأن ذلك يشكل خبرا سارا لنا جميعا.

أود أن أسهم في الأمن الغذائي للجميع وأن أعلن اختتام هذه الجلسة لأن الساعة الآن 1:30 بعد الظهر. سنختتم هذا الاجتماع

IFAD
Enabling poor rural people
to overcome poverty

المندبون في الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين

Delegations at the thirty-fifth session of the Governing Council

Délégation à la trente-cinquième session du Conseil des gouverneurs

Delegaciones en el 35º período de sesiones del Consejo de Gobernadores

الرئيس:

Chairperson: Marie-Josée Jacobs
Président: (Luxembourg)
Presidente:

نائبا الرئيس:

Vice-Chairpersons: Bambang Brodjonegoro (Indonesia)
Vice-Présidents: Miguel Ruiz Cabañas Izquierdo
Vicepresidentes: (Mexico)

Governing Council — Thirty-fifth Session
Rome, 22-23 February 2012

الدول الأعضاء

MEMBER STATES

ÉTATS MEMBRES

ESTADOS MIEMBROS

AFGHANISTAN

Governor	Mohammad Musa MAROOFI Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome
Alternate Governor	Abdul Razak AYAZI Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Afghanistan to IFAD Rome

ALBANIA

Governor*	Ndoc FASLLIA Deputy Minister for Agriculture, Food and Consumer Protection Tirana
Alternate Governor*	Llesh KOLA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Shkelzen MARKU Director Mountain Areas Development Agency (MADA) Tirana

* تشير علامة * كل مرة تظهر فيها في القائمة، غلى التكليف مقصور على هذه الدورة فقط.

* In any instance where an asterisk appears on the list, it indicates that the accreditation is for this session only.

* L'astérisque signifie que l'accréditation concerne uniquement la présente session.

* Donde quiera que figure el símbolo * en la lista, indica que la acreditación se refiere a este período de sesiones únicamente.

ALBANIA (cont'd)

Adviser	Bajram KORSITA Director First Albanian Financial Development Company (FAF-DC) Tirana
Adviser	Vera CARA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Albania to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ALGERIA

Gouverneur	Rachid BENAISSA Ministre de l'agriculture et du développement rural Alger
Gouverneur suppléant	Rachid MARIF Ambassadeur Représentant permanent de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Cherif HASSAIM Chef de Cabinet du Ministre de l'agriculture et du développement rural Alger
	Nasr-Eddine RIMOUCHE Directeur des affaires économiques et financières internationales Ministère des affaires étrangères Alger
	Mohamed MELLAH Ministre Plénipotentiaire Représentant permanent suppléant de la République algérienne démocratique et populaire auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

ALGERIA (cont'd)

Nawal BENBACHIR
Sous-directeur
Direction générale des relations économiques
et financières extérieures
Ministère des finances
Alger

Fatiha DJEHICHE
Inspectrice
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Abdelkader BENKHEIRA
Sous-directeur des reboisements
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Fatiha BAGHOUS
Sous-directrice de la coopération
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

Karima BOUBEKEUR
Secrétaire
Représentant permanent suppléant de
la République algérienne démocratique
et populaire auprès des organisations
spécialisées des Nations Unies
Rome

Youcef IKHLEF
Conseiller
Ministère de l'agriculture et
du développement rural
Alger

ANGOLA

José Amaro TATI
Secrétaire d'Etat de l'agriculture
Ministère de l'agriculture, développement rural
et pêches
Luanda

Joao Marciiano CHILALA
Conseiller
Chargé d'affaires, a.i.
Ambassade de la République d'Angola
Rome

ANGOLA (cont'd)

Tomás Pedro CAETANO
Directeur générale de l'Institut des forêts
Ministère de l'agriculture, développement rural
et pêches
Luanda

Manuel DOMINGOS
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Carlos Alberto AMARAL
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République d'Angola
auprès du FIDA
Rome

Miguel ANDRE
Chef du Département des pêches
Ministère de l'agriculture, développement rural
et pêches
Luanda

Ferreira DA CONCEIÇÃO
Consultant du Cabinet du Secrétaire d'État
Ministère de l'agriculture, développement rural
et pêches
Luanda

Rosalinda LOMBENDO PAULINO
Secrétaire
Ministère de l'agriculture, développement rural
et pêches
Luanda

ARGENTINA

Gobernador*

Daniela ALVAREZ
Secretaría de Política y Planificación del Desarrollo
Ministerio de Economía y Finanzas Públicas
Buenos Aires

Gustavo O. INFANTE
Ministro
Representante Permanente Adjunto
de la República Argentina
ante la FAO, FIDA y PMA
Roma

ARGENTINA (cont'd)

Jorge NEME
Coordinador Ejecutivo del Programa de
Servicios Agrícolas Provinciales
Subsecretaría de Política Agropecuaria y Alimentos
Ministerio de Agricultura, Ganadería y Pesca
Buenos Aires

Agustín ZIMMERMANN
Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República Argentina
ante la FAO, FIDA y PMA
Roma

ARMENIA

Alternate Governor

Zohrab V. MALEK
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Armenia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

AUSTRIA

Governor*

Günther SCHÖNLEITNER
Director
Head of the Division for
International Financial Institutions
Federal Ministry of Finance
Vienna

Alternate Governor

Klaus OEHLER
Deputy Director
International Financial Institutions
Federal Ministry of Finance
Vienna

Adviser

Hannes MACHOR
Counsellor
Embassy of the Republic
of Austria
Rome

AZERBAIJAN

Bahram ALIYEV
Deputy Minister for Agriculture
Baku

AZERBAIJAN (cont'd)

Alternate Governor*	Vaqif SADIQOV Ambassador Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
	Husniyya MAMMADOVA Deputy Head of Department of Economic Cooperation and Development Ministry of Foreign Affairs Baku
	Vuqar MEHDIYEV Deputy Director State Agency for Agricultural Credits Ministry of Agriculture Baku
	Fuad FARZALIBAYOV Second Secretary Deputy Permanent Representative of the Republic of Azerbaijan to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

BANGLADESH

Alternate Governor	Monzur HOSSAIN Secretary Ministry of Agriculture Dhaka
	Masud BIN MOMEN Ambassador Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome
	Sultana AFROZ Economic Counsellor Alternate Permanent Representative of the People's Republic of Bangladesh to IFAD Rome

BELGIUM

Gouverneur

Vincent MERTENS DE WILMARS
Ambassadeur
Représentant permanent de la
Belgique auprès des organisations
des Nations Unies
Rome

Martine VAN DOOREN
Ministre Conseiller
Représentant permanent adjoint de
la Belgique auprès des organisations
des Nations Unies
Rome

Pieter VERMAERKE
Attaché
Programme des Nations Unies et
Institutions Bretton Woods
Bruxelles

Marc HEIRMAN
Conseiller
Représentant permanent suppléant de
la Belgique auprès des organisations
des Nations Unies
Rome

Lieselot GERMONPREZ
Assistante
Représentation permanente de la
Belgique auprès des organisations
des Nations Unies
Rome

BELIZE

Nunzio Alfredo D'ANGIERI
Ambassador of Belize to Italy
Rome

Dora MELÉNDEZ QUIÑÓNEZ
Assistant to the Ambassador
Embassy of Belize
Rome

BENIN

	Marie Rosemonde DEFFON YAKOUBOU Ambassadeur Représentant permanent de la République du Bénin auprès du FIDA Rome

BHUTAN

Governor	Pema GYAMTSHO Minister for Agriculture and Forests Thimphu
Alternate Governor*	Mr SANGAY Program Director Agriculture, Marketing and Enterprise Promotion Program Ministry of Agriculture and Forests Thimphu
Adviser	Pema THINLEY Senior Planning Officer Policy and Planning Division Ministry of Agriculture and Forests Thimphu

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

	Nemesia ACHACOLLO TOLA Ministra de Desarrollo Rural y Tierras La Paz
Gobernador	Grover Alberto TERAN GAMBOA Embajador Representante Permanente del Estado Plurinacional de Bolivia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Eduardo UGARTECHE PAZ SOLDÁN Consejero Representante Permanente Alterno del Estado Plurinacional de Bolivia ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF) (cont'd)

Roxana OLLER CATOIRA
Segundo Secretario
Representante Permanente Alterno
del Estado Plurinacional de Bolivia
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

BOSNIA AND HERZEGOVINA

Alternate Governor

Vesna NJEGIĆ
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative of
Bosnia and Herzegovina to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Suad ČAMDŽIĆ
Advisor to the Minister
Ministry of Agriculture, Water Management and
Forestry of the Federation of Bosnia and Herzegovina
Sarajevo

Halil OMANOVIĆ
Director
Project Coordination Unit for Agriculture Projects
Ministry of Agriculture, Water Management and
Forestry of the Federation of Bosnia and Herzegovina
Sarajevo

Radenko JEFTIĆ
Director
Project Coordination Unit for Agriculture Projects
Ministry of Agriculture, Water Management and
Forestry of the Republika Srpska
Bijelina

Mile BANJAC
Engineer for Rural Infrastructure
Ministry of Agriculture, Water Management and
Forestry of the Republika Srpska
Bijelina

BOTSWANA

Christiaan de GRAAFF
Minister for Agriculture
Gaborone

BOTSWANA (cont'd)

Michael MANOWE
Agricultural Attaché
Ministry of Agriculture
Gaborone

BRAZIL

Alternate Governor

Carlos Augusto VIDOTTO
Secretary for International Affairs
Ministry of Planning, Budget and Management
Brasilia, D.F.

Cláudia Angélica VASQUES SILVA
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Federative Republic of Brazil
to the United Nations Food and
Agricultural Agencies
Rome

BURKINA FASO

Tibila KABORE
Secrétaire général
Ministère de l'économie et des finances
Ouagadougou

Saïdou ZONGO
Premier Conseiller
Chargé d'affaries, a.i.
Ambassade du Burkina Faso
Rome

Laurent Diandioua COULIDIATI
Conseiller chargé des questions agricoles
Représentant permanent adjoint
du Burkina Faso auprès
du FIDA
Rome

Jacques ZIDA
Conseiller technique du
Ministre de l'économie et des finances
Ouagadougou

BURUNDI

Gouverneur	Tabu Abdallah MANIRAKIZA Ministre des finances et de la planification du développement économique Bujumbura
Gouverneur suppléant	Odette KAYITESI Ministre de l'agriculture et de l'élevage Bujumbura
	Joseph NTIRANDEKURA Conseiller technique du Ministre des finances et de la planification du développement économique Bujumbura
	Rénovat NDAYIRUKIYE Ambassadeur Représentant permanent de la République du Burundi auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
	Macaire NAHIMANA Premier Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Burundi auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CAMEROON

Gouverneur	Clémentine ANANGA MESSINA Ministre déléguée auprès du Ministre de l'agriculture et du développement rural Yaoundé
Gouverneur suppléant	Dominique AWONO ESSAMA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome
	Médi MOUNGUI Deuxième Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cameroun auprès du FIDA Rome

CAMEROON (cont'd)

	Patrick MVONDO NNA Directeur des études, programmes et coopération Ministère de l'agriculture et du développement rural Yaoundé

CANADA

	James Arthur FOX Ambassador Permanent Representative of Canada to IFAD Rome
	Ann Adair HEUCHAN
Adviser	Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to IFAD Rome
Adviser	Debra PRICE Counsellor Deputy Permanent Representative of Canada to IFAD Rome
Adviser	Brad PATERSON Advisor Permanent Representation of Canada to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CAPE VERDE

Gouverneur	José Eduardo BARBOSA Ambassadeur Représentant permanent de la République du Cap-Vert auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome
Gouverneur suppléant	Sónia Cristina MARTINS Conseiller Représentant permanent adjoint de la République du Cap-Vert auprès des organisations spécialisées des Nations Unies Rome

CHAD

Gouverneur	Djimé ADOUM Ministre de l'agriculture et de l'irrigation N'Djaména
	Hassan TCHONAÏ ELIMI Ambassadeur Représentant permanent de la République du Tchad auprès du FIDA Berlin

CHILE

	Rodrigo GUZMÁN Primer Secretario Representación Permanente de la República de Chile ante el FIDA Roma

CHINA

	WU Jinkang Deputy Director-General International Department Ministry of Finance Beijing
	LI Xinhai Counsellor Deputy Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	YE Jiandi Director International Department Ministry of Finance Beijing
	SUI Li Second Secretary Alternate Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

CHINA (cont'd)

REN Yi
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the People's Republic of China
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

COLOMBIA

Gobernador

Juan Manuel PRIETO MONTOYA
Embajador
Representante Permanente de
la República de Colombia ante
los Organismos Especializados de
las Naciones Unidas
Roma

Gobernador Suplente

María Victoria SALCEDO BOLIVAR
Consejero
Representante Permanente Alterno
de la República de Colombia ante
los Organismos Especializados de
las Naciones Unidas
Roma

COMOROS

Djaza Ahmed MOHAMED
Conseiller spécial
Vice-présidence en charge du
Ministère de la production, de l'environnement,
de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat
Moroni

Mohamed HALIFA
Délégué en charge
de l'agriculture et de la pêche
Ministère de la production, de l'environnement,
de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat
Moroni

CONGO

Gouverneur

Rigobert MABOUNDOU
Ministre de l'agriculture et de l'élevage
Brazzaville

CONGO (cont'd)

Gouverneur suppléant	Mamadou KAMARA DEKAMO Ambassadeur Représentant permanent de la République du Congo auprès du FIDA Rome
	Jem AYOULOVE Ministre Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Congo auprès du FIDA Rome
	Marc MANKOUSSOU Conseiller Représentant permanent suppléant de la République du Congo auprès du FIDA Rome
	Jean BAKADISSA Attaché au Génie rural et au machinisme agricole Cabinet du Ministre de l'agriculture et de l'élevage Brazzaville
	Irène Patricia LOUMETO BOUTOTO Attaché aux relations publiques Cabinet du Ministre de l'agriculture et de l'élevage Brazzaville

COSTA RICA

Gobernador*	Fernando Felipe SÁNCHEZ CAMPOS Embajador Representante Permanente de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente*	Orlando GUZMÁN VÁSQUEZ Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República de Costa Rica ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

CÔTE D'IVOIRE

Janine TAGLIANTE-SARACINO
Ambassadeur
Représentant permanent de la
République de Côte d'Ivoire
auprès du FIDA
Rome

Lida Lambert BALLOU
Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République de Côte d'Ivoire
auprès du FIDA
Rome

Aminata FOFANA KONE
Conseiller
Chargée des affaires sportives
et touristiques
Ambassade de la République
de Côte d'Ivoire
Rome

Marie Hortense GUEI SEKOUET
Chargée d'Etudes
Ambassade de la République
de Côte d'Ivoire
Rome

CUBA

Gobernador Suplente

Milagros Carina SOTO AGÜERO
Embajadora
Representante Permanente de
la República de Cuba
ante el FIDA
Roma

Asesor

Silvia María ALVAREZ ROSSELL
Primer Secretario
Representante Permanente Adjunto
de la República de Cuba
ante el FIDA
Roma

Asesor

Luís Alberto MARIN LLANES
Tercer Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República de Cuba
ante el FIDA
Roma

CYPRUS

Alternate Governor	Christina PITTA Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of Cyprus to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

	HAN Tae Song Ambassador Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
	KIM Hyo Sik Counsellor Deputy Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
	PANG Kwang Hyok Counsellor Deputy Permanent Representative-designate of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome
Adviser	KIM Chol Min Attaché Alternate Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to IFAD Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Gouverneur suppléant	Hubert ALI RAMAZANI Secrétaire général à l'agriculture, pêche et élevage Kinshasa-Gombe
	Albert TSHISELEKA FELHA Ambassadeur Représentant permanent de la République démocratique du Congo auprès du FIDA Rome

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO (cont'd)

Olivier NGABU BURA
Responsable des études de la
coopération bi et multilatérales
Ministère des finances
Kinshasa-Gombe

Placide A MUKELENGE
Directeur du Bureau de
liaison projets FIDA/RDC
Ministère de l'agriculture
Kinshasa-Gombe

DENMARK

Birger RIIS-JØRGENSEN
Ambassador
Permanent Representative
of the Kingdom of Denmark
to IFAD
Rome

Alternate Governor

Maj HESSEL
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Kingdom of Denmark
to IFAD
Rome

Adviser

Signe Kolbye SØRENSEN
Attaché
The Royal Danish Embassy
Rome

DJIBOUTI

Gouverneur*

Amareh ALI SAID
Ministre délegué du Budget
Djibouti

Idriss ABDOU ALI
Secrétaire général
Ministère de l'agriculture,
de la pêche, de l'élevage et
des ressources halieutiques
Djibouti

DJIBOUTI (cont'd)

Djama Mahamoud DOUALEH
Conseiller technique du Cabinet
du Ministre de l'agriculture
de la pêche, de l'élevage et
des ressources halieutiques
Djibouti

DOMINICAN REPUBLIC

Gobernador	Mario ARVELO CAAMAÑO Embajador Representante Permanente de la República Dominicana ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente*	María Cristina LAUREANO PEÑA Primera Secretaria Misión Permanente de la República Dominicana ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

ECUADOR

Gobernador	Carlos VALLEJO LÓPEZ Embajador Representante Permanente de la República del Ecuador ante el FIDA Roma
Asesor	José Antonio CARRANZA Primer Secretario Representante Permanente Alterno de la República del Ecuador ante el FIDA Roma

EGYPT

Alternate Governor*	Mohamed Farid MONIB Ambassador Permanent Representative of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

EGYPT (cont'd)

Essam Osman FAYED
Minister Plenipotentiary
Head of the Agricultural Office
Deputy Permanent Representative
of the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Fatma Hussein SABER
Third Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Arab Republic of Egypt to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

EL SALVADOR

Gobernador

Aida Luz SANTOS DE ESCOBAR
Embajadora de la República
de El Salvador ante el
Gobierno Italiano
Roma

Gobernador Suplente

María Eulalia JIMÉNEZ ZEPEDA
Ministro Consejero
Representante Permanente Adjunto
de la República de El Salvador
ante el FIDA
Roma

EQUATORIAL GUINEA

Gobernador Suplente*

Diosdado Sergio OSA MONGOMO
Vice Ministro de Agricultura y Bosques
Malabo

Crisantos OBAMA ONDO
Representante Permanente de la
República de Guinea Ecuatorial
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

Mateo NSOGO NGUERE MICUE
Coordinador
Ministerio de Agricultura y Bosques
Malabo

ERITREA

Governor	Arefaine BERHE Minister for Agriculture Asmara
	Mustafa NUR HUSSIEN Governor of the Debub Region Mendefera
Alternate Governor	Zemede TEKLE WOLDETATIOS Ambassador Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome
	Yohannes TENSUE First Secretary Alternate Permanent Representative of the State of Eritrea to IFAD Rome

ETHIOPIA

	Abreha Ghebrai ASEFFA Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to IFAD Rome
	Kassa TASISSA Counsellor Embassy of the Federal Democratic Republic of Ethiopia Rome

FIJI

	Peceli Vuniwaqa VOCEA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Fiji to IFAD Brussels

FINLAND

Alternate Governor*	Christian LINDHOLM Counsellor Unit for Development Financing Institutions Ministry of Foreign Affairs Helsinki
Adviser	Merja Ethel SUNDBERG Minister Counsellor Permanent Representative of the Republic of Finland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Suvi TURJA Programme Officer Embassy of the Republic of Finland Rome

FRANCE

Gouverneur*	Alain DAMAIS Chef du Bureau de l'aide au développement et des institutions multilatérales de développement Direction générale du Trésor et de la politique économique (DGTPE) Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
	Pierre-Eloi BRUYERRE Adjoint au Chef du Bureau de l'aide au développement et des institutions multilatérales de développement Direction générale du Trésor et de la politique économique (DGTPE) Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie Paris
	Cécile HUMBERT-BOUVIER Conseillère économique Adjointe au chef du Service économique régional Ambassade de France Service économique Rome

FRANCE (cont'd)

Bérengère QUINCY
Ambassadrice
Représentante permanente de
la République française
auprès de l'OAA
Rome

Marianne CHAUMEL
Attachée
Représentation permanente de
la République française
auprès de l'OAA
Rome

GABON

Gouverneur suppléant*

Charles ESSONGHÉ
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République gabonaise
auprès du FIDA
Rome

Louis Stanislas CHARICAUTH
Conseiller
Représentant permanent suppléant
de la République gabonaise
auprès du FIDA
Rome

GEORGIA

Konstantin KOBAKHIDZE
Vice-Minister for Agriculture
Tbilisi

Alternate Governor

Konstantine GABASHVILI
Ambassador
Permanent Representative
of Georgia to IFAD
Rome

Natia SULAVA
First Counsellor
Deputy Permanent Representative
of Georgia to IFAD
Rome

GERMANY

	Friedrich-Karl BRUNS Ambassador Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome
Alternate Governor*	Rolf-Dieter DRESCHER Head of Division Regional Development Banks and Funds Federal Ministry of Economic Cooperation and Development Berlin
	Michael BAUER First Counsellor Alternate Permanent Representative of the Federal Republic of Germany to IFAD Rome
	Anna Magdalena RIEM Member of the Permanent Representation of the Federal Republic of Germany to FAO and the other International Organizations Rome

GHANA

Governor	Kwesi AHWOI Minister for Food and Agriculture Accra
Alternate Governor*	Evelyn Anita STOKES-HAYFORD Ambassador Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome
Adviser	Samuel DAPAAH Technical Adviser Ministry of Food and Agriculture Accra
Adviser	Nii QUAYE-KUMAH Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Ghana to IFAD Rome

GREECE

Governor	Michael CAMBANIS Ambassador Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
Alternate Governor	Nike Ekaterini KOUTRAKOU Minister Counsellor Deputy Permanent Representative of the Hellenic Republic to IFAD Rome
	Sarandis ANDRIKOPOULOS Special Advisor Embassy of the Hellenic Republic Rome

GRENADA

Alternate Governor	Stephen FLETCHER Ambassador of Grenada Brussels

GUATEMALA

Gobernador	Alfredo TRINIDAD VELÁSQUEZ Embajador Representante Permanente de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente	Ileana RIVERA DE ANGOTTI Ministro Consejero Representante Permanente Adjunto de la República de Guatemala ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

GUINEA

Gouverneur	Jean Marc TELLIANO Ministre de l'agriculture Conakry

GUINEA (cont'd)

Gouverneur suppléant*	Jean Baptiste GROVOGUI Conseiller politique Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République de Guinée Rome
Conseiller	Mohamed DIOUMESSI Conseiller technique Ministè re de l'agriculture Conakry
Conseiller	Mamba KOUROUMA Conseiller Chargé des projets et programmes Ministère de l'agriculture Conakry
Conseiller	Abdoulaye TRAORE Conseiller économique Représentant permanent adjoint de la République de Guinée auprès du FIDA Rome

HAITI

	Hérbert DOCTEUR Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
	Jean Robert JEAN-NOEL Membre du Cabinet du Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
	Anthony DESSOURCES Directeur du Project de développement de la petite irrigation (PPI-2) Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural Port-au-Prince
	Carl Benny RAYMOND Conseiller Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République d'Haïti Rome

HAITI (cont'd)

Marie-Laurence DURAND
Premier Secrétaire
Représentant permanent suppléant
de la République d'Haïti
auprès du FIDA
Rome

HONDURAS

Gobernador*

Mayra Aracely REINA DE TITTA
Ministro
Representante Permanente Alterno
de la República de Honduras
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

HUNGARY

Governor

Zoltán KÁLMÁN
Head of Department
Department of International Relations
Ministry of Rural Development
Budapest

Alternate Governor

Balázs HAMAR
Counsellor
Permanent Representative of
Hungary to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

ICELAND

Gudni BRAGASON
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of
the Republic of Iceland to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Reykjavík

INDIA

Debabrata SAHA
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of India to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Shobhana Kumar PATTANAYAK
Minister (Agriculture)
Alternate Permanent Representative of the
Republic of India to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

INDONESIA

Governor

Bambang BRODJONEGORO
Director
International Relation Policy
Fiscal Policy Office
Ministry of Finance
Jakarta

Mr ADRIYANTO
Deputy Director
International Relation Policy
Fiscal Policy Office
Ministry of Finance
Jakarta

Mochamad IMRON
Head of Sub-Division for
International Fund Contribution
Fiscal Policy Office
Ministry of Finance
Jakarta

Agus Prihatin SAPTONO
Counsellor for Multilateral Affairs
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

Hamim HAMIM
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Indonesia
to IFAD
Rome

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Seyed Morteza ZAREI
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Iran to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Alireza MOHAJER
Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Islamic Republic of Iran to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

IRAQ

Alternate Governor

Hassan JANABI
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Iraq to IFAD
Rome

Alaa AL-MASHTA
Technical Assistant
to the Ambassador
Permanent Representation of
the Republic of Iraq to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

IRELAND

Alternate Governor

Jarlath O'CONNOR
First Secretary
Deputy Permanent Representative
of Ireland to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

ISRAEL

Daniel CARMON
Director-General
Israel's Agency for the International
Development Cooperation (MASHAV)
Jerusalem

ISRAEL (cont'd)

Ilan FLUSS
Director
Policy Planning and External
Relations Department
Israel's Agency for Internatonal
Development Cooperation (MASHAV)
Jerusalem

Tamar Michele ZIV
Minister Counsellor
Economic and Scientific Affairs
Deputy Permanent Representative of
Israel to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Giovanna Elisabetta LA ROCCA
Economic Officer
Permanent Representation of
Israel to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ITALY

Governor

Vieri CERIANI
Under-Secretary of State
Ministry of Economy and Finance
Rome

Pietro SEBASTIANI
Ambassador
Permanent Representative of
the Italian Republic to IFAD
Rome

Elisabetta BELLONI
Director-General
Directorate General for
Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs
Rome

Stefania BAZZONI
Director
Service in charge of Multilateral
Development Banks (Office X)
Directorate General for International
Financial Relations (Directorate III)
Department of the Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

ITALY (cont'd)

Marco RICCI
Multilateral Affairs Coordinator
Directorate General for
Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs
Rome

Claudio MISCIA
First Counsellor
Deputy Head of Mission
Alternate Permanent Representative
of the Italian Republic to IFAD
Rome

Rita Giuliana MANNELLA
Counsellor
Directorate General for
Development Cooperation
Ministry of Foreign Affairs
of the Italian Republic
Rome

Claudia MORDINI
Adviser
Service in charge of Multilateral
Development Banks (Office X)
Directorate General for International
Financial Relations (Directorate III)
Department of Treasury
Ministry of Economy and Finance
Rome

Stefano MARGUCCIO
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Italian Republic to IFAD
Rome

JAPAN

Governor

Masaharu KOHNO
Ambassador
Permanent Representative of Japan
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

JAPAN (cont'd)

Hideya YAMADA
Minister Counsellor
Deputy Permanent Representative
of Japan to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Masaya KITAO
Counsellor
Financial attaché
Embassy of Japan
Rome

JORDAN

Governor* — Radi AL-TARAWNEH
Secretary-General
Ministry of Agriculture
Amman

Alternate Governor* — Malek BRIZAT
Director for Arab and
Islamic Relations
Ministry of Planning and
International Cooperation
Amman

KAZAKHSTAN

Nurlan ZHALGAZBAYEV
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative of
the Republic of Kazakhstan to IFAD
Rome

Aigul BOKAYEVA
First Secretary
Alternate Permanent Representative of
the Republic of Kazakhstan to IFAD
Rome

Daniyar KOPISHEV
Attaché
Alternate Permanent Representative of
the Republic of Kazakhstan to IFAD
Rome

KENYA

Romano M. KIOME
Permanent Secretary
Ministry of Agriculture
Nairobi

Alternate Governor

Josephine Wangari GAITA
Ambassador
Permanent Representative
of the Republic of Kenya to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Jacinta Muthoni NGWIRI
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Kenya to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

KIRIBATI

Governor

Tiarite KWONG
Minister for Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

Mweia TEBUBUA
Deputy Secretary
Ministry of Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

Kinaai KAIRO
Director for Agriculture
Ministry of Environment, Lands
and Agricultural Development
Tarawa

KUWAIT

Waleed AL-BAHAR
Regional Manager for Eastern and
Southern Asia and Pacific Countries
Operations Department
Kuwait Fund for Arab
Economic Development
Kuwait City

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Governor	Phouphet KHAMPHOUNVONG Minister for Finance Vientiane
Alternate Governor*	Phouangparisak PRAVONGVIENGKHAM Vice-Minister for Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Thipphakone CHANTHAVONGSA Director-General External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Linkham DOUANGSAVANH Director National Agriculture and Forestry Research Institute Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Alad CHANTHAVONG Deputy Director-General External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Rithikone PHOUMMASACK Director Division External Finance Department Ministry of Finance Vientiane
Adviser	Khonesavanh VONGXAY Program Coordinator Soum Son Seun Jai Program Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Syseng KHOUNSY Project Director Northern Region Sustainable Livelihoods Project Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane
Adviser	Vinoth VANSY Project Director Sustainable Natural Resources Management and Productivity Enhancement Project Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC (cont'd)

Adviser	Khouanchai SIPHAKANLAYA President Lao Consulting Group Vientiane
Adviser	Khamphong VAYAKONE Technical Officer Planning Department Ministry of Agriculture and Forestry Vientiane

LEBANON

	Hussein AL HAJJ HASSAN Ministre de l'agriculture Beyrouth
	Karim KHALIL Premier Secrétaire Chargé d'affaires, a.i. Ambassade de la République libanaise Rome
Gouverneur	Gloria ABOUZEID Président du Comité exécutif Plan vert Beyrouth
	Mohammad EL-KHANSA Conseiller du Ministre de l'agriculture Beyrouth
	Ali YASSINE Directeur-général, a.i. Ministère de l'agriculture Beyrouth

LESOTHO

Alternate Governor*	Liteboho MOFUBETSOANA Acting Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Food Security Maseru

LESOTHO (cont'd)

Adviser	Jonas Sponkie MALEWA Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome
Adviser	Mathoriso MOLUMELI Chief Economic Planner Ministry of Agriculture and Food Security Maseru
Adviser	Malikopo Patricia RAKOOTJE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Lesotho to IFAD Rome

LIBERIA

	Frederick CHERUE Chairman of the Senate Committee on Agriculture Monrovia
Governor	Florence CHENOWETH Minister for Agriculture Monrovia
	Mohammed S. SHERIFF Minister Plenipotentiary Permanent Representative of the Republic of Liberia to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome
	Wesley JOHNSON Ambassador of the Republic of Liberia London
	Anthony K. SELMAH Minister Counsellor Press and Public Affairs Embassy of the Republic of Liberia London

LIBYA

Governor*	Abuzkhar Ahmed ALI MOHAMED Vice-Minister for Agriculture Tripoli
	Abdalla A. M. ZAIED Ambassador Permanent Representative of Libya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Hussin ALI TIBAR Agricultural Bank Tripoli
	Talal Ali MARAI Counsellor Deputy Permanent Representative of Libya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Mahmud S.O. SAWAN Third Secretary Alternate Permanent Representative of Libya to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

LUXEMBOURG

Gouverneur	Marie-Josée JACOBS Ministre de la coopération et de l'action humanitaire Luxembourg-Ville
	Jean-Louis WOLZFELD Ambassadeur Représentant permanent du Grand-Duché de Luxembourg auprès du FIDA Rome
	Léon DELVAUX Directeur adjoint de la Coopération au développement Ministère des affaires étrangères et de l'immigration Luxembourg-Ville

LUXEMBOURG (cont'd)

Richard PHILIPPART
Attaché
Représentant permanent suppléant
du Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

Michel GRETHEN
Premier Secrétaire
Représentant permanent adjoint
du Grand-Duché de Luxembourg
auprès du FIDA
Rome

Patrice SCHMITZ
Chef du Bureau multilatéral
Direction de la Coopération
au développement
Ministère des affaires étrangères
et de l'immigration
Luxembourg-Ville

MADAGASCAR

Gouverneur

RAVATOMANGA Rolland
Ministre de l'agriculture du
Gouvernement de Transition
d'Union Nationale
Antananarivo

Josiane RAVOLOLONDRIAKA RATSIMBAZAFY
Conseiller
Ambassade de la République
de Madagascar
Rome

Vohangy Arijona RAONIAINJAKA
Directeur de l'appui à l'organisation
des filières
Ministère de l'agriculture
Antananarivo

Monsieur MONJA
Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République de Madagascar
auprès du FIDA
Rome

MALAWI

Brave Rona NDISALE
Ambassador
Permanent Representative of
the Republic of Malawi to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Brussels

MALAYSIA

Alternate Governor* — Halimah ABDULLAH
Ambassador
Permanent Representative of
Malaysia to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Adviser — Shariffah Norhana SYED MUSTAFFA
Minister Counsellor
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Adviser — Amir Hamzah HARUN
Assistant Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of Malaysia to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

MALI

Gouverneur — Aghatam Ag ALHASSANE
Ministre de l'agriculture
Bamako

Gouverneur suppléant — Gaoussou DRABO
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République du Mali
auprès du FIDA
Rome

Yaya Nouhoum TAMBOURA
Commissaire à la sécurité alimentaire
Bamako

MALI (cont'd)

Aissata TRAORE DIALLO
Point focal des projets et programmes FIDA
Commissariat à la sécurité alimentaire
Bamako

Mohamed TIESSA FARMA MAIGA
Premier Conseiller
Ambassade de la République du Mali
Rome

Bah KONIPO
Deuxième Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République du Mali
auprès du FIDA
Rome

Ukunda Gemma SHEMA
Secrétaire traductrice
Ambassade de la République du Mali
Rome

MAURITANIA

Gouverneur

Sidi Ould TAH
Ministre des affaires économiques
et du développement
Nouakchott

Gouverneur suppléant

Moctar Ould DAHI
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République islamique de
Mauritanie auprès du FIDA
Rome

Mohamed Lemine OULD AHMED
Conseiller du Ministre des affaires
économiques et du développement
Nouakchott

MAURITIUS

Governor

Satya Veyash FAUGOO
Minister for Agro Industry and
Food Security
Port Louis

MAURITIUS (cont'd)

Alternate Governor*	Denis CANGY Consul of the Republic of Mauritius Rome

MEXICO

Gobernador	Miguel RUIZ CABAÑAS IZQUIERDO Embajador Representante Permanente de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Gobernador Suplente*	Emma Maria José RODRIGUEZ SIFUENTES Ministro Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Alan ROMERO ZAVALA Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de los Estados Unidos Mexicanos ante el FIDA Roma
Asesor	Claudia Cecile DE MAULEÓN Asesora Embajada de los Estados Unidos Mexicanos Roma

MONGOLIA

DAVAADORJ Khishigdelger
Minister Counsellor
Embassy of Mongolia
Rome

MOROCCO

Hassan ABOUYOUB
Ambassadeur
Représentant permanent
du Royaume du Maroc
auprès du FIDA
Rome

MOROCCO (cont'd)

Loubna CHAMIM
Chef de la division de la coopération
Direction des stratégies et des statistiques
Ministère de l'agriculture
et de la pêche maritime
Rabat

Jaouad ZHAR
Chef du service des relations avec
les organismes financiers internationaux
Direction du Trésor et des finances extérieures
Ministère de l'économie et
des finances
Rabat

Mohammed LAKHAL
Ministre plénipotentiaire
Représentant permanent suppléant
du Royaume du Moroc
auprès du FIDA
Rome

MOZAMBIQUE

Governor*	Gabriel MUTHISSE Deputy Minister for Fisheries Maputo
	Carla Elisa MUCAVI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor*	Waldemar Fernando de SOUSA Member of the Board Central Bank of Mozambique Maputo
Adviser	Mario Saraiva NGWENYA Minister Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of Mozambique to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MOZAMBIQUE (cont'd)

Adviser	Mahomed RAFIQUE JUSOB MAHOMED Member of the Board Fund for Economic Rehabilitation (FARE) Maputo
Adviser	Adriano Isaias UBISSE Director for Investment and Cooperation Ministry of Planning and Development Maputo
Adviser	Albertina ALAGE Deputy Director Ministry of Agriculture Maputo
Adviser	Luís João MATSINHE Adviser Ministry of Finance Maputo
Adviser	Marcelino Galufu PISSA Adviser Department of Monitoring and Evaluation Direction of Investment and Cooperation Ministry of Planning and Development Maputo
Adviser	Anchia Nhaca Guebuza Espirito SANTO Foreign Cooperation Officer Central Bank of Mozambique Maputo

MYANMAR

Governor*	Tint SWAI Ambassador Permanent Representative of the Union of Myanmar to the United Agencies for Food and Agriculture Rome
Adviser	Than SAIN Counsellor Alternate Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

MYANMAR (cont'd)

Adviser	Thein Min HTUN First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of the Union of Myanmar to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

NAMIBIA

Alternate Governor	Petrus N. IILONGA Deputy Minister for Agriculture, Water and Forestry Windhoek
	Desmond R. TSHIKESHO Under-Secretary for Agriculture Ministry of Agriculture, Water and Forestry Windhoek
	Eugene KANGUATJIVI Agricultural Economist Ministry of Agriculture, Water and Forestry Windhoek

NEPAL

Alternate Governor	Nathu Prasad CHAUDHARY Secretary Ministry of Agriculture and Cooperatives Kathmandu
	Mahendra Nath POUDEL Senior Agricultural Economist Ministry of Agriculture and Cooperatives Kathmandu

NETHERLANDS

Alternate Governor	Gerda VERBURG Ambassador Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

NETHERLANDS (cont'd)

Adviser	Ronald ELKHUIZEN Counsellor Deputy Permanent Representative of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome
Adviser	Erlijne WISSELS Policy Adviser International Financial Institutions Division United Nations and International Financial Institutions Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Adviser	Jan VAN DER VELDE Intern Permanent Representation of the Kingdom of the Netherlands to the United Nations Organizations for Food and Agriculture Rome

NEW ZEALAND

Adviser	Claudia GROSSO Policy Support Officer Embassy of New Zealand Rome

NICARAGUA

Gobernador	Mónica ROBELO RAFFONE Embajadora Representante Permanente de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente*	Junior Andrés ESCOBAR FONSECA Agregado Representante Permanente Alterno de la República de Nicaragua ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

NIGER

Oua SAIDOU
Ministre de l'agriculture
Niamey

Amadou TOURÉ
Ambassadeur
Représentant permanent
de la République du Niger
auprès du FIDA
Rome

Moudy MAMANE SANI
Conseiller Technique du
Ministre de l'agriculture
Niamey

Mahaman SANI ABDOU
Directeur général de l'agriculture
Ministère de l'agriculture
Niamey

Hassane HAROUNA MAÏGA
Conseiller
Représentant permanent adjoint
de la République du Niger
auprès du FIDA
Rome

NIGERIA

Governor

Akinwunmi Ayo ADESINA
Minister for Agriculture and
Rural Development
Abuja

Yaya O. OLANIRAN
Minister
Permanent Representative of
the Federal Republic of Nigeria to
the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

M.C.C. ENEH
Director
Department of Agriculture
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

NIGERIA (cont'd)

Daniel Machica DAUDU
Director
Rural Development Department
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Adetunji Adeleke OREDIPE
Special Assistant to the
Minister for Agriculture
and Rural Development
Abuja

Okon Stephen ANIETIE
Special Assistant
to the Permanent Secretary
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Munir Abiodun ALAO
Director
International and Economic
Relations Department
Federal Ministry of Finance
Abuja

Agnes A. AREMU
Deputy Director
International and Economic
Relations Department
Federal Ministry of Finance
Abuja

Matazu Ibrahim ABUBAKAR
Principal Administrative
Officer (Agriculture)
Federal Ministry of Finance
Abuja

Okai Akwu IKANI
Personal Assistant
to the Permanent Secretary
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Remi OKUBOYEJO
Personal Assistant
to the Minister for Agriculture
and Rural Development
Abuja

NIGERIA (cont'd)

Musibau Olumuyiwa AZEEZ
Technical Assistant
to the Permanent Secretary
Federal Ministry of Agriculture
and Rural Development
Abuja

Abiodun WALI
Clerk on IFAD Matters
Embassy of the Federal
Republic of Nigeria
Rome

NORWAY

Governor

Astrid Helle AJAMAY
Deputy Director-General
Section for United Nations Policy
and Gender Equality
Department for United Nations,
Peace and Humanitarian Affairs
Royal Norwegian Ministry
of Foreign Affairs
Oslo

Jostein LEIRO
Ambassador
Permanent Representative of the
Kingdom of Norway to IFAD
Rome

Per MOGSTAD
Senior Adviser
Royal Norwegian Ministry
of Foreign Affairs
Oslo

Tonje LIEBICH LIE
Second Secretary
Deputy Permanent Representative of
the Kingdom of Norway to IFAD
Rome

OMAN

Governor

Isshaq AL-ROQQEISHY
Under-Secretary
Ministry of Agriculture
Muscat

OMAN (cont'd)

Alternate Governor	Said Nasser AL-HARTHY Ambassador Permanent Representative of the Sultanate of Oman to IFAD Rome
	Rasmi MAHMOUD Coordinator with the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Suleiman AL-SALMY Assistant Director-General of Planning and Investment Development Ministry of Agriculture and Fisheries Muscat

PAKISTAN

	Tehmina JANJUA Ambassador Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Zulfiqar Haider KHAN Counsellor (Agricultural) Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Khalid MEHBOOB Adviser Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Idriana BONOMO Secretary to the Alternate Permanent Representative of the Islamic Republic of Pakistan to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

PANAMA

Gobernador Suplente	Guido Juvenal MARTINELLI ENDARA Embajador Representante Permanente de la República de Panamá ante el FIDA Roma

PAPUA NEW GUINEA

	Peter PULKIYE MAGINDE Ambassador of the Independent State of Papua New Guinea Brussels

PARAGUAY

Gobernador	Dionisio BORDA Ministro de Hacienda Asunción
	Andrés WEHRLE Viceministro de Agricultura Ministerio de Agricultura y Ganaderia Asunción
	Verónica SERAFINI Coordinadora Unidad de Economía Social Ministerio de Hacienda Asunción
	Jaime ESCOBAR Jefe de Gabinete Ministerio de Hacienda Asunción
	Lorena Noemi PATIÑO CARDOZO Segunda Secretaria Representante Permanente Alterna de la República del Paraguay ante el FIDA Roma

PERU

Gobernador	César Rolando CASTILLO RAMÍREZ Embajador Representante Permanente de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
Gobernador Suplente*	Carla Stella MARIS CHIRINOS LLERENA Consejera Representante Permanente Alterna de la República del Perú ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

PHILIPPINES

Governor*	Virgilio A. REYES JR. Ambassador Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Alternate Governor*	Lupino J. LAZARO Special Agriculture Representive Embassy of the Republic of the Philippines Rome
Adviser	Leila C. LORA-SANTOS First Secretary and Consul Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome
Adviser	Esteban N. PAGARAN Assistant Agricultural Attaché Alternate Permanent Representative of the Republic of the Philippines to IFAD Rome

PORTUGAL

Alternate Governor*	Rosa Maria CAETANO Director for International Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance and Public Administration Lisbon
Adviser	Ana BARRETO Desk Officer Division for Bilateral Affairs Office for Economic Policy and International Affairs (GPEARI) Ministry of Finance and Public Administration Lisbon
Adviser	José Egídio BARBEITO Counsellor (Agriculture) Deputy Permanent Representative of the Portuguese Republic to the United Nations Agencies for Food and Agriculture Rome

QATAR

Governor	Abdullah bin Mubarak BIN AABOUD AL-MIDHADHI Minister for Environment Doha
Alternate Governor	Soltan Saad S.K. AL-MORAIKHI Ambassador Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
	Abdulla Jassim M. AL-MAADADI Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the State of Qatar to IFAD Rome
	Ali Mohammed AL NAMMAA Department of International Cooperation Ministry of Environment Doha
	Misfr Mohammed AL HAJRI Ministry of Environment Doha

QATAR (cont'd)

Akeel HATOOR
Adviser
Embassy of the State
of Qatar
Rome

REPUBLIC OF KOREA

KIM Jong-Jin
Assistant Minister for Trade
Ministry of Food, Agriculture,
Forestry and Fisheries
Gwacheon

CHUNG BokChul
Director
Multilateral Cooperation Division
Ministry of Food, Agriculture,
Forestry and Fisheries
Gwacheon

SONG Jae-Won
Deputy-Director
International Development and
Cooperation Division
Ministry of Food, Agriculture
Forestry and Fisheries
Gwacheon

Alternate Governor

PARK Sujin
First Secretary
Alternate Permanent Representative of the
Republic of Korea to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

REPUBLIC OF MOLDOVA

Governor

Viorel GUTU
Deputy Minister for Agriculture
and Food Industry
Chişinău

Victoria CHITII
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Moldova to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

ROMANIA

Gouverneur	Octavian Liviu BUMBU Secrétaire d'État Ministère de l'agriculture et du développement rural Bucarest
Gouverneur suppléant	Razvan Victor RUSU Ambassadeur Représentant permanent de la Roumanie auprès du FIDA Rome
	Dorinela COJOCARENAU Conseillère Affaires européennes et internationales Ministère de l'agriculture et du développement rural Bucarest
	Daniela ROMANESCU Conseillère Affaires européennes et internationales Ministère de l'agriculture et du développement rural Bucarest
	Alina POPESCU Première Secrétaire Représentante permanente adjointe de la Roumanie auprès du FIDA Rome

RWANDA

	Jacques KABALE NYANGEZI Ambassador Permanent Representative of the Republic of Rwanda to IFAD Paris
	Ernest RUZINDAZA Permanent Secretary Ministry of Agriculture and Animal Resources Kigali

RWANDA (cont'd)

Alex KANYANKOLE
Director-General
National Agriculture Export
and Promotion Board (NAEB)
Ministry of Agriculture
and Animal Resources
Kigali

Francesco ALICICCO
Honorary Consul of the
Republic of Rwanda
to Italy
Rome

SAUDI ARABIA

Governor

Fahad bin Abdulrahman BALGHUNAIM
Minister for Agriculture
Riyadh

Waleed bin Abdelkarim EL KHEREIJI
Director-General
Grain Silos and Flour Mills Organization
Riyadh

Mishal bin Abdallah AL SHETRI
Director-General
Office of the Minister for Agriculture
Riyadh

AbdelAziz bin Saud AL SARHAN
Director-General
General Department of Public Relations
and International Cooperation
Ministry of Agriculture
Riyadh

Bandar bin Abdel Mohsin AL-SHALHOOB
Minister Plenipotentiary
Permanent Representative of the
Kingdom of Saudi Arabia to FAO
Rome

Fahd bin Abdallah AL HARBI
Director-General
External Relations and
International Cooperation
Ministry of Agriculture
Riyadh

SAUDI ARABIA (cont'd)

Tareq AbdulKarim A. ALDRIWEESH
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the Kingdom of Saudi Arabia
to FAO
Rome

SENEGAL

Gouverneur suppléant

Papa Cheikh Saadibou FALL
Ambassadeur
Représentant permanent de
la République du Sénégal
auprès du FIDA
Rome

Mamadou DIALLO
Directeur de l'agriculture
Ministry of Agriculture
Dakar

Fatoumata Diene GUEYE
Premier Conseiller
Ambassade de la République
du Sénégal
Rome

SEYCHELLES

Governor*

Peter SINON
Minister for Investment,
Natural Resources and Industry
Victoria

Alternate Governor*

Manuela DESAUBIN-STRAVENS
Advisor to the Minister for Investment,
Natural Resources and Industry
Victoria

SIERRA LEONE

Governor

Joseph Sam SESAY
Minister for Agriculture, Forestry
and Food Security
Freetown

SIERRA LEONE (cont'd)

Festus A. TARAWALIE
Assistant to the
Minister for Agriculture, Forestry
and Food Security
Freetown

SOMALIA

Alternate Governor

Ibrahim Hagi ABDULKADIR
Ambassador
Permanent Representative of the
Somali Republic to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

SOUTH AFRICA

Alternate Governor

Langa ZITA
Director-General
Department of Agriculture,
Forestry and Fisheries
Pretoria

Governor

Thenjiwe Ethel MTINTSO
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of South Africa to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Simphiwe NGQANGWENI
Director
Agro-processing Support
Department of Agriculture,
Forestry and Fisheries
Pretoria

Matlho MOLEMA
First Secretary (Economic Diplomacy)
Embassy of the Republic of South Africa
Rome

SPAIN

Gobernador

Alfonso LUCINI MATEO
Embajador
Representante Permanente de España
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

SPAIN (cont'd)

Francisco CAPOTE
Primer Secretario
Embajada de España
Roma

SRI LANKA

Governor

John Asitha Ivon PERERA
Ambassador
Permanent Representative of the
Democratic Socialist Republic
of Sri Lanka to IFAD
Rome

Alternate Governor

Gothami INDIKADAHENA
Minister (Commercial)
Alternate Permanent Representative
of the Democratic Socialist Republic
of Sri Lanka to IFAD
Rome

Angelo PERERA
Officer
Embassy of the Democratic
Socialist Republic of Sri Lanka
Rome

SUDAN

Alternate Governor*

Gafar Ahmed Abdalla OMER
State Minister for Agriculture
Khartoum

Amira Daoud HASSAN GORNASS
Ambassador of the Republic of The Sudan
to Italy
Rome

Mohamed Eltayeb ELFAKI ELNOR
Counsellor (Agricultural Affairs)
Permanent Representative of the
Republic of The Sudan to IFAD
Rome

Abla Malk Osman MALK
Director
International and Regional Organizations Directorate
Ministry of Agriculture and Irrigation
Khartoum

SUDAN (cont'd)

Faiza Awad MOHAMED
Director-General
International Financial Cooperation Directorate
Ministry of Finance and National Economy
Khartoum

Mohamed Elhag SIR ELKAHATIM
National Coordinator for IFAD Funded Projects
Ministry of Agriculture and Irrigation
Khartoum

SWAZILAND

Sibusiso L. MSIBI
Counsellor
Permanent Mission of the
Kingdom of Swaziland
Chambesy

SWEDEN

Amalia GARCIA-THÄRN
Minister
Permanent Representative
of the Kingdom of Sweden
to IFAD and WFP
Rome

Margaretha ARNESSON-CIOTTI
Programme Officer
Royal Swedish Embassy
Rome

SWITZERLAND

Gouverneur

Michel MORDASINI
Vice-Directeur et
Chef du domaine Coopération globale
Direction du développement et de la coopération (DDC)
Département fédéral des affaires étrangères
Berne

Conseiller

Christina E. GRIEDER
Ministre
Représentant permanent de
la Confédération suisse auprès
de la FAO, du FIDA et du PAM
Rome

SWITZERLAND (cont'd)

Conseiller	Alexandre GHÉLEW Conseiller Chargé de programme Section Programme global Sécurité alimentaire Direction du développement et de la coopération (DDC) Département fédéral des affaires étrangères Berne

SYRIAN ARAB REPUBLIC

	Hasan KHADDOUR Ambassador Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome
	Ammar AWAD Counsellor Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome
	Essam AL SHAHIN Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to IFAD Rome

THAILAND

Governor*	Jirawan YAMPRAYOON Inspector-General Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok
	Olan PITUCK Inspector-General Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok

THAILAND (cont'd)

Alternate Governor	Tritaporn KHOMAPAT Minister (Agricultural) Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Sirilak SUWANRANGSI Director Bureau of Foreign Agricultural Affairs Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok
	Kasem PRASUTSANGCHAN Senior Policy and Plan Analyst Ministry of Agriculture and Cooperatives Bangkok
	Sairak CHAILANGGAR Counsellor (Agriculture) Deputy Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Piyawat NAIGOWIT Second Secretary (Agriculture) Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Thailand to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

	Magdalena DIMOVA First Secretary Chargé d'affaires, a.i. Embassy of The former Yugoslav Republic of Macedonia to the Holy See Rome

TOGO

Gouverneur	Kossi Messan EWOVOR Ministre de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé
	Calixte Batossie MADJOULBA Ambassadeur Représentant permanent de la République togolaise auprès du FIDA Paris
Gouverneur suppléant	Akla-Esso M'Baw AROKOUM Directeur de l'agriculture Ministère de l'agriculture, de l'élevage et de la pêche Lomé
	Pakponedong K. ALI-TILOH SOLITOKE Deuxième Secrétaire Chargée des dossiers du FIDA Ambassade de la République togolaise Paris

TONGA

	Siale Vuki Bain VETE First Secretary Alternate Permanent Representative of the Kingdom of Tonga to IFAD London

TUNISIA

Gouverneur*	Mohamed BEN SALEM Ministre de l'agriculture Tunis
Gouverneur suppléant*	Naceur MESTIRI Ambassadeur Représentant permanent de la République tunisienne auprès des organisations des Nations Unies Rome

TUNISIA (cont'd)

Conseiller	Abdallah ZEKRI Directeur général de la coopération multilatérale Ministère de l'investissement et de la coopération internationale Tunis
Conseiller	Hafed KHLIF Directeur de la Coopération Internationale Ministère de l'agriculture Tunis
Conseiller	Hazar SASSI NAILI Conseiller Ambassade de la République tunisienne Rome

TURKEY

Governor	Mehmet Mehdi EKER Minister for Food, Agriculture and Livestock Ankara
Alternate Governor	Hakki AKIL Ambassador Permanent Representative of the Republic of Turkey to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
	Masum BURAK Vice Director-General Agricultural Research Directorate-General Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
	Gürsel KÜSEK Vice Director-General Agriculture Reform Directorate-General Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara
	Güher ÇELTEC Deputy Director-General Ministry of Food, Agriculture and Livestock Ankara

TURKEY (cont'd)

Mehmet Erkan AYTUN
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Turkey to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Makbule KOÇAK
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Turkey to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Deniz BERBER
Head
European Union and
Foreign Relations Department
Ministry of Agriculture
Ankara

Emin GÜRE
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Turkey to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Volkan COŞKUN
Chief of Cabinet of the Minister
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Ankara

Gürbüz ÖZTÜRK
Press Counsellor of the Minister
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Ankara

Ayniye Sula ÖZEVREN
Engineer at the Agriculture Reform Department
Agricultural Reforms Directorate-General
Ministry of Food, Agriculture
and Livestock
Ankara

UGANDA

Zerubabel Mijumbi NYIIRA
Minister of State for Agriculture
Entebbe

Juliet Betty KULUBYA KAJUMBA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Uganda to IFAD
Rome

Robert SABIITI
First Secretary (Agricultural Attaché)
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Uganda to IFAD
Rome

UNITED ARAB EMIRATES

Governor*

Abdulaziz Nasser AL-SHAMSI
Ambassador
Permanent Representative of
the United Arab Emirates
to the United Nations Food
and Agriculture Agencies
Rome

Majed Ali Ahmed OMRAN AL SHAMSI
Director
Department of International
Financial Relations
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Yousuf Mohammed BIN HAJAR
Deputy-Director
Department of International
Financial Relations
Ministry of Finance
Abu Dhabi

Mohammed AL MANSOORI
Diplomatic Attaché
Embassy of the United Arab Emirates
Rome

Obeid Ali Mirghani HASSAN
Coordinator for the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Embassy of the United Arab Emirates
Rome

UNITED KINGDOM

Governor	James HARVEY Ambassador Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Alternate Governor	Elizabeth NASSKAU First Secretary Deputy Permanent Representative of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Governor	Jumanne MAGHEMBE Minister for Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam
Alternate Governor	Wilfred J. NGIRWA Ambassador Permanent Representative of the United Republic of Tanzania to IFAD Rome
	Emmanuel M. ACHAYO Director of Policy and Planning Ministry of Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam
	Suleiman SHEHE Ministry of Agriculture and Natural Resources of Zanzibar Zanzibar City
	Twalib MBAGA Private Assistant to the Minister Ministry of Agriculture, Food Security and Cooperatives Dar es Salaam

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA (cont'd)

Ayoub J. MNDEME
Agricultural Attaché
Alternate Permanent Representative
of the United Republic of Tanzania
to IFAD
Rome

UNITED STATES

Ertharin COUSIN
Ambassador
Permanent Representative of the
United States of America to the
United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Franklin MOORE
Senior Development Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the United States of America
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Elizabeth PETROVSKI
Finance and Oversight Specialist, USAID
United States Mission to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

Gregory S. GROTH
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United States of America
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Jorge E. SOLARES
Second Secretary
Alternate Permanent Representative
of the United States of America
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

UNITED STATES (cont'd)

Deborah CRANE
International Economist
Office of Multilateral
Development Banks
Department of the Treasury
Washington, D.C.

Michelle G. LOS BANOS JARDINA
First Secretary (Public Affairs Officer)
Alternate Permanent Representative
of the United States of America
to the United Nations Food and
Agriculture Agencies
Rome

Donna COOKE
Public Affairs Assistant
United States Mission to the
United Nations Agencies for
Food and Agriculture
Rome

Erin SWANSON
Public Affairs Intern
United States Mission to the
United Nations Agencies for
Food and Agriculture
Rome

Lisette Denise ALVAREZ
Intern
United States Mission to the
United Nations Agencies for
Food and Agriculture
Rome

URUGUAY

Gobernador

Gustavo Aníbal ÁLVAREZ GOYOAGA
Embajador
Representante Permanente de la
República Oriental del Uruguay
ante los Organismos de las
Naciones Unidas
Roma

URUGUAY (cont'd)

Gobernador Suplente*	María Marcela DOS SANTOS ROUX Segundo Secretario Representante Permanente Alterno de la República Oriental del Uruguay ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma

UZBEKISTAN

	Nodira YOKUBOVA First Secretary Embassy of the Republic of Uzbekistan Rome

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

	William CAÑAS DELGADO Gerente Ejecutivo de Cooperación y Financiamiento Internacional Banco de Desarrollo Económico y Social de Venezuela (BANDES) Caracas
Gobernador Suplente	Gladys Francisca URBANEJA DURÁN Embajadora Representante Permanente de la República Bolivariana de Venezuela ante los Organismos de las Naciones Unidas Roma
	Jean Piere MORET Especialista de la Gerencia de Cooperación Internacional y Relaciones Multilaterales Banco de Desarrollo Económico y Social de Venezuela (BANDES) Caracas
	Tomás E. CENTENO B. Apoyo Técnico Complementario Banco de Desarrollo Económico y Social de Venezuela (BANDES) Caracas

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF) (cont'd)

Luis Alberto ÁLVAREZ FERMIN
Ministro Consejero
Representante Permanente Alterno
de la República Bolivariana de
Venezuela ante los Organismos
de las Naciones Unidas
Roma

Manuel CLAROS OVIEDO
Segundo Secretario
Representante Permanente Alterno
de la República Bolivariana de
Venezuela ante los Organismos
de las Naciones Unidas
Roma

VIET NAM

Governor — TRUONG Chi Trung
Vice-Minister for Finance
Hanoi

Adviser — THOAI Dang Khanh
Ambassador
Permanent Representative of the
Socialist Republic of Viet Nam
to IFAD
Rome

Adviser — NGUYEN Thi Thanh Ha
Deputy Director-General
Debts Management and External
Financial Relations Department
Ministry of Finance
Hanoi

Adviser — NGUYEN Lan Huong
Head of the Division
Debts Management and External
Financial Relations Department
Ministry of Finance
Hanoi

Adviser — NGUYEN Thi Thu Quynh
Counsellor
Permanent Representative of the
Socialist Republic of Viet Nam
to IFAD
Rome

YEMEN

Governor	Farid Ahmed MUJAWAR Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Alternate Governor	Khalid Abdulrahman AL-AKWA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Omer Hussein Thebt SABA'A Minister Plenipotentiary Alternate Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome
Adviser	Ali Abdullah ALI GUNID Advisor to the Minister for Agriculture and Irrigation Sana'a
Adviser	Abdullah Na'Ami Qutran AL-NA'AMI Third Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Yemen to the United Nations Food and Agriculture Agencies Rome

ZAMBIA

	Nicholas BANDA Deputy Minister for Agriculture and Livestock Lusaka
	Samuel MAPALA Ambassador Permanent Representative of the Republic of Zambia to IFAD Rome
	Alick BANDA First Secretary Alternate Permanent Representative of the Republic of Zambia to IFAD Rome

ZAMBIA (cont'd)

Derrick SIKOMBE
Chief Agriculture Economist
Ministry of Agriculture and Livestock
Lusaka

ZIMBABWE

Seiso MOYO
Deputy Minister for Agriculture, Mechanisation
and Irrigation Development
Harare

Mary Sibusisiwe MUBI
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Zimbabwe to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

R.J. MUZAMHINDO
Principal Director
Ministry of Agriculture, Mechanization
and Irrigation Development
Harare

Irene BOSHA
Counsellor
Alternate Permanent Representative
of the Republic of Zimbabwe to the United Nations
Food and Agriculture Agencies
Rome

مراقبون من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة

OBSERVERS FROM UNITED NATIONS MEMBER STATES

OBSERVATEURS D'ÉTATS MEMBRES DES NATIONS UNIES

OBSERVADORES DE LOS ESTADOS MIEMBROS DE LAS NACIONES UNIDAS

AUSTRALIA

Bob QUIGGIN
Acting Assistant Director-General
Economics, Rural Development,
Infrastructure and Research
Australian Agency for International
Development (AusAID)
Canberra

Kristina GILL
Adviser (Development Cooperation)
Australian Embassy
Rome

CZECH REPUBLIC

Jiří MUCHKA
Permanent Representative of
the Czech Republic to FAO
Rome

ESTONIA

Ruve SCHANK
Minister Counsellor
Permanent Representative of
the Republic of Estonia
to FAO
Rome

Siim TIIDEMANN
Head of Department
Ministry of Agriculture
Tallin

LITHUANIA

Petras ZAPOLSKAS
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of Lithuania to FAO
Rome

SAN MARINO

Daniela ROTONDARO
Ambassador
Permanent Representative of the
Republic of San Marino
to FAO
Rome

Marina EMILIANI
Counsellor
Deputy Permanent Representative
of the Republic of San Marino
to FAO
Rome

SLOVAKIA

Denisa MEDVEDOVÁ
Counsellor
Permanent Representative of the
Slovak Republic to FAO and WFP
Rome

UKRAINE

Yana SKIBINETSKA
First Secretary
Alternate Permanent Representative
of Ukraine to FAO
Rome

الكرسي الرسولي

HOLY SEE

SAINT-SIÈGE

SANTA SEDE

Luigi TRAVAGLINO
Nonce Apostolique
Observateur permanent du
Saint-Siège auprès du FIDA
Rome

Vincenzo BUONOMO
Observateur permanent suppléant
du Saint-Siège auprès du FIDA
Rome

Lelio BERNARDI
Conseiller
Mission permanente d'observation
du Saint-Siège auprès des Institutions
des Nations Unies pour l'alimentation
et l'agriculture
Rome

جماعة فرسان مالطة

SOVEREIGN ORDER OF MALTA

ORDRE SOUVERAIN DE MALTE

SOBERANA ORDEN DE MALTA

Giuseppe BONANNO DI LINGUAGLOSSA
Ambassadeur de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
Observateur permanent auprès du FIDA
Rome

Claude FORTHOMME
Conseiller technique
Représentation de l'Ordre Souverain
Militaire Hospitalier de Saint-Jean
de Jérusalem de Rhodes et de Malte
auprès des Agences des Nations Unies
Rome

ممثلون عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

REPRESENTATIVES OF THE UNITED NATIONS AND SPECIALIZED AGENCIES

REPRÉSENTANTS DES NATIONS UNIES ET INSTITUTIONS SPÉCIALISÉES

REPRESENTANTES DE LAS NACIONES UNIDAS Y ORGANISMOS ESPECIALIZADOS

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)

Garry SMITH
Principal Adviser
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Mariam AHMED
Chief
United Nations Relations and
Rome-based Collaboration Branch
Office of Corporate Communications
and External Relations
Rome

Guy EVERS
Chief
Africa Service
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Claudio GREGORIO
Chief
Investment Centre Division
Rome

Laurence PIT
Programme Officer (Investments)
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Ida CHRISTENSEN
Rural Sociologist
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (cont'd)

Charlotta JULL
Legal Specialist
Investment Centre Division
Technical Cooperation Department
Rome

World Food Programme (WFP)

Amir ABDULLA
Deputy Executive Director
External Relations
Chief Operating Officer
Rome

Mohamed EL-KOUHENE
Deputy Director
External Relations
Rome

Rossella FANELLI
External Relations Officer
Rome

Sarah LONGFORD
Senior Programme Adviser
Purchase for Progress
Rome

Mary Ellen MCGROARTY
Senior Programme Adviser
Purchase for Progress
Rome

Lena SAVELLI
Assistant to the Deputy
Executive Director
External Relations
Rome

Maria SFARRA
Donor Relations Officer
Rome

Marta LAURIENZO
Donor Relations Officer
Rome

المراقبون من المنظمات الحكومية الدولية

OBSERVERS FROM INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS INTERGOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES INTERGUBERNAMENTALES

African Development Bank (AfDB)

Dougou KEITA
Manager
Agriculture and Agro-Industry Division
Tunis

Arab Authority for Agricultural Investment and Development (AAAID)

Ali Bin Saeed AL SHARHAN
President
Khartoum

Abdel Khader AHMED
Head of the Development Department
Khartoum

Arab Bank for Economic Development in Africa (BADEA)

Abdulmagid H. BURAWI
Senior Project Officer
Operations Department
Khartoum

Arab Center for the Studies of Arid Zones and Dry Lands (ACSAD)

Wael SEIF
Director
Water Department
Damascus

Asian Development Bank (AsDB)

Naomi CHAKWIN
Resident Director-General
European Representative Office
Frankfurt

Central American Bank for Economic Integration (CABEI)

Angel MURILLO SÁNCHEZ
Especialista en Agronegocios
Gerencia de Países y Proyectos
Tegucigalpa

European Union (EU)

Lawrence ARGIMON-PISTRE
Ambassadeur
Représentant permanent de l'Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

Lourdes MAGAÑA DE LARRIVA
Conseillère
Délégation de la Union européenne auprès du Saint-Siège, de l'Ordre de Malte et les organisations des Nations Unies
Rome

Inter-American Institute for Cooperation on Agriculture (IICA)

Alfredo MENA
Representante en Haiti
Pétion-Ville

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA)

Mahmoud SOLH
Director-General
Aleppo

Kamel SHIDEED
Assistant Director-General
International Cooperation and Communication
Aleppo

International Grains Council (IGC)

Etsuo KITAHARA
Executive Director
London

International Livestock Research Institute (ILRI)

Jimmy SMITH
Director-General
Nairobi

International Organization for Migration (IOM)

Jose Angel OROPEZA
Regional Representative for
Mediterranean Region
Rome

International Rice Research Institute (IRRI)

Corinta QUIJANO GUERTA
Director for External Relations
Metro Manila

West African Development Bank (BOAD)

Patrice GBAGUIDI
Directeur du développement rural
et des infrastructures
Lomé

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

OBSERVERS FROM NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

OBSERVATEURS DES ORGANISATIONS NON GOUVERNEMENTALES

OBSERVADORES DE LAS ORGANIZACIONES NO GUBERNAMENTALES

Africare

Kwasi AMPOFO
Chief Agronomist
Office of Agriculture and
Food Security
Washington, D.C.

Agricultural Cooperative Development International/Volunteers in Overseas Cooperation Assistance (ACDI/VOCA)

Susan G. SCHRAM
Vice-President
Outreach and Cooperative Programs
Washington, D.C.

Ali EL-SAIED
Senior Business Intelligence Adviser
Washington, D.C.

Human Appeal International (HAI)

Obaid Mohammed Juma AL MATROOSHI
Vice Secretary-General
Ajman

Bashar Mah'd Abdel AL JAMAL
Director
Australia Office
Lakemba

Talla LEYE
Director
Senegal Office
Dakar

Mahmoud ASFA
Director
Italy Office
Milan

International Commission on Irrigation and Drainage (ICID)

Lucio UBERTINI
Vice-President
Perugia

International Federation of Organic Agriculture Movements (IFOAM)

Andre LEU
President
Bonn

Oxford Committee for Famine Relief (OXFAM)

Luca CHINOTTI
GROW Campaign Policy Adviser
Rome

Rotary International (RI)

Marco Claudio RANDONE
Primary Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Antonio LICO
Alternate Rotary International
Representative to IFAD
Rome

Document: GC 35/L.1/Rev.1
Agenda: 2
Date: 22 February 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جدول الأعمال

وبرنامج الأحداث

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Paolo Ciocca
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.ciocca@ifad.org

نشر الوثائق:

Kelly Feenan
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2058 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والثلاثون
روما، 22-23 فبراير/شباط 2012

للموافقة

جدول الأعمال

1- افتتاح الدورة

2- اعتماد جدول الأعمال

3- انتخاب مكتب مجلس المحافظين

4- طلبات عضوية غير أصلية

5- بيان رئيس الصندوق

6- البيانات العامة

7- تقرير عن التجديد الثامن لموارد الصندوق

8- التجديد التاسع لموارد الصندوق

9- القوائم المالية الموحدة للصندوق لعام 2010

10- الميزانيتان الرأسمالية والإدارية للصندوق وميزانية مكتب التقييم المستقل فيه لعام 2012

11- مراجعة اللوائح المالية في الصندوق

12- تقرير عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق لعام 2011

13- انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي وأعضائه المناوبين

14- تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

15- برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020

16- مسائل أخرى

- برنامج الأحداث

الأربعاء 22 فبراير/شباط 2012

الجلسة الصباحية	**9.00 صباحا – 1.30 بعد الظهر**
9.00 – 9.15 صباحا	بدء النظر في بنود جدول الأعمال
9.15 – 9.30 صباحا	حفل الافتتاح – متحدث رئيسي
	فخامة السيد Paul Kagame، رئيس جمهورية رواندا
9.30 – 9.45 صباحا	بيان رئيس الصندوق
9.45 – 11.30 صباحا	مناقشات فريق خبراء رفيعي المستوى: "*أطعموا العالم واحموا الكوكب*"
11.30 –11.50 صباحا	بيانات عامة
11.50 صباحا – 12.15 ظهرا	حفل الافتتاح – متحدث رئيسي
	معالي السيد Mario Monti، رئيس وزراء الجمهورية الإيطالية
12.15 – 1.30 بعد الظهر	بيانات عامة ومتابعة النظر في بنود جدول الأعمال
الجلسة المسائية	**3.00 بعد الظهر – 7.00 مساء**
3.00 – 3.15 بعد الظهر	متحدث رئيسي: معالي السيد Joseph Nyuma Boakai، نائب رئيس جمهورية ليبريا، نيابة عن فخامة السيدة Ellen Johnson Sirleaf، رئيسة جمهورية ليبريا
3.15 – 4.00 بعد الظهر	حدث يحتل مكان الصدارة: "ما هي الوعود التي يبشر بها مؤتمر ريو بالنسبة للزراعة؟"
	حديث مع الدكتورة Lindiwe Majele Sibanda، المدير التنفيذي، شبكة تحليل سياسات الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية
4.00 بعد الظهر – 6.00 مساء	أحداث جانبية إقليمية (بصورة متزامنة):

- تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء عن طريق زراعة الصون
- الإدارة المجتمعية والتشاركية للموارد الطبيعية: خبرات مستمدة من الشعوب الأصلية ومجتمعات الغابات في منطقة أمريكا الوسطى
- محاصيل من أجل المستقبل: تعزيز صمود المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين أصناف المحاصيل في سياق تغير المناخ
- الاستثمار في الزراعة الخضراء: دور الشتات

6.00– 7.00 مساء	بيانات عامة
7.00 – 9.00 مساء	حفل استقبال لجميع الوفود

الخميس 23 فبراير/شباط 2012

الجلسة الصباحية	9.00 صباحا – 1.00 بعد الظهر
9.00 – 9.45 صباحا	بيانات عامة
9.45 – 10.00 صباحا	متحدث رئيسي: معالي السيد Andrea Riccardi، وزير التعاون الدولي وسياسات التكامل في الجمهورية الإيطالية
10.00 – 11.00 صباحا	حدث يحتل مكان الصدارة مع السيد Bill Gates، مؤسس والرئيس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس الخيرية "الإنتاجية الزراعية المستدامة: المفتاح للحد من الفقر"
11.00 صباحا- 12.45 بعد الظهر	فريق خبراء رفيع المستوى مع صانعي السياسات: "من الأقوال إلى الأفعال: خلق مستقبل مستدام للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة"
12.45 – 12.55 بعد الظهر	الملاحظات الختامية لرئيس الصندوق
12.55 – 1.00 بعد الظهر	الكلمة الختامية لرئيس المجلس
1.00 – 3.00 بعد الظهر	غداء وداع

قائمة الوثائق التي عرضت على الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس المحافظين

رقم الوثيقة	البند	العنوان
GC 35/L.1	2	جدول الأعمال وبرنامج الأحداث
GC 35/L.1/Add.1	2	برنامج عمل الدورة
GC 35/L.2	4	طلبات عضوية غير أصلية
GC 35/L.3	7	تقرير عن وضع مساهمات المانحين في التجديد الثامن لموارد الصندوق
GC 35/L.4 + Add.1 + Add.2	8	تقرير عن وضع مساهمات التجديد التاسع لموارد الصندوق
GC 35/L.5	9	القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010
GC 35/L.6	10	برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2012، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2012 وخطته الإشارية للفترة 2013–2014
GC 35/L.7	11	التعديلات على اللوائح المالية للصندوق
GC 35/L.8	12	تقرير عن النفقات الخاصة ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة في الصندوق لعام 2009 – 2011
GC 35/L.9 + Add.1	13	انتخاب أعضاء المكتب التنفيذي وأعضائه المناوبين
GC 35/L.10	14	التقرير المرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
GC 35/L.11	15	برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011–2020
GC 35/INF.1 + Add.1		ترتيبات الدورة الخامسة والثلاثون لمجلس المحافظين – المظاهر التنظيمية

GC 35/INF.2	مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة
GC 35/INF.3	تقرير مرحلي عن وقائع اجتماعات لجنة مخصصات رئيس الصندوق
GC 35/INF.4	تعديل سياسات الإقراض ومعاييره في الصندوق
GC 35/INF.5	أبرز الجوانب المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011
GC 35/INF.6	ترتيب المتحدثين
GC 35/Resolutions	القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين

Document: GC 35/Resolutions
Date: 23 February 2012
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين

مذكرة إلى السادة المحافظين

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Rutsel Silvestre J. Martha
المستشار العام
رقم الهاتف: 2457 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.martha@ifad.org

نشر الوثائق:

Kelly Feenan
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2058 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والثلاثون
روما، 22-23 فبراير/شباط 2012

للعلم

القرارات التي تبناها مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين

17- تبنى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين القرارات 164/د-35 و165/د-35 و166/د-35 و167/د-35 و168/د-35 و169/د-35 و170/د-35.

18- وسيتم إرسال القرارات للعلم لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.

القرار 164/د-35

الموافقة على عضوية غير أصلية لجمهورية إستونيا في الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1 (أ)، و3-2 (ب)، و13-1 (ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا إلى أن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا إلى أن جمهورية إستونيا عضو في الأمم المتحدة منذ عام 1991، وعضو في عدة وكالات متخصصة؛

ونظرا إلى أن جمهورية إستونيا مؤهلة لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على العضوية غير الأصلية الذي تقدمت به جمهورية إستونيا، والمحول إلى المجلس بالوثيقة GC 35/L.2 مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية جمهورية إستونيا في الصندوق؛

وإذ يحيط علما بالمساهمة الأولية المقترحة من قبل جمهورية إستونيا، والبالغة 000 45 يورو، عند الموافقة على طلب عضويتها؛

يوافق على عضوية جمهورية إستونيا في الصندوق.

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

القرار 165/د-35

الموافقة على عضوية غير أصلية لجمهورية جنوب السودان في الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ بالاعتبار المواد 3-1 (أ)، و3-2 (ب)، و13-1 (ج) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبند 10 من اللوائح الخاصة بتسيير أعمال الصندوق؛

ونظرا إلى أن الأعضاء غير الأصليين في الصندوق هم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة والتي تصبح، بعد موافقة مجلس المحافظين على عضويتها، أطرافا في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية عن طريق إيداع وثيقة انضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة؛

ونظرا إلى أن جمهورية جنوب السودان عضو في الأمم المتحدة منذ يوليو/تموز عام 2011، وعضو في عدة وكالات متخصصة؛

ونظرا إلى أن جمهورية جنوب السودان مؤهلة لعضوية الصندوق؛

وبعد النظر في طلب الحصول على العضوية غير الأصلية التي تقدمت بها جمهورية جنوب السودان، والمحولة إلى المجلس بالوثيقة GC 35/L.2 مع توصية المجلس التنفيذي بقبول عضوية جمهورية جنوب السودان في الصندوق؛

وإذ يحيط علما بالمساهمة الأولية المقترحة من قبل جمهورية جنوب السودان، والبالغة 000 10 دولار أمريكي، عند الموافقة على طلب عضويتها؛

يوافق على عضوية جمهورية جنوب السودان في الصندوق.

ويكلف رئيس الصندوق مهمة إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذا القرار.

مشرع القرار 166/د–35

مشروع قرار التجديد التاسع لموارد الصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يشير إلى الأحكام ذات الصلة في اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ("الاتفاقية") وبخاصة المادة 2 (هدف الصندوق ووظائفه)، والبند 3 من المادة 4 (المساهمات الإضافية)، والبند 4 من المادة 4 (زيادة المساهمات)، والبند 5 من المادة 4 (الشروط المنظِّمة لمساهمات الأعضاء)، والبند 6 من المادة 4 (المساهمات الخاصة) والمادة 7 (عمليات الصندوق)، وكذلك قرار مجلس المحافظين 77/د–2 (1977) بصيغته المعدّلة بالقرار 86/د–18 (1995) (تفويض السلطات للمجلس التنفيذي)؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس المحافظين رقم 160/د-34 (2011) الخاص بإنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، حيث قرر مجلس المحافظين في دورته الرابعة والثلاثين، بما يتفق مع المادة 4–3 من اتفاقية إنشاء الصندوق، إنشاء هيئة مشاورات خاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق، وتفويضها بمهمة استعراض كفاية موارد الصندوق وإبلاغ مجلس المحافظين، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالطلب الذي ينص على أن ترفع هيئة المشاورات تقريراً عن نتائج مداولاتها وما تتخذه من توصيات في هذا الشأن إلى مجلس المحافظين في دورته الخامسة والثلاثين، وفي دوراته اللاحقة إذا اقتضى الأمر، بغية اعتماد ما هو مناسب من قرارات؛

وإذ يشير كذلك إلى أنه ولأغراض استعراض مدى كفاية موارد الصندوق، ومع الأخذ بعين الحسبان الحاجة الملحة للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي من خلال زيادة تدفق الموارد الخارجية لأغراض إنتاج الأغذية وبخاصة بشروط تيسيرية، ومع الأخذ بعين الاعتبار المهمة الخاصة للصندوق، وقدرته التشغيلية على تحويل الموارد الإضافية بصورة فعالة إلى الدول الأعضاء المؤهلة؛

وإذ يشير كذلك إلى أنه وعند تحديد المستوى الذي يتوجب عنده تجديد موارد الصندوق من خلال المساهمات الإضافية للدول الأعضاء، ومع الأخذ بعين الحسبان إعلان الدول الأعضاء عن نيتها توفير مساهمات إضافية لموارد الصندوق، وبذل رئيس الصندوق لكل جهد ممكن لتحري إمكانية زيادة التمويل المتاح من مصادر بديلة وعرض أية مقترحات قد تنجم عن ذلك على المجلس التنفيذي للموافقة عليها؛

وإذ وضع في **اعتباره ووافق على** استنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (GC 35/L.4 + Add.1 + Add.2) بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق واستصواب ذلك؛

وعملاً منه بالبند 3 من المادة 4 من الاتفاقية؛

يقرر ما يلي:

أولا – مستوى التجديد والدعوة لمساهمات إضافية

(أ) **الموارد المتاحة.** تقدر موارد الصندوق في نهاية فترة التجديد الثامن للموارد الناجمة عن العمليات أو غيرها من الموارد المتأتية للصندوق خلال فترة الثلاث السنوات بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2013 (فترة التجديد) بـ 2.03 مليار دولار أمريكي.

(ب) **الهدف الموضوع للمساهمات.** الهدف الموضوع للمساهمات الإضافية والمساهمات الخاصة من الدول غير الأعضاء هو 1.5 مليار دولار أمريكي.

(ج) **الدعوة إلى تقديم مساهمات إضافية.** مراعاة لاستنتاجات وتوصيات تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد التاسع لموارد الصندوق (GC 35/L.4) ("تقرير التجديد التاسع للموارد") بشأن الحاجة إلى موارد إضافية لعمليات الصندوق واستصواب ذلك، فإن الأعضاء مدعوون بناءً على ذلك إلى تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق وفقاً للشروط المحدّدة أدناه.

(د) **التعهّدات.** يُقر الصندوق بإعلان الأعضاء عن نواياهم تقديم مساهمات إضافية لموارد الصندوق على النحو المحدّد في الملحق السادس بتقرير التجديد التاسع للموارد. ويرجى من الأعضاء الذين لم يعلنوا رسمياً عن مساهماتهم حتى الآن أن يعلنوا عنها، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد هذا القرار. ويرسل رئيس الصندوق إلى كل أعضاء الصندوق الملحق المعدل السادس بتقرير التجديد التاسع للموارد في موعد لا يتجاوز 15 يوماً من التاريخ المذكور أعلاه.

(هـ) **الفجوة الهيكلية.** مع الإبقاء على المستوى المستهدف كما تم تحديده في المقطع الفرعي أولا (ب)، يجب ألا تتجاوز الفجوة الهيكلية 15 في المائة من المستوى المستهدف. وفي حال تجاوزت الفجوة الهيكلية نسبة 15 بالمائة في نهاية فترة الستة أشهر من إنشاء أصوات جديدة، كما هو محدد في المقطع الفرعي تاسعا (أ) من هذا القرار، فسيتم تعديل المستوى المستهدف المحدد في المقطع الفرعي أولا (ب) بحيث يمثل إجمالي مبلغ التعهدات المستلمة حتى ذلك التاريخ ما لا يقل عن 85 بالمائة من المستوى المستهدف. وفي حال كان مثل هذا التعديل ضرورياً، فسيخطر رئيس الصندوق السادة المحافظين بالمبلغ المستهدف الجديد على الفور، والذي تقرر من بعده ضرورة تعديل المقطع الفرعي أولا (ب) تبعاً لذلك.

ثانيا – قياس النتائج والفعالية والكفاءة

(أ) خلال فترة التجديد التاسع، يشكل إطار قياس النتائج الوارد في الملحق الثاني بتقرير التجديد التاسع للموارد النهج المنتظم للإدارة والرصد والقياس لضمان إتاحة أكبر فرصة ممكنة لتحقيق النتائج المرجوة.

(ب) يعتمد المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق التدابير والإجراءات المحدّدة في الملحق الأول بتقرير التجديد التاسع للموارد من أجل رفع مستوى قدرة الصندوق على إدارة العمليات الجارية وتنفيذ برنامج العمل بفعالية وكفاءة.

ثالثا – المساهمات

(أ) **المساهمات الإضافية.** خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق من الأعضاء ما يلي:

(1) **المساهمات الأساسية.** يحصل الأعضاء عند تقديمهم مساهماتهم الأساسية في التجديد التاسع للموارد على أصوات تتناسب مع مساهماتهم وفقاً للبند 3 (أ) '2' (باء) من المادة 6 من الاتفاقية.

(2) **المساهمات التكميلية.** لا يحصل الأعضاء على أصوات تتناسب مع مساهماتهم عند تقديمهم مساهمات تكميلية.

(ب) **المساهمات الخاصة**

(1) يجوز خلال فترة التجديد زيادة موارد الصندوق بموارد خاصة من دول غير أعضاء.

(2) يجوز للمجلس التنفيذي أن يصادق على الاتفاقيات ذات الصلة، مع تلك الدول، والسماح بمشاركتهم في اجتماعاته عند الاقتضاء.

(3) تُحول المساهمات الخاصة من أية دولة بعد تبني هذا القرار إلى مساهمات إضافية بعد انضمام المساهم إلى الصندوق خلال فترة التجديد.

(4) فيما يتعلق بالمساهمات الخاصة من مصادر أخرى غير الدول، يجوز للمجلس التنفيذي أن يستعرض ويوافق على الاتفاقات ذات الصلة مع المساهمين. ويجوز للمجلس التنفيذي أيضا، بناء على استعراضه للآثار المحتملة، أن ينظر في اتخاذ تدابير للتمكين من مشاركة هؤلاء المساهمين في اجتماعاته حسب ظروف كل حالة على حدة، شريطة ألا ينجم عن تلك التدابير أي تبعات على تسيير الصندوق.

(ج) **الشروط المنظّمة للمساهمات**

(1) وفقاً للبند 5 (أ) من المادة 4 من الاتفاقية، تقدَّم المساهمات السالفة الذكر خالية من أي قيد على استخدامها، ولا تردّ إلى الأعضاء المساهمين بها إلاّ وفقاً للبند 4 من المادة 9 من الاتفاقية.

(2) يبت مجلس محافظي الصندوق في استخدام المساهمات التكميلية إذا ومتى اقتُرح ذلك. وإذا لم يكن مجلس المحافظين في حالة انعقاد، يُسمح للمجلس التنفيذي باتخاذ تلك القرارات.

(3) تطبيقا للبند الفرعي (ج) (2) أعلاه ودون المساس بسلطة البت في استخدام المساهمات التكميلية لأغراض أخرى خلال فترة تجديد الموارد، يقبل الصندوق مساهمات تكميلية لدعم برنامج التكيف لصالح زراعة الحيازات الصغيرة الخاص به.

(د) **احتساب المساهمات.** وفقاً للبند 2 (أ) من المادة 5 من الاتفاقية، تحسب مساهمات الأعضاء بوحدات حقوق السحب الخاصة، أو بعملة من العملات المستخدمة في تقويم حقوق السحب الخاصة، أو بعملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة قابلة للتحويل الحر ولم يكن العضو قد شهد في الفترة الممتدة من 1 يناير/كانون الثاني 2009 حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2010 معدل تضخّم يزيد على 10 في المائة في المتوسط سنوياً على النحو الذي يقرره الصندوق.

(هـ) **المساهمات غير المسدّدة.** يحثّ الصندوق أعضاءه الذين لم ينتهوا بعد من سداد مساهماتهم السابقة في موارد الصندوق والأعضاء الذين لم يودعوا بعد وثائق مساهماتهم أو الذين لم يسددوا مساهماتهم في التجديد الثامن للموارد أن يتخذوا ما يلزم من ترتيبات. ويعتمد المجلس التنفيذي، بناءً على مقترحات من رئيس الصندوق، تدابير بهدف تسوية المساهمات غير المسدّدة.

(و) في أي وقت من الأوقات يجوز لأي دولة عضو أن تزيد من قيمة أي من مساهماتها.

(ز) **أسعار صرف العملات.** لأغراض المقطع أولا (ب)، تقيّم الالتزامات والتعهّدات المقدمة بموجب هذا القرار على أساس متوسط سعر الصرف المعمول به في نهاية الشهر في صندوق النقد الدولي خلال فترة الأشهر الستة السابقة على اعتماد هذا القرار، بين العملتين اللازم تحويلهما إلى الدولار الأمريكي (1 أبريل/نيسان – 30 سبتمبر/أيلول 2011)، والتقريب إلى النقطة العشرية الرابعة.

رابعا – وثائق المساهمة

(أ) **بند عام.** يودِع العضو الذي يقدّم مساهمة بموجب هذا القرار وثيقة مساهمة لدى الصندوق، ويفضّل أن يكون ذلك في موعد أقصاه آخر يوم من فترة الستة أشهر التالية لاعتماد القرار، يلتزم فيها رسمياً بتقديم مساهمات إضافية إلى الصندوق وفقاً لأحكام هذا القرار ويحدّد فيها قيمة مساهمته بالعملة المنطبقة.

(ب) **المساهمة غير المشروطة.** تشكّل وثيقة المساهمة التزاماً غير مشروط على العضو المعني بأن يؤدّي المساهمة المستحقة بالطريقة وبالشروط التي ينص عليها القرار أو على أي نحو آخر يقرره المجلس التنفيذي وفيما عدا ما ينص عليه البند الفرعي (ج) أدناه، وتسمى هذه المساهمة "**مساهمة غير مشروطة**".

(ج) **المساهمة المشروطة.** يجوز، على سبيل الاستثناء وفي حالة عدم تمكّن عضو ما من عقد التزام بتقديم مساهمة غير مشروطة بسبب الإجراءات التشريعية المتبعة لديه، أن يقبل الصندوق من هذا العضو وثيقة مساهمة تتضمّن اشتراطاً صريحاً بأن يرتهن بسداد كل أقساط مساهماته المستحقة، فيما عدا القسط الأول منها، لتدبير الاعتمادات اللازمة في الميزانية. بيد أنه يتعيّن أن تتضمّن وثيقة المساهمة هذه تعهّداً من جانب العضو ببذل قصارى جهده من أجل ما يلي: (1) تدبير تلك الاعتمادات اللازمة لكامل المبلغ المحدّد في التواريخ المشار إليها في البند سابعاً، (2) إشعار الصندوق في أقرب وقت ممكن بعد الحصول على الاعتماد اللازم لكل قسط. ولأغراض هذا القرار،

تعتبر المساهمة بهذا الشكل "**مساهمة مشروطة**" ولكنها تعتبر غير مشروطة ما دام قد تم الحصول على الاعتمادات.

(د) **المساهمات الطارئة.** يجوز للصندوق أن يقبل مساهمات مرهونة جزئياً أو كلياً بالانتهاء من التدابير والإجراءات المشار إليها في البند ثانياً من هذا القرار.

(هـ) **التعديل التناسبي.** في حالة تأخر عضو بدون موجب في إيداع وثيقة المساهمة أو في تسديد المدفوعات، أو لجوئه إلى إجراء تخفيض كبير في مساهماته، يجوز لأي عضو آخر لم يتنازل عن حقه في الاستفادة من خيار التعديل التناسبي في وثيقة مساهمته، أن يختار، بعد التشاور مع المجلس التنفيذي، أن يجري بصورة مؤقتة تعديلات تناسبية في جدول مدفوعاته أو في قيمة مساهمته بغض النظر عن أي أحكام مناقضة لذلك في هذا القرار. وعلى العضو عند لجوئه إلى هذا الخيار أن يكون رائده الوحيد فيما يتخذه من إجراءات، صون أهداف تجديد الموارد وتجنّب أي تفاوت كبير بين التوافق النسبي لمجموع مساهمات الأعضاء حتى يحين الوقت الذي يقوم فيه العضو الذي تسبب في اللجوء إلى ذلك الخيار باتخاذ ما يلزم لمعالجة الحالة من جانبه أو لحين قيام العضو الذي لجأ إلى هذا الخيار بالعدول عن قراره الذي اتخذه بموجب هذا البند.

خامسا – نفاذ المفعول

(أ) **نفاذ مفعول تجديد الموارد.** يدخل تجديد الموارد حيّز النفاذ اعتباراً من التاريخ الذي تودَع فيه لدى الصندوق وثائق المساهمة أو المدفوعات المقدمة بدون وثيقة مساهمة متصلة بالمساهمات الإضافية المشار إليها في البند ثالثاً من هذا القرار أو عندما يتسلمها الصندوق بمبلغ تعادل قيمته الكلية ما لا يقل عن 50 في المائة من التعهدات التي يعلنها رئيس الصندوق للأعضاء وفقاً للفقرة (هـ) من البند أولاً.

(ب) **نفاذ مفعول كل وثيقة على حدة.** تصبح وثائق المساهمة المودعة في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد أو قبله، نافذة المفعول في تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، وتصبح وثائق المساهمة التي تودع بعد ذلك التاريخ نافذة المفعول في تاريخ إيداع كل منها.

(ج) **نفاذ مفعول أصوات تجديد الموارد.** يدخل توزيع أصوات التجديد التاسع للموارد، حسب ما تنص عليه الأحكام الواردة في البند تاسعاً أدناه، حيز النفاذ بعد ستة أشهر من اعتماد هذا القرار. ويعلن رئيس الصندوق توزيع عضوية التجديد التاسع للموارد وأصوات المساهمات على كل أعضاء الصندوق في موعد أقصاه 15 يوماً من التاريخ المحدد أعلاه.

(د) **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات.** تعتَبر جميع المساهمات الإضافية المقدمة لموارد الصندوق متاحة لعقد التزامات للعمليات بموجب البند 2 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية والسياسات الأخرى ذات الصلة المعمول بها في الصندوق اعتباراً من تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ.

سادسا – السُلَف المقدمة على ذمة المساهمات

بصرف النظر عن أحكام البند خامساً أعلاه، يجوز للصندوق أن يستخدم في عملياته كل المساهمات المسددة لموارد الصندوق أو أجزاء منها قبل تاريخ دخول تجديد الموارد حيّز النفاذ وفقاً لمقتضيات الاتفاقية وغير ذلك من سياسات الصندوق ذات الصلة ما لم يطلب أحد الأعضاء خلاف ذلك كتابة. ويعامَل أي التزام بقرض أو منحة من الصندوق مقابل تلك السُلف المقدمة على ذمة المساهمات، لجميع الأغراض، كجزء من برنامج عمليات الصندوق قبل دخول تجديد الموارد حيز النفاذ.

سابعا – دفع المساهمات

(أ) **المساهمات غير المشروطة**

(1) **سداد الأقساط.** يقوم كل عضو مساهم بسداد مساهماته غير المشروطة **دفعة واحدة** أو على **قسطين** أو **ثلاثة** أقساط على الأكثر، حسب اختياره. وتُسَدّد أقساط كل مساهمة غير مشروطة على أقساط **متساوية** أو بمبالغ **متزايدة تدريجياً**، حسب اختيار العضو المعني، على ألاّ تقل قيمة القسط الأول عن 30 في المائة من المساهمة، ولا تقل قيمة القسط الثاني عن 35 في المائة منها، وأن يغطي القسط الثالث، إن وُجد، المبلغ المتبقي.

(2) **تاريخ السداد**

السداد دفعة واحدة

تكون الدفعة الواحدة واجبة السداد في اليوم الثلاثين من دخول وثيقة مساهمة العضو المعني حيّز النفاذ.

السداد على أقساط

تسدد الأقساط وفقاً للجدول التالي:

يستحق سداد القسط الأول في اليوم الثلاثين من نفاذ مفعول وثيقة المساهمة الخاصة بالعضو. ويستحق سداد أي أقساط أخرى بعد مرور سنة من تاريخ نفاذ مفعول تجديد الموارد، على أن يسدّد المبلغ المتبقي، إن وُجد، في موعد أقصاه آخر يوم من فترة السنوات الثلاث التالية لاعتماد هذا القرار.

(3) **السداد المبكر.** يجوز لأي عضو دفع مساهمته قبل الموعد المحدّد في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه.

(4) **الترتيبات البديلة.** يجوز لرئيس الصندوق، بناءً على طلب العضو، أن يوافق على تغيير مواعيد السداد المحددة أو النسب المئوية أو عدد أقساط المساهمة، على ألاّ يؤثّر ذلك التغيير سلباً على الاحتياجات التشغيلية للصندوق.

(ب) **المساهمات المشروطة.** تسدد المساهمات المشروطة في غضون 90 يوماً من دخول وثيقة مساهمة العضو حيّز النفاذ بمجرد أن تصبح المساهمة النسبية غير مشروطة وبما يتفق، حيثما أمكن، مع مواعيد السداد السنوية المحددة في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه. ويُبلغ العضو الذي يودِع وثيقة مساهمة مشروطة الصندوق بحالة الأقساط المشروطة المستحقة على المساهمة في موعد أقصاه 30 يوماً من تاريخ السداد السنوي المحدد في البند الفرعي (أ) (2) أعلاه.

(ج) **عملة السداد**

(1) تسدد جميع المساهمات المقدمة بموجب هذا القرار بوحدات حقوق السحب الخاصة أو بالعملات القابلة للتحويل الحر أو بعملة العضو المساهم إذا كانت تلك العملة مقبولة.

(2) وفقاً للبند 2 (ب) من المادة 5 من الاتفاقية، تحدد قيمة المدفوعات على أساس سعر الصرف المستخدَم لأغراض التحويل في دفاتر حسابات الصندوق وقت السداد.

(د) **وسيلة السداد.** وفقاً للبند 5 (ج) من المادة 4 من الاتفاقية، تسدد مدفوعات المساهمات المستحقة نقداً، أو تسدد، حسب اختيار العضو، بإيداع سندات إذنية أو غير ذلك من الأوراق المالية الملزمة المشابهة التي يصدرها العضو وتكون غير قابلة للتداول ولا يمكن الرجوع فيها ولا تدر فائدة للعضو ويمكن للصندوق أن يحصّل قيمتها الاسمية عند الطلب وفقاً للشروط المنصوص عليها في البند الفرعي (هـ) أدناه. ويجوز أن ينظر الأعضاء بعين القبول في زيادة الأجزاء التي يؤدّونها نقداً من مساهماتهم قدر الإمكان.

(هـ) **تحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المشابهة.** وفقاً للأحكام المنصوص عليها في البند 5 (ج) (1) من المادة 4 من الاتفاقية، والمادة 5 من اللوائح المالية للصندوق، يقوم الصندوق بتحصيل السندات الإذنية أو الأوراق المالية المُلزِمة المماثلة الخاصة بالعضو وفقاً لسياسة السحب التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين أو وفقاً لما يتفق عليه بين رئيس الصندوق والعضو المساهم.

(و) **طرائق السداد.** يبين كل عضو للصندوق عند إيداع وثيقة مساهمته جدوله الزمني المقترح ووسيلته المقترحة للسداد على أساس الترتيبات المحددة في البنود الفرعية (أ)، و(ب)، و(ج)، و(د) أعلاه.

ثامنا – ممارسة سلطة الالتزام بالموارد مقدَّماً

بدءاً من 1 يناير/كانون الثاني 2013 وعند الإذن باستخدام سلطة الالتزام مقدماً بالأموال المتحصل عليها من العمليات وفقاً للسلطة المخولة له بموجب البند 2 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية، سيقوم المجلس التنفيذي بتقدير وتحديد قدرة الصندوق على الالتزام من خلال المطابقة بين الالتزامات المالية (التدفقات النقدية الخارجة) الناجمة عن الالتزامات بالموارد الحالية والتدفقات النقدية المتوقعة وستجري هذه المطابقة بما يتماشى مع منهجية التدفقات النقدية المستدامة.

تاسعا – توزيع الأصوات الجديدة لتجديد الموارد

(أ) **أصوات تجديد الموارد.** تنشأ أصوات جديدة لتجديد الموارد ("أصوات التجديد التاسع للموارد"). ويحسب مجموع قيمة أصوات التجديد التاسع للموارد بتقسيم مجموع قيمة تعهدات المساهمات الأساسية المستلمة في موعد أقصاه ستة أشهر من تاريخ اعتماد هذا القرار، على 000 580 1 دولار أمريكي.

(ب) وتوزع أصوات التجديد التاسع للموارد المنشأة على هذا النحو وفقاً للبند 3 (أ) '2' و'3' من المادة 6 من الاتفاقية على النحو التالي:

(1) **أصوات العضوية.** وفقاً للبند 3 (أ) '1' (ألف) و'2' (ألف) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات العضوية بالتساوي على جميع الأعضاء.

(2) **أصوات المساهمة.** وفقاً للبند 3 (أ) '2' (باء) من المادة 6 من الاتفاقية، توزَّع أصوات المساهمة على كل الأعضاء بنسبة ما تمثله المساهمة المدفوعة من كل عضو في إطار التجديد التاسع للموارد كحصة في القيمة الكلية للمساهمات الأساسية المدفوعة على النحو المنصوص عليه في البند ثالثاً أعلاه.

(3) يستمر تخصيص وتوزيع الأصوات الأصلية وأصوات التجديد الرابع، والتجديد الخامس، والتجديد السادس، والتجديد السابع، والتجديد الثامن، بغض النظر عن دخول هذا القرار حيز النفاذ.

(ج) **الإبلاغ عن الأصوات.** سيتم إبلاغ جميع الدول الأعضاء بعدد وتخصيص الأصوات المنشأة بما يتفق مع المقطع الفرعي (أ) أعلاه، كما سيبلَّغ بها مجلس المحافظين في دورته السادسة والثلاثين.

عاشرا – التمويل المشترك والعمليات المتنوعة

يشجَّع المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق خلال فترة تجديد الموارد على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الدور التحفيزي للصندوق في زيادة نسبة التمويل الوطني والدولي الموجه نحو تحسين رفاه السكان الريفيين الفقراء واعتمادهم على الذات، ولتكميل موارد الصندوق باستخدام قدرته على أداء الخدمات المالية والتنفية، بما في ذلك إدارة الموارد والقيام بدور الوصي المؤتمن على تلك الموارد، بما يتفق مع هدف ووظائف الصندوق. ولن تظهر العمليات التي ينطوي عليها أداء تلك الخدمات المالية في حسابات الصندوق.

حادي عشر – رفع التقارير إلى مجلس المحافظين

يعرض رئيس الصندوق على مجلس المحافظين في دورته السادسة والثلاثين والدورات التالية لها تقارير عن وضع الالتزامات، والمدفوعات، والأموال المقترضة، والأمور الأخرى ذات الصلة بتجديد

الموارد. وتعرض التقارير على مجلس المحافظين مشفوعة بتعليقات المجلس التنفيذي عليها، إن وجدت، وتوصياته بشأنها.

ثاني عشر – المراجعة من المجلس التنفيذي

(أ) يستعرض المجلس التنفيذي دورياً وضع المساهمات في إطار تجديد الموارد، ويتخذ الإجراءات التي قد يقتضي الأمر اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا القرار.

(ب) إذا تسبب تأخر سداد المساهمات خلال فترة تجديد الموارد، أو أنذر بالتسبب، في توقف عمليات الصندوق الإقراضية أو الحيلولة بصورة أخرى عن بلوغ أهداف تجديد الموارد بشكل جوهري، يجوز لرئيس مجلس المحافظين أن يدعو، بناءً على طلب المجلس التنفيذي، إلى عقد اجتماع لهيئة المشاورات وفقاً للقرار 160/د–34 (2011) لدراسة الحالة والنظر في سُبل تحقيق الأوضاع اللازمة لاستمرار عمليات الصندوق الإقراضية أو بلوغ تلك الأهداف بصورة جوهرية.

ثالث عشر – استعراض منتصف المدة

يتم في منتصف مدة تجديد الموارد إجراء استعراض للتدابير والإجراءات المشار إليها في البند ثانياً من هذا القرار وتعرض الاستنتاجات التي ينتهي إليها الاستعراض على اجتماع مبكر لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق.

القرار 167/د-35

الميزانيتان الإدارية والرأسمالية للصندوق لعام 2012، والميزانية الإدارية لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2012

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يضع في اعتباره البند 10 من المادة 6 من اتفاقية إنشاء الصندوق والمادة 6 من اللائحة المالية للصندوق؛

وإذ يلاحظ أن المجلس التنفيذي قد درس خلال دورته الرابعة بعد المائة برنامج عمل الصندوق لعام 2012 ووافق عليه بمبلغ 739 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (155 1 مليون دولار أمريكي) تشمل برنامجا إقراضيا قدره 691 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (080 1 مليون دولار أمريكي) وبرنامجا إجماليا للمنح قدره 75 مليون دولار أمريكي؛

وبعد النظر في استعراض الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي للميزانية الإدارية والرأسمالية المقترحتين للصندوق لعام 2012، وللميزانية الإدارية لمكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2012؛

يقر أولا ميزانية الصندوق الإدارية لعام 2012 بمبلغ 144.14 مليون دولار أمريكي، وثانيا ميزانية الصندوق الرأسمالية لعام 2012 بمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي، وثالثا، ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق لعام 2012 بمبلغ 6.02 مليون دولار أمريكي، كما وردت ثلاثتها في الوثيقة GC 35/L.6، على أن تحتسب على أساس سعر صرف مقداره 0.72 يورو لكل دولار أمريكي واحد؛

يقرر أنه في حالة تغير متوسط قيمة الدولار الأمريكي في 2012 مقابل سعر صرف اليورو المستخدم في احتساب الميزانية، يعدل إجمالي مكافيء الدولار الأمريكي للنفقات باليورو في الميزانية بنفس نسبة الفرق بين سعر الصرف الفعلي في عام 2012 وسعر الصرف المستخدم في احتساب الميزانية.

القرار 168/د-35

تعديلات على اللوائح المالية للصندوق

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

عملاً بموجب المادة 6، البند 2(و) من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛

إذ يستذكر القرار 133/د-27 الذي تبناه مجلس المحافظين في دورته السابعة والعشرين عام 2004، والذي عدل بموجبه اللائحة السادسة، الفقرة (2) من اللوائح المالية للصندوق، بحيث ترحل المخصصات التي لا يترتب أي التزام بشأنها غير المخصصة حتى نهاية السنة المالية إلى السنة المالية اللاحقة بمقدار لا يتجاوز الـ 3 بالمائة من السنة المالية المذكورة؛

وإذ يستذكر القرار 116/د-23 الذي تبناه مجلس المحافظين في دورته الثالثة والعشرين عام 2001، والذي ينص على إدخال الميزانية الرأسمالية ضمن الميزانية الإدارية؛

وإذ يستذكر أيضا أن المجلس التنفيذي قد وافق في دورته الثامنة والسبعين في أبريل/نيسان 2003، على سياسة التقييم في الصندوق التي نصت على مبدأ وجود ميزانية سنوية منفصلة للمكتب كجزء من الميزانية الإدارية؛

وإذ يدرك أن بيان سياسة الاستثمار بحالته النهائية سوف يعرض على لجنة مراجعة الحسابات كي تستعرضه ومن ثمّ ترفعه إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه في دورته المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2011؛

وإذ يضع في اعتباره القرار 77/2 الذي يفوض بموجبه مجلس المحافظين بسلطاته إلى المجلس التنفيذي في القضايا ذات الصلة بتعيين المراجع الخارجي؛

وإذ يضع في اعتباره أيضا القرار 16/د-4 والقرار 111/د-22 اللذين ينصان على إنشاء احتياطي عام؛

يقرر ما يلي:

أولا – تعديل اللائحة الثانية من اللوائح المالية للصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي:

اللائحة الثانية

(ح) "الميزانية الإدارية" تعني الميزانية الإدارية السنوية للصندوق المشار إليها في المادة 6 البند 10 من اتفاقية إنشاء الصندوق، والتي تتألف من الميزانية العادية والميزانية الرأسمالية وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛

(ط) "الميزانية العادية" تعني فئة الميزانية الإدارية التي يقرها مجلس المحافظين لأغراض إدارة الصندوق باستثناء مكتب التقييم المستقل فيه والميزانية الرأسمالية للصندوق؛

(ي) "الميزانية الرأسمالية" تعني فئة الميزانية الإدارية التي يقرها مجلس المحافظين للالتزامات والمدفوعات الخاصة بتمويل البنود الرأسمالية، والتي يتم شطب تكلفتها في العادة على مدى عدد من السنوات المالية التي تشكل العمر المفيد التقديري للأصل؛

(ك) "ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق" تعني فئة الميزانية الإدارية التي يقرها مجلس المحافظين لإدارة مكتب التقييم المستقل في الصندوق.

ثانيا – تعديل اللائحة السادسة من اللوائح المالية للصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي:

اللائحة السادسة

1- يعد رئيس الصندوق تقديرات الميزانية الإدارية السنوية للصندوق ويعرضها على المجلس التنفيذي لإحالتها إلى مجلس المحافظين لإقرارها بأغلبية ثلثي الأصوات المالية.

2- سوف تمثل المخصصات التي يقرها مجلس المحافظين في الميزانية العادية وميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق للسنة المالية التالية تفويضا لرئيس الصندوق لتحصيل الالتزامات ودفع المبالغ للأغراض المحددة التي تم التصويت عليها لهذه المخصصات. وأما أية مخصصات لا يترتب أي التزام بشأنها بموجب الميزانية العادية أو ميزانية مكتب التقييم المستقل في الصندوق على التوالي فيجوز ترحيلها في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية بما لا يتجاوز نسبة الـ 3 بالمائة.

3- يجوز لرئيس الصندوق، لمواجهة متطلبات الصندوق، وبموافقة المجلس التنفيذي، إعادة تخصيص المبالغ في إطار بنود الميزانية الإدارية.

4- دون المساس بأحكام الفقرة 3 أعلاه، سوف تمثل مخصصات الميزانية الرأسمالية التي يقرها مجلس المحافظين للسنة المالية التالية تفويضا لرئيس الصندوق لعقد الالتزامات ودفع المبالغ للأغراض المحددة لهذه المخصصات.

(1) تستخدم مخصصات الميزانية الرأسمالية التي يقرها مجلس المحافظين حصرا لتحصيل الالتزامات ودفع المبالغ لتمويل التكاليف المنفقة طويلة الأجل.

(2) جميع المخصصات التي لا يترتب أي التزام بشأنها في إطار الميزانية الرأسمالية التي يقرها مجلس المحافظين سيتم إلغاؤها في نهاية السنة المالية الثالثة، ما لم يقرر مجلس المحافظين خلاف ذلك.

ثالثا – تعديل اللائحة الثامنة – 2 من اللوائح المالية للصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي:

اللائحة الثامنة – 2

عند استثمار موارد الصندوق سيراعي رئيس الصندوق أقصى اعتبارات الأمن والسيولة، وفي إطار هذه الضوابط، ورهنا ببيان السياسة الذي يضعه المجلس التنفيذي، سيسعى الرئيس للحصول على أكبر عائد ممكن دون الدخول في المضاربة.

رابعا – تعديل اللائحة الثانية عشرة – 1 من اللوائح المالية للصندوق بحيث يصبح نصها على النحو التالي:

اللائحة الثانية عشرة – 1

تراجع حسابات الصندوق مرة على الأقل سنويا بواسطة مراجع حسابات خارجي مستقل ومؤهل يعينه المجلس التنفيذي.

خامسا – تم إعداد لائحة جديدة وهي "اللائحة الثالثة عشرة من اللوائح المالية – الاحتياطي العام" لتعكس إنشاء الاحتياطي العام:

اللائحة الثالثة عشرة – الاحتياطي العام

سيتم إنشاء احتياطي عام لتغطية احتمال خطر المبالغة في عقد الالتزامات نتيجة لتقلبات سعر الصرف والتأخيرات المحتملة في استلام مدفوعات خدمة الديون أو استعادة المبالغ المستحقة للصندوق من الاستثمارات في الأصول السائلة.

وسيتم تنفيذ الأحكام التالية فيما يتعلق بالاحتياطي العام:

(أ) إجراء تحويلات سنوية من الفائض المتراكم إلى الاحتياطي العام، يحددها المجلس التنفيذي بعد الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي في الصندوق؛

(ب) وجوب قيام المجلس التنفيذي باستعراض كفاية موارد الاحتياطي العام بصورة منتظمة؛

(ج) رهنا لما ورد أعلاه، يجوز للمجلس التنفيذي تعديل سقف الاحتياطي العام من وقت إلى آخر؛

(د) وجوب أن يكون السحب من الاحتياطي العام مرهونا بالموافقة المسبقة للمجلس التنفيذي.

سادسا – أما اللائحة الثالثة عشرة من اللوائح المالية السابقة، فستغدو اللائحة الرابعة عشرة.

سابعا – سيدخل هذا القرار والتعديلات المقترحة على اللوائح المالية للصندوق حيز النفاذ ما أن يتم تبنيه، ويغدو سارياً ابتداء من السنة المالية 2012.

القرار 169/د-35

إعادة توجيه رصيد الإنفاق الخاص ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة إلى تفعيل الإصلاحات

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ في اعتباره المادة 6، البند 10، من اتفاقية إنشاء الصندوق واللائحة السادسة من اللوائح المالية للصندوق؛

وإذ يستذكر القرارين 156/د-32 و162/د-34 اللذين اتخذهما مجلس المحافظين في دورتيه الثانية والثلاثين والرابعة والثلاثين، ويوافق فيهما على الإنفاق الخاص ببرنامج الصندوق للإنهاء الطوعي المبكر للخدمة وعلى تمديد ذلك الإنفاق؛

وقد نظر في التوصية الصادرة عن المجلس التنفيذي في دورته الرابعة بعد المائة بخصوص إعادة توجيه الرصيد المتبقي من الاعتماد الخاص ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة، لتمويل تنفيذ نتائج المبادرات الرئيسية لإصلاح الموارد البشرية؛

يقرر ما يلي:

الموافقة على إعادة توجيه الرصيد المتبقي من الاعتماد الخاص ببرنامج الإنهاء الطوعي المبكر للخدمة إلى الإنفاق الخاص لتفعيل الإصلاحات لتمويل تنفيذ نتائج المبادرات الرئيسية لإصلاح الموارد البشرية، على النحو الوارد في الوثيقة GC 35/L.8، ويطلب إلى رئيس الصندوق أن يقدم تقريراً نهائياً يتضمن النفقات إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2014.

القرار 170/د-35

المصادقة على برنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020

إن مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،

إذ يأخذ بعين الاعتبار المادتين 2 و7-1(هـ) من اتفاقية إنشاء الصندوق؛

وإذ يرحب بمصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 17 يونيو/حزيران 2011، ومصادقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 7 يوليو/تموز 2011 على إعلان إسطنبول وبرنامج عمل إسطنبول المعني بأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020؛

وإذ يستذكر الفقرة 153 من برنامج عمل إسطنبول التي تدعو المنظمات الدولية إلى المساهمة في تنفيذ البرنامج وإدماجه في برامج عملها كما هو ملائم وبما يتفق مع مهماتها المخصوصة؛

وإذ يلحظ الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا بشروط تيسيرية للغاية والمبادرات المتعددة التي اتخذها الصندوق حتى تاريخه لمساعدة أقل البلدان نموا؛

يصادق على برنامج عمل إسطنبول ويقرر إدماجه في عمل الصندوق؛

ويدعو رئيس الصندوق للإبلاغ عن عمل الصندوق في أقل البلدان نموا، والمساهمة في منتديات السياسات ذات الصلة بالحد من الفقر والجوع في المناطق الريفية في أقل البلدان نموا.